

الطبعة
الثانية

حجر رشيد

الخروج الآمن لمصر

مصطفى حجازي



حجر رشيد

د. مصطفى حجازي



العنوان:
حجر رشيد

تأليف:
د. مصطفى حجازي

إشراف عام:
داليا محمد إبراهيم

جميع الحقوق محفوظة © لدار نهضة مصر للنشر

يحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين
أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر.

الترقيم الدولي: 978-977-14-4602-6

رقم الإيداع: 16257 / 2013

الطبعة الثانية: نوفمبر 2013

تليفون: 33466434 - 02 33472864

فاكس: 02 33462576

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

إهداء

إلى أمي..

المحتويات

إهداء	3
الباب الأول: الحجر الرشيد	11
الباب الثاني: 18.. ثمانية عشر	23
- الأيام الـ «18» .. عيش وملح وجرح	31
- السنون الـ «18» .. المحن	43
• محنة الهوية!	44
• مصر بين «الهوية والملكية»	54
• معضلة الانتفاء	56
• محنة «الأهلية»	59
• محنة «الادعاء»	62
• الحقيقة المسرحية	67
• محنة العقلية الأحادية	69
• مجتمع القهر والفوضى .. محنة القهر والفوضى	73
• اللحظة	75

الباب الثالث: أسفار.. الشهور الثمانية عشر..... 81

- مارس 2011.. النهر أم المستنقع؟! 87
- ما قبل الدولة..... 95
- «25 يناير.. رواية ورؤية»..... 97
- إبريل.. قصة إرادتين...!..... 111
- مايو 2011.. خصخصة ثورة بوضع اليد...!..... 115
- التيار الرئيسي..... 119
- يوليو 2011.. لا داعي للمجاملة أكثر من ذلك!..... 127
- أغسطس 2011.. حقائق قبل الوثائق!..... 139
- سبتمبر 2011.. الفوضى!..... 151
- أكتوبر 2011.. آفة حارتنا النسيان!..... 157
- نوفمبر 2011.. الأحداث هوامش والأحوال حقائق!..... 171
- ديسمبر 2011.. «سوط» الشعب!..... 183

الباب الرابع: الأحداث هوامش.. والأحوال حقائق..... 193

- إبريل 2012.. كثير من الكذب!..... 195
- مايو 2012.. سوق عكاظ!..... 215
- يونيو 2012.. أيُّ «الاحتلالين» أفضل ؟ 235
- يوليو 2012.. حكايات كليلة ودمنة!..... 257
- أغسطس 2012.. الغدر..... 279
- سبتمبر 2012.. مستوطنات سياسية..... 295
- أكتوبر 2012.. روميل!..... 309
- نوفمبر 2012.. علامات الزوال..... 327
- ديسمبر 2012.. الهزل والسفه والجريمة..... 345
- تنمة الأسفار..... 367

الباب الخامس: فلسفة النشأة...!..... 371

- نوح..... 374
- المستقبل يشترط..... 377
- مؤسسة الحكم «المدني» أو «الأهلي»!..... 382
- التأسيس...!..... 386
- التأسيسات..... 389
- الزعيم والمؤسسة..... 396

حجر رشيد

الحجر الرشيد

” وما الدهر في حال السكون بساكن

ولكنه مستجمع لو ثوب “

عبد الرحمن الجبرتي

قد يبدو هذا الكتاب - لبعض قرائه - تأريخاً لصراع في بلد محوري في تاريخ العالم، وهو مصر.. لوهلة أخرى قد يبدو تحليلاً لأسباب تراجع هذا البلد عن المساهمة الحضارية.. أو تأصيلاً لقواعد استفاقة من غفوته ومن ثم تبوئه لدوره القدري في إقليمه وعالمه، ولكن حقيقته كما أراها أو أريدها هي كونه محاولة قراءة إنسانية في تاريخ صراع إنساني «قيمي»، مصر هي من أهم مسارحه الآن.

والتاريخ كما أعرفه هو «فلسفة» الماضي والحاضر، أي الحكمة المستقاة من أحداث جرت أو تجري.

هو قراءة «إنسانية» إذا في تاريخ هذا الصراع.. من مصر.. من رحم مجتمعها قبل إطار إقليمها العربي أو محيطها الدولي.

بعبارة أخرى تأريخ لأثر فترة عشتها.. أراها ستكون فارقة في تاريخ مصر والمنطقة والعالم.. ليس من باب سرد الأحداث اليومية المعيشة وإنما من مدخل قراءة درجة حضور معنى الإنسانية أو غيابه.

فإنسانيتنا هي المنشئ لأحداث حياتنا اليومية، ومن ثم فهي القادرة على منحنا أسس استشراف المستقبل، وهي التي راوغتنا بحق حتى وقت قريب.

ولم تكن إنسانيتنا لتراوغنا أو تغيب عنا لولا أسباب كنا نحن طرفاً فيها على مدار قرابة نصف القرن.. وحتى تناديننا إليها واستعدناها في ميادين الربيع العربي أو قبلها بقليل.. لذا توجب علينا أن نعرف وندرس لم غابت

أو غيبت.. وكيف غابت أو غيبت؛ حتى لا تراوغنا ثانية فندفع الثمن أوطاناً
تضيع.. وحياة نحيها مواتاً..!

واقع هذا الكتاب إذاً أنه كتاب عن المستقبل.. يقرأ في تاريخ ولا يسرد
ماضيًا.

ذلك لأنه حتى وإن تحدث عن أمور الماضي فهو ليس بغرض سردها،
ولكن يحاول أن يقتفي حكمة أحوال مضت وهي الحكمة المرجوة لتقودنا
في المستقبل.

يحاول أن يقرأ في «أحوال» الأحداث.. أي أسبابها وآثارها.. ليس فقط
لأن التاريخ وإن لم يُعد نفسه فإنه يقفي كما يقولون.. ولكن لأن في علوم
الاستراتيجية والإدارة نقول إن النجاح والفشل يتساويان.. إذا لم نعرف
أسباب كل منهما.

هو كتاب عن مستقبل الصراع.. وطبيعته.. وأطرافه - وأنت أيها القارئ
العزیز أحد أطرافه.

وفي استدعاء ملامح طبيعة هذا الصراع وجذوره.. بعض تلك الملامح
سيسوقنا للتاريخ القريب والأقرب أو ما يشبه الحاضر.. وبعضها يذهب بنا
للتاريخ البعيد بل والبعيد جدًا في تاريخ مصر وأمتها العربية والإسلامية..
هو كتاب عن المستقبل في لحظة البشرية كلها تغادر عصرًا وتستقبل آخر..
وتخلع عنها نسقًا معرفيًا وعقليًا وتكتسي بغيره، فنحن في تلك اللحظات من
الألفية الثالثة نغادر عصر المعلوماتية (ما بعد العصر الصناعي) ونستقبل
عصر الحكمة أو المبدأ، وفي ذلك حديث يطول.. في كتاب آخر..!

وحظ المستقبل فيه هو أن نعرف من التاريخ لماذا جرى ما جرى.. أكثر
من ماذا جرى أو كيف جرى؟ وبهذا نكون قد وفينا المستقبل أوفر قسط
من حقه وهو أن نعرف ونُعرف.. في أي صراع نحن؟ وكيف نحيابه وفيه؟
وماذا يتوجب علينا أن نعي لكي نفعل.. هذا إذا أردنا أن نعي ونفعل..!

ومنهج التأريخ الذي سأتبعه هو باستحضار خواطر كتبها في شكل مقالات أو مدونات أو حتى سطور قصيرة.. من واقع ما استفزني في الواقع المصري والعربي والإنساني برمته وكانت بمثابة قراءتي أو تحليلي للواقع الذي حولي في حينها. كان بحثي في كل منها عن مشهد ما في التاريخ، أو معنى ما في المنطق، أو حكمة ما في مبدأ.. تعين أن تكون مفتاحاً لفهم ما يجري ومعرفة لماذا يجري على هذا النحو.

فكانت تلك الكتابات أشبه بأفكار مفتاحية تعين على فك ظلم الحدث الجاري حولي في حينها.. وقد أُلح عليّ تشبيهها بحجر رشيد..!

ذلك الحجر الذي لم يُحو كل الكتابة باللغة الهيروغليفية القديمة، ولكنه بالمضاهاة اللغوية التي استقينّاها منه بين اللغات الهيروغليفية والديموطيقية واليونانية أعطانا مفتاحاً لقراءة تاريخ حضارة كاملة.

وبمثلها أردت كل مدونة فكرة أو رسالة مفتاحية تعين على فهم طبيعة طرف في الصراع أو طبيعة الصراع ذاته التي تجلت في هذا الحدث وفي تلك اللحظة.. قد تكون الفكرة المفتاحية هي: لماذا يفعل هذا الطرف أو ذاك فعله من هذا التاريخ القديم أو الحديث؟ كيف جُبل؟ لماذا صار سمته الفكري والإنساني هكذا ليصير فعله ما نرى وما يؤثر فينا سلبيًا أو إيجابيًا؟

وكأن هذا الحجر كان له من اسمه نصيب.. فالتعريف الحقيقي بالحجر الرشيد الذي عنونت الكتاب باسمه ليس إضافة لموقع اكتشافه الجغرافي كما هو الحال مع الحجر التاريخي.. إنما جاء الرشيد مقروناً باسمه ليعين على الرشيد بما قد يقود إليه محتواه.

كان هذا هو الرابط الملح بين ما كنت أدون حول وقائع التاريخ تأثراً ومحاولة للفهم وبين الحجر الرشيد، وهذا ما أريد أن يكون حظ القارئ منه..! أريد للقارئ العزيز أن تصله فكرتها؛ لترشد قراءتنا لحدث الصراع، ومن ثم تعينه على التعاطي مع أحداث تجدد وستجد، أكثر من إعانتته على فهم أحداث انقضت.

ولأن الرشد التاريخي بشأن الصراع الإنساني في مصر والعالم ودور كل واحد مناه فيه هو مبتغاي.. فإن تقديري وأملّي أن يتعامل القارئ مع تلك المدونات من باب كونها حوارًا بيني وبينه.

والحوار هو صفة شركاء الحيرة.. أكثر من كونه نقوشًا على حجر مملاة مني تجاه قضية بعينها لا تقبل المراجعة .

ولأنّي أريد لتلك المدونات أن تكون الحجر الرشيد.. لا الحجر الأصم.. فما عليها هو حوار متواصل مدون.. أكثر منه معلومات مُملاة أو منقوشة.

وظني أن تلك المدونات أصدق ما تكون في الحوار بشأن التاريخ؛ لأن ما كُتِبَ كُتِبَ في لحظته ولم يكتب لاحقًا ثم متذكرًا لحظته.. ومعظمها مدونات سطرته على شبكات التواصل الاجتماعي التي لم تبدأ علاقتي بها كمشارك يدون إلا إبان ثورات الربيع العربي من عام 2011.

هي ذاكرة صادقة شبه يومية لأحداث الوطن - الذي نحيا به قبل أن نحيا فيه - كما انعكست تلك الأحداث على مرآة وجداني ووجدان من كانوا حولي.. وحاولت جاهدًا أن أصدق في نقلها من خلال ما أملتته، بل أقول نقشته عليّ أحداثه في وقت حدوثها.. رفضًا أو استحسانًا.. فرحًا أو حزنًا.. قلقًا أو سكينه.

هي وإن بدت أوراقًا مبشرة يبقى بينها خيط ناظم، وهو الانفعال بواقع مجتمعي متغير وصل إلى فورة تغيره في لحظة ثورة شعبية حقيقية.. لم تزل تصارع من أجل حلم الوطن الذي وعدت به.. وأظنها منتصرة بإذن الله.

سأضع الأوراق بترتيبها التاريخي.. أعلق على مناسبات كتابة بعضها.. وأترك تاريخ كتابتها يعلق عنها حين أظنه أكثر دلالة للتعبير عنها.

والفترة التي أردت اقتفاء أصول الصراع الحالي فيها، أو قراءة لواقع الإنسانية في مصر، هي تحديدًا من قرب مطلع الألفية الثالثة حتى العام الثاني عشر من قرننا الأول (1993-2013).

كان للاختيار أسبابه، بعضها بديهي وهي كونها فترة عايشتها - ولم أزل - بكل جوارحي مهمومًا بوطني الذي أكتب عن حياته وحياة أبنائه، وبعضها موضوعي؛ لأن مصر كانت مسرحًا لصراع مراوغة بين المصريين وإنسانيتهم زادت حدته في عام 2000، وبلغ ذروته عام 2011 بثورة ممتدة لها خصوصيتها في التاريخ أو هكذا سيثبت.

ولأنني كما أشرت لست معنيًا بسرد الأحداث بشكلها التقليدي - بمعنى من فعل ماذا ومتى فقط - قدر حرصي على التوقف عند محطات تاريخية معينة قادرة على سبر غور إنسانية المصريين وربط أحداث واقعهم - أسبابًا ونتائج - بهذا الصراع.. فإن الحديث عن فترات سبقت تلك المرحلة وارد لا محالة. فترات قد أكون عشتها واقعًا وأخرى عشتها تحليلًا لها أكثر منه قراءة عنها. فأنا معني في هذا الكتاب كما قلنا بـ «لماذا حدث؟» قبل «ماذا حدث؟» وقد تكون علة الحدوث في كيفية الحدوث..!

وقراءة الأحداث على الأرض تخبر كثيرًا عن أسباب وقوعها من تفسير المآلات.. شأن تفسير الجريمة بالبحث عن كيفية وقوعها، وبالربط بين الكيفية وبين مآلات الاستفادة منها نعرف لماذا حدثت.. وهو الأهم من منظور هذا الكتاب.. والذي نشير إليه بأحوال الأحداث.

التاريخ إذا سيكون للقارئ، والذي أراه سيقراً في الأحداث أكثر من كونه يقرأ عنها.. أي أنني أريد أن يكون القارئ هو المؤرخ ولست أنا؛ لأن ما أرنو إليه أن أضع بين يديه في النهاية ملامح صورة كاملة عن كيفية صناعة المستقبل القادم.. ينسجها هو معي من قراءته في أحداث التاريخ القريب أو البعيد.. والذي يستطيع أن يتثبت من كونه لا يعيد نفسه ولكنه يقفي.

والقارئ هو من أرى بحق أن قدر مشاركته في صناعة مستقبله هو بقدر وعيه بما جرى ولماذا جرى.. أكثر من كيف جرى..

ومن حكمة السببية التي أريده أن يشاركني في استخلاصها ستكون قدرته على المشاركة في صناعة المستقبل.. بل سيكون تكليفه؛ لأن القدرة هي مناط التكليف.

حقيقة الصراع

٩٩ سارقو الحلم عمداً.. يؤثمون ويعاقبون!!
سارقو الحلم جهلاً يستتابون.. يُعلمون.. يُحتوون..
يُقادون ولا يقودون..
وأما سارقو الحلم خطأ يُبصرون.. ليعودوا عنه بدعم
أصل الحلم.. ٦٦

حقيقة الصراع في مصر في العقد الأخير على الأقل أنه صراع قيمي
مبدئي.. وليس صراعاً سياسياً أو اجتماعياً أو طبقيًا.. وصرفه إلى غير كونه
كذلك إهدار لطاقة المجتمع وإجهاد للتغير القادم أو إجهاض له..

والصراع الذي تجلّى في أوضح صورته على مدار عامين أو أكثر 2011
- 2013 هو صراع قيمي بين ماضٍ ومستقبل في لحظة ملهمة شتات مجتمع
واستعادة معنى وطن وإعادة إحياء وبناء دولة وأمة..

وهو ليس أبداً صراعاً على تغيير طبيعة نظام سياسي لإحلال نظام سقط
بآخر قد جاء.. أو صراع أيديولوجيات قد جاء موعد أن تثرث إحداها
الأخرى أو بعضها البعض.

نقطة البداية فيه كانت هي الإحياء المجتمعي.. وملمح النصر فيه استعادة
معنى الوطن.. وتمام هذا النصر هو في بناء الدولة.

هو صراع على عقول المصريين ووجدانهم قبل أن تبدو آثاره على
اقتصادهم أو سياستهم أو حياتهم على إطلاقها..

التحدي الرئيسي فيه هو محاولة إجهاض حركة «المستقبل».. والآلية هي «استنزاف» و«سرقة الحلم» وقتل روح شعب..!

الحلم قد يُسرق خطأ أو جهلاً أو عمدًا.. وإن بدت النتيجة الحالية واحدة ولكن وسائل إصلاح ما فسد تختلف..

ودقة تعريفنا للصراع الدائر مرهونة بدقة إجابتنا عن أسئلة أربعة فيها ملامح كل صراع إنساني يتغى الترقى.

أولها: سؤال عن «من» هو فاعل الإصلاح أو التغيير.. ليس بمعنى تعريف اسمه.. ولكن من هم هؤلاء المصريون الذين قدر عليهم أن يحملوا تلك المسئولية في هذه اللحظة من التاريخ؟ ببساطة أكثر هل نعرف من هم المصريون اليوم؟!

يعني إيه ثوار.. ويعني إيه نخبة؟ يعني إيه سلطة.. ويعني إيه نشطاء؟ ويعني إيه قوى سياسية.. ويعني إيه الشارع المصري..؟!

يعني إيه بلطجية ومثيرو شغب؟ ويعني إيه حتى ما اصطلاح المصريون على تسميته حزب الكنية؟!

من هم هؤلاء المجسدون للصراع على الأرض؟ ماذا حدث لهم؟ أو ماذا أحدث بهم على مدار سنين وشهور وأيام شكلت عقولهم ووجدانهم وعلاقتهم بمجتمعهم ووطنهم وكل من حولهم؟

سنون وشهور وأيام قد تكون طالت بعمر وجود مصر في التاريخ.. ولكن سننخص في محاولتنا للفهم في كتابنا هذا.. سنين ثمانية عشر وشهورًا ثمانية عشر وأيامًا ثمانية عشر..!

نزعم أنها تركت ندوبًا وجروحًا في نفوس المصريين تعين على أن تكون مفتاحًا لنعرف: من هؤلاء الفاعلون أو حتى المشاهدون على ساحة مصر الآن؟

ثاني تلك الأسئلة: ما هي البيئة أو الساحة الدولية والإقليمية والمحلية التي يجري بها صراع مصر من أجل مستقبلها؟

وثالثها: ما هو «تعريف النصر» المروم في هذا الصراع من أجل المستقبل؟!

ماذا نريد بحق من المستقبل أو لأنفسنا في المستقبل؟ وتلك معضلة مصرية بامتياز..!

معضلة كما أراها في غياب الجرأة على الحلم.. خوفاً من استحقاقات الحلم أو تراجعاً عن العمل من أجل تحقيقه.

يحلم المصريون ولكن بمحدودية.. بتحفظ.. بأسقف.. يخنقون بها حلمهم.. قبل أن يحاول عدوهم أن يخنقه أو يمنع..

يحلّمون بالقطعة.. أو بالتقسيط.. وتحركهم حُكم صاغوها.. مثل «إحيني النهارده وموتني بكره».. أو «يحلها ربنا بمعرفته»..

وتلك بصورة أخرى ما صاغها جمال حمدان - الفيلسوف الجغرافي المصري الأشهر - بعقريّة وسماها نظرية الاعتدال واعتبرها مأساة مصر.. حين قال: «إن مأساة مصر تكمن في نظرية الاعتدال، فلا هي تنهار قط، ولا هي تثور أبداً، ولا هي تموت مطلقاً، ولا هي تعيش تماماً.. وإنما هي في وجه الأزمات تظل فقط تنحدر.. تتدهور.. تطفو وتتعثر من دون مواجهة حاسمة تقطع الحياة بالموت أو الموت بالحياة..!! منزلة أثناء هذا كله من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم.. ومن القمة إلى القاع»..!!

كان إلهام ثورة 25 يناير 2011 ودرسها أن المصريين كسروا تلك القاعدة في علاقتهم بالحلم..

فلم يحلموا حلماً كبيراً فقط.. ولكن جعلوه حقيقة وإرادتهم المنفردة..! في ذات الوقت كانت الجملة المفتاح «الشعب يريد»، والتي كما رأيتها حينها كانت أن هذا الشعب - بوعي أو بدون وعي - حينما عرف ما يريد وأراده بحق.. قرر بشأن تحقيقه.. وحينما قرر قاد في اتجاهه وحققه..

كأن شعار «الشعب يريد» كما رأيت - هو شعار مركب - حقيقته «الشعب يريد».. «الشعب يقرر».. «الشعب يقود».. ثم «الشعب يحكم»..

وفي تقديري هذا لب الصراع الدائر في تشكّل حالات الإرادة والقرار والقيادة بل والحكم لشعب لم يعهدها في نفسه.. قبل أن يعهدها فيه حكامه على مدار عمره الممتد آلاف السنين..!

وآخر تلك الأسئلة عن أدوات الفعل أو ملامح الفعل الإنساني المحرز للنصر، وهو السؤال الملح الدائم قبل وبعد الثورة.. ماذا نفعل؟ نعمل إيه؟! والذي في حقيقة طرحه لدى المصريين إلا بعضهم هو: كيف نفعل؟ وليس: ماذا نفعل؟

والحقيقة أن إجابة هذا السؤال مرهونة بأن نسبقها بمعرفة لماذا نفعل؟ والأهم «من» يلزمه أن يفعل؟

فكيفية الفعل مرتبطة يقينًا بهدف الفعل بل بأبعد من هدفه.. مرتبهة بمقاصده.. والكيفية والأهداف هما نتاج لطبيعة من يفعل قبل حقيقة قدراته.

وعليه كنت دائمًا أقول إن «مهلك» طامحي الإصلاح وحالي التغيير أو الثوار أو النشطاء أو أصحاب الفطر السليمة يأتي حين ينحصر سؤالهم فقط في: ماذا نفعل؟ بمعنى: كيف نفعل؟ وحين يغفلون أن سؤال الترتيب الطبيعي يكون: م: من هؤلاء الذين يتوجب عليهم الفعل الإصلاحي؟ ثم: هـ: هل يلزمهم أن يتصدوا للفعل الإصلاحي من باب أهليتهم؟ أي هل هم أهل له؟ ثم: ل: لماذا يصلحون، ولأي هدف يتوجهون؟ وأخيرًا تأتي الكيفية في: ك: كيف يقومون بهذا الإصلاح؟

وبين دفتي هذا الكتاب وفي كل صفحاته المحاولة دائمًا هي للإجابة عن تلك الأسئلة الأربعة، وفيها نكوّن الرشد الواجب في الصراع الإنساني الذي قُدر لنا من أجل مستقبلنا.. بشرًا ووطنًا ودولة وأمة.. في هذه المنطقة من العالم وتلك اللحظة من التاريخ.

وفي معرض الإجابة عن تلك الأسئلة ستكشف محنة المصريين الآن.. وهي محنة تتجاوزهم لأنها قَدَر المنطقة العربية برمتها. هي في أصلها محنة «العقل» ولكن تجلياتها مركبة.. فهي محنة «هوية» ومحنة «أهلية»!

وبقدر ما سنرى ملامح محتنا الآن.. مصرية أو عربية كانت.. يبقى الأمل في تجاوزها بمقدار عمق فهمنا لها..

وهذا ما نرجوه أملًا وعملاً..

18.. ثمانية عشر..!!

”إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرْفٍ مَرُومٍ..
فَلَا تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ
فَطَعْمُ الْمَوْتِ فِي أَمْرِ حَقِيرٍ..
كَطَعْمِ الْمَوْتِ فِي أَمْرِ عَظِيمٍ“
المتنبي

قدرًا جاء الرقم ثمانية عشر مهيمًا على المسرح الزمني لهذا الكتاب، ولا دلالة لدي لهذه الملاحظة إلا لكونها ملاحظة استوقفتني وأنا أبحث من أين أبدأ بالرصد المكثف لأسباب وشواهد ونتائج إنسانيتنا التي تراوغنا أو نراوغها..!

السنون الثماني عشرة هي الفترات الرئاسية الثلاث الأخيرة لنظام مبارك بين العام 1993 والعام 2011.. وهي تلك السنون التي بدأ فيها مبارك ونظامه الصعود بقوة نحو هاوية سقوطه .

أما الأيام الثمانية عشر فهي أيام ثورة 25 يناير 2011، وهي الأيام الملهمة للمصريين والعالم بين 25 يناير و 11 فبراير 2011 التي انتهت بامتنال المؤسسة العسكرية المصرية لإرادة المصريين.. بأن صارت تلك المؤسسة ساعد الشعب في خلع رأس الحكم.

وأخيرًا الشهور الثمانية عشر هي بعض تلك الشهور التي جاءت بين فبراير 2011 و ديسمبر 2012 وهي مرحلة الانتقال الأول التي شارفت نهايتها في أغسطس 2012، حيث أعادت المؤسسة العسكرية المصرية تمركزها في ساحة السياسة المصرية حيث كانت في موقع قائد الكواليس بدلًا من قائد ظاهر المسرح.

وأعتقد أنها انتهت عمليًا - من حيث كونها يرجى بها أمل في انتقال - في نوفمبر 2012 بانقلاب مدني كامل على الثورة وأهدافها متمثلًا في إعلان استبدادي.. أظنه سيؤرخ به لنهاية دولة المماليك المعاصرة في مصر..!

تأتي أهمية العام 1993 في كون النظام المصري ممثلًا في حسني مبارك ومن حوله قد استتب له الأمر بانتهاء فترتين رئاسيتين كان يتحسس فيها مفاتيح الهيمنة على مقدرات مصر وصار له التمكين في بداية تلك الفترة الثالثة.

وهي الفترات الثلاث التالية التي بدا من طبيعة العلاقة بين النظام والمصريين أنه قد اطمأن إلى معادلة حياتية تدفع المصريين إلى الانسحاق تحت مطالب الحياة اليومية والانسحاب من المواطنة في الدولة.

اطمأن مبارك ونظامه إلى قبول المصريين بالتكيف والمزيد من التكيف مع ضغوط مشكلاتهم أكثر من مواجهتها أو محاولة حلها، حتى صار إبداع المصريين مقرونًا بكيفية التعايش مع الضغوط الحياتية اليومية ومشكلاتها أكثر من الإبداع في البحث الحقيقي عن مخرج منها.

وقد كان التجلي الفج لتلك المعادلة بين النظام ومحكوميه حين بدأ يشيخ بالتدريج عن مشروع التوريث الذي أكد فيه مبارك ومن معه احتقارًا عمليًا من النظام لشعبه أكثر من كونه رغبة في احتكار مقدراته وحكمه. وكان ذلك في عام 2000 على وجه الدقة.

وتأتي ضرورة الأيام الثمانية عشر والشهور الثمانية عشر ليس فقط لكونها أيامًا وشهورًا استثنائية بما حملت من أحداث جسام أو من سرعة وتيرة تلك الأحداث.. ولكن لكونها أيامًا وشهورًا كاشفات لمعانٍ واصطلاحات حاكمة في حياتنا.. لم نكن مدركين حقيقة فهمنا تلك الاصطلاحات أو تلك المعاني.

فهي أيام وشهور فيها الفرح الشديد وفيها الحزن الشديد.. فيها الغضب الشديد وفيها الأمل الكبير.. وفيها الإحباط الكبير أيضًا.. أيام خوف بالغ وجسارة غير مسبقة.. وبكل تلك المتناقضات لم يستطع أي من المصريين إلا أن يكون نفسه وأن تحركه خبايا نفسه.

فهو حتى إن أراد أن يخفيها في لحظة تعينه عليها طبيعتها.. أنت عكس تلك اللحظة في لحظة.. لكي تحمله حملاً على أن يكشف ما بداخله.. فكما يقولون «المرء مخبوء تحت لسانه».

فمن يملك نفسه في الفرح قد لا يملكها في الغضب.. ومن يتناسك مدعيًا الجسارة في لحظة إقدام قد يتهاوى نفسيًا في لحظة الخوف.. ومن يعظ بالأمل في لحظات البشارة بالأمل قد يسحقه إحباطه في لحظة حزن عادية.

فضرورة تلك الأيام والشهور.. أنها كانت ولم تنزل أيام فرز وأشهر فرز.. والفرز عند الازتحام أو الصراع فيه ضرورة. فبغير الفرز والتمحيص تُقدر قوى الأطراف بغير حقيقتها ويكون مقتل الحلم بيد أصحابه.. ويهزم طالبو المستقبل أنفسهم قبل أن يهزمهم خصوم المستقبل. وحسبنا حديث الرسول ﷺ: «الناس كإبل مثة لا تجد فيها راحلة»..

وصراع مصر نحو المستقبل يحتاج إلى راحل كثيرة..!

وكما يوجد خطاب سنوي لكل رؤساء الولايات المتحدة منذ أن نشأ اتحاد ولاياتهم مكونًا الدولة قبل مائتي سنة يسمى خطاب «حالة الاتحاد».. فكأننا نقرأ على مرآة حقيقة تلك الشهور الثمانية عشر وقبلها الأيام الثمانية عشر «مدونة حال الوطن».

نحاول أن نرى على تلك المرآة حقيقة حال السلطة.. والنخبة.. والفكر..

نحاول أن نصف معنى العدل الذي تحدثنا عنه.. ومعنى الحرية التي هتفنا باسمها.. ومعنى الكرامة التي رُمناها.. ومعنى الثورة التي قتلناها حديثًا باسمها.. بل ومعنى الوطن ذاته الذي هو أصل كل تلك المعاني.

في مدونات الحجر سنجد تلك المعاني في سجل أحداث جرت، طال كل منها معنى من تلك المعاني وتحدث بلسان حال أبلغ من أي تحليل.

فكسما قلنا لم يسعف الوقت أحدًا ليتجمل أو يخفي طمعه أو طموحه
أو يداري تراجعته.. ضعفه وخيئته.. حتى وإن أراد..!

ولذلك فإن سرد الأحداث لن يكون من باب رصدها.. ولكن من باب
فهم المعاني التي تقف خلف الحدث والتي صنعتها ولولاها ما كان الحدث.
فهناك حدث لم يكن ليحدث لولا أن معنى للعدل غاب أو معنى
للظلم حضر..

على أي عدل كنا؟ على إعادة تدوير الظلم بيننا؟! أم هل بقينا منسحقين
تحت المقولة الضالة بأن المساواة في الظلم عدل؟!!

وهناك أحداث لم تكن لتحدث لولا أننا صرفنا معنى الثورة للاحتجاج في
الميادين.. فأورثتنا نوعًا من العمى الثوري عن كل ما يحاك خارج الميادين.

وأيضًا ما كانت لتحدث لو أن الزخم الثوري طغى على الموضوعية
الواجبة فجعل كل ما قبل تاريخها هو لونا أسود حالكًا.. وكل ما كان من
الثورة أو ما توهمنا أنه منها النقاء بعينه.. فاستخدمت الميادين كأوراق
لعبة على مائدة قمار سياسي، وسيق الناس بأيديهم لكي يختاروا بين السيئ
والأسوأ دائمًا.

حين نقرأ المعاني التي تصنع الحدث، لا الحدث ذاته، سيتضاءل من تلقاء
نفسه ذلك الطين المفرغ الذي يملأ رءوس المصريين ويستخدمه كل من يريد
أن يستنزفهم..

طنين من نوع: هل كانت الثورة مؤامرة؟! هل كانت الثورة فعلًا مثاليًا
طوباويًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟! هل الإخوان وتيارات
يمين الإسلام السياسي أو من يقابلهم من تيارات سياسية أخرى شياطين أم
ملائكة؟ هل صنعت أمريكا الثورة أم نحن من صنعها؟!!

هل مصر بيعت بثمن بخس في صفقة أمريكية إخوانية عسكرية أم
المصريون هم من قرروا ومن سيقروا على أي حال يكون بلدهم؟!!

لن تختفي المؤامرة بعد قراءة المعاني ولكن ستكون في حجم حقيقتها..
والأهم سيختفي طنين فزعها.

ونأمل أن تعيننا تلك المعاني على التعامل مع استحقاقات اللحظة،
والأهم أن نكتشف من هم أصحاب الحل والعقد الحقيقيون في مصر وفي
أي وطن حي وحر.. وأنهم هم عموم أبنائه الواعين.. وليس من أرادوا فقط
أن يكونوا في صدارة كل مشهد.. من ممتلئني السياسة أو النخبوية .

ستكشف المعاني أن التاريخ فيه دائماً المؤامرة.. ولكن ليس كله مؤامرة..

الأيام الـ 18.. عيش وملح وجرح

”وحرى بنا أن نعرف أن الثورات كالزلازل.. لا تتنبأ لها
بساعة حدوث ولا بمقدار قوة ولا بلحظة رحيل..! والزلازل
لا تقبل شروطاً ولا يُفاوض دمارها على ما يستتبعه من
ضرورة إزاحة ركाम وبناء على أساس جديد..“ 66

لم تبدأ عندي ملامح الاختلاف للعام الجديد وكونه عامًا فارقًا في يوم
25 يناير.. بل سبقها عدة أحداث كانت تقول إننا بصدد عام مختلف حتى
وإن لم نكن نعرف عمق التغيير الذي يجيئه لنا.

في ليلة رأس السنة الميلادية من العام الجديد.. يحدث انفجار كنيسة
القديسين في الإسكندرية، وهو في ذاته تصعيد نوعي جديد في الجرائم في
مصر عامة وفي السياق الطائفي خاصة.

ذاقت مصر مرارة الإرهاب أكثر ما ذاقت في الثمانينيات والتسعينيات
من القرن العشرين.. شهدت حوادث قتل وإرهاب مروعة وبعض حوادث
التفجير أمام مدارس ومحاولات فشلت في أماكن عامة.

حدث استهداف في الثمانينيات للتجار الأقباط من جماعة العنف السياسي
المرتبطة بالكتلة العقديّة السلفية وتنظيمات الجهاد ومن خرجوا من عباءتها..
التكفيريين على وجه الخصوص.

ولكن التوقيت وطبيعة حادث القديسين كان أكثر من كونه محزنًا، لم يكن
قادرًا على توصيل الرسالة المرادة منه وهي ترويع الأقباط من أجل إحكام
قبضة النظام عليهم.. بل على العكس أظنه كان مصدرًا للغضب القبطي على

نظام مبارك الذي ادعى أنه قد ألقى القبض على منفذي الحادث في مشهد مسرحي بعدها بأيام.

مشهد آخر أتت به رياح 2011 وهو سرعة تهاوي نظام بن علي في تونس بعد حوالي شهر من مظاهرات الغضب.. انتهت باعتصام لم يستكمل الأيام بل الساعات القلائل، فإذا بنظام بن علي في تونس يسقط ويعطي رسالة ضمنية للمصريين بأن الشعوب تقدر إذا أرادت.

كان الهم المصري قبل وبعد نجاح تونس هو ما الذي نحن مقبلون عليه؟ خاصة بعد أن تبدى الأمر أن مصر تجهز لمشهد التوريث الوارد إما في صيف 2011 وإما في الخريف على أقصى تقدير.

كان السياق العام في مصر متمللاً.. قلقاً.. متوثباً لفعل ما.. ولكن ما كان غائباً عنه هو من أين يبدأ..؟

وجاء جزء من الإجابة في تحركات قوى سياسية تفعل ما تعودته.. وهو رسائل إحراج إعلامية للنظام.. لا تخلو من توعية.. كإعلان البرلمان الموازي الذي قال فيه مبارك كلمته الشهيرة، التي أتصور أنها كانت نهايته «خليهم يتسلوا»..!

لم يتفاعل معها الشعب بأكثر من المشاهدة وبأكثر من انتظار المزيد من تلك القوى التي لم يتعود منها الكثير من قبل! وإن كانت تؤكد لديه أن النظام تجاوز حتى في قواعد اللعبة المدعاة مع شركائه هؤلاء.. وقرر أن يستأثر بالأمر كله.. والتوريث كان هو العنوان المؤكد لكل تلك التحركات التي استشعرها الناس.

وجاء جزء آخر من تلك الإجابة عن ماذا نفعل.. في دعوات الشباب الغاضب لمقتل الشاب خالد سعيد - بعد تعذيبه على يد الشرطة - للنزول للشوارع يوم 25 يناير للمطالبة بتغييرات إصلاحية في داخل هيكل نظام مبارك مع بقاءه..

وجاء الجزء الأكبر من إجابة من أين نبدأ عمليًا في حالة ترقب وتوثب للفعل من قطاعات تشعر بأن عليها ما يلزم أن تبادئ به.. رغم كونها غير متأكدة من طبيعة ما يلزم أن تفعله أو جدواه.

قطاعات من عموم المصريين.. لا تستطيع أن تصفهم بأنهم نشطاء أو حتى ثوريون بالتعبير اللاحق.. وقطعًا ليسوا سياسيين سابقين أو لاحقين.. في حالة ضيق متراكم.. وتنتظر لحظة ما تلهمها أو تدفعها إلى ما يلزم أن تفعله.

وأعتقد أن هذا ما تم تداوله بين هؤلاء المصريين حول يوم 25 يناير.. الذين لم يعرفوا على وجه اليقين ما هم بصدده.

ففي يوم 25 يناير وبعد أن سيطرت قوات الأمن على ميدان التحرير قرب منتصف ليل 26 يناير وملامح العنف في فض الميدان ظاهرة.. بدالي أمر واضح أرسلته في رسالة نصية لبعض الأصدقاء - ممن شاركت معهم في الحديث حول اليوم واحتمالاته - وكان نص الرسالة هو ما رأيته وشعرت به في الميدان في تلك الليلة وتلك اللحظة وهو أن «الوجوه جديدة.. والتوجه جديد.. ولكن هل تكون كتلة حرجة؟».

كانت الرسالة واضحة لي في أني رأيت وجوهًا مصرية جديدة.. لا يمكن كما ذكرنا أن تصنفهم على كونهم سياسيين أو ناشطين.. والأهم أنهم كانوا بتوجه جديد واضح جاوز المطالب التقليدية للإصلاح أو استجداء النظام أن يصلح من نفسه..

فبدأ تصاعد المطالب من «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية».. لحديث مباشر عن أن «الشعب يريد إسقاط النظام».. حتى ولو جاء أولاً على استحياء أو جاء إلهامًا أو نقلًا من تونس.. ولكن هؤلاء من عموم المصريين غير معتادي التظاهر قالوها قبل نهاية تلك الليلة.

وكان الغائب في تقديري أن تكون هناك «الكتلة الحرجة» - أي الكافية لإحداث التغيير - من ذات الوجوه الجديدة.. صاحبة التوجه الجديد. وبقي

ذلك السؤال معلقاً.. ولم يمكن لأحد أن يتكهن بإجابته.. وهو هل تكون كتلة حرجة أم لا حتى ظهر يوم الجمعة 28 يناير المسماة لاحقاً بـ «جمعة الغضب»؟

جرت تحركات كثيرة معظمها في النفوس أكثر منها في الميادين في يومي 26 و27 يناير 2011..

الأنظار معلقة على استكمال ما بدا أنه تحرك جديد على عموم المصريين كما ظهرت بشائره يوم 25 يناير في التحرير، وتحركات أمنية تقليدية لتأكيد هيبة النظام على الأرض ببغض اعتقالات عشوائية وأخرى انتقائية .

فمن الاعتقالات النوعية كان استهداف النشطاء الذين تصور أنهم كانوا محركي الدعوة على شبكات التواصل الاجتماعي أو على الأرض كـ «وائل غنيم» ومن مثله. وشملت أيضاً - أي الاعتقالات النوعية - بعض الرموز السياسية التي بدأت في التحسب لاستغلال ثغرات الموقف المحتمل وقامت باتصالاتها الداخلية والخارجية لتحديد مسارات استشار الحدث كقيادات تنظيم الإخوان المسلمين ومنهم د/ محمد مرسي رئيس الجمهورية (لحظة كتابة هذه السطور) والذي فقد شهيته عملياً منذ نوفمبر 2011...

ثم جاءت اعتقالات عشوائية لمصريين عاديين اشتركوا في حدث 25 أو بالأحرى صنعوه.. وقد التقيت بعضهم بعد أن أطلق سراحه يوم الخميس 27 يناير مساءً.

وفي ليلة ما سمي «جمعة الغضب» أظن أن معظم من كان في شوارع القاهرة والمحافظات كانوا في حلقات نقاش حول الغد.. وما يتوقع له ومنه.

ولا أظن أن أيًا منهم كان على يقين بما سوف يحدث..

يقيناً كانت هناك مجموعات من الشباب تعرف أنها ستواجه بعنف الشرطة، بدأت تتبادل إجراءات الدفاع عن النفس وحماية المتظاهرين من أدوات العنف المحتمل استخدامها، كالغاز وغيره.. وكان يقيني أنها كانت

إجراءات أرادوا أن يكونوا على علم بها لحماية أنفسهم أكثر منها لمهاجمة الشرطة.

وشأنى شأن كل المتطلعين لاحتمالات غد جديد علينا.. التقاني مجموعة من المصريين متنوعي الأعمار والتوجهات وإن غلب عليهم الشباب في منطقة مدينة نصر بشرق القاهرة.. وكانوا من مجموعات دأبت على التواصل معي بخصوص الشأن العام قبل ذلك بسنين. كان كثير من الوجوه التي أمامي ممن لم يخبروا التظاهر أو الاعتصام أو يصنفوا كما قلت نشطاء أو سياسيين.. وإن كانوا من المهتمين بالشأن العام والعاملين في مجال العمل المدني والأهلي منذ حين. وسيأتي حديث عنهم وعن مثلهم لاحقاً.

لم يكن أي مما طرحته عليهم في تلك الليلة جديداً عما سمعوه مني من قبل، ولكن الجديد كان تفاعلهم مع نفس المعاني التي ناقشناها كثيراً من قبل والتي لم تلق في نفوسهم ذلك الأثر الذي رأيته تلك الليلة.. كان أثرها عليهم مختلفاً..

فمعاني «ملكية الوطن» وضرورة نصرته لم تكن جديدة على مسامعهم مني.. الجديد كان وقعها عليهم وكأننا ناقشنا للمرة الأولى..!

وتأكد لي في ظهيرة اليوم التالي حين رأيتهم كلهم في تظاهرات الشارع المتحركة من مدينة نصر حتى الوصول للتحرير مساء يوم الجمعة.

في المساء السابق كنت قد أعدت عليهم سؤالاً قديماً جديداً كانوا عادة لا يقطعون بإجابته وهو: هل مصر دولة محتلة بالفساد؟! وكانت الإجابة في تلك الليلة قاطعة بـ«نعم» هي كذلك.

لم أكن أملك أو أريد حينها أن أوجه أيّاً منهم لفعل بعينه كالنزول للشارع في اليوم التالي، ولكن كانت حقيقة وعمق التغير الذي حدث في نفوس عموم المصريين هما ما جعلاً لكثير من الكلام الذي ألفوه أثره في تحريكهم نحو الفعل الأوجب.

الأمر- كما رأيته يوم 25 وليلة 28 وتأكد لي من واقع الأحداث بعدها- هو أن من أعرفهم في دوائري المباشرة من عموم المصريين ليسوا كما هم، طالهم تغير عميق، وهكذا ثبت.

في نفس الليلة «الخميس 27 يناير» كنت في اتصال سابق مع الصديق الروائي الكبير د. علاء الأسواني.. كان قد دعاني مشكورًا لصالونه الثقافي في منطقة وسط القاهرة لمناقشة مجريات الأمور، وكان طبيعيًا أن لب النقاش عن حدث 25 وهل نحن في ثورة أم لا.. وتحدثنا جميعًا كلُّ بواقع تجربة اليومين السابقين، وأعتقد أن الجميع جزم بأننا حتى وإن لم نستطع أن نقطع بتسميتها ثورة.. فمشاهداتنا تقول إن الغد سيكون يومًا مختلفًا.

وكان من أكثر الناس قطعًا بكونها ثورة، وكان لكلمته وزنها من وزن خبرة المتحدث، هو فولكهارد فيندفور المراسل المخضرم لمجلة دير شبيجل الألمانية، وهو أحد أهم الصحفيين الأجانب في مصر والمنطقة العربية وقد عايش أحداث المنطقة كأهلها. كان فولكهارد قاطعًا بأنها - من وحي كل الثورات التي عايش - هي بكل المقاييس ثورة..

جدير بالذكر أن فولكهارد كان مرافقًا للخميني على الطائرة التي أقلته عائداً إلى إيران من المنفى لإعلان نجاح ثورته من طهران.. أي أنه رجل يعي ما يقول.

جاء يوم 28 وتحركت الجموع من مناطق عدة في القاهرة عقب صلاة الجمعة.. من مسجد رابعة العدوية في شرق القاهرة.. ومسجد مصطفى محمود في غربها وغيرهما.. والكل يقصد التحريز..

رأيت مشهدًا يلزم التوقف عنده.. لمعرفة «من» فعل؟ وبالتالي من الممكن أن نعرف من نتوقع منه الفعل..

وأنا أتحرك إلى طريق صلاح سالم.. رأيت رجلًا وسيدة سبعينيين.. يتحامل كل منهما على الآخر ويتوكان على ما يعينهما على المشي.. وكنت قاطعًا بأنها في طريقهما إلى بيتها عقب الصلاة.

فإذا بالسيدة ترى شابًا يتحرك في اتجاه العودة من مسيرة التظاهر فتنهره بشدة (و السياق يقطع بأنها لاتعرفه) «ارجع ضم على إخوانك.. إنت رايح فين؟».. تجاوزت الرجل وزوجته.. وبعد عدة صدامات بسيطة مع قوات الأمن.. سمحت قوات الأمن للجموع أن تتجاوزها.. وإذا بالرجل وزوجته وسط الحشود.. يهتفان!!

كانا من صناع الثورة.. لم تمنعها سبعينيتها من أن يكونا قطعًا وبالتصنيف الأدق.. «شباب الثورة».. وهما من أعاد المعنى الثورة في مصر شبابها. ومن حقائق تلك الثورة التي يلزم أن نناقشها بموضوعية.. قضية سلميتها وتعريف سلميتها..

هل كانت الثورة سلمية؟! نسبيًا نعم.. مطلقًا لا..

هل كانت الثورة سلمية بمعنى كونها ثورة بيضاء غير دموية؟ نعم.. ولكن هل كانت مجرياتها في أثناء الأيام الثمانية عشر وفي كل مداها الذي تلا خالية من العنف أو الدم؟ يقينًا لا..

أقول ذلك لكل من يحاول أن يرسم صورة طوباوية غير حقيقية عن حدث إنساني يعتره كل ما في الإنسانية من ضعف أو تجاوز وانفلات أحيانًا.

الثورة كانت مصرية.. بمصريين عاديين.. وبالتالي جاءت أحداثها تعبيرًا عما يعبر به كل تنوع المصريين عن ذاته.. فكان فيها المثالية والتسامي.. والحلم والثورية الفتية.. والهناءات الوطنية الرنانة.. والسلمية اللافتة للنظر في كثير من مواقفها بل في معظم مواقفها..

وفي مواقف أخرى.. كان فيها العنف في المواجهة وبذاءة التعبير والرغبة في تركيع الخصم والميل للانتقام.

وفي مواقف ثالثة كانت هناك المؤامرة ولا شك..!

كانت ثورة فطرية عفوية.. وكانت حقيقتها في ذلك اليوم أنها مصرية..

لا سياسية ولا دينية ولا عسكرية.. فقط مصرية.. هكذا كانت.. وهكذا قاومت كل محاولات تسييسها أو تديينها أو عسكريتها وما زالت تقاوم.. وفي ذلك بعض محتتها..!

من كان في الشوارع إذن؟ وبأي دافع تحركوا؟ من صنع حدث الثورة؟ ومن كان في التحرير على مدى الأيام الثمانية عشر التالية؟

هل كانوا سياسيين؟ هل كانوا من تنظيمات اليمين الديني: إخوان.. سلفيين.. جهاديين؟ هل كانوا بلطجية مأجورين؟ هل كانوا نشطاء شبابًا ثوريين؟ كان فيهم هؤلاء.. ولكنهم لم يكونوا هؤلاء.. كانوا مصريين فقط.. كان فيهم ممن رأيت - من عرفت من قبل ومن لا أعرف - من أبناء الطبقة الوسطى المصرية «المستورين» بالتعبير المصري.. ومن أغنياء القاهرة ورجال أعمالها وتجارها، ومن فقرائها ومعدميها. رأيت سيدات مصريات يحملن أطفالهن ويسرن بهم في التظاهرات عشرات الكيلومترات.. رأيت من يقتحمون مقر الحزب الوطني لرمزية استبداده في التحرير.. ولا يقتحمون غيره.. واعين بما يفعلون ولماذا يفعلونه.

رأيت مصريين حاسمين أمرهم بأن الجيش والشعب إيد واحدة.. ورأيت من بقي متشككًا أو متيقنًا بأن الجيش قد نزل للشوارع لتصفية المظاهرات. في ذات الوقت الذي كان فيه ثوار مطلبهم الحرية في ميادين مصر.. كان على تخوم الأحياء والمدن بلطجية ومجرمون يحاولون استغلال الانفلات الأمني لمصالحهم الإجرامية..

كان هناك من يرسل رسائل الغضب للشرطة أمام أقسامها من الثوار.. وكان هناك من يقتحم أقسام الشرطة لتهريب شركاء جرائمه..

كان هناك من يخلق الفوضى بغرض الترويع فيفتح بعض السجون.. وكان هناك من يقتحم سجونًا بعينها لتهريب مساجين بعينهم..!

كان هناك ثورة حقيقية هي قلب الحدث، وكان هناك فوضى على أطرافها يراد لها أن تصبح هي الحدث..

كان هناك فوضى حادثة لا شك، كان هناك عموم المصريين يتماسكون ويتعايشون مع الفوضى الحادثة والمتوقعة ويحاولون الإمساك بزمام ضبطها بأيديهم.. وكان هناك ثمن في السلطة أو من الطامحين إلى السلطة من يحاول أن يعيد تركزه على خريطة القوة في المجتمع مستثمرًا الفوضى.

كان ذلك هو المشهد المركب الذي يلزم أن نرى في ملامح نقصه وعواره كل كماله؛ لأنه مشهد إنساني حقيقي غير مصطنع وغير مفتعل..

كان في الميدان مصريون يتحركون بإرادتهم الحرة التي بلوروها في تجمعات ودوائر صغيرة قد تكون بقدر الشخص ذاته دون أن يشاركه أحد دائرته، كانت دوائر الوعي خارج الميدان هي التي أتت بهؤلاء المصريين للميادين.. ليلوروا إرادتهم في قرار وهو رفضهم لمبارك ونظامه، بغض النظر عن تفصيلات الرفض.

فهم في كل مرة يقدم النظام تنازلاته أو يقدم من يدعمونه على إعلان دعم واضح أو مستتر.. كانت إرادتهم أسبق ولهذا جاء قرارهم أقطع.

وكان أيضًا في الميدان من يتحركون بإرادة أجهزة أو دول.. كانت المؤامرة حاضرة في الميدان من السلطة ومن طامحي السلطة.. كلُّ كما قلنا يحاول أن يثبت أقدامه على الواقع المجتمعي الذي تشكل خريطة قواه في ميادين التحرير.. أو يحاول محاولة مستميتة أن يمنع تشكل ذلك الواقع الجديد.

وحرى بنا أن نعرف أن الثورات كالزلازل.. لا نتنبأ لها بساعة حدوث ولا بمقدار قوة ولا بلحظة رحيل..!

فكما تغير الزلازل في جغرافيا الأرض وتضاريسها، فالثورات تغير في جغرافيا الزمن وتضاريس القوى والسلطة فيه، وأحق جاهل من يظن أنه يستطيع أن يقرر لزوال مسار تأثيره..

والزلازل لا تقبل شروطًا ولا يفاوض دمارها على ما يستتبعه من ضرورة
إزاحة ركाम وبناء على أساس جديد..

في يوم الجمعة 28 مساءً.. وهو في يقيني يوم الحسم الحقيقي في مسار
تلك الثورة؛ لأنه اليوم الذي أعلن فيه موت نظام مبارك وانتهاء شرعيته..
وفي لحظة وصول الجموع إلى ميدان التحرير.. في قرابة السادسة من مساء
ذلك اليوم أعلن نزول الجيش للشوارع.. ومنذ تلك اللحظة جرت الأحداث
بالسرعة التي دفع عموم المصريين بها الأحداث.. وفي اتجاه إرادتهم.

كانت الإرادة الدولية حاضرة.. وكانت إرادة النظام في البقاء حاضرة..
وكانت إرادة الطامحين إلى السلطة ممن حاولوا عقد الصفقات في وسط غبار
الثورة حاضرة.. وكانت كل تلك الإرادات تحاول أن توقف تداعيات الزلزال
الذي حدث يوم 28.

كانت كل تلك الإرادات مستنفرة واعية بما تريد لنفسها في الواقع المصري
الذي كان حتمًا ضد إرادة المصريين في الميادين، ولكن الحقيقة التي لم يستطع
أي من هؤلاء أن يتجاوزها هي أن إرادة عموم المصريين كانت أسبق.

كان هناك لقاء شبه يومي يجمعني بمن أعرفهم معرفة شخصية في
الميدان.. ولم تكن هناك من رسالة تحليل أو تطمين أستطيع أن أؤكد لها إلا
تلك الحقيقة التي كان يقررها الميدان أمامي كل يوم بعدد من فيه.. وهو أن
إرادة المصريين كانت هي الأسبق.. ولذلك لم تفلح الصفقات أو المؤامرات؛
لأن المتغير الجديد كان مفاجئًا لكل من قامت حساباتهم على طبيعة «ما»
للمصريين أحسبها تغيرت في تلك الأيام الثمانية عشر.

وعلى مدى الأيام الثمانية عشر التالية.. كل من يدعي أنه كان هناك تخطيط
محرك لأحداث تلك الأيام حتى في محاولة اقتناص فخر ذاتي من نوع «لما كنا
في التحرير.. كنا كذا وكذا».. فهو إما أنه لم يكن هناك.. وإما أنه - كما أشرنا
- يحاول بوعي أو بغير وعي أن يسيس الحدث أو يخصصه لتياره أو فصيله
أو جماعته.. وهو في الحالتين يكذب على التاريخ.

الأيام الثمانية عشر.. كانت أيام ريبة لكل الأطراف؛ لأن أحدًا لم يكن يتكهن في اليوم التالي من سيكون في الميادين أو على أي نحو سيثبتون.

حتى التنازلات التي قدمها نظام مبارك.. كانت تصلح لإجهاض الحدث لو جاء توقيتها صحيحًا، وقد كاد أحد تنازلاته أن يؤتي ثماره.. في خطابه الشهير يوم 1 فبراير الذي أعلن فيه عدم نية الترشح لولاية أخرى.

وقد استطاع في هذا الخطاب يقينًا أن يمس عاطفة مساحة واسعة من المصريين بما فيها الظهير المجتمعي للميدان أي الدائرة اللصيقة بمن كانوا في الميدان (أهلهم في البيوت الذين باركوا الوجود في الميدان وثبتوا من فيه).. وتخلخل الميدان بالفعل، ولولا أن حدثت ما سميت بموقعة الجمل وهي محاولة فض الميدان بالقوة وباستخدام جمال وجياد نزلة السمان (المنطقة الأثرية الشهيرة) لكان تنازل مبارك على هذا النحو قد آتى أثره.

وفي أيام الريبة لا يمكن أن تقطع بالخطوة التالية فيما سيحدث..

وكان من الفريد في حدث الثورة أنها كانت أشبه بمائدة مفاوضات بطول مصر وعرضها..

طرف التفاوض الأول كان الشعب في الميادين.. وكان طرف التفاوض الثاني هو النظام ومن معه..

كان الطرف الثاني هو النظام ومن يدعمه من قوى دولية كالولايات المتحدة أو حتى المؤسسة العسكرية على استحياء متمثلًا في السيد عمر سليمان (نائب رئيس الجمهورية الأسبق) الذي توفي أخيرًا.. وكان مع النظام على هذا الطرف الثاني من المائدة أيضًا كل القوى السياسية التي حاولت عقد صفقات تخصها، وكان على رأس هؤلاء الإخوان المسلمون وبعض الأحزاب والشخصيات التي اعتادت أن تقتات على فتات موائد مبارك.. وهو ما أكدته الأحوال بعد ذلك وإن لم نرصده حدثًا حينها..

كانت كل عدة الميادين في التفاوض هي قرار نهائي بإزالة الماضي ونظامه ورجاله، وفي ضوءها كان التفاعل مع الخطوة التي تأتي من طرف النظام.. ولكن الحقيقة أن ثبات الميادين وتحديدًا منذ يوم 4 فبراير كان هو الخطوة التي حافظت على سَبْقِها أمام كل أطرافه المفاوضة محليًا وإقليميًا.

والحقيقة الأخرى التي تبدت فيما بعد أن القرار بإزالة الماضي وآثاره لم يكن يخص مبارك ورجاله ولكن كل أركان نظامه بمن فيها من شاركوه لعبة السلطة ولو من باب الطموح واقتسام الفتات..! ولا يستثنى من هؤلاء تنظيم الإخوان المسلمين أو قوى سياسية مدنية أو دينية أخرى..

وهذا ما تؤكد أيام عشناها على مدى عامين أو أكثر..

وقراءة طبيعة الريبة في الأيام الثمانية عشر واجبة.. لأننا نحيا الآن وطوال فترة الانتقال المأزومة أيام ريبة تحتاج إلى ثبات الإرادة لدى صاحب الحق أكثر من أي شيء آخر.. هذا ما أوصتنا به أيام الثورة الثمانية عشر.

السنون الـ «18».. المِثَن..!

”ودولة الممالك الحكم فيها لمن غلب.. والولاء فيها للذات، والشعب فيها هو مصدر الجباية والسخرة وليس مصدرًا للشرعية أو الإرادة“ ٦٦

مصر عند مطلع الألفية الثالثة على مسافة حوالي ثلاثين عامًا من بداية انحسار مشروعاتها الحداثي الوطني والقومي، لها قرابة العشرين عامًا تحت حكم حسني مبارك، تتأهل أو بمعنى أدق تؤهل لكي تحكم عشرين سنين أخرى ولكن تحت حكم آل مبارك - شراكة - توطئة لتوريث ابنه جمال وإحالتها ملكًا له ولعائلته لمدى لا يعلمه إلا الله.

على مدى عشر سنين من العمل الدءوب في إحدى أبرع جرائم «الصمت» في التاريخ.. وطن بأكمله مرتين وحركته تم ضبط إيقاعها كي يكتمل مشروع نصب واغتصاب سياسي غير مشروع.

المشروع في ظاهره سياسي ولكن واقعه هو مصادرة إنسانية المصريين أو ما تبقى منها إلى أمد غير منظور.

فلن يكون هناك أمل في حرية أو عدل أو كرامة حقيقية تحت راية الملك المحتمل إلا في الشوق إلى تلك القيم.. وحظ العدول منها المصريين سيكون في لم الحديث عنها.

كانت تجربة سوريا الأسد حاضرة نستطيع أن نقرأ فيها حالة دول وُرِثت..

وتاريخيًا كان المشروع مؤسسة لسلطة المماليك التي هي قدر مصر في تاريخها حال اضمحلال معنى الدولة.

وأمانة التحليل تقتضي أن نقول إن المصريين كانوا طرفًا في الجريمة التي تجرى على وطنهم..

كانوا هم أكثر من شجع جلادهم على التنكيل السياسي والإنساني بهم.. وأحاطهم هذا الوضع البائس في بعض الأحيان من ضحايا إلى جلادين ساهموا في تعذيب أنفسهم، قصدوا ذلك أو لم يقصدوه.

سبق تلك المؤامرة أربعة عقود أريد للمصريين فيها أن يكفروا بكل مناط قوتهم وتفردهم من تراكم حضاري مهدد المصرية، وأن يقدموا كنه هويتهم قربانًا على مذبح إحساس بالدونية والعوز والتراجع أمام العالم أجمع وأمام منطقته العربية على وجه الخصوص..!

وعلى مشارف الألفية الجديدة نجد المصريين شعبًا قد فرض على نفسه ما نسميه «محنة الهوية» أكثر من كونها فرضت عليه وصنعوا بأيديهم اختيارًا «محنة الأهلية» أكثر مما صنعت لهم..!



محنة الهوية!

٢٩ الانتماء مآل منطلقه الهوية... وعطاء لوطن

ممن ملكه... ٦٦

كانت البداية الأولى في لحظة مراجعة للذات عقب نكسة 1967.. تلاها إحساس فطري بالرغبة في التطهر من كل مظهر العداء لله.. سواء بدت مظاهر العداء تلك في الهيكل الفكري الحاكم للدولة أو في سلوك الأفراد.

ثم بدأت بميل ظاهر لدى الرئيس السادات للملمح الإسلامي في الحكم ما لبث أن استخدمه سلاحًا سياسيًا ضد خصوم حكمه.

أعقب ذلك تقارب بين النظام الحاكم في مصر والمُلك السعودي - أحسبه تقاربًا طبيعيًا في ضرورته وبعض أدواته.

ولكن - وبالرغم من طبيعية التقارب في ضروراته - فإن أدوات وإجراءات إنفاذه بدت مخططة وموجهة من أطراف أخرى - نحو أهداف استراتيجية بعيدة، قد تكون متجاوزة عقل ووعي الرئيس السادات والمُلك فيصل في ذلك الوقت.

وكانت تلك الأطراف الأخرى هي الغرب في عمومها والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

الأمر ببساطة أن المشروع الوطني القومي المصري أكد حقيقة تاريخية وهي أن مصر قادرة على النهوض بنفسها وبالمناطق والإقليم (شاملاً إفريقيا). شأنها في ذلك شأن القوميات الأخرى كالهندية والتركية وغيرها من القوى القادرة على ملك إرادتها في حدودها وإقليمها.. والتي كانت بحسابات الحرب الباردة أحد عوائق تبعية أي من تلك البلدان للمعسكر الغربي في حربه العالمية الباردة..

لم تكن تلك المرة الأولى التي يراد لمشروع قيادة مصر لمنطقتها أن يجهض.. فقد حدث الشيء ذاته في مشروع محمد علي الذي تم تحجيمه عام 1840.

وعلى الرغم مما شاب المشروع المصري الناصري من أخطاء، بعضها قد يصل إلى حد الخطايا.. فإنه كان يبشر بملامح إقليم إذا ملك زمام أمره وموارده سيستطيع أن يثب وينافس.

وحيث إن الفطنة في المشروع الناصري كانت في الوعي بضرورة الانطلاق من الهويات الجامعة (وتحديدًا المصرية والعربية) وتأسيس تلك الهويات الجامعة كعصب لهذا المشروع؛ فلم يكن مستساغًا (من حيث الفكر السياسي أو الاستراتيجي) أن يقوم أي منافس حضاري غربي أو شرقي ليطلب من المصريين التنازل عن توجههم القومي هذا.

أي بعبارة أخرى إذا كانت الهوية القومية كقاعدة مشروع حضاري خطيرة.. فكان لا بد إما أن تحارب بشكل مباشر.. وإما أن يتم الطعن في منطقها والتنفير منها بجعلها إحدى متلازمات الهزيمة، وفي هذا مواجهة مباشرة معها أيضًا..

ورغم ضرورة المواجهة المباشرة مع الهوية القومية فإنها بقيت المواجهة الأكثر كلفة؛ فكان اللجوء للمواجهات غير المباشرة أولى.

كانت أفضل وسائل المواجهات غير المباشرة هي أن يتم إضعاف أثر الهوية القومية.. حتى وإن بقيت، فلتبق الحاضر بالاسم الغائب بالأثر..!

ويتحقق ذلك بأن تكون الهوية العربية حاضرة، ولكن في إطار أوسع يضمن تحجيم أثرها أو تخفيفه، كمن يخفف المركّز في سائل كبير يضمن معه ضعف الأثر من هذا المركّب..

فلتبق الهوية العربية دون أن تُعلن عليها حرب من المتضررين من احتمال نجاحها كقاعدة مشروع أشبه بمشروع الاتحاد الأوروبي.. ولكن فلتكن الأسبقية للإطار الأرحب.

وكان ذلك الإطار الأرحب هو الهوية الإسلامية، ففيه الهوية العربية وغير العربية، وهو بطبيعته غير متصل جغرافيًا أي أن منطق وحدة الجغرافيا سيتم تحييده باسم وحدة العقيدة..

وقد ثبت أنه عندما يجد الجد ومع الانفصال الجغرافي.. تكون وحدة العقيدة ملامح عاطفة جياشة أكثر منها ترجمة لفعل موحد على الأرض.. كان يلزم أن يعاد هذا التوجيه في صورة حق كثير - يراد به باطل أكثر - وكان هذا الذي حدث..

فإن كنا نتكلم عن هوية عربية إسلامية جامعة، فكان يلزم أن يزج بصراع بين العربية والإسلامية كهويتين متضادتين لا متكاملتين..!

كان يلزم أن يتم الترويج للهوية الإسلامية تارة لكونها أشمل وأجمع.. وتارة لكونها أولى وأعلى.. وتارة بدعوى أن صراع البشر في الكون هو صراع

عنصري ديني لاعلاقة له بطلب الترقى الإنساني المحض المحقق لحرية البشر وعدلهم وكرامتهم.

والأهم من الترويج للهوية الإسلامية كهوية جامعة، والذي يبدو من حيث المبدأ بالقطع أولى، كانت التوطئة لصاحب القوامه عليها. أي أن الصراع الحقيقي لم يكن على طبيعة الهوية، ولكن على من يعطى القوامه عليها..

وذلك لأن القوامه هي التي تخلق القيادة على خلفية تلك الهوية.

فحين تعطى القوامه لمن يفتقد مقومات القيادة من دول الأطراف فاحتمالات القيادة نحو مشروع حضاري منافس قليلة أو غير واردة. أي ببساطة فلنلح بدعوى الصحوه الإسلامية وجمع الشمل الأشمل على تقديم الهوية الإسلامية على كل هويات قُطرية وتحديدًا على المصرية في حالة مصر، ونبدأ في تغذية ذلك الإحساس بالتناقض والتنافر وضرورة الفصل.

فالاختيار بين المصرية والعربية من جهة وبين الإسلامية من جهة أخرى يكون بصيغة «إما.. أو».. أي إما أن تختار المصرية العربية وإما أن تختار الهوية الإسلامية، والإلحاح أيضًا على أن العلاقة بين عناصر هوية المصري، وهي الإنسانية والإسلامية والقبطية والعربية والمصرية، هي علاقة تضاد وتناحر لا علاقة تكامل وتآزر ووحدة في عضوية التكوين لما لكل منها من نصيب في الأخرى.

وفي تلك الآونة من أوائل السبعينيات من القرن العشرين وفي وقت بدأ فيه التوظيف السياسي لقضية الهوية، يمن الله على مصر والعروبة والإسلام بنصر السادس من أكتوبر من عام 1973 وتفيض بسببه أنهار من ثراء النفط في دول الخليج العربي على وجه الخصوص.

وتتواكب مع فيضان أنهار الثراء هجرة عمالة مصرية كثيفة إلى دول النفط العربي (التي - كما أسلفنا - تعرف في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية من دول الأطراف، وليست من دول القلب الحضاري كالعراق والشام ومصر)

وتزداد الهجمة شراسة على الهوية المصرية العربية الجامعة لكل ضمير ديني والحافظة للإسلام السني على طول تاريخها.

ويراد للهوية المصرية الجامعة ترويض بل وانصياع أمام ملامح صحراوية بدوية لهويات جزيرة العرب، مدعية كونها أصل الهوية الإسلامية عقلاً وسمتاً وممارسة.

فعلى مستوى بعض أنظمة تلك الدول حينها رأت أن دورة التاريخ قد دارت، وقد آن لهم أن يتصدروا القيادة، وعلى مصر أن تتبع، ليس بمعطيات قدر القيادة.. ولكن بحقيقة فوائض الأموال.

وتحدث ظاهرة طبيعية مع انتشار ثقافة الاستهلاك في تلك الشعوب، وفي داخل مصر أيضاً، أن يصبح معيار التقدم هو بمقدار القدرة على الاستهلاك.. فأصبح الأكثر ثراءً هو قدوة المتطلعين إلى ثرائه المادي في عاداته وعرفه..

ومع الإحساس بالهزيمة المادية، جاء إحساس المنهزم - أمام تطلعاته - أن يكون منتهى أمله في أن يقلد المتصر مادياً في تلك المجتمعات التي هاجر إليها.

لم يصبح الأكثر ثراءً قدوة فقط، بل أصبح قبله المتطلعين إليه قبل قبله توحيدهم، اختلط الأمر عليهم حتى صار ثراؤه المادي يعمي عن فقر عاداته وبعض أعرافه.. فحسب المتطلعون بعض عاداته وأعرافه ديناً يتعبد به...!!

وبدأت هجرة معاكسة من بلدان النفط العربي إلى مصر، وهي هجرة الأفكار والتطلعات ونمط الحياة. ولأن كثيراً ممن هاجروا للعمل كانوا حين هاجروا من العمالة غير المتعلمة أو من الطبقة دون المتوسطة، فإذا بهم يعودون وقد تحولوا إلى طبقة متوسطة ليس بخطوات الترقى الفكري الطبيعية بأن تعلموا ونافسوا وتطوروا، ولكنهم فقط بمجرد كونهم أصبحوا أكثر ثراءً، صاروا هم عماد الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة، دون حظ من علم أو ثقافة أو وعي تربى خارج إطار المهجر الخليجي.

وكانت تلك الطبقة أشبه بأغنياء الحرب، وهي طبقة الفقراء أو المعدمين أحيانًا، والذين يكتسبون ثراء مفاجئًا لظروف استثنائية، وتغادر الفقر بشكل أقرب للحلم يجعلهم أقرب للمغالاة في إظهار الثراء ومحاولة تناسي الفقر بالتطرف في ممارسة الغنى.

فكانت تلك الطبقة من أغنياء النفط - بالأصالة في بلادهم أو بالتبعية من المصريين الذين هاجروا للعمل - الأقرب إلى التطرف في ممارسة كل شيء لدرجة ابتذاله، حتى في ممارسة الأفكار، فلم يكن أغنياء الحرب ممن أصبحوا أكثر ثراء في المال فقط ولكن ممن تصوروا أنهم أصبحوا أكثر ثراء في العلم «الشرعي» أو الديني وعادوا ليظهروه بذات التطرف والابتذال كما هو الحال مع أثرياء المال.

عاد كل هؤلاء يخربون في المجتمع المصري ذوقًا وفكرًا وعقلًا وحتى فنًا..!

فمع هؤلاء بدأت موجة عشوائية معمارية تشهد بها القاهرة وسائر المدن المصرية.. ومع هؤلاء نشأت صنوف من الفن الخاص التي ترضي أذواقًا لا تتذوق ولكن تغترف، فكل شيء معياره الكبر والوزن والكثرة، لا القيمة.

ومسرح «نجم» لفنان مصري اسمه محمد نجم كان أحد تلك الظواهر الفنية التي تنصب صيفًا خصيصًا لمهاجري النفط، وظهر لهم فن غنائي خاص بشهادة شاعر كبير هو الأستاذ / سيد حجاب، كان من معاصري تلك الموجة ومن رافضيها بالطبع.

ومعهم بدأ تأصيل لطبقات جديدة للفكر الديني المتطرف وظهرت تنويعات على اسم «السلفية» كانت لها جذور في المجتمع المصري ولكن أضيف لها التأصيل من مجتمعات البداوة.

فمع كل هجرة مؤقتة وعودة كانت هناك عادات في المظهر تأتي، ومفاتيح للوعي تغلق، ورسالة ضمنية باسم الصحوة الإسلامية، تدخل قطاعات من الطبقة الوسطى في المجتمع - وهي محرك وعيه وطاقته - في حالة تيه..

إذا كان المراد حينها هو إجهاض قيادة مصر للمنطقة من خلال فكرة القومية العربية، بمحاولة خلق حالة التضاد والعداء مع الإطار الإسلامي. وكان السبيل لذلك هو احتواء «سليبي» لفكرة القومية في داخل الفكرة الأمية الإسلامية، وهي قضية لها منطقها وأصولها.

احتواء سليبي بغرض الترويض والتبعية أكثر منه بغرض الإدماج والتآزر.. وكان الأهم فيه هو أن تكون القوامة عليه لقيادة تدين للغرب بسبب نشأتها وأسباب بقائها، وهي قيادة في علاقتها العضوية مع الغرب غير راغبة أو قادرة على الصدام معه في أي وقت قادم.. ليس كما هو الحال مع مصر.

وفي تلك اللحظة من التاريخ يعتلي الكرسي البابوي - المسمى بكرسي الكرازة المرقسية نسبة إلى مار مرقس - رجل دين يتمتع بقدر كبير من الوطنية والذكاء السياسي والطموح وكاريزما القيادة وهو البابا شنودة الثالث.

وكان فيما يعتقد البابا شنودة أن أولى خطوات التعامل مع مشكلات أقباط مصر المسيحيين هي في إعلاء هوية قبطية ممايزة كما ظهر في كتابات سابقة له، وكما سيظهر في تعاطيه مع الشأن القبطي في مصر كمستول أول عنه على مدى السنوات الأربعين التالية.

وأزعم أن في تسييس الدين الذي كان له جذوره القوية في جماعات مثل الإخوان المسلمين وما نشأ من رحمها من جماعات الإسلام السياسي وإصرارها - في أدبيات تلك الجماعات - على خلق ثنائية إقصاء بين الإسلام وأي هوية جغرافية أو عرقية، حجة بديهية لمن يدعو إلى إذكاء روح التمايز لهويات أخرى داخل مصر وأبرزهم من الناحية العملية كان البابا شنودة.

وكان لفعله منطقته وحجته.. ولكن مع الإقرار بحسن النوايا، كان له الأثر الأسوأ على الأقباط أنفسهم قبل المواطنين المصريين الآخرين من المسلمين وغيرهم.

ورغم خطورة ما بدأه الرئيس السادات من تسييس الدين واستخدامه ضد خصومه (رغم عبارته الشهيرة بأن لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين)، فإنني كنت أتصور أنه (أي الرئيس السادات) كان الأقدر - إلى حد بعيد - على احتواء، ولا أقول صرف ذلك العفريت الذي كان سببًا في جلبه.. لو قدر الله أن يمد في عمره.

أقول ذلك لقناعتي بأنه حين صَنَعَ وأطلق ذلك المارد المسمى الإسلام السياسي من قمقمه منسقًا بالمصلحة مع الولايات المتحدة، بل ودعمه ليس فقط في داخل مصر ولكن في حرب أفغانستان، كان الرئيس السادات يفعل ذلك وهو يعيد ترتيب موقعه الاستراتيجي على خريطة العالم، ويضع رهاناته على الولايات المتحدة والغرب. وهو الفعل الذي لم يخل من وجاهة استراتيجية رغم الخطايا الاستراتيجية التي ارتكبت في خطوات إنفاذه لأسباب يضيق المقام بذكرها.

ووظفت قضية الهوية - وللأسف الشديد - توظيفًا مخبراتيًا كما قرأنا لاحقًا عن مجموعة السفاري كمثال وغيرها.

تلك القضية (أي قضية الهوية) - التي بعمقها تشكل مستقبل أي جماعة بشرية ومدى قدرتهم على أن يكون لهم مشروع مساهم في الحضارة الإنسانية - تبتذل أهلها ليستخدموا كمرتزقة في حروب غيرهم بالوكالة.

مجموعة السفاري - التي تكونت من مصر والسعودية والمغرب وإيران «الشاه» بالإضافة إلى فرنسا في العِلن وأمريكا وإسرائيل في الخفاء - هي مجموعة فعل مخبراتي نشأت بين هؤلاء الشركاء في سبعينيات القرن العشرين لتأمين موارد النفط القادمة للغرب من الشرق الأوسط.

وبمثلها كانت هناك مجموعات عمل مخبراتي تقوم على تعبئة الشعوب العربية على قاعدة الجهاد في أفغانستان ضد الكفر والإلحاد في النسخة العربية من التوجيه المخبراتي الاستراتيجي، وفي حقيقتها لإسقاط الاتحاد السوفيتي

بإرهاقه في حرب مستنزفة قريبة من حدوده.. في التوجيه الاستراتيجي الغربي.

وكما كان الهدف المعلن لمجموعة سفاري.. يعلن فيه الغرب اهتمامه بالبعد الإسلامي بأن «الإسلام يجب أن يلعب دورًا أساسيًا في حماية النفط» بنص كلام الكونت «ألكسندر دي ميرانش» رئيس المخابرات الخارجية الفرنسية آنذاك كما أورده الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «مبارك وزمانه».

والذي أسهب (أي دي ميرانش) كما أورد الأستاذ هيكل في «أن فرنسا لا ترى على الإطلاق صدامًا بين الإسلام وأوروبا، وفي أن المفكرين العرب لابد لهم أن يساعدوا على تفاهم حضاري بين روح الإسلام وروح الغرب» ويختتم هيكل تعليقه باستغرابه عن مقدرة الدول الكبرى على عرض مصالحها الدائمة في ظروف متغيرة وكيف تغطي فعل حرب خفية في الواقع بغطاء الثقافة والحضارة - وحتى الأديان!!

وكما في حرب أفغانستان نرى ابتذال قضية الهوية، فباسم نصره الجهاد تشجع الدولة المصرية والمملكة السعودية مواطنيها على بذل المال والنفس.. فمن تبرعات تجمع لنصرة المجاهدين. على خلفية أنه «من جهز غازيًا فقد غزا» أو كما قال ﷺ.. إلى الاستحسان وغض الطرف بل العمل المباشر على إنشاء معسكرات تدريب أولية لتصدير المجاهدين.

والأخطر على الإطلاق يأتي حين سيقّت المقارنات بين ما أريد له أن يروج أنه فعل أصحاب الهوية الإسلامية على الأرض، وفعل المتمسكين بالهوية العربية في مواقف شبيهة.. فتساق القصص التاريخية عن العلاقة المصرية الهندية المترنة مقابل عدم تفضيل باكستان على الهند في عصر القومية العربية.. وغيرها..!

ويصف الأستاذ هيكل تلك الفترة في نفس كتابه بأن فيها «ظهرت وتفاقت في مصر حالة من فوضى شديدة بين السياسة والسلاح والمال وبين القرار السياسي وفعل المخابرات، وبين سلطة الدين وسلاح السلطة،

فقط كان الجهاد في حاجة إلى «ضخ» الفتاوى ، قدر حاجته إلى «شفط» المال...!!».

ويستطرد هيكل في وصف المرحلة، فيما أراه أنا حاكماً في كثير من «محنة الهوية» لدى المصريين الآن.. حين وصف كيف كانت الدولة المصرية في عصر مبارك ممثلة في مبارك ووزير دفاعه المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة حريصة على الدفع بالشباب المصري لحرب أفغانستان.. كل لأسبابه.

فمبارك- وبترجيح حسن النية وكما يقول هيكل- تصور أن هذه اللحظة وبالحوار وقوة الجذب السياسي تمكن له في زحام الأحداث أن يحصل على مساعدات مالية ضخمة تعين على الأزمة الاقتصادية في مصر، وأبو غزالة كان يرى في أفغانستان ميداناً جيداً لتوظيف شباب على وشك التسريح من الخدمة العسكرية، بتصور أنه يبعدهم عن برائن الجماعات المتشددة، فإذا به يدفعهم للتطوع بإغراءات مادية للجهاد ضد الإلحاد وهنا يكون الثواب مضاعفاً ، ثواب عن الجهاد ومنافع عن القتال ، بنص تعبير الأستاذ هيكل.

وتبتذل الهوية أيضاً في صراع سياسي داخلي أراد به الرئيس السادات رحمة الله عليه أن يتتصر على تأثير اليسار المصري بظليه الناصري والماركسي.. فيقوم بما يشبه مصالحة تاريخية مع اليمين الديني متمثلاً في واحد من أعقل من كانوا في هذا التيار وهو السيد عمر التلمساني..!

ولكن، ولكي تأتي الصفقة بأثرها في تصفية اليسار في الجامعة المصرية أو مجتمع العمال المصري كان يلزم أن يغض الطرف عن عنف مستخدم واستباحة لدور الدولة في كثير من المواقف، وللأسف غض الطرف.

لا أظن أن الرئيس السادات- وهو يقوم بمناورته السياسية الكبرى ظاناً أنه يعيد تموضعه مع الغرب- كان يعرف أن اللعب في كنه الهوية كأوراق لعب سياسية كمن يقوم بتغيير الصفات الجينية لكائن ما.. إن لم يكن على دراية بالمسموح والمحظور في ذلك المجال.. فسيتهي حتماً إلى كائن مسخ

مشوه.. وأظن أن قدرًا كبيرًا من معاناتنا نستطيع أن نصرفه مطمئنين إلى المسخ سلوكًا وشخصًا..!

وحيث إن المولى كانت له حكمته في أن يُقتل الرئيس السادات على يد بعض أطراف ذلك المارد، وليس هذا فقط بل ويخلفه من لا حظَّ له في الفكر السياسي والاستراتيجي وهو حسني مبارك..! مبارك الذي يلزم -للإنصاف - أن نشهد له بقدرة فائقة على البقاء والتكيف مع المتغيرات حوله بغرض البقاء.

والذي به - أي مبارك - نستطيع أيضًا أن نؤرخ لحالة تجريف إنساني قبل أن يكون اقتصاديًا أو سياسيًا لمصر مجتمعًا ووطنًا ودولة وبشرًا. فهو بامتياز من رعى المسخ الذي ولد خطأً بمناورة الرئيس السادات الكبرى.. وأبقى هوية المجتمع المتململة بين مصريتها وعروبيتها وإسلامها.

ولكي نقف تفصيلًا على معنى التجريف الذي كان مبارك ونظامه الحاضنة المنتجة له فلنضع بعض ملامح المجتمع المصري عند بداية عهده وفي نهاية مأساته التي أظلت مصر ثلاثين عامًا.



مصريين «الهوية والملكية»..

عند بداية حكم مبارك بدت الكتلة الكبرى من المصريين واعية بهويتها الوطنية، وكانت آثار المشروع التنويري المصري في أوائل القرن العشرين وما دعمه به المشروع القومي الناصري لا تزال حاضرة، وكذلك آثار الهجرة الخارجية الخليجية على وجه الخصوص لم تكن قد أتت فعلها بمن هاجر أو بذويهم داخل الوطن بعد.

كانت النخبة المصرية في مجملها غير حائرة أو متململة في قضية الهوية، ومن ثم كانت رسائلها لمجتمعها فكرًا وفنًا وكتابة ونمط حياة تؤكد أين تقف من معنى المصرية والإسلام والعروبة بل والإنسانية كلها.. مكانة ومسئولية.

كانت مصر الدولة ولا تزال غير قابلة للمزاوجة في محيطها الإقليمي حتى وإن أُقصيت بخشونة في مؤتمر بغداد عام 1978 عن محيطها العربي. وكان ذلك منعكسًا على عموم المصريين.

أما مع سقوط مبارك في فبراير 2011 فكان المصريون في حالة استقالة شبه تامة من الممارسة السياسية عمليًا على مدى ثلاثة عقود... وكان الهروب إلى ما نسميه حالة الخلاص الفردي (أو عقلية الطوفان) هو ما لاذوا به.

وكانت مصر (الدولة) قد تقاعدت عمليًا عن دورها الإقليمي القدري...! كانت الممارسة السياسية مكلفة نفسيًا وماديًا ولا يسلم الراغب فيها من خطر قد يهدد حياته ذاتها ولقمة عيشه.. أما الانسحاب إلى فعل آخر فيه الفضيلة والإصلاح فهو الأقل كلفة - ألا وهو إصلاح الذات.

كانت الدعوى أن إصلاح الذات هو خطوة أولى لإصلاح المجتمع.. ولكنها لم تلبث أن تكون الخطوة الأولى والأخيرة، وليس فيها للمجتمع حظ من إصلاح إلا الوجود فيه.

فهي كانت دعاوى ظاهرها إصلاح المجتمع.. وكانت في حقيقتها هروبًا إلى النجاة بالذات من طوفان هو يشعر أنه قائم أو قادم.. الخلاص الفردي كان اسم المرحلة.

ومع انسحاب المصريين إلى الانكفاء على الذات والرغبة في الخلاص الفردي لم يهربوا فقط إلى كنائسهم ومساجدهم هربًا من الدنيا وطمعًا في الآخرة.. بل استسلموا تمامًا لنصل سكين تقطيع وشائج التراحم بينهم وزرع سموم الطائفية.. بل ودعموها.

كانوا عونًا لجلاذيتهم بأن استحضروا من الدين السمات وظاهر الطقوس، فاللحية والجلباب والنقاب للمسلمين والأهم الأسماء للمسلمين والمسيحيين. ففي جيل نشأت فيه كانت أسماء المصريين شبه موحدة وكانت قاعدة اختيارها جرس الاسم وانتماءه لعصره.. أما في عصر مبارك فكان الاختيار على قاعدة تأكيد الطائفية.. هو في حقيقته أولى حلقات تبديد الهوية.

معضلة الانتماء

أولى الملاحظات التي رصدتها منذ العام 2000 و2001 هي علاقة الواعين من المصريين بأحوال مجتمعهم.

فقد تلازم مع إحساس تيه الهوية الذي وصفته أن خلق المصريون في علاقتهم مع وطنهم وكبوته طوال عصر مبارك واقعًا فريدًا..

خلق قطاع كبير من الواعين المصريين، مجتمعًا مدنيًا وأهليًا كبيرًا.. تصل أعداد الجمعيات الأهلية فيه إلى ما يزيد على العشرين أو الثلاثين ألف جمعية أهلية وفقًا لإحصاءات متفاوتة. بل أبدت تلك الكيانات «الإصلاحية» زخمًا على الأرض كان في حقيقته «طينيًا» لا ينقطع حول قضية الإصلاح.

وكان ترادف ذلك الطنين حالة غير مسبوقة من تبديد الموارد وسوء الإدارة وإدمان للأزمة خلقًا وممارسة.. كان المصلحون مأزومين ولكن الغريب أنهم كانوا خالقي أزمات.. حتى صاروا مدمني أزمات.

فمع غياب شبه كامل لمعنى الأهلية وتصحر في كفاءاتهم. سيطر الهزل والعشية (الفهلوة بالتعبير الدارج) على كل أمل وعمل حتى صارت الجدية ممجوجة.

وأضحت الجدية فقط قناعًا يضعه مدعو الإصلاح حتى لا تبدو فجاجة العورات.



غواية الحركة..

وأستطيع أن أجزم بلا مبالغة أن الأغلب في من رأيته من مشغلين بقضية الفعل الإصلاحي في المجتمع المصري استمرءوا البقاء فيما أسميه مرحلة الانفعال والتعبئة بقيمة الإصلاح والأمل فيه.. وغيبوا الرغبة والمقدرة على الوفاء باستحقاقات التحرك قدمًا نحو إنجاز «حقيقي».

كان الفعل الإصلاحي لهؤلاء هو غواية حركة - بحق..

وفي تلك الفترة تكررت لقاءاتي مع مصريين مهمومين بقضايا إصلاح المجتمع، كانوا في مراحل عمرية مختلفة وإن غلب عليهم العناصر الشابة، جميعهم مشاركون في فاعليات إصلاحية متعددة، يغلب عليها العمل الخيري (وهو ما أسميه أنا الإصلاح الإغاثي) وإن كانوا جميعًا يدعون أنهم يعملون على تنمية المجتمع وليس فقط إغاثته.

في كل تلك اللقاءات كنت أوجه سؤالًا أردت منه أن أعرف أين يقف هؤلاء من العلاقة مع معنى الوطن، فكنت أطلب من الحضور تحليل عبارة «أنا مواطن مصري»..

وبالطبع يمضي تحليل الكلمتين الأوليين «أنا» و«مواطن» دون عناء ولكن عند إضافة مصري لكلمة مواطن والأهم إضافة مقتضى المواطنة الأول وهو ملكية هذا الوطن، هنا تكمن المفارقة بل قل الانتكاسة..

حيث يرفض جميعهم في أغلب الأحوال الإقرار حتى لأنفسهم بأنهم يملكون هذا الوطن يقينًا.

والغريب أنهم يرون أن هذا المعنى يستقيم للعبارة في حق المواطن الأمريكي أو الأوروبي أو الغربي عند إضافة اسم وطنه لعبارة «أنا مواطن» ولكنها لا تستقيم في حقهم.

والتبرير الدائم لهذا الرفض كان بسبب أن ممارسات الأنظمة الحاكمة - تنفي بوضوح أي دلائل لتلك الملكية.

ورغم صدق المبرر المسوق.. لم أكن أراه كافيًا بأن يسبغ على التنازل عن ملكية الوطن عقلانية أو شرعية أو حتى تعاطفًا.

كنت أسألهم «هل إذا تسبب إقرارك بملكيتك لبيتك الذي تسكنه في إنزال عقاب بدني بك من شخص ما يرغب في اغتصاب بعض أو كل حقك فيه، فهل يكون ذلك سببًا كافيًا لأن تقر في قرارة نفسك بأنه ليس بيتك؟».. وبالعامية: «يعني لو حد ضربك وآذاك في كل مرة حاولت الدفاع عن بيتك..

أو حتى أعلنت أنه بيتك.. هل ده كافي أن تقنع نفسك أن البيت ليس بيتك وتحاول أن تقنع من حولك بذلك؟».

تكون المفارقة هي استهجان الفكرة ولو نظريًا. بل ونذهب إلى أنه لا يملك أحد منهم حتى ترف تسويغ ذلك لنفسه بأن بيته ليس بيته لمجرد طامع مفتر يزاحمه حقه فيه.

ملكية الوطن أمر غير قابل للمساومة أو التنازل عنه مهما صعبت مقتضياته.. هذا ما أردته..

ورغم أننا نمارس ملكيتنا لوطننا في حدود القدرة - وهي مناط تكليفنا - فالقول بأن هناك من الأسباب ما يكفيني لكي أنسحب من القيام على استحقاقات ملكيتي للوطن، ثم أدعي الغيرة عليه بل وأحاول أن أنغمس فيما يسمي محاولات لإصلاح فيه، فهذا «عين الادعاء».. هذا ما أردت تأكيده حينها والآن.

وعودة إلى الهوية.. فنرى أن غياب معنى ملكية الوطن تتوضع معه القدرة على الحلم.. بل ويصبح الحديث عن الحلم للوطن.. زائفًا.

وكذلك تتضاءل معها الحاجة إلى وجود مرجعيات فكر وفعل حيث يصير الواقع كله زائفًا، ممسرحًا، غير معني بأي إنجاز.

وحين يدور السؤال ملحًا عن أين ذهب انتفاء المصريين لوطنهم - وكأننا لا نعلم بأن الانتفاء مآل وعطاء - فعلينا أن ندرك أن الانتفاء غاب حين غيبت شواهد ملكية الوطن عن أبنائه.

فالانتفاء مآل منطلقه الهوية والانتفاء عطاء لوطن ممن ملكه..

وكان من الشواهد التي رأيتها ولم تقبل تأويلًا في كل لقاءاتي مع هؤلاء المهومين بإصلاح مصر، وأعانتني على فهم كثير مما بدا متضاربًا في أحوالهم، أن هؤلاء هم أبناء مجتمع «الإجابة النموذجية»..

وأبناء الإجابة النموذجية.. أي النقل بلا عقل.. كثيرو الشغف.. قليلو
الشغل.. متغنون بالأخلاق!..

وكان أخطر ما فيهم هو إقبالهم على التاريخ والدين بالسرد والأسطرة
(أي جعلها أساطير).. وإعراضهم عن فهم أو اقتفاء أي حكمة في تاريخ
أو دين..

بهم كثير من أوعية العلم ومن يحفظون المعلومات ولكن لا يرون ضرورة
لفهمها..

وجدت قليلاً من ذوي العلم.. نزرًا من أهل الفهم أي الفقهاء..
وجدت أكثرهم من مدعي العلم.. أو من «الحفظة المتعالمين» بتعبير
الفيلسوف الكبير د. زكي نجيب محمود..



محنة «الأهلية»

”في شأن الأوطان تبقى الأهلية هي المؤسس
الأوحد لشرعية القيادة.. وبدونها يصير الأمر إما
«ادعاء» وإما «اغتيصاباً»“ ٦٦

كبير هو الخلط بين «أحقية» التصدي لفعل ما وبين «أهلية» القيام عليه..
وإن أتى في بعض الأحيان هذا الخلط نتيجة قلة العلم وسوء التقدير..
ففي أحيان أكثر سنجده يؤسس على قلة الفهم وسوء النوايا..

ببساطة أكثر.. من حَقَّك أن ترعى مريضاً يهَمُّك وأن تتصدى لمتابعة
احتياجاته حتى يشفى.. فتلك قد تكون أحقيتك.. لكونه قريباً أو صديقاً
أو إنساناً تهتم به..

ولكن يقينًا إن لم تكن تملك العلم والخبرة، أي «الكفاءة» التي تميزك في أن تعالجه بشكل مباشر.. فأنت لست «أهلاً» لرعايته وعلاجه إلا من خلال من يملك تلك الكفاءة، وليس من خلال ذاتك.

أي أنه في شأن من يهيك قد تكون «صاحب أحقية» رعايته وعلاجه.. ولكن لست «صاحب أهلية» للقيام بذلك بنفسك.. لأنه وإن حضرت «أحقيتك» أعوزتك الكفاءة.. فغابت معها «أهليتك».

وبمثلها إن أنت ملكت الكفاءة والخبرة والعلم على القيام على أمر مريض.. لم يعطك ذووه وعائلته أحقية ذلك.. فأنت غير أهل لعلاجه.. لأنه و«إن حضرت كفاءتك.. أعوزتك الأحقية.. فغُيِّبَت أهليتك».

وفي شأن المجتمعات والأوطان فإن شأن «أهلية» المتصددين للفعل الإصلاحي أو التنموي.. قيادة أو دعمًا.. يبقى هو ذاته إن لم يكن أخطر.

و«الكفاءة» هي جوهر «الأهلية».. هي جوهر الأهلية المكتسب بالعلم والخبرة.. لا بالإرث والانتفاء.

والكفاءة هي ركيزة تنمو من رحم صراعات حياتية «حقيقية» تكرر قيمة من أعلى قيم الإنسانية، ألا وهي «العدل».

صراعات حياتية حقيقية.. أي غير مدعاة..

فاكتساب العلم الحقيقي واكتساب القدرة والخبرة الحقيقية.. كلاهما ناتج صراع ترقُّ وليس أهبةً من أحد ولا يمكن أن يُكتسبًا بمنحة إرث أو حق انتفاء..!

أما «الأحقية» - وهي شطر الأهلية الآخر - فهي ما يكتسب بالانتفاء للمجتمع بالمولد أو النشأة أو رباط الدم.. أو بالإجازة من أصحابها لمن لا يملكها.

وفي شأن المجتمعات والأوطان تبقى الأهلية هي المؤسس الأوحد لشرعية القيادة.. وبدونها يصير الأمر إما «ادعاءً» وإما «اغتنابًا».

وما كانت حجة الاستعمار في احتلال أوطان إلا في غياب كفاءة أبناء تلك الأوطان عن إدارة مواردها.. ولم تكن الحقيقة بعيدة عن ذلك في شأن الكفاءة.. ولكن لأن الشعوب في تلك الأوطان لم تستشر في استغلال الاستعمار لمواردها، بل قهرت على الخضوع لذلك، صار الأمر اغتصاباً لحق المجتمع في قيادة مستحقة تنمو من نسيجه الذاتي.

والأمر يتطابق بين أثر الاستعمار والاستبداد، فكلاهما قاهر للمجتمع مغتصب لحقه في قيادة مستحقة.. حتى وإن كان المستبد من أبناء ذات الوطن. فالقيادة المستحقة هي وحدها القادرة أن تستجلي الأفق أمام مجتمعتها وتكفيه خطر التيه والسقوط في قبضة جماعات إنسانية أخرى حوله ستسعى حتماً إلى ملء فراغ قيادته المغتصبة أو المدعية.

إذا فبغيباب عنصر الأحقية عن المتصدي لفعل مجتمعي ما - حتى وإن ثبتت كفاءته، حاكماً كان أو محكوماً - يضير الأمر اغتصاباً لحق.

أما إن غابت الكفاءة وبقيت الأحقية - لحاكم كان أو محكوماً - صار الأمر «ادعاءً» بالباطل، أي إفساداً وإضلالاً..

وبناء على أن الأهلية هي المؤسس الأوحـد «لمشروعية القيادة»، ما كان ليستغرب - في مجتمعات القهر والفوضى - أن يحارب القابضون على السلطة والطامحون لها أصحاب الكفاءات..

فكفاءة هؤلاء خطر على المدعين أو المغتصبين، أصحاب السلطة كانوا أو الطامحين إليها؛ لأنها تسوغ وتؤسس قيادة منافسة بشرعية «الأهلية» مقابل شرعيتهم المغتصبة.

وهذا أمر قد يشيع كثافة في المجتمع أكثر منه ممارسة فردية لشخص بأعينهم.

أي أن يصبح العرف هو محاربة فكرة الكفاءة والأكفاء انتصاراً للمسوخ والمسوخ، وهي ترجمة تبدو قاسية لكلمة mediocrity بالإنجليزية ولكني لم أجد أكثر منها دقة في توصيل ما انتهينا إليه.

محنة «الادعاء»

٢٩ أن تصبح مسوغات ترقيك في المجتمع هي اقتران
جهلك وقلّة كفاءتك بجرأة ادعاء المعرفة ووقاحة الطعن
على قيمة الكفاءة.. فمرحبًا بك في «أرض المسوخ» ٦٦

جاءت ثورة يوليو 1952.. وصنّفنا آفات المجتمع المصري في أعدائنا
الثلاثة: الفقر والجهل والمرض..

غادرتنا هزيمة 1967 وانتصار 1973.. وقد صارت آفاتنا أربعًا: الفقر
والجهل والمرض والادعاء..

جاءت ثورة يناير 2011 وإذا بنا نعرف أن الجهل والادعاء.. قد
أورثانا المسوخ..

فأن تصبح مسوغات ترقيك في المجتمع هي اقتران جهلك وقلّة كفاءتك
بجرأة ادعاء المعرفة أو وقاحة الطعن على ضرورة الكفاءة.. فمرحبًا بك في
أرض «المسوخ»!

أن ينبنى وعي أبناء المجتمع على التغني بأسماء المعارف مع يقين يملؤهم
بأن المعرفة الحقيقية ليست قاعدة الترقّي ولكن «الإيهام بالمعرفة» هو السبيل
الوحيد للمنافسة، فلا عجب أن يتنافس أبناء المجتمع على التكاذب.

وهذا هو لب محنة مصر الحالية..

ففي أرض المسوخ تصبح الكفاءة وأصحابها هم العدو فاحذرهم..
وتصبح أكثر وسائل الحرب شيوعًا على ذوي الأهلية، هي دعم محدودي
الكفاءة - غير محدودي الطموح.. وتصبح هي حرب البقاء في المجتمع..

تدعم المنظومة المجتمعية بكاملها هؤلاء بكل الأشكال غير المباشرة..
وفي كثير من الأحيان بشكل مباشر فج.

تدعمهم بغرض أن يستنزف هؤلاء طاقة الحلم لدى أبناء المجتمعات بملئهم أفق الحلم بسراب وصخب يحولان دون رؤية سمات القيادة الحقيقية التي يصبون إليها ويتلمسون هديها.

في لغة الحروب.. في سلاح الفرسان قديماً والمدركات حديثاً هناك تكتيك حربي يسمى «التعفير».. بأن تقوم المدرعات أو الفرسان بالتحرك في دوائر أو تحركات عشوائية، الغرض منها هو خلق سحابات من الأتربة.. إما لتأمين تحرك وإما لتحذير. وكأن دور المدعين هو «التعفير المجتمعي» أكثر من أي فعل آخر..

فنحن في مجتمع يقول إن «الصدق منج» ولكنه يقر في نفسه وفي ممارسته أن الفهلوة هي المنجاة، وهو ما دعا فيلسوفنا صلاح جاهين ليقول في إحدى رباعياته:

علم اللوع أضخم كتاب في الأرض بس اللي يغلط فيه يجيبه الأرض
أما الصراحة فأمرها سهل بس لا تجيب مال ولا تصون عرض

هكذا بنيت حركة المجتمع على «اللوع».. على «الادعاء».. فاللوع في العرف المجتمعي السائد أقل كلفة وأقل خطراً حتى وإن كان أصعب في ممارسته.

لم تكن فترة الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين وحدها هي المؤسس لقيم الادعاء.. ولكن انسداد الأفق السياسي وضعف المؤسسة التعليمية والثقافية كان له الدور الأكبر في انحسار التدافع المجتمعي على معايير صحيحة وبأطراف صحيحة.

صحيح أن الانفتاح الاقتصادي قد جعل فكرة الاستهلاك هي الفكرة المحركة للمجتمع، وتزامن مع خلق فرص للكسب السريع أثرت فيما يسمى الحراك المجتمعي..

بعض فرص الشراء السريع جاء طبيعياً وبعضها الآخر صنع صنعاً بغرض خلق طبقات جديدة أريد لها أن تكون ظهير التحول المصري سياسياً

واقصاديًا من الشرق إلى الغرب. وقد جاء ذلك في أحاديث هنري كيسنجر مع الرئيس السادات عن ضرورة تغيير التركيبة الطبقية للمجتمع المصري لتقبل الثقافة الرأسمالية القادمة عقب حرب أكتوبر.. التي كان الانفتاح أولى بشائرها..

ولكن ذلك كله لم يكن ليثمر في تأصيل ثقافة الادعاء لولا انسداد الأفق السياسي وضعف المؤسسة التعليمية والثقافية والانسحاب التدريجي لدولة الرعاية معنًى وممارسة، والذي كان له الدور الأكبر في انحسار التدافع المجتمعي على معايير صحيحة وبأطراف صحيحة..

أي أن المؤسسة التعليمية ساهمت في تصحر كفاءة المتنافسين.. كما أن شروط لعبة التنافس ذاتها اختزلت لتناسب تدني قدرات المتنافسين.. وبقيت تلك الحلقة المفرغة حتى وصلت إلى حالة «المسخ»..

فكلما كان الاحتياج لوضع معايير تنافسية إنسانية تعين على الترقى مجهدًا أو بعيدًا.. لم يكن علينا إلا أن نتدنى بالمعيار ليصف ما انحدرنا إليه بأنه قمة العلو..

وفي ذلك أصبحنا نسمي أطلال المباني التي بقيت بعض ملامحها الأولى مدارس وجامعات ومستشفيات وأقسام شرطة ومراكز شباب.. إلى آخر قائمة طويلة لا يراجعنا أحد فيها فيما نقوله..

فالسلطة كانت وتريد أن تظل هي صاحبة القول والمعيار وهي الخصم والحكم.. ومعها قرر بقية المجتمع أن يكون هو صاحب القول والمعيار ويصبح أيضًا هو الخصم والحكم..

فالقول بأنك متعلم يلزمه معيار أي «شهادة» تشهد لك بذلك.. فما كان علينا إلا أن أسسنا نظامًا تعليميًا ينتج الشهادة بأننا متعلمون دون معيار آخر للتعلم..

أرادته السلطة هكذا وارتماه الشعب حكمًا ومارسه هكذا..

وما كان علينا إلا أن ندعي معيارًا للنقل والمرور والصحة والإعلام، نحن من نقول عنه إنه أحدث ما انتهى إليه العالم أو إن لنا فيه الريادة كما كان في الإعلام..

فكأن المجتمع كله يكذب.. بل يتكاذب، أي يتعامل بالكذب.. في الخاص قبل العام..

فحامل الشهادة غير المتعلم يطالب دولة - يعرف أنها تعرف أنه غير متعلم - بحقه في وظيفة هو ليس أهلاً لها..

والدولة تعين المشهود له بالتعلم وهي تعلم أنه غير متعلم.. وتطالبه بعمل تعلم أنه غير مؤهل له.. وتدعي أنها تعطيه راتبًا مقابل عمل..!

وحقيقة الأمر أن المتعلم غير متعلم.. وأن العامل غير عامل.. وأن الدولة لا تعطي مقابل عمل حقيقي.. ولكن مقابل البقاء في المنظومة الممرحة.. وبغير الادعاء تنكسر تلك المنظومة..

ولكن يبقى كل العجب حين تمرد المصريون على المنظومة الكاذبة.. وسعوا لتغييرها أو إصلاحها.. فإذا بالادعاء يقود منظومة الإصلاح ذاتها.. ليؤكد محنة المصريين العميقة في «الأهلية»..!

ورغم قول الرسول الكريم ﷺ إنه «من أولى الأمر غير أهله فقد خان الله ورسوله».. فإذا بالادعاء يبني مجده في كنف دعوات الإصلاح باسم الدين أو في إطاره.. أو ما يسمى دعوة الناس للالتزام بقيم الدين بغية الإصلاح في الدنيا.. فإذا بمزيج مسخ جديد من «مدعي الدعوة» أو «الدعوة بالادعاء»..!

ولكن السؤال الملح هو كيف للمدعين محدودي الكفاءة أن يصبحوا خطرًا - بل الخطر المحدث - على منظومة إنسانية يفترض أن يعجزوا عن التعامل مع أدواتها أو القيام بحققها؟! وهي منظومة الإصلاح المجتمعي!

تأتي الإجابة من دراسة طبيعة حركتهم في الحياة والخلفية الفكرية التي يستندون إليها. والتي تقدس الفعل وتكفر بالفكر. هم أسرى غواية

الحركة.. مدمنون لها.. و متعالون على التحليل السابق للفعل والحركة باعتبارها إهدارًا للوقت.

وهي - كما نرى - صفات ترسم ملامح الحمق كإطار مسيطر على فكرهم وفعلهم..

فكأنهم دائماً في وضع المستعد للتحرك نحو هدف ما لا يعرفه.. الأغرب أنهم غير معنيين بمعرفته.. والأكثر غرابة أنهم بلسان حالهم يؤسسون لمعنى حاكم لديهم أن معرفة الهدف ليست ضرورة بالأساس. ولم لا؟ فالحركة الدائمة بغير إنجاز هي الهدف!

فهؤلاء الطامحون المدعون للقيام على أمر الإصلاح يعلمون - في داخلهم - محدودية كفاءتهم ويعمدون إلى ملء فجوة القدرات الغائبة - واللازمة لتبوء مواقع قيادية إصلاحية في مجتمعاتهم - بقدر عالٍ من الصخب والإعلام والإعلان.

وفي معرض صخبهم يعمدون إلى النيل من مبادئ الفكر والبحث كقيم ترق أو نهضة. ويكون ذلك بإقحام أنفسهم على منتديات الفكر والبحث وتحويلها إلى تجمعات اجتماعية ضحلة (تناسب طبائعهم وميولهم)، لا تخلو تماماً من ملمح حديث عن فكر ولا تخلو من جدية مفتعلة وإن كان واقعها هو تجهيز مسارح أحداث يتبوءون فيها أماكن الصدارة.

اجترأ هؤلاء المدعون على منظومة الإصلاح فلم يرضوا لأنفسهم بمساحة الصدارة بديلاً، فحرصهم دائم على أن يكونوا أصحاب الدعوة إلى تلك المنتديات وأن يجمعوا في إطارها أكبر عدد ممكن من الشرفاء المتصدين لقضية الإصلاح بحق، بغرض إسباغ الشرعية على منتدياتهم تلك، خصماً من شرعية تاريخ وشرف هؤلاء المصلحين الحقيقيين.

وعادة ما يراد لتلك المنتديات أن تكون دوائر غير متقاطعة حتى يكون الإيجاء والإيهام زوراً بأنهم مجمعو الأطناف وصانعو التعاون.

وكم من موارد استنزفت في جمعيات أهلية أنشئت في إطار العلاقات العامة ودوائر المجاملة ليس أكثر.. ولكن لم تخل من ظاهر جاد واشتباك

مع بعض قضايا المجتمع، وأشهرها قديماً كان باسم محاربة الفقر، وأشهرها حديثاً باسم تطوير المهارات الأساسية لأبناء المجتمع..!

وتصير المشكلة الحقيقية في هذه المجتمعات ليست في تبوء المدعين مواقع ليسوا أهلاً لها فحسب، ولكن بتكريسهم لمبادئ الادعاء والتكاذب حين يصيرون قدوة لجامعي الطموح قليلي الهمم.

وتصبح مبادئ الادعاء هي الأقل كلفة وعتناً لجامعي الطموح قليلي الكفاءة.. وهم كثر في المجتمعات التي ما زالت في بداية دورات إصلاح - بل إنها ترقى أحياناً لتكون المبادئ الحاكمة.

وبالإضافة إلى ابتذال هؤلاء لقيم الفكر في حياة البشر بتضحيته ومسخه، فإنهم يجهضون الشعور بالحاح التغيير وضرورة العمل من أجل الترقى، فبوجودهم في مواقع الاحتياج في المجتمع دون قدرة على القيام على استحقاقاته يدفعون شرائح أخرى في المجتمع إلى الدعة والتواكل..

وكما نرى في كل ما سلف ما يكفي لجعل أصحاب الادعاء هم الخليف المرتجى غير المعلن والأولى بدعم قوى الإفساد والاستبداد. فهؤلاء لا يناصرون حركات الإصلاح العداء.. بل على العكس هم يسعون لاحتكارها بغرض تفرغها من مضمونها، فهم أقرب إلى فقهاء السلطان الذين يستخدمون الدين على خلفية كونهم رمز الإصلاح والإصلاح لتكريس استبداد المستبدين.



الحقيقة الممسوحة

لم يقبل فقط المصريون - ضمن ما قبلوا - تخلي الدولة عن دورها.. بل وأعانوها على ذلك..!

خلق المصريون مجتمعهم الموازي الذي يجدون فيه حلول مشاكلهم.. ووصل هذا المجتمع الموازي إلى ذروة تغوله على معنى الدولة في حياتهم في تلك الفترة ذاتها وهي بعد قرابة العشرين عاماً من حكم مبارك.

فعصب مؤسسة التعليم المصري أصبح مراكز الدروس الخصوصية التي أنشئوها باسم الإعانة على إصلاح التعليم، فما كان منهم إلا أن هدموا فلسفة المدرسة كإطار تربوي جامع.. وانتهوا بأبنائهم إلى أن يصبحوا أوعية معلومات جاهلة بما تحوي في أغلب الأحوال..

أوعية معلومات تملأ بشكل صناعي في تلك المراكز لكي تفرغ بذات الشكل في مسابقات شكلية.. لا يقاس فيها المحتوى المعرفي للطالب بقدر ما يقاس تفوقه على أقرانه في كم البيانات التي استطاع أن يخترنها وسرعة تفرغها.

وتتبدى المأساة حين يصل ذلك الطالب إلى محك الاختبار الحقيقي وهو سوق العمل.. بل وقدرته على الإبداع والمنافسة في سوق دولية مفتوحة لا تقيم التنافس على اختزان المعلومات والبيانات بقدر تقييمها بأثر المعرفة والفهم الناتج من تلك المعلومات على حاملها.. والأهم قدرته على التأثير بفهمه ومعرفته فيمن حوله.

فالاحتياج في العالم لم يصبح للبيان أو المعلومة أو حتى المعرفة.. فكل ذلك أصبح كلاً مباحاً.. الاحتياج هو لأثر المعرفة في ترقى حياة البشر وهو إلام يقود فهم تلك المعارف.

بل والأكثر لم يعد فهم المعارف حكراً على أيديولوجية بعينها كما كان في السابق في عصر الصناعة.. ولكن صار تحقيق الحكمة من فهم المعارف - ألا وهي سعادة البشرية الحقيقية والمستدامة - هو معيار صدق هذا الفهم أو كذبه..

رضي المصريون من دولة مبارك «الحقيقة المسرحة»، فرضوا بمؤسسة تعليم لا تعلم.. وبمؤسسة صحة لا تداوي.. وبمؤسسة أمن لا تؤمن.. وبمؤسسة دولة تجبي ولا ترعى..!

وهو ما يسميه البعض حقيقة «وكان».. بمعنى: وكأن لدينا تعليماً يعلم.. وكأن لدينا منظومة صحة.. وهذا المعنى ليس بعيداً عما يسميه توماس هوبز التكاذب الدائم في حالة غياب الدولة.

لم يرضوا بهذا فقط بل شاركوا في خلقه وتكريسه بخلقهم لمؤسساتهم الموازية صحة وتعليماً وأمنًا.. حتى صارت مؤسساتهم الموازية هي المعول الدائم في هدم الدولة الأم مؤسسة وممارسة.

في تلك الحقيقة الممسرحة.. عاش المصريون التكاذب الدائم ورضوا به.. وأول من كذبوا عليه.. كان أنفسهم..!



محنة العقلية الأحادية

”الأوطان لا تُبنى بالتمني.. والدول لا تؤسس بشعر الحماسة.. ولكن إذا أردناها كذلك فقدیمًا قالوا إن: «أعذب الشعر أكذب»..“

مجتمع الإجابة النموذجية..

«على فكرة السماء رمادي مش زرقا».. كانت تلك هي العبارة القاطعة التي استدرك بها ابني الأصغر ذو السنوات الأربع على قول أمه وهي تحاول أن توقف ثرثرته التي لا تنتهي.

حاولت أن تصرف نظره إلى أمر - اعتبرته بديهيًا وغير قابل للاستدراك عليه - قائلة «كفاية كلام وشوف السماء زرقا وجميلة ازاي»..

كان السياق يقضي بأن هناك أمرًا مقطوعًا به كفيلاً بأن ينهي ثرثرة الصغير، وهو أن نعطيه ما نتصور أنه «الإجابة النموذجية» عن لون السماء دون أن ننظر إلى واقعها الغائم لحظة طرحنا لتلك الحقيقة. ولكن يقينًا لم تفلح معه لا لشيء إلا لكونه، شأن أبناء سنه، أقرب للفترة منا. فلم ير الحقيقة إلا بحقيقتها.. أنه حين نظر للسماء لحظة حوارهِ مع أمه.. كانت السماء ملبدة بالغيوم.. لا زرقة فيها.. رمادي فعلاً.

«الإجابة النموذجية» تبدو هي ذلك الاسم البريء لمعيار الأداء الأمثل في تعليمنا المصري، والقائم بالأساس على التلقين والحفظ، والذي كلنا نتاجه. ولكن بقليل من التأمل سيتأكد لنا أنها أحييت في واقعنا إلى منهج حياة وإطارٍ حاكم لفكرنا ومُتغول على حركتنا.

«الإجابة النموذجية» في حقيقتها تأسيس ضمني لمعنى حاكم في حياتنا وهو أن «الحقيقة واحدة».. ومن ثم فإن صاحب تلك «الإجابة» هو المصدر الوحيد «للحقيقة والحكمة»..

وعلى خلفية إقرارنا الجماعي هذا بأن الحقيقة محتكرة في رواية واحدة، نُدفع دفعًا إلى البحث الدائم عن المخلص - صاحب الحقيقة - وتتملكنا رغبة في التسليم له بالتبعية الكاملة وإلغاء العقل، بل والإذعان التام.

وإذا كان هذا هو حال من يتبع، فيكون حرص من يريد أن يتبع هو تكريس تلك القاعدة بأن الحقيقة واحدة وأنه هو مصدرها..

فكما أن تعليمنا لم يعد سبيلًا للمعرفة أو الترقى حين ابتدلناه طريقًا للحصول على «صك» أو «شهادة» تشهد لنا بما ليس فينا «وهو أننا مُتعلّمون»، أصبح لدينا يقين بأن البحث في مقاصد «الإجابة النموذجية» أو جدواها هو ترف غير ملزم.. وأصبح الأهم منه هو أن نجد ما يريح نفوسنا من ملامحها وملامح من يحملها.

وكما عَلَّمنا تعليمنا أن البُعد الدفتری أهم من واقعه وأثره، وبأن «يُشهد» لنا بالتعلم أهم من أن «نؤهل» بالتعليم - أصبح البحث الحثيث عن إجابة ملأى بالكلام النمق ذي الملمح الوطني والأخلاقي والمثالي عن كل ما يحيرنا في واقعنا، هو الهدف والمبتغى.

وحبذا لو أضفينا الملائكية والعصمة على من يعطينا تلك الإجابة..!

أما من يقدم نفسه على أنه المصدر الوحيد للحقيقة فتكون المبالغة واختزال معالي المعاني واستهلاك مبانيها (أسئلتها) في الاستدلال على الدارج

في حياة الناس هي سِمَتُهُ والتمثل بالخوارق هو سَمَتُهُ. ومن إضفاء الصفات الخارقة على مدرسي الدروس الخصوصية (وهم رموز الإجابة النموذجية) كـ «عملاق الكيمياء»، و«وحش الفيزياء» وهي على طرافتها التسويقية مطلوبة لاستكمال منظومة السلب العقلي لمتلقيهم من الطلاب، فبمثلتها وجدنا مؤخرًا للنهضة «مهندسًا» و«طبيبًا» وللسياسة «نبيًا» و«رسولًا»..

ومن العجيب أنه في حالتين متضادتين للواقع المصري تروج سوق الإجابة النموذجية.. لتؤكد أنها الثابت في كل متغيرات حياة المصريين!..

فمع انسداد الأفق السياسي وغياب فرص ممارسة المصريين ملكيتهم لوطنهم قبل ثورة يناير أو حتى مع الزخم الثوري وفرص الاغتنام السياسي.. بقي المصريون متطلعين إلى إجابات نموذجية.. وراجت معها سوق المدعين..

فـ «طامحو» و«مرشحو» المناصب القيادية، على كل ما يبدو من تنوعات في خلفياتهم سياسية أو دينية، متفقون في نوع العلاقة مع الناخب المحتمل وهو كونه كائنًا يدلّس عليه و«مفتاح» عقله هو في «تغيب» عقله..!

الإجابات النموذجية التي نسمعها حتى الآن تكاد تكون واحدة، فالحديث عن إعادة إنتاج هوية الدولة واحد، وعن محور قناة السويس واحد، والحديث المرسل عن قضايا التعليم والصحة واحد. أحاديث تبدأ بالتذكرة بما سببه النظام السابق من فساد، ليس للحديث العلمي التفصيلي عن كيفية إصلاحه، ولكن لعقد مقارنة بين رموز الفساد وبين شخص المتحدث الذي يلتمس من مستمعيه أن يتوسموا فيه الخير ويفترضوه خيرًا مطلقًا غير قابل للفساد والإفساد.

وفي وسط «سوق عكاظ» الانتخابي الذي نشأ ليبقى في مصر، باسم الديمقراطية الدفترية أيضًا، والديمقراطية الحقيقية منه براء، يضع الحديث عن واجب الوقت في مصر التي غُيِبَ فيها معنى الوطن قبل أن تتحلل الدولة.. وبُذِدَ فيها ملمح المجتمع قبل الغياب والتحلل..

فلا حديث عن استحقاقات تأسيس الدولة أو استعادة معنى الوطن أو إحياء روح المجتمع.

ومن عجب أن تلك كانت الموضوعات والإجابات «غير النموذجية» التي صنعت دولاً مثل ماليزيا وقبلها إمبراطوريات حالية كالولايات المتحدة، حين اهتموا بمعانيها، وذلك ما نحتاجه.

فلم يكن الحديث عن «تحرير المواطن نفسيًا» أو تحقيق «الكبرياء الوطني المستحق» عند تأسيس ماليزيا من باب الشعارات الجوفاء، بل كانت هي محددات عملهم الاستراتيجي وواقع تخطيطهم ومعيار ما قيل عنه إنه «نهضة» ماليزيا بشهادة العالم بعد أكثر من ثلاثين سنة من بداية مشوارهم الجاد. لم يخلع مهاتير محمد على نفسه أيًا من ألقاب الفتح أو الريادة أو القيادة بل خلعت عليه كألقاب مستحقة.. لأنه كان صادقًا في أن يحبي مجتمعه ولا يغيبه.

وكذلك لم تكن عبارات من نوع «الحق في الحياة والحرية واقتفاء السعادة» والتي دُبيج بها إعلان الاستقلال الأمريكي منذ أكثر من مائتي عام.. طنطنة فلسفية فارغة للآباء المؤسسين للإمبراطورية الحالية.. قدر ما كانت هي الإجابات الواجبة (غير النموذجية) التي صنعت مجتمعًا.. فأهمته وطنًا.. فأهدته دولة قادرة تقود عالمها.

والأوطان لا تبنى بالتمني.. والدول لا تؤسس بشعر الحماسة.. ولكن يبدو أن أهل الماضي يريدونها كذلك.. فقديماً قالوا إن «أعذب الشعر أكذبه».. ولذا يتبارى كل أهل ممن يزاحمون بالمناكب على تقديم أكثر الإجابات «عذوبة».. ويبقى الأمر في يد المصريين اليوم هل سيهتتون بأكثر الإجابات النموذجية عذوبة؟

فإن هم فعلوا ذلك فليترك هذا الجيل استعادة الوطن وتأسيس الدولة لأجيال أخرى، لا أقول أكثر منه جدية.. بل أكثر منه استفاقة..



مجتمع القهر والفوضى..

محنة القهر والفوضى

منذ أن عرفت البشرية النظم المجتمعية ونظام الدولة تحديداً تحيا البشرية نوعاً ما من «الاستقرار»!..

وبدون الاستقرار النسبي تحيا المجتمعات حالة من التكاذب الدائم أو التحارب الدائم كما يقول توماس هوبز الفيلسوف السياسي الأشهر (في كتابه ليفياثون المؤسس لنظرية العقد الاجتماعي 1651).

وأكدت الأعمال الأكثر تفصيلاً عن أسس استقرار المجتمعات ومبادئ حياة الفرد في جماعة، حاكماً كان أو محكوماً «روسو، العقد الاجتماعي 1762» أن هذا الاستقرار المجتمعي مهما تكن درجته (غادر التحارب والتكاذب).. يتأسس على ثنائية واحدة لم تتغير وهي ثنائية «الحق والواجب»..

وحقوق الفرد في مجتمعه وواجبه تجاهه هي الاتزان الواجب الحدوث بين حرية وكرامة الفرد في مجتمعه وضمان حياة في إطار من العدل والتكافؤ بين أقرانه من أبناء الجماعة الواحدة..

وحتى إن جرى تعديل صيغة التعبير عن فلسفة العقد الاجتماعي أو تدنت ممارساته فإن التعديل أو التدني لم يكن أبداً لينال من فلسفة إقامة مجتمعات مستقرة بكونها قائمة على اتزان «الحق أمام الواجب» أو ما يمكن أن نسميه أيضاً «الصلاحيّة أمام المسئولية».

لم تختل هذه المنظومة الإنسانية.. التي حمت الإنسانية من الردة إلى شريعة الغاب إلا في حالتين:

أولاهما هي «كُفر» الفرد بالمجتمع.. ومن ثم انفراط عقد المجتمع، بل انهياره في حالة من التحارب الدائم!..

وثانيتها هي حال استئثار الحكام بكل الحقوق - قهراً - وتكريس كل الواجبات على عاتق المحكومين مع عدم الاعتداد بأي حق لهم إلا حق «الفوضى».

وذاك هو حال المجتمعات التي يكون بها نوع من الاستقلال و بعض من أشكال الدولة ، وشيء من ملامح التنمية وصور من مظاهر الديمقراطية . مجتمعات تحيا استقراراً مدعًى . في حالة من التكاذب الدائم ، يتجلى أوجه فيما عاشت به مصر ولم تزل ، وأسميناها الحقيقة المسرحية . مجتمعات يتأسس استقرارها المجتمعي الحرج وغير المتزن على ثنائية «القهر والفوضى» .

ويتجلى إبداع نخبة السلطة - المدفوع بغريزة البقاء - في إنتاج ودعم أنواع من الفوضى منتجة لأدوات السيطرة ومبررة لمزيد من القهر والحرمان من الحقوق .

فهناك «الفوضى الشاغلة» وتبتدي في تصحر الكفاءات ، فيصير كل أمر ميسور بمعايير هذا القرن من تعليم وصحة عتاً ، و«الفوضى الرادعة» وتظهر في الإمعان في تفكيك مؤسستي الأمن والعدل و«الفوضى المستنزفة» وشاهدها ، تراجع أولوية إنسانية البشر في أسلوب انتقاله أو آليات حصوله على حقه ، أمثلة طوابير الخبز ، بل وطوابير أصحاب المعاشات و«الفوضى المجهضة» أن يكون حظ العمل المؤسسي هو الشكل المسرح منه فيكون التعليم عملية بلا منتج وتجهض العملية التعليمية ومثلها كثير من كل تأثير ممكن ، بل و«الفوضى الملهمة» وملمحها الفج الجمعيات الأهلية ودعم المجتمع البديل .

ويصل هذا الإبداع ذروته حين نجد أنه لكل نوع من أنواع الفوضى استُحدث نوع قهر مُنشئ له وقادر على ضبط وإدارة تلك الفوضى . ويكون صنف القهر منضبطاً مع قدر الفوضى المطلوب من خلاله حتى لا تستنزف طاقات القهر ذاتها دون عائد ..

أي أنه نوع من ترشيد القهر لو استخدم قدر يسير منه في ترشيد الموارد لما احتيج لخيار قهر الناس في كثير من الأحيان . . . ولكنها قداسة الطغيان

كما يصفها أحد عتاة طغاة التاريخ «أدولف هتلر» حين قال: «عندما تصبح سلطة الدولة غاية وليست وسيلة فإن كل طغيان يصبح مقدسًا».

الغريب حقًا أن جهد مجتمعاتنا فيه الكثير من الحديث عن الترشيده.. والذي هو ليس ترشيده الحركة أو الفعل.. قدر ما هو دعاوى لترشيده الفوضى..!



اللحظة..!

٩٩ إن طور حرب الاستنزاف التي نحيها منذ يوم 12 فبراير 2011.. طرفاها «ماض» مات ولم يتحلل بعد.. أمام «مستقبل» وُلِدَ ولم يشب بعد.. 66

سمّى الرئيس الأمريكي الأشهر ريتشارد نيكسون وصاحب فضيحة ووترجيت مذكراته باسم «اغتنم اللحظة»..

وهو رئيس قد نستطيع أن ندشن بمدة رئاسته التي لم تطل بداية تحولات جذرية ليس في علاقة الولايات المتحدة بالعالم، ولكن بموقع مصر على خريطة الصراع العالمي وانتقال رهانها الاستراتيجي على الغرب وحده والولايات المتحدة تحديداً. وكان لذلك تداعياته التي ناقشنا بعضها من قبل.

ولأنه في الوقت الذي كان فيه نيكسون ومن معه في الإدارة الأمريكية يحاولون عملياً اغتنام بل اقتناص لحظات من الزمن.. كنا نضيع نحن لحظتنا في المقابل..!

وفي تقديري أن اغتنام اللحظة يكون بفهم حقيقتها وبأن توفي استحقاقاتها..

نوفيا استحقاقات معطياتها واختيارات المستقبل التي تبدى أمامنا فيها
أو يلزمنا أن نجتهد لنراها والتي وفرها لنا خالق اللحظة .

وإن نحن فعلنا فزنا باللمحة وأسسنا للمستقبل .. وإن لم نفعل لم نضيع
تلك اللحظة فقط ولكن ضيعنا المستقبل معها - وهكذا فعلنا دائماً - ضيعنا
أكثر مما اغتنمنا لحظات كثيرة في تاريخ مصر ..

وثورة 25 يناير كانت لحظة لم يزل اغتنامها واجباً .. هي لحظة ابتذها كثير
من لاعبي الساحة وهم يظنون أنهم يقتنصون اللحظة لأنفسهم أو بالآخرى
يسرقونها من التاريخ والزمن .. فكانت الإخفاقات المتتالية .. وكانت
الانكشافات المتتالية.

استحقاقات اللحظة كانت في صيغة عبقرية صكت عملياً في الميادين
وهي «شعب يقود وجيش يحمي» وكذلك «شعب يقود بنخبة جديدة تُرشّد
ولا تُرشّد».

شعب يقود وهو وحده من يشكل إرادته ومن يملكها .. وجيش هو جزء
من هذا الشعب .. لا يملك إرادة منفردة، ولكن سبب وجوده هو حماية ما
يصح عن إرادة هذا الشعب .. والبحث الدائم عن معرفة تلك الإرادة.

ونخبة جديدة واسعة مرنة .. القيادة المستحقة فيها ليست بالرمزية الحزبية
أو الإيديولوجية ولكن بالقدرة على بلورة إرادة هذا الشعب في رؤى واضحة
تأتي لهذا الشعب بحريته وكرامته وعدله من خلال مؤسسات دولته اقتصاداً
وسياسة وثقافة وتعليماً وصحة وغيرها.

كل من حاولوا الالتفاف على صيغة لحظة 25 يناير أخفقوا .. وإن بدا
أنهم حققوا بعض مكتسبات السلطة، ومآلهم إلى الإزاحة الخشنة من صفحة
هذا المجتمع .

هذه الإزاحة حادثة لا محالة .. السؤال سيكون بأي ثمن وفي أي إطار
زمني، وتبقى تلك الإجابة ليست لدى هؤلاء ولكن لدى نخبة المستقبل
الجديدة والآتية أيضاً لا محالة .. بإذن الله.

ولكي توفي اللحظة استحقاقها أيضًا من الضروري معرفة سياقها..

وسياق 25 يناير وما بعدها أنها امتداد لصراع تخوضه مصر بالتحديد منذ أواسط ستينيات القرن الماضي وهو حرب استنزاف.. أكثر منه صراعًا تقليديًا على مصالح.

حرب استنزاف طرفاها الشعب المصري من جهة وأطراف داخلية من بعض القائمين على السلطة بالتعاون القائم على اتفاق المصالح قبل ائتلاف العقول أو تأمر الألسنة.. ومن المصريين أنفسهم بالتفريط في حق أنفسهم ووطنهم أحيانًا كثيرة..!

حرب استنزاف قد تأخذ الطابع العسكري حينًا، ولكن لها طبائع أخرى أحيانًا أخرى..

فإذا كانت حرب الاستنزاف في الذاكرة الجمعية المصرية هي وصفًا لمرحلة من أنبل ما شهدته التاريخ المصري الحديث بين أعوام 1967 و1970، فإن حرب الاستنزاف التي أعنيها هي تلك التي يراد لمصر أن تبقى بها في حالة بين الحياة والموت.. بين العجز التام والحركة المقيدة.. أن تبقى في حالة طفو فلا تغرق كليًا ولا تبهر كليًا.. أن تبقى كغريق لا يجب إنقاذه ولكن أيضًا يلزم ألا يموت.

مرت تلك الحرب على المصريين بأطوار كثيرة.. وثقوا فيها بغير أهل الثقة وفي غير وقت الثقة.. تراخوا في أوقات شدة.. وفرطوا في أوقات الالتزام.. وفي كل وقت أعطوا قيادهم لغير المؤهلين لقيادتهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وفكريًا قبل كل شيء..!

أفاق المصريون بمشقة على واقع مفزع بعد أن تبدت حقائق المسخ في كل شيء حولهم كما رأوا حقيقته في 25 يناير وما بعدها..

أيقنوا بالمعاني التي حاولوا أن يخفوها على أنفسهم أنهم ساهموا في أن يتبارى لقيادتهم المسوخ.. بعد أن تدنت معايير حياتهم في كل شيء تعليمًا وصحة وسياسة واقتصاديًا.. وأصبحت العشوائية هي المعيار أو أصبح اللامعيار هو المعيار..!

اكتشفوا أنهم حين تنازلوا عن حق المشاركة السياسية عوقبوا بأنهم
حكموا بما هم دونه.. بل ويتبارى كثير ممن هم دونه على مصادرة حكمه إلى
مستقبل غير منظور.

اكتشفوا أن مشاكلهم لم تعد هي المشكلة.. بل كل من يتصدى لحل
مشاكلهم أصبح هو المشكلة..!

وعلى وجه الخصوص فإن طور حرب الاستنزاف التي نحيها منذ يوم
12 فبراير 2011 طرفاها هما «ماض» مات ولم يتحلل بعد، أمام «مستقبل»
وُلِدَ ولم يشب بعد.

هذه هي الحقيقة التي كلما اقتربنا منها، اقتربنا من النصر في هذا الطور
من حرب الاستنزاف، وكلما غيبتها عن أنفسنا أو قبلنا أن يدلس أحد علينا
فيها.. ابتعد عنا نصرنا.

وإذا تعلمنا من تاريخنا أن حرب الاستنزاف العسكرية كانت حربًا
لاستعادة «كرامة وطن» قبل استعادة ترابه، فحرب الاستنزاف التي يلزم
أن نحيها الآن هي من أجل استعادة «معنى الوطن» قبل بناء مؤسساته...
واستعادة إنسانية أبنائه قبل بناء قواعد مستقبلهم..!

وإن كان عدونا في الحرب الأولى رايته مغايرة وجيشه نظامي وأسلحته
نيران تحرق وتدمر الأرض والبشر، فعلينا أن نعرف أن حرب استنزافنا
الحالية عدونا منا وفينا..!

رايته هي راية الوطن وجيشه ميليشيات «جهل» و«فساد» و«ادعاء»
وانعدام كفاءة.. وأسلحته هي التراجع الإداري والحقم السياسي والخطاب
الجاهل والفكر المدعي..

أسلحته تحرق وتدمر «الوطن» و«الإنسان» وإن بدت رحيمة بـ«الأرض»
و«البشر»..

وبما أن الأمر صار لا يقبل شكًا - بعد عامين وأكثر ونحن في غمرة مرحلة
الانتقال الأولى - بأن حربنا من أجل استعادة معنى الوطن هي قدرنا، فعلينا

أن نعلم ما نحن بصدده حاضراً ومستقبلاً كي نكون أوعى بالتحدي وأولى به.

أولاً : حروب الاستنزاف طويلة.. مرهقة.. مستنزفة. قادتها مؤهلون.. متجردون.. يخيون بالحرية ولها.. مُنكرون لذواتهم ومُثبتون مسئولياتهم.

ثانياً: النصر في تلك الحرب هو في انتزاع «معنى الوطن» الجامع لكل مصري من برائن الأوطان الخاصة كالفتوية والطائفية والمللية والجغرافية.. وعليه فمن جُبِلَ على وطنه الخاص فهو ليس أهلاً لأن يقود فيها ولكن أهل لأن يقاد.

ثالثاً: أولية العمل فيها هي استكمال الثورة السياسية التي اقتلعت رءوس الاستبداد، بثورة «قيمة» و«فكرية» تتوازي مع أخرى اقتصادية واجتماعية.

رابعاً: ساحات تلك الحرب ومعاركها هي في العقول والقلوب، وجيوشها أهل العقل والمنطق والوجدان من المصريين القادرين على «إنسانية» الفكر والأداء قبل «مصرية» الفكر والأداء.

خامساً: سلاح تلك الحرب هو عقل لا يغيب.. يعي وينقد ويبحث عن بيت الداء وجذوره.. متحرر من أسر «المؤامرة» كتفسير وحيد لكل ما يقابله. فأسرى «التفسير التأمري» ومتلبسو دور ضحايا النضال يُعانون ولا يُعينون على استحقاقات المستقبل.

سادساً: أبطال حروب الاستنزاف غير مسموع بهم في الغالب الأعم.. يرى أثر خطواتهم أكثر مما يسمع صوته. وعليه فجاءحو الطموح وحالمو السلطة ليسوا منهم.. فهي بطبيعتها متضادة مع حركتهم في الحياة.

وأخيراً من يخوض تلك الحرب الواجبة من أجل استعادة معنى الوطن «مصر» لا يملك ترف اليأس أو الملل فليس لديه إلا الأمل والعمل.

وفي حرب الاستنزاف التي نعلنها على الماضي متمثلاً في «الفكر الفاسد» و«الفعل المستبد» و«الكفاءة المتصحرة» و«تغيب العقول بادعاء احتكار الحقيقة».. يجب ألا نكون أقل رباطاً وإيماناً بهذا الوطن من آبائنا في حرب الاستنزاف العسكرية.. وإلا فما استحققنا أن نكون مصريين.

أسفار.. الشهور الثمانية عشر..

25 يناير في أيامها الثمانية عشر لم
تكن في حقيقتها تلك الحالة النورانية..
النقية.. ولكنها - وإن لم تكن كذلك -
كانت بالمعايير الإنسانية.. عملاً إنسانياً
مثاليًا! ۞

من الممكن أن نلخص مجمل حركة المصريين على صفحة ثمانية عشر شهراً أو أكثر قليلاً تالية لإسقاطهم مبارك، بأنها فتح لكل جروح الماضي التي أصابتهم وتقيحت بفعل الاستبداد.

وهي أيضاً الشهور التي نستطيع أن نقرأ فيها كثيراً من الأسفار.. عن أنفسنا وعما استطعنا أن نثبت عليه من قيم.. عمّن كان علينا وكنا نحسبه معنا.. عمن استطاع منا أن يعي طبيعة ما حدث في 25 يناير ومضى في طريق استعادة إنسانيته وحرية قبلها، ومن أخلد إلى حياة الممالك وأراد أن يعيد إنتاج ماض كان، وليته أراد أن يعيده على ما كان عليه ولكن رضي بمسح الماضي فقط.

من منا كان له حظ من وطنية؟ ومن منا غلبه حمقه وجموح طموحه وأراد أن يحتكر الوطن والمستقبل؟

فتح الجروح مؤلم في كل وقت..!

كان مؤلماً ولا يزال أكثر إيلاًماً.. ولكن الأمل في الشفاء يعين على التحامل على الألم الأقل..

وتجنب آخر الدواء، وهو الكي، يعين على مرارة سابقه من الدواء..

نستطيع أن نجزم أن كل نقائصنا التي تسامى عليها «التحرير» في الأيام الثمانية عشر.. بقيت حقائق أو بالأحرى أمراضاً وجروحاً تتبدى على مدار ثمانية عشر شهراً تلت..

والكل إما يعجزه حسن النوايا عن رؤيتها وإما يتعامى عنها ملتمساً العذر لكل من حوله..

وتلك النقائص التي أخفاها «التحرير» - بعقرية ونبل اللحظة - في ثنانيا لحظة وطنية صادقة وجدية مع الذات والرغبة في استعادة إنسانية المصريين.. أو حجبها بهجة كسر شوكة الماضي المستبد.. ما لبث أن أسقطتنا حقائقها من سماء الأمل إلى أرض الواقع المر.

تلك النقائص أو الجروح سببتها تراكمات السنوات الخمسين السابقة لسقوط نظام مبارك.. والتي أشرنا إليها باستفاضة فيما سبق.. ورأينا ظهور تلك الجروح والندوب على إنسانية المصريين ووجدانهم أكثر ما ظهرت في الثماني عشرة سنة السابقة لسقوط مبارك.

الثورة في أيامها الثمانية عشر لم تكن في حقيقتها تلك الحالة النورانية النقية التي أراد البعض أن يجعلها هكذا ليضفي على نفسه من قبسها نورانية ونقاء مدعين..! ولكنها وإن لم تكن كذلك.. كانت بالمعايير الإنسانية.. عملاً إنسانياً مثالياً.

قد ألهمت صانعيها من المصريين الأنقياء نورانية حقيقية في تعاملهم مع وطنهم الجديد الذي وُعدوا بعضاً من ملامحه في تلك الثورة.. أكثر منه قد بنيت أسسه.

وفي ظل تلك الرغبة في السمو الأخلاقي مضافاً إليها ارتباط جديد بفكرة الوطن ولكن من باب الشغف لا من باب الشغل.. يبدأ انسحاب كل أهل الماضي إلى أوطانهم العقديّة مغادرين للتحرير بالقلب والعقل.. وإن احتكروه باللسان وادعوا ملكيته..!

يبدأ هذا الانسحاب من اليوم التالي لتنازل مبارك عن السلطة.. يبدأ من يوم 12 فبراير 2011.

ولم يكن انسحابهم انزواءً يعطوا به لمصر الجديدة التي ولدت فرصتها أن تحبو أولى خطواتها نحو مستقبلها.. ولكن كان انسحاب إعادة التمرکز في أوطانهم القديمة والتحرك نحو الاغتنام من حدث الثورة وما أتت به.

وهم في كل ذلك لم يفهموا حكمة ما حدث في الأيام الثمانية عشر..
أن مصريي المستقبل الذين ولدوا من رحم تلك الثورة.. ليسوا كمصريي
الماضي الذي هم منه. وأن هذا المستقبل آت حتى وإن كرهوا..!

وفي ذلك الشأن أسوق تعليق توماس فريدمان الصحفي والكاتب
الأمريكي الأشهر في جريدة النيويورك تايمز.. على ما رآه في ميدان التحرير
والذي وصفه بأنه « رأى نمرًا هائلًا قد أطلق من محبسه الذي بقي فيه ستين
عامًا وأنه يستطيع أن يقول ثلاثة أشياء عن ذلك النمر الكاسر: 1 - أن هذا
النمر الهائل لن يعود إلى محبسه مرة أخرى. 2 - لا تحاول أن تركب (تروض)
هذا النمر لتحقيق أحلامك، لأن هذا الوحش الهائل يعرف أنه يخدم مصر
كلها ولا يخدم غرضًا أو فصيلًا بعينه. 3 - هذا النمر كاسر يقتات على خيرة
اللحوم فلا تحاول أن تهينه أو تعطيه فضلات الطعام».

ونستطيع أن نقول: إن بداية نكوص كل «أهل الماضي» إلى مواطنهم
داخل مصر كانت أوضح ما بدأت في مارس 2011.. بعد أن اعتبروا
عمليًا أن مصر والمصريين قد نالوا نصيبهم من المثالية والصدق والإنسانية..
وعليهم أن يبدءوا العمل كل في مضماره وكل لما اعتقده بقلبه أنه وطنه.. وإن
قال بلسانه غير ذلك..

وعلى صفحة الثمانية عشر شهرًا وفي مدونات «الحجر» كما وصفتها قبلاً
نستطيع أن نرى في أحوال حركة المصريين في المجتمع - أكثر من أحداث
حركتهم - طبيعة تلك الجروح ومدى عمقها ومدى سوء تقيحها بالاستبداد
ومن ثم أمل الشفاء منها.

لكي نتحدث عن سبيل للخروج والارتحال نحو المستقبل صادقين، كان
التطواف في الثمانية عشر شهرًا واجبًا..!

لأن الفرز فيها بين الماضي والمستقبل كان فرزًا على الإفهام والمواقف..
أكثر منه فرزًا على الأعمار أو الأجيال أو المعتقدات.

مارس 2011.. النهر أم المستنقع..؟!

٩٩ في استفتاء 19 مارس القضية لم تكن الفروق
الجوهرية بين نعم أو لا.. ولكن القضية يلزم أن تكون معرفة
لماذا خضنا عملية الاختيار ذاتها.. في هذا التوقيت وعلى
هذا النحو 6619

يبدأ مارس بإقالة الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء المعين من قبل الرئيس
السابق مبارك.

كانت حقيقة إقالة شفيق بأكثر من كونها امتثالاً لمطلب ثوري.. إخلاءً من
المجلس العسكري لساحة السلطة من شبهة المنافسة..!

فبالرغم من أن إقالة الرجل هي تحرك بدهي قبل أن يكون ثوريًا؛ لأن
الرجل - مع كل الاحترام له - أتى من زمن أعلن المصريون وفاته واستشفوا
زمنًا أقل مما يقال إنه قد لا يعلم مفرداته وأدواته.. فتنحية المنافسة والإتيان
ببديل أكثر طوعًا في تمرير المرحلة أكثر منه عونًا على إدارتها، كان هو منطق
إقالته غير المعلن وكما حدث مع اللواء عمر سليمان في اليوم التالي لتنحي
مبارك.. حيث أقصي الرجل بهدوء..!

وجاء د. عصام شرف، أول رئيس وزراء لمصر الثورة.. رجل عصب
أهليته، دماثة الخلق..!!

ولا أظن أن المجلس العسكري ولا من سُموا اصطلاحًا القوى السياسية
ولا الكتل العقائدية المنظمة كقوى الإسلام السياسي والتيارات الدينية المنظمة
قد أيقنوا أو أقروا بعمق التغير الذي حَدَثَ وأحدَث ثورة 25 يناير..

فقد كان بعض أو معظم هؤلاء أطرافاً في محاورات الغرف المغلقة - أثناء الأيام الثمانية عشر وبعدها - وانتهوا إلى قرارات تصوروها.. قرارات قد اتخذوها من باب تفضلهم على المصريين أو رغبتهم المنفصلة عن الشعب.. ولكنها وإن اتخذت في الغرف المغلقة وبعيداً عن أعين المصريين فهي في حقيقتها قرارات جاءت امتثالاً لإرادة شعب شكّل كتلته الواعية الحرجة.. وعرف أدوات إنفاذها. قرارات اتخذوها تجنباً لتداعيات عدم الامتثال التي قد تنتهي بها لا محمد عقباه بالنسبة لهم.. مجلس عسكري أو قوى سياسية بألوانها العقائدية المختلفة.

فإن كان ظاهر الأمر أن المجلس العسكري قد دعم رغبة المصريين في إنهاء نظام مبارك بالتماهي في الوطنية وهو أمر لا يخلو من حقيقة.. فإن الحسابات البراجماتية كانت أكثر حضوراً..!

وكانت تلك الحسابات تقول إنه إن كانت إشارات أو تصريحات دولية تقول إن مبارك قد انتهى دوره كشريك في تسيير أمور المنطقة، فليس من العقل أن ينتهي دور ذلك الصف الثاني في نظامه في التسلسل الحقيقي للنظام العسكري صاحب السلطة..

وكانت الحسابات الدولية والداخلية أيضاً تقول إنه إن حرقت صفوف النظام جميعها صارت الأمور إلى أياد على الأقل قد لا نعرفها.. بغض النظر عن الثقة في وجهة تسييرها للأمور كما يلزم أن تكون من وجهة نظر المؤسسة العسكرية صاحبة السلطة على مدار ستين عاماً.

ولم يكن ذلك الصف الثاني في نظام مبارك يحتوي على المجلس العسكري فقط.. ولكن كل فاعلي السياسة أو مدعي فعل السياسة في نظام مبارك بالشراكة أو المعارضة، كانوا أيضاً في الصف الثاني الذي يتوجب ليس فقط الحفاظ على بقائه ولكن دعمه وتبديل مواقع السلطة بينه.

فبقدر ما كان في الصف الثاني اللواء عمر سليمان والفريق أحمد شفيق وقدامى رؤوس المجلس العسكري.. كان الإخوان المسلمون ولاعبو

السياسة الآخرون في قلب ذلك الصف الثاني من نظام مبارك.. الذي استوجب التضحية بمبارك سريعًا والذي كانت عملية إنقاذه من الانهيار هي عملية مستحيلة.. قبل أن يحترق أو ينهار الصف الثاني.

ولذلك كان التعاون بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين تحديدًا بإيعاز ومباركة دولية وأمريكية على وجه الخصوص حاضراً وسريعاً وحميماً!..!

ورغم وضوح ذلك في حينه.. فإنني قلت في مواقف كثيرة ولم أزل أكرر إن الجيش قد تطهر بهاء الوطنية لحظة أن قرر الانحياز الحقيقي للشعب، ولست أرغب في التوقف كثيراً عند الدوافع أو النوايا..

وكان أملي وتقديري دائماً في أن تلهب النورانية الثورية جذوة الوطنية في النفوس وتجعلها أكثر قدرة على التغلب على حسابات البراجماتية والمصلحة التي لا تخلو من وطنية بالطبع..

وأملي في شأن المؤسسة العسكرية المصرية باقٍ دائماً كقول محمود درويش «وبي أمل يأتي ويذهب.. لكن لن أودعه»..

ولأملي هذا سبب موضوعي؛ فتقديري عن تلك المؤسسة أنها بعد مأساة 1967 عرفت أن لها في الحياة دوراً واحداً وهو ألا تنهزم مصر عسكرياً مرة أخرى.. وهذا يكفيني..

وكما كان شأن «أهل الماضي» في المؤسسة العسكرية كان شأن «أهل الماضي» في القوى السياسية التي كانت بالواقع والرصد والتحليل وفي كل الأحوال على تخوم الميدان عقلاً وحركة.. كل يؤمن مصالحه أو يسعى لطموحه!

فلم تملك تلك القوى حتى أن تدعي أنها كان لها دور في حشد أو إلهام أو إقناع من كانوا في ميادين الحرية أو حتى في إرشادهم إلى ما فعلوا.

كانت الحقيقة التي لا تملك مزايدة أن تلك القوى كانت تمارس ما تحسنه وهو تصدُّر المشاهد واعتلاء المنصات في انتظار ما تنتهي إليه نتائج فعل هؤلاء المصريين الذين كثيرًا ما تحدثت تلك القوى «عنهم» ولكن يقينًا لم يتحدثوا «معهم» أو يعرفوهم حق المعرفة..

وعليه لم تكن تلك القوى من الماضي ترى في الثورة ثورة بالمعنى الحقيقي الذي قصد في الميدان وإن قصر أصحابه عن تحديد ملامحه بتفصيل واجب في حينها.. وحتى لحظة كتابة هذا الكتاب.

لم ترقى القوى الماضي السياسية في الثورة إلا «فورة».. سحابة ترابية.. تتيح لكل منهم في طيات غبارها أن يعيد تموضعه في ساحة ماضي بنفس تضاريسه السياسية والاجتماعية والاقتصادية..

ماضي يريدون لتضاريسه أن تبقى ولا تتغير.. غاية أملهم أنهم كانوا من أهل سفوح، فلما أتت سحابة التراب - تلك كما ظنوها - جعلوا منها فرصتهم لاقتناص القمم..

لم يقدروا أن المكتسب الذي أتت به تلك الثورة.. هو فقط إعطاؤنا جميعًا فرصة تهيئة الأرض لوضع أسس استعادة الدولة القادرة المستقبلية.. وليس أبدًا مكتسبها أن نسكن أطلال وخرائب شبه الدولة الباقية.

”إن المكتسب الرئيسي لثورة 25 يناير هو وضع أسس استعادة الدولة القادرة على استلها مستقبلها والقيادة نحوه كمجتمع إنساني متميز..“ ٦٦

لم تقدر قوى الماضي السياسية هذا المكتسب.. ولم يريدوه.. فمن قال إنهم يقدرون على بناء دولة!؟

ومن لا يقدر على البناء يتصارع على تسيد الخرائب والأطلال.. كان هذا هو حالهم ولم يزل..

وبدأت في مارس أولى بشائر بحث قوى الماضي عن غنائمها وموطئ قدم سلطتها في المجتمع أو في دواليب الدولة.

في يوم 5 مارس 2011 نُقِّتَحَمَ مقار مباحث أمن الدولة.. تستباح المقار باسم التطهير الثوري ظاهرًا.. وتصل أيادٍ أخرى إلى بعض أو كل ما تريد من وثائق قد تفضح أو تدين.

فكان الفعل الثوري الذي أَصَلَ لاقتحام المقار - لرمزيتها لاستبداد عهد - هو الإطار الأخلاقي لمحو آثار أو اختلاق آثار..

آثار تستخدم في صراع لا أخلاقي قد يأتي أوانه بين أطراف تعرف أنه يطالها ما يلزم أن تخفيه أو تتخفى منه.. وكانت قوى الإسلام السياسي بظليه السلفي والإخواني الأكثر حرصًا على الوصول إلى ما بداخل مقار أمن الدولة..!

في مارس نفسه تحدث مشاجرات بين مواطنين مسلمين وأقباط في قرية صول بأطفيح بمحافظة حلوان جنوب القاهرة، تنتهي بإحراق كنيسة.. الأحداث ليست جديدة للأسف، ولكنها خطيرة..

ولكن الأخطر من الأحداث ذاتها، أنه باسم الثورة يتقدم أحد شيوخ السلفية مدعواً من المجلس العسكري - صاحب السلطة - ومدعوماً منه.. وتكون المفارقة أن أول رمز لعودة الدولة بعد الثورة في ملف «المواطنة» - الذي هو عصب أي دولة - يتمثل في رمز كتلة اجتماعية لديها ضبابية وتلمل تجاه معنى الوطن.. وتناهض عملياً الدولة كمبدأ ومؤسسات.. وتحلم وتُنظَّر لإطار من القبلية والعرفية لحكم حياة الناس.. مرجعهم فيه فهم وتأويل يخصهم للدين.

وتُظهر مشكلة أطفيح ليس فقط غياب الدولة - الذي قد يعذر في أعقاب زلزال ثورة - ولكن تفضح مبكرًا جدًا عدم الوعي باستحقاقات استعادتها أو بنائها، وذلك كان أكبر دلالات الحدث في تقديري.

هل من فعل هذا كان واعيًا.. قاصدًا.. أم مجرد متسقي مع نفسه ومحدودية خبرته؟!؟

هل من صَدَّر لمحاولة استعادة معنى دولة الرعاية التي انسحبت وانسحقت لعقود.. من يناهض تلك الدولة عمليًا. كان يرى أو يعرف أن هناك مشكلة أعمق قد تسببت محاولته تلك فيها؟

ألم أقل لكم هي الرغبة في التعايش مع أنقاض وخرائب الدولة التي كانت أكثر من الاجتهاد في معرفة استحقاقات استعادة تلك الدولة؟!؟

سيقول البعض إن شيخ السلفية الذي تصدر مشهد أطفيح قد طُلب بالاسم لحل المشكلة.. ولا بأس عندي في ذلك.

إنما هي طبيعة الامتثال لهذا الطلب بأداء رسمي يجعل منه بديلاً عن الدولة أكثر منه مبعوثاً لها.. وهو ما أعني به الرغبة الواعية في التعايش وسط أنقاض الدولة التي كانت.. وممارسة السلطة من خلالها.

تلك الرغبة الواعية في ممارسة السلطة من خلال أنقاض الماضي والتي تفصح عن نفسها بإصرار لا يخطئ..

”حربنا ضد الفساد وجذوره في هذا الوطن هي حرب

استنزاف طويلة، القائد فيها هو إرادة الشعب.. ٦٦

على يوم آخر من صفحات مارس ترسم خطوط السير والتي إن لم تأخذ نظريًا بالشكل الكامل عن الوجهة المرجوة لمصر بعد الثورة.. فإنها عمليًا استنزفت مصر حلماً ومجتمعاً..

باتفاق مصالح فيه تأمر الفساد من جهة لأطراف داخلية وخارجية.. ويتآمر الجهل أو قلة الخبرة أو قلة الحيلة ممن أداروا المشهد، والأهم ممن أشاروا بها أشاروا عليه تأتي لجنة ظاهرها الوعي باستحقاقات اللحظة.. بها بعض من خبرات واجبة وبها بعض من وجوه توجب..

وجوه توجبت من خلال اتفاق المصالح - بظل مؤامرة أو بدون - لكي تضمن بقاء جوهر ما كان.. دورها في تلك اللجنة كان ضمان أن يختزل التغيير في أن يعتلي أهل السفوح السياسية.. القمم السياسية في خراب مجتمع أو دولة.. لا يهم.. المهم أن يعتلوا القمم.

لم يلتفت أحد إلى الواجب الذي لا يتم واجب الدستور إلا به.. وهو بحث كيفية خلق توافق مجتمعي، أو حتى الإبقاء على ظاهر الوفاق الذي صنعه التحرير.

فطريق التوافق ليس فقط يصعب على البعض لمشقه.. ولكن لأنه حقيقة ضد مصلحة بعض قوى الماضي التي تحيا على الاستقطاب والاحتقان الدائم.. تلك القوى تخشى المجتمع المتناغم.. وتخشى التوافق..!

فالتوافق يقوم على التساوي في الحق في الوطن والحق في الحياة.. ولا يقوم على دعاوى الظلم التاريخي أو المؤامرة أو التعالي بالعرق أو الدين.. وهي قوى لا تريد لنفسها أن تذوب في مجتمعات كتلك تفقدها ميزاتها النسبية المكتسبة بادعاء التضحية أو العلو..

وتحديدًا جماعات مصالح قوى الإسلام السياسي المنظمة.. ومعهم جماعات المصالح من عصر مبارك ومن اصطلاح على تسميتهم بالفلول.. هما من أكثر القوى خشية للتوافق؛ فالطرفان لم يكونا ولن يكونا أبدًا أصحاب مصلحة في وفاق مجتمعي ينفي عنهم علة وضرورة الوجود بتكتلهم المملوكي كجماعات مصالح.

وبدأ دفع المجتمع دفعًا نحو الحديث عن تعديلات دستورية وعلا الصخب حولها.. وتناسى البعض وتعامى عن ضرورات حتمية تسبقه..

كيف يمكن للمامح التوافق المجتمعي الممكن والذي حدث تلقائيًا في ميادين التحرير أن يبقى، وكيف نعمل على إحيائه؟! «إحياء التيار الرئيسي المصري» فكرة وممارسة.. كان ولم يزل هذا هو الضرورة الغائبة (الفريضة الغائبة).

ما قبل الدولة..

”مع التسليم باحتياجنا الآن لمناقشة قواعد إدارة دولة
وخلق واقع دستوري، فتحن في الحقيقة أحوج إلى التوافق
على ما ينشئ دولة ويعطي للدستور قيمته..“ 66
11 مارس 2011

ومع تزايد الإلحاح على دفع المجتمع - ووجدانه الوطني الوليد -
نحو طريق يختزل التغيير الجذري في لعبة كراسي سياسية واقتسام سلطة
واستنزاف وإجهاد الحلم وقلب الميدان.. كتبت بعد أن تحدثت كثيراً عن أن
القضية في استفتاء 19 مارس على تعديلات مواد دستور 1971، هي ليست
الفروق الجوهرية بين «نعم» أو «لا».. ولكن القضية يلزم أن تكون معرفة
لماذا نخوض عملية الاختيار ذاتها في هذا التوقيت وعلى هذا النحو؟!

وبالمناسبة، تلك التعديلات هي التي قدمت اقتراحاتها اللجنة المشكلة
بأمر سلطة المجلس العسكري بخبراتها الواجبة كالمستشار/ طارق البشري
وبأوجهها المقحمة من أجل تضيق الإطار الوطني الرحب إلى إطار سياسي
حزبي مافون والذي تمثل - في تلك اللحظة من تاريخ مصر - في القطب
الإخواني صبحي صالح..

والأستاذ صبحي صالح محام من تنظيم الإخوان المسلمين.. لم يسمع
عنه المصريون كثيراً قبل تلك اللجنة وقبل أن يقدم إليهم بصفة الفقيه
الدستوري.. وهو الرجل الذي كان حظه من دساتير سابقة لمصر والعالم..
السمع بها أو القراءة عنها في أحسن تقدير...!!

وبالمناسبة جرى العرف على تسمية تلك الوجوه التي تقحم من أجل
اختزال السياق الوطني الواسع إلى سياق مصالح حزبية وسياسية بـ«ترزية
القوانين».. فلا فرق بين صبحي صالح في مطلع الثورة وبين من كانوا مثله
في عصر مبارك.

هذا ما أكدته الرجل.. وهو محب للكلام ولا تنقطع تصريحاته.. وإن تأكد
الناس من دور السيد صبحي صالح واستهجنوه وإن لم يستغربوه.. لم يتقبل
المصريون ذلك في حق قامات قانونية ودستورية في استقامة وتاريخ المستشار
الجليل طارق البشري.

ولكن ومهما تكن التفاصيل بقيت هذه اللحظة من التاريخ صورة
مطبوعة، لها حقيقة في لحظة التقاطها ولها دلالات مختلفة في كل لحظة نعيد
نظرنا إليها.. تبقى الصورة تجمع المستشار البشري بكل ملامح استقامة
المواقف واتساع الأفق والوطنية بغير مساومة ومعه السيد صبحي صالح
بكل ما تستدعي صورته من رمزيات الحزبية الضيقة وضياح الوطن في
صفقات المصلحة.

وفي محاولة أن أستجلي حيرة الاختيار بنعم أو بلا.. حاولت أن أشارك
من كانوا يتواصلون معي.. في ضرورة أن يكون لعموم المصريين روايتهم فيما
يلزم أن تكون عليه مراحل تطور ثورتهم التي صنعوها، وفيما يلزم أن يعرفوه
عن سمات تلك المرحلة التي هم مقبلون عليها..

فبعد حوالي شهر من تحقيق أول ملمح في نجاح الثورة.. آن لهم ألا يملئ
عليهم - بحق أو بباطل - مسارات يساقون إليها.. فإما أن تعيدهم إلى
خانات الحمل.. وإما أن تورثهم إحباطًا وإحساسًا بقلّة الحيلة.

فكتبت ما أسميته «أين نحن.. وماذا بعد؟».. وهو ما استقرأته بصدق
لرؤية عموم المصريين وروايتهم عن ثورتهم أو نستطيع أن نقول لسان الحال
لما أرادته الثورة وبشرت بمستقبله..

«25 يناير.. رواية ورؤية..»

هذا ما استقرأته بصدق لرؤية عموم المصريين وروايتهم عن ثورتهم في مارس 2011 أو نستطيع أن نقول لسان الحال لما أرادته الثورة وبشرت بمستقبله.

مراحل الثورة

لثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية مراحل بناء ثلاثة -تتلو مرحلة التحرر من ربقة نظام مستبد وجب هدمه - وهي مراحل بدأت في يوم الحادي عشر من شهر فبراير لعام 2011، وستمند بمشيئة الله إلى آفاق نهضة مصرية مستحقة. ولكل مرحلة بناء من المراحل الثلاث طبيعتها واستحقاقاتها.

المرحلة الأولى

أما المرحلة الأولى - والتي نعيشها الآن (مارس 2011) - فهي ما أسميها مرحلة الانتقال الأولى أو الانتقال نحو الانتقال ومدتها يلزم ألا تتجاوز ستة أشهر. وهي تلك التي توضع فيها أسس مرحلة الانتقال الحقيقية التالية والتي ستستغرق ما بين ثمانية عشر شهراً إلى ستين نبداً عند نهايتها أولى خطوات طريق انطلاقها الحقيقية بما لها من آفاق ممتدة ورحبة. وسمات مرحلة الانتقال الأولى (فبراير - أغسطس 2011) هي السيولة الفكرية والته الفكرية.

أما السيولة الفكرية فتأتي معها ضرورات اختيار آنية بغير قاعدة فرز لدى جموع الناس أو قدرة على خلق بدائل. والمشهد فيها قائم على التنادي والادعاء بملكية الحقيقة.

التيه الفكري: حالة التيه الفكري التي تعترى قطاعات كبيرة من المجتمع والتي تظهر إما في مطالبات فتوية في غير توقيت، وإما في حالة اضطراب أمام ضرورات الاختيار تنتهي باختيارين متضادين يؤديان للفوضى على كل الأحوال:

أولهما: الرغبة في الإسراع بأي اختيار بغية العودة إلى نوع من الاستقرار المتوهم..

وثانيهما: عدم الاختيار وإطالة أمد حالة الانتقال إلى أمد غير مسمى..
فأما الحالة الأولى فسوف تنتهي بسرعة تسليم المشهد إلى دكتاتورية قادمة ستلح لا محالة رغبة الناس في التنازل عن الحقوق لعدم تعودهم تحمل مؤنة الاختيار وتدريبهم عليه.

وأما الثانية فهي مستدعية للفوضى التي ستنتهي بفرض نوع من الدكتاتورية المطلوبة لضبط الفوضى ومنع انتشارها.
وكلاهما شر..

وللمرحلة الآنية استحقاقات واجبة لا تخرج عن محاصرة الفساد وبناء قاعدة دستورية انتقالية.

أولاً: محاصرة الفساد «العدالة الانتقالية»:

إنشاء مؤسسة مصرية «للحقيقة والمصالحة» دورها الأساسي يكون التطهير المنهجي لجذور فساد النظام المنهدم (وهو ما لا يقصد به الملاحقات الانتقامية أو تصفية الحسابات ولكن يقصد به أن من أرسى قواعد إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأدار ممارسته - شخصاً كان أو

مؤسسة - يلزم أن يُحاسب ويُؤكّد من خلال محاسبته قاعدة عدم تكرار مثل هذه الممارسات في مستقبل مصر.

ثانيًا: التعديلات الدستورية «الحوكمة الانتقالية»:

إنشاء إطار دستوري مدني انتقالي من خلال اختيار القواعد الدستورية الانتقالية وشخص رئيس الجمهورية الانتقالي وبرلمان انتقالي بمجلسيه. ويكون وعينا المحرك جميعًا هو حقيقة مقصد هذه المرحلة، ألا وهو الإسراع باستعادة صفة مدنية الدولة كأولوية حالة.

فحين نناقش أيًا من اختياراتنا - في ملفات القواعد الدستورية (المواد المعدلة المطلوب الاستفتاء عليها يوم 19 مارس) أو في القريب نصنع ونناقش اختياراتنا لنواب البرلمان أو شخص رئيس الجمهورية - يلزم أن نتحرك جميعًا على خلفية أن هذه الاختيارات جاءت لمهمة واحدة وهي إرساء قواعد الدولة المصرية الحديثة من دستور جديد ومجالس نيابية معبرة بحقيقة التكوين والعقيدة والممارسة عن واقع وآمال المجتمع المصري.

ويكون المتوجب على من اختير أو اختار أن يتعامل مع موقعه بأنه مهمة إنقاذ وطني، وبناء قواعد هو مؤتمن عليها في مدة لا تزيد على ثمانية عشر شهرًا أو ستين على الأكثر. وإن اعترى أيًا منا - من اختار قبل من اختير - أنه بنهاية فترة الانتقال الأولى (المتوقع انتهاءها في أغسطس 2011) تكون مصر الدولة قد تأسست، وأنها بصدد الحديث عن بناء نهضة فذاك ضرب من التضليل الفكري المفسد لا يختلف عما كان يمارس في مصر قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير. أو في أحسن أحواله نوع من الرومانسية الثورية التي ستفضي إلى ضياع وتسلل قوى الفساد للمجتمع محمولة على ضمائر فاسدة أو جاهلة أو عبودية «مأسسة».

وبقدر ما كانت تلك الرواية والرؤية واجبة المشاركة من أجل أن نخلق نحن كعموم المصريين بديلنا الذي نريد أن نضعه في سلة الاختيارات المعروضة علينا بقدر ما تبقى واجبة حتى لحظة كتابة هذا الكتاب.. لأن

صناعة البدائل هي صناعة الاختيار وهي صناعة المستقبل التي نحن أحوج ما نكون إليها الأمس واليوم وغداً.

وفي حينها وبمثلها أيضاً وجدت أننا - لكوننا مجتمعاً حديث عهد بحرية وحديث عهد باختيار - يلزم أن نعيد تذكير أنفسنا بفكرة الاختيار الإنساني وكيف تكون. ومن الأمور المعبرة جداً عن مدى الاحتياج المجتمعي حينها لفهم معنى الاختيار أكثر منه لفهم آليته التي يعرفها جيداً هي نكتة انتشرت في المجتمع أن «الله يمسيه بالخير مبارك كان مريحنا من موضوع الاختيار ده»..!

وبقدر طرافة النكتة تكون قسوة كشفها لحالة التيه واستثقال مسئولية حرية الاختيار..

٦٦ إن ما ينشئ دولة ويعطي للدستور حقيقته كمرجعيتة عليا في أي وطن هو تيار رئيسي عام، للوطن.. وهو ما يلزم أن يكون قبل الدولة وأن يبقى فوق الدستور.. ٦٦

صناعة الاختيار

وفي محاولة لجعل خياراتنا أو توضحياتنا ذات جدوى.. كتبت أن «الحياة ندرة واختيار وتضحية»..

إن أي اختيار إنساني يواجه بنوع من الندرة في البدائل يدفعنا إلى نوع من الاختيار قائم على قدر من التضحية المحسوبة والمصلحة المتوقعة من هذا الاختيار. ولكن ما يلزمنا أن نعلمه أنه بمقدار قدرتنا على صنع البدائل أو المساهمة في صنعها تكون حقيقة اختيارنا. أما إن لم نصنع أيّاً من البدائل (الاختيارات) أو لم نساهم في صنعها فلا يصبح الأمر عملية اختيار ولكنه يصير عملية تضحية وتنازل دون مجلبة لأي مصلحة.

المعنى الذي نريد تأكيده أنه في مرحلة الانتقال الأولى والتي تليها وفي مرحلة نهضتنا الآتية بإذن الله ستحكمنا تلك القاعدة التي لا فكاك منها. فالأمر جليٌّ، إما أن نصنع البدائل التي يلزم أن نخير بينها لكي نختر بحق وإما أن نعود بأنفسنا إلى منحدر التنازلات اللانهائي الذي سينتهي بنا لامحالة إلى قاع استبداد وضياع إنسانيتنا مرة أخرى.

وصناعة الاختيار أو المساهمة فيها لا تكون إلا بصناعة معايير الاختيار ليس أكثر. وصناعة الاختيار هي عمل مجتمعي يقوم على فكر جمعي وتداول وتوافق مجتمعي، أما الاختيار ذاته فهو عمل فردي صرف.

أردت أخيراً حينها أنؤكد أننا كمصريين قد نكون - بعلم أو بدون علم - نساهم يقيناً في صناعة تاريخ جديد للبشرية كلها في عصر جديد نستشرفه كلنا ولإتمام السياق أو الصورة الكاملة حاولت أن أضع استحقاقات واقع المرحلة المصرية الخاصة (في رؤية أردتها، هي رؤية عموم المصريين لمستقبل الخطوات التالية بعد الثورة) في إطار استحقاق الواقع الإنساني الأوسع حولنا.

«أين نحن من الواقع الإنساني الآن؟»

ولكي نكون على قدر مسئولية تلك المرحلة الانتقالية وما يليها من مراحل بناء مصر الدولة، دعونا نتفق في أي موقع من الواقع الإنساني الواجب - للقرن الحادي والعشرين - قبل أن نعيد التأكيد على أولويات عملنا، دعونا نتفق أين نحن الآن من التاريخ وواقع الأمم؟

مصر مجتمع به نوعٌ من الاستقلال، بعضٌ من أشكال الدولة، شيء من ملامح التنمية وصورٌ من مظاهر الإدارة السياسية والاجتماعية.. نحن ودون تزئيد أو جلد للذات في مرحلة ما قبل المجتمع وما قبل الدولة.

وإذا كان واقعنا كذلك - وهو واقع ما قبل المجتمع وما قبل الدولة - صار لزاماً علينا أن تكون استحقاقات العمل نحو تأسيس مجتمع وتأسيس دولة

هي الأوجب الآن، وهي أولى الأولويات وإلا أصبح ما يبنى من مؤسسات مفتقدًا قواعد تضمن سلامة أدائه أو حتى تضمن بقاءه.

ومن التجليات العبقريّة لثورة الخامس والعشرين من يناير أنها في غمار فورتها خلقت لبنات المجتمع وأسست قاعدته. فكما قلنا مرارًا إن ما حدث في ميدان التحرير وكل ميادين الحرية في مصر هو حالة خلق لكائن جديد من رحم الثورة وهو إنسان.. حر.. مصري. واستعيد به نبت تيار مصري رئيسي نضب على مدى سنين أو أريد له أن ينضب كي تحيا دولة الممالك التي كانت على مدى ثلاثين عامًا أو أكثر في مصر.

إن هذا الإنسان الحر المصري وحالته الجامعة تلك تحت لواء فكرة استعادة إنسانيته كانت هي مناط نبوغ وعبقريّة تلك الثورة التي بدت أنها بلا قائد، على الرغم من أن من قادها كانت تلك الجماعة الوطنية الوليدة المتخفية للمرجعيّات والمستمسكة بالهدف الوطني الجامع والمصير الواحد.

و حين أراد النظام السابق أن يجهض الثورة في متاهة التفاوض - الذي قاده نائب الرئيس السابق - كان من يمثل الإرادة الوطنية المصرية ومن يتفاوض هو تلك الحالة الجامعة والتي هي بشائر هذا التيار المصري. وإذا كان قد ثبت لنا عمليًا - وهو ثابت تاريخيًا وإنسانيًا - أنه ليس لنا من أمل في إنفاذ إرادتنا المجتمعية نحو طموحاتنا المشتركة على النحو الذي كان في ميدان التحرير، وهي شعب أراد ومن ثم قرر وقاد نحو ما قرره إلا أن نمأسس حالة التحرير.. في حالة مصرية جامعة تعلو على كل الأطر والتجمعات والفئات والتنويعات.. حالة نكون كلنا فيها إنسانًا.. حرًا.. مصريًا.. يريد فردًا.. ويقرر مجتمعًا.. ويقود كدولة.. تلك الحالة المصرية الجامعة هي «التيار المصري الرئيسي».

هذا التيار الذي هو قاعدة كل مجتمع وأساس كل دولة.. هذا التيار الذي بدونّه نبقى تجمّعًا بشريًا يحيا على نطاق جغرافي في شبه دولة «بلا مستقبل».

وكان هذا ما كتبه في 14 مارس 2013، ومن الطريف أنني لم أكن أعرف حينها أن كلمة النهضة ستختزل وسيلة دعاية سياسية رخيصة في سباق الرئاسة.. أرخص ما فيها هو ابتذال الكلمة وتفريغها من معناها.. بل وجعلها مصدرًا مصريًا غنيًا للتهكم!..

وبدأ الماضي بكل قواه أولى خطواته - الفاشلة حتمًا مهما توهم نجاحها - لتحويل مسار نهر المستقبل الذي أمطرت مياهه الثورة في ميادين التحرير إلى رافد سياسي سلطوي ضيق.. أو بالأحرى إلى مستنقع آسن!

بحملات من نوع «غزوة الصناديق» كما وردت على لسان بعض شيوخ اليمين الديني والذي وصف بدقة كيف ينظر تياره العقائدي لمسلمين آخرين مختلفين في الرؤية السياسية على كونهم كفار دار حرب تستلزم الغزو.. وبالاستقطاب الديني حول قضية الاختيار وبدء حملات استقطاب مقابلة من نخبة ثقافية أو سياسية.. وفي معرض الفعل ورد الفعل بدأ شق روافد تحويل نهر الثورة إلى رافد سلطوي ضيق يحاول أن يحشر كل الدولة وكل المستقبل فيه، وعلى مياهه الضحلة وفي اتجاه سريانه نحو الماضي..

ونهر ثورة من عموم المصريين أو تيار رئيسي مصري ينظر باستغراب وتوجس إلى من يريدون تحويله إلى بحيرة راكدة بعد أن استغلوا فيضانه الهادر في 25 يناير لإزاحة خصومهم..

وهنا كان شعور بالمسؤولية تجاه ذلك التيار الرئيسي - والذي ينبع من التاريخ ومصبه دائمًا في المستقبل - ذلك التيار الذي صنع التغيير وتنكر له كل من أراد أن يركب صفحته ولكن يريد أيضًا أن يغير مساره أو يوقف جريانه.

ولذلك كتبت في يوم 18 مارس ليلة الاستفتاء مخاطبًا ذلك التيار والذي يبقى عليه كل المعول في خلق مستقبل مصر وطنًا ودولة.. عن طبيعة (سنة أولى حرية) التي نحياها. كتبت بعد أن تحدثت وحاضرت وتواصلت مع كثير من عموم المصريين.. أردت أنؤكد لهم أن القضية ليست في «نعم» أو في

«لا» ولكن في خوض عملية الاختيار نحو هدف واضح يقبل بالضرورة باختيار مسارات متنوعة نحوه.. وإن بقي هدفًا واحدًا.

كان هذا تقديري لطبيعة لحظة الاختيار تلك وما يشابهها.. وكيف يلزم أن تكون كل خطوة وكل اختيار تقدم عليه بعد الثورة هو بناء في صناعة الاختيار لدينا.. وليس لتكريس الإحساس بالتيه أو فرض وصاية في صورة اختيار.

كان هذا رأيي في الدور الذي يلزم أن تلعبه عملية الاختيار الجديدة علينا في حياتنا.. وبقي لمن كانوا وما زالوا في السلطة رأي آخر.

لأي رأي ستكون الحجة والغلبة.. هذا قرار عموم المصريين وتيارهم الرئيسي في كل وقت.. وليس قرار أي أحد آخر مهما توهم من سلطة أو سطوة..

ولأن معنى الوطنية الجامعة في تيار رئيسي أحيي في النفوس ولم يماسس على أرض مصر بعد التحرير كان هو أساس كل فعل في المستقبل خاطبت أبناءه على كيف يكون الأمر عليه بعد «نعم» و«لا» وكتبت بعد أن تحدثت أيضًا في يوم 19 مارس وقبل إعلان نتائج الاستفتاء عن حقيقة ما بعد «نعم» وما بعد «لا» محاولاً أن نفهم أن تلك بداية لطريق من اختيارات نحن ما زلنا حاضرين في كليهما ونحن من سنحدد نجاحنا في الوصول للهدف من أي منهما. محاولاً أنؤكد الآن وعلى كل صفحات هذا الكتاب أن الاختيار الصحيح للطريق ضرورة.. ولكن الأكثر ضرورة منه أن نسلك هذا الطريق مسلكًا صحيحًا، فاختيار الطريق وحده ضروري ولكنه ليس بكاف.

وليس الغرض من استعادة تلك السطور من «مدونات الحجر الرشيد» الذي كتب بأحداث الشهور الثمانية عشر التالية لثورة يناير.. أن نجتر أحداثًا مضت وانتهى زمانها بقدر ما نحاول أن نقرأ الأحداث في سياقها والتي قد تعيننا أن نقطع بأمور كانت في حيز الافتراضات حينها وتبدى بعد ذلك صحة الافتراض من عدمه.

فكثير من عدول عموم المصريين كانوا بين «نعم» و«لا».. ولم يكونوا ضحية للاستقطاب الأعمى.. وقد حاولت حينها كما أحاول الآن أن أبين علام بنى كل منهم موقفه من اختيارات لم يكن لهما ثالث حينها.. وكيف جرت الأمور على نحو لا يمت لحقيقة الاختيارين بصلة؟

فما حدث بعد ذلك لم يكن فيه أي التزام واضح بجوهر الطريق الذي استوجبه «نعم» في ذلك الاستفتاء أو حتى الطريق الذي كانت تستوجهه «لا» إن كان التصويت انتهى إليها.

وضرورة استعادة مثل تلك السطور - كما سيأتي في «مدونات الحجر» لشهور تالية - أنها قد تفصح عن منعطفات في مسار المستقبل أريد لنا أن نستهلك فيها وقتًا ونستنزف فيها جهدًا في قضايا خلافية تصنع لنا صناعة.. ولم نكن لنستهلك ذلك الوقت أو نستنزف ذلك الجهد لو احتكنا للمبادئ التي نريد أن نرسيها أكثر من انشغالنا بالإجراءات التي يلزم أن نتبعها.

وبمثال أوضح: لو انصرف جهدنا إلى الوصول إلى انتخابات «حرة» و«عادلة» من حيث ضرورة إجراءاتها وتوقيتاتها أكثر من انشغالنا بـ«نزاهة» الشكل الإجرائي لها.. لتبدل كثير من الأحوال.

وبمعنى أدق.. لو كان جهدنا التأسيسي منشغلًا بالمقاصد المتوجب تحقيقها.. أكثر من الخلاف على أدوات تحقيقها، لتجنبنا كثيرًا من المزالق التي تعرقل حركة المستقبل.

والمعنى الملح في كل تلك المدونات والتي كما ذكرت ليست سطورًا تستدعي عن أحداث مضت، ولكنها تحاول أن تتحدث عن المقاصد الغائبة أو المغيبة، وتحاول أن تعيننا على أن نرى أين أريد لنا أن تحيد أبصارنا عن المقاصد، وأن تزيع تلك الأبصار بإبهار الوسائل، وكأننا في مشهد ملأ فرعون..

٩ من قدم مخاوف الاختيار على جدوى الاختيار تنازل

عن اختياره لمن أخافه بما أخافه وارتعن إرادة نفسه دون

جدوى أو مقابل... حرر إرادتك... 66

حقيقة ما بعد «نعم» وما بعد «لا»

في استفتاء 19 مارس:

«دعونا أولاً نتفق على أن الهدف النهائي المعلن لكل من سيصوت بـ «نعم» أو «لا» في استفتاء السبت 19 مارس هو هدف واحد لا خلاف عليه، وهو:

دستور جديد للبلاد يضمن انتقال مصر وبغير رجعة من حالة الاستبداد السياسي والاجتماعي في النظام السابق إلى حياة حرة وعادلة سياسيًا واجتماعيًا. وأهم سماته أنه سيكون دستوراً مؤسساً على توافق مجتمعي حقيقي ويعبر عما تستأمله دولة بحجم وقدر مصر في القرن الحادي والعشرين، لجيلين أو ثلاثة على الأقل.

وعلى الرغم من اتحاد الهدف فما حقيقة التخيير بين «نعم» و«لا» إلا تخيير بين طريقين للوصول لنفس الهدف. ولكن ما يلزمنا أن نعلمه جميعاً أنه بغض النظر عما ينتهي إليه الاستفتاء قبولاً أو رفضاً للتعديلات المستفتى بشأنها فسيكون ما بعد «نعم» أو «لا» ليس بالخطوات الميكانيكية الجامدة مضمونة النتائج (خيراً أو شراً) ولكنها ستكون خطوات بها قدر من المرونة المتبادلة والترشيد بين إرادة الشعب وحامي تلك الإرادة وهو الجيش في حالة «نعم» وهي الحالة الأسلس في تقديرنا. وكذلك في حالة «لا» لن يخلو الأمر من تفاعل بين تصورات الجيش لما بعد «لا» وتصورات إرادة الشعب لتلك المرحلة ولكن بشكل أقل مرونة وأقل سلاسة وذلك كنتيجة مباشرة لانتقال الجيش من حامٍ لإرادة مصدرها الشعب إلى مصدر للإرادة في ذاته.

فمن المؤكد أنه سيكون هناك حديث بشأن انتخابات رئاسة تسبق انتخابات البرلمان في حالة «نعم» كما في حالة «لا» إذا استطعنا بالحجة والتواصل وفي إطار سير الحياة أن ندفع في هذا الاتجاه. ومن يقول إنه في حالة «لا» فقط سيكون هذا الحديث وارداً، نقول إنه أكثر وروداً وسلاسة في

حالة «نعم» لأنه سيكون توأصلاً في إطار إرادة واحدة وحاميتها وليس حوار إرادتين كما في حالة رفض التعديلات .

الخلاصة: أنه في أي من نتيجتي الاستفتاء اللتين لا ثالثة لهما سيكون هناك موقع للإرادة الشعبية لتطوير الأمور في اتجاه يزيد ضمانات الوصول للهدف النهائي. ولكن اختيارنا الحقيقي هو إما أن ننفذ هذه الإرادة الشعبية كإرادة مستقلة في حماية وكنف جيش الوطن الحامي لها وهي حالة «نعم». وإما أن نحاول هذه الإرادة الشعبية أن تصل إلى هدفها ولكن من خلال حالة تبعية أو تضاد مع إرادة جيش (إرادة جيش لم تجد طريقها إلى الحياة إلا بإصرار الإرادة الشعبية بالتنازل عن استقلاليتها بنقل الجيش من موقع حامي الإرادة إلى موقع صاحب الإرادة) وهو ما قد ينذر بتعقيدات لا نطمح لها.

وجاءت نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مختلف المحافظات المصرية تحت إشراف قضائي - أظنه بنزاهة كافية - وبقدر من الحرية لم تخل من تدليس على العقول.. وبحضور نحو 18.8 مليون ناخب وافق منهم على التعديلات أكثر من 14 مليوناً.

ومع نتائج الاستفتاء تبدى واضحاً أين انسحبت وتموضعت بعض كتل الماضي وقواه..

ظهر الحديث عن أن الناس لم يستفتوا على مواد دستور ولكن كان الاستفتاء على الدين والناس قالوا لـ«الدين» نعم..! هكذا قالها أحد رموز الكتلة العقائدية المسماة بالسلفية بعد أن وصفها بأنها غزوة الصناديق التي انتصر فيها الحق على الباطل والمؤمنون على الكافرين..!

بل وصرفها الشيخ إلى إسقاط تاريخي متحدٍ مخالفه السياسيين - في حالة من حالات الكبر بالإيمان - بأن «بيننا وبينكم الصناديق» كما كان يقال للزنادقة «بيننا وبينكم الجنائز..!!».

وتبدأ قوى الماضي في الترويج لتصور قاصر يصل إلى درجة الضلالة.. بأن جعلوا من حب المصريين لفكرة التدين وارتباطهم بخالقهم - أيًا كان

معتقدهم - إقرارًا لليمين الديني السياسي وكتله المجتمعية المنتظمة بأن المجتمع قام بثورته ليكون على موعد مع تصوراتهم هم عن الدين والحياة. ولأن معنى الوطن غائب وفكرة الدولة معادية لتلك الكتل السياسية.. كان ذلك الربط القسري في عقولهم بين تدين المصريين وحقوقهم وطموحهم في وطن ودولة حديثة .

وبدأ من حينها جر الكتلة الواعية المصرية لذلك التيار الرئيسي في حرب استنزاف منهكة..

أحد أهم معاركها هي مع ذلك الإصرار على حشر وطن المصريين ودولتهم - معنى ومبنى - في تنظيمات هؤلاء وتياراتهم بل وتصوراتهم عن الحياة في المطلق. ومعاركها الأخرى هي مع فكرة السلطة وعلاقة الحاكم والمحكوم، بل وإعادة تعريف الحكم وفقًا لما صححته وأتت به ثورة 25 يناير.

ورغم خطورة أوهام وتحركات قوى اليمين الديني في محاولة اختزال الوطن ومصادرته.. حدث ما هو أخطر منه..

وكان هذا ما تحسبت له بأن تختل المعادلة الأصل وهي «شعب يريد.. وجيش يحمي الإرادة»..

فإذا بالمجلس العسكري - وفور انتهاء الاستفتاء - يصرف نتائجه على كونها استفتاء على شرعيته (وهو وكأنه وللعجب قد ارتضى أن يكون الاستفتاء على شرعيته بنسبة 78 ٪ بعد أن كان بنسبة 100 ٪ يوم 11 فبراير).

ويبدأ في الإفصاح عمليا عن أخطر تحول في مسار الانتقال الأول وهو أن الجيش انتقل من حامٍ لإرادة مصدرها الشعب إلى مصدر للإرادة في ذاته..! والأخطر أن في رغبة المجلس العسكري اقتفاء إرادة الشعب اختزلها في مجموعة قوى سياسية رمزية تمثل نفسها أو دوائرها المباشرة ولكنها بالقطع لا تعبر عن الشعب.

وكان ذلك التحول الأخطر.. والذي وضع الجيش نفسه باختياره في مواجهة الشعب بل وترك نفسه مستباحا لآلاعيب قوى سياسية اعتبرته

خصماً لها في الطموح السياسي على السلطة وليس المرجعية الوطنية المؤتمنة على المرحلة والحكم العدل المؤتمن على ثوابت الدولة..!

وبدأ الانحدار بدفع جموح الطموح السياسي وفقر الخيال وضيق الأفق لكل قوى الماضي مجتمعة.

صار ما بعد «نعم» أو «لا» للأسف خطوات ميكانيكية جامدة يحددها في الظاهر المجلس العسكري ولكن تبقى حقيقة منشؤها حوارات الغرف المغلقة بين قوى سياسية (كما تسمى نفسها) من طرف والمجلس العسكري (المتوهم الهيمنة).. وكل طرف يتصرف وهو على يقين أنه يخذع الطرف الآخر..

وبقيت الخديعة المتبادلة تحقق نتائجها لأي من أطرافها بمدى قدرته على التدليس على عموم المصريين وإحراج الطرف الآخر أو ان تدليسه. لم يبدل أي من الطرفين مجهوداً مساوياً لمجهود الخداع المتظم في محاولة اقتفاء حقيقة إرادة الناس والامتثال لها.

ويقيني أن الأطراف كانت تعرف أن إرادة المجتمع قاطعة بشأن أنها أي طرفي الخديعة جزء من الماضي.. يلزم أن يتقاعد أو ينزوي.. لا أن يقود ويتناول على المستقبل بمحاولة ادعاء القيادة تجاهه..

وصارت العلاقة بين إرادة الشعب لتلك المرحلة وإرادة الطرفين أقل مرونة وأقل سلاسة وذلك كنتيجة مباشرة لانتقال رءوس المجلس العسكري من حام لإرادة مصدرها الشعب إلى مصدر للإرادة في ذاته.. ولظهور شواهد تؤكد أن مشروع القوى السياسية «مصر» ليست حاضرة فيه بقدر حضور جماعاتها وتياراتها وأحزابها.

٩٩ الأوليّة اختياري..!

علينا جميعاً مسئولية نشر الوعي السياسي بوسطية

تدراً الجهل وتتجنب الانجراف في شيطان التفاصيل.. ٦٦

20 مارس 2011

إبريل 2011.. قصة إرادتين

٩٩ الصراع هو بين شرعية القوة التي يريد أن يستند إليها كل أهل الماضي.. وبين قوة الشرعية التي يملكها جموع عموم المصريين من أهل المستقبل.. ٦٦

«وتبقى ثنائية السياسة والعدالة.. ثنائية مفتاحية في فهم كل ماجرى ويجري على مدى أشهر تلت الثورة»..

وتأتي أحداث إبريل 2011.. والإرادتان في حالة توجس.. إرادة الماضي متمثلة في مجمل القوى السياسية وقوى اليمين الديني والكتل العقائدية كالإخوان والسلفيين وكذلك تجمعات المصالح الموالية لنظام مبارك في السر أو في العلن وبعضهم من هؤلاء الذين أعادوا إنتاج أنفسهم كقوى ثورية.. وإرادة المستقبل المتمثلة في الكتلة الواعية من عموم المصريين أصحاب الإرادة والمسئولية والفعل والمبادرة.. وقبلهم وبعدهم أصحاب الحلم..

البادي للعيان أن قوى الماضي هي الأكثر تنظيماً.. هذا أمر لا جدال فيه.. والإمعان في التنظيم هو ما كانت تقوم عليه تلك القوى.. في وقت مازالت الكتلة الأوسع لعموم المصريين صانعي الحدث في الميادين.. تصدق أن المؤسسة العسكرية ما زالت على عهدها.. حامية للإرادة ومتمثلة إياها.. لم يرض عموم المصريين لأنفسهم أن يصدقوا أنهم خدعوا في جماعات اليمين الديني الأكثر تنظيماً أو غيرهم.. فالجيش هو من قال «رصيدنا لديكم يسمح» حين استخدم العنف في تفرقة الميدان.. ومنتظمو اليمين الديني هم رفقاء الميدان.. أو هكذا بدوا..

هل ممكن أن نخون رفقاء الميدان أمل المستقبل . لم يتصور عموم المصريين ذلك وإن بقوا متوجسين منه .. متحسين من طبيعة بهلوانيات السياسة .

في هذا الشهر إبريل يأتي القبض على بعض رموز النظام السابق في قضايا فساد .. و الفرحة بمجرد تصور بداية طريق العدل الانتقالي .. تنسينا التفاصيل ..! ماهي طبيعة التهم الموجهة لهؤلاء .. بأي أدلة ..!؟

ويسبق ذلك جمعة 8 إبريل التي طالبت بالمحاكمات والتطهير ويشترك بعض ضباط الجيش المصري ممن ظنوا استقامة موقف السلطة ومن حولها من قوى سياسية من مطالب الثورة والمستقبل .

وتستطيع إرادة المستقبل أن تجبر أصحاب السلطة (المجلس العسكري) وأصحاب المصالح (القوى السياسية من جماعات نظام مبارك من سموا بالفلول أو جماعات حول نظام مبارك من اليمين الديني إخوان وسلفيين ومن مثلهم) على الرضوخ المحسوب بإلقاء القبض على مبارك وحبسه ونجليه على ذمة تحقيقات بتهم الكسب غير المشروع والتربح وغسيل الأموال .

يحاكم مبارك جنائيًا وهو رمز لعصر كانت سياساته هي أصل الجرائم ..! تغيب المحاكمة السياسية معنى ومنهجًا في توقيتها الواجب .. وقوى الماضي لا تأبه وإن كانت لا تنقطع عن الصخب .

فلا يهمها حقيقة القصاص من الماضي أو الوصول لحقيقة ماكان فيه .. وذلك لأنهم جزء أصيل منه فالحقائق ستكشف - بأكثر مما ينبغي - أمورًا تدينهم بأكثر مما ينبغي ..

ولكل قوى الماضي - عسكرية أو إسلامية أو مدنية - ليس القصاص هو مقصد المحاكمات، بل المقصد هو الإزاحة الكاملة لمبارك ورجاله من قمم السلطة وإخلاء تلك القمم لأنفسهم وضمان عدم المزاحمة عليها مرة أخرى ليس أكثر، لا العدل ولا الحقيقة لهما قيمة!

هناك في ذلك الموقف كان يقف الإخوان المسلمون يدا بيد مع رأس المجلس العسكري الحاكم وحولهم بعض فئات القوى السياسية والكتل العقدية حديثة العهد بسياسة، كالكتل المسماة بالسلفية بتنوعاتها .

فبالنسبة لعموم المصريين من أهل المستقبل، سمهم ثوارًا أو نشطاء أو حتى مصريين مهمومين بمستقبلهم، كان هؤلاء يقفون في موقف الحالم بالعدل والمقتضي له، وكان ما حدث يقول إننا بدأنا نحيا وبحق عصر الإلهام المصري، وأننا بدأنا نضع البذرة الأولى لدولة العدل، وأن المحاسبة العادلة لمبارك وأسرته هي السطر الأول في كتاب دولة العدل وأنه لن يكون الأخير. وبرغم تباين حقيقة المواقف زاحمت قوى الماضي عموم المصريين الطامحين للحقيقة والعدل، بالمشاركة الصاخبة كالعادة..

فالتدثر بالرداء الأخلاقي للثورة والبقاء في داخل إطارها ضرورتان لتمرير المصالح وذرائع كافية لاعتلاء قمم السلطة حين يحين وقت الاستحقاق.. ولذا كانت قوى الماضي وتنظيم الإخوان في حكمهم مبالغة في الصخب في العلن، ومبالغة في التفريط في مبادئ العدالة على مذبح السياسة..

”قوى وطنية..“

إن القوى الوطنية التي تستحقها مصرنا، هي ليست الأكثر إلحاحًا على الصدامات الرمزية بل هي التي تمتلك أهلية قيادة المجتمع نحو ممارسة ملكيته لوطنه من خلال منح شرعية الحكم أو منعها.. ٦٦

12 إبريل 2011

رحم الله مكرم عبيد باشا حين قال: «العدالة والسياسة ضدان لا يجتمعان وإذا اجتمعا لا يتمازجان.. والواقع أنهما مختلفان في الطبيعة والوسيلة والغرض. فالعدالة من روح الله والسياسة من صنع الإنسان. العدالة تزن الأمور بالقسطاس بينما السياسة توازن بين شتى الاعتبارات، وكذلك يختلفان في الغرض، فالعدالة تطلب حقًا والسياسة تبغي مصلحة».

وتبقى ثنائية السياسة والعدالة، ثنائية مفتاحية في فهم كل ما جرى ويجري على مدى أشهر تلت الثورة، فبين أهل ماضٍ سمة تحركاتهم هي سمة أدنى

أنواع السياسة وهي البراجماتية التي تقول: إن القوة تقرر الحق وليس العدل وبين أهل مستقبل لم يتكون وعيهم أو وجدانهم إلا على الرغبة في العدل المنبني على الحرية، كان الصراع ولم يزل.

صراع بين شرعية القوة التي يريد أن يستند إليها كل أهل الماضي، وبين قوة الشرعية التي يملكها جموع عموم المصريين من أهل المستقبل.

صراع بين قانون القوة الذي يريده أهل الماضي أصلاً في بناء إقطاعياتهم المملوكية الجديدة، وبين قوة القانون التي يرسخ بها عموم المصريين أهل المستقبل دولة المستقبل.

وتستكمل بعض مشاهد إقرار الماضي بضرورات المستقبل في قرار المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي والحكم بإعادة جميع مقاره وأمواله وأملاكه للدولة.

تؤسس جماعة الإخوان المسلمين حزبها متتحلاً صبغة الثورة ويسمى بـ «الحرية والعدالة».. وتعلن في ذات الوقت أنها قررت - أي الجماعة - عدم خوض الانتخابات الرئاسية.

ولكن كما قلنا سابقاً كانت تلك الأيام والشهور وما تلاها.. أيام فرز وشهور فرز.. كاشفات لمعاني قيم نزع أننا نحيا بها ومن أجلها ولمعادن بشر يحيون بيننا..

لم تسعف أحداً بأحداثها بأن يجد الوقت ليتجمل أو أن يخفي طمعه أو طموحه أو شبقة بالسلطة.. أو أن يداري تراجعته.. ضعفه وخيبته.. دمويته.. حتى وإن أراد وحاول.

”كن ثائراً..!“

كن ثائراً.. كيف شئت.. كن ثائراً.. بثورة لا بثأر

كن ثائراً.. ثورة مجلبة لكل عدل.. كن ثائراً.. ثورة درءاً

لكل ظلم..“

17 إبريل 2011

مايو 2011.. خصخصة ثورة.. بوضع اليد!

”إننا في حاجة إلى وثيقة إعلان استقلال إنساني أولاً
يسبق الدساتير والبرلمانات والرئاست، يستعيد معنى الوطن
قبل أن يؤسس للدولة..“ 66

منذ بدأت الخطوات الإجرائية في مارس 2011.. لنزع جوهر ثورة
المصريين في 25 يناير.. وتحويلها إلى فورة غضب تقبل عملياً بترميم ما قامت
لرفضه أو تجميله فقط.. وإجهاض حقيقة كونها كثرة تسعى إلى إصلاحات
جذرية في فلسفة الحياة - في مصر - قبل طبيعتها.. كانت معظم المحاولات
لا تخرج عن التالي :

أولاً: شخصنة الثورة أو بالأحرى خصخصتها:

جرت محاولات متعددة من أطراف ممن كانوا «حول النظام» لا قلبه..
إلى اختزال الثورة في مسميات كمجالس لقيادة الثورة ومجالس لأمناء الثورة
وائتلافات لا تنتهي لشباب الثورة.. أي قادة وأي أمناء وأي شباب..؟
لا يهم.. المهم أن تشخصن الثورة في أسماء وشخص بعينها وبسرعة..!
دارت الماكينة الإعلامية خاصة على جانب الكتل العقائدية للماضي..
وأكثر تحديداً قطاعات من السلفيين بمدارسهم المختلفة والإخوان وهجين
جديد من الإخوان المتسلفين أو السلفيين المتأخونين، والكل يطل باسم ما
يسمونه اصطلاحاً المشروع الإسلامي، والإسلام منه براء..!

ظهرت وجوه منهم.. تتحدث عن ظلال الجنة التي رأوها في الميدان وهم يتنسمون ريح الشهادة، ونسج كل منهم حكاياته كما يظنها البعض، أو أساطيره وضلالاته .

وحدث الشيء ذاته مع من سُموا بشباب الثورة وائتلافاتها، والتي لم تخل في النزر القليل من حقيقة كون بعضهم شباب ثورة وائتلافها فعلاً، وهم مجموعة ممن عرفتهم - وتواصلوا معي قبل وأثناء وبعد الثورة - بالنشاط السياسي والرغبة في التغيير الجذري، أضيف إليهم أمم أخرى تسمى ائتلافات وشباب ثورة وثوار، ومعظمهم «ثوار ما بعد الثورة» بتعبير الصديق دكتور عمرو الشوبكي.. أستاذ العلوم السياسية.

وهؤلاء جميعاً وهم يحاولون انتشال أنفسهم من السفوح ويتطلعون لموطئ قدم في قمم سلطة جديدة أو حولها، ولو حتى بحسن نوايا بعضهم، كانوا يقومون بعلم أو بغير علم بالمشاركة في محاولة «وضع يد» تاريخي، كما الحالة في السطو على الأراضي وممتلكات الغير باسم وضع اليد، كما اصطلحنا على تسميته في مصر..

ثانياً : تحويل الثورة إلى ثورة دفترية:

وبما أن الغرض من وضع اليد هو أن تشخصن الثورة والميدان..

وحين تشخصن الثورة والميدان (أي يُختزلان في شخص أو بعينها).. من الممكن للسلطة أي سلطة - المجلس العسكري كان أو من يطمح في أن يأتي بعده وهم كانوا بالضرورة تنظيم الإخوان المسلمين - أن تفاوض الثورة.. ومن الممكن لتلك السلطة أن تقامر الثورة.. أن تملي على الثورة.. أن تشتري أو تصدر الثورة لتقرر باسمها.. أو ببساطة أن تقتل الثورة وتعلن وفاتها متى أرادت..

وتكون الخطوة التالية هي إصدار «نسخة دفترية» من الثورة.. تصدر هذه النسخة من لقاءات واتفاقات أو إملاءات وصفقات السلطة وهي قيادة المجلس العسكري مع من تمت شخصنة الثورة فيهم أو من رضوا

بخصخصتها لصالحهم من القوى السياسية والكتل العقائدية وائتلافات الشباب..

وتصدر تلك النسخة في عناوين صحف أو قرارات على الأرض باسم الثورة..

ويراد أن تكون هذه النسخة الدفترية هي الثورة الحقيقية.. متعامين عن وجود نهر دافق في الميادين مازال يقاوم محاولات تحويله إلى مستنقع آسن منسحب من الحياة تاركاً ثورته - والتي هي مستقبه - في يد من احتلوها احتلالاً.

ثالثاً: تحويل النهر الثوري إلى المفيض الإجرائي:

وبدلاً من الاستثمار في نهر الثورة الذي أنعم الله به على المصريين لنحوه إلى تيار رئيسي يزيج - بعفويته وعنفوانه أو بقوة سريانه الفطرية - شوائب الماضي، أو أن نجعله فتية منتظماً في سريانه ليحمل مؤسسات الدولة على صفحته، بدأت المحاولات الخبيثة لعرقلة سريانه..

بدأت معاداته والتحامل عليه بدلاً من اقتفاء إرادة المصريين من خلاله، وبدأ الادعاء بأن الميدان قد تغير، والادعاء كان فيه بغض الصحة، ولكن العذر فيه لم يكن مقبولاً، فمن تعلل بتغير الميدان كان ممن عملوا على تغييره..

فكانت الدعوة إلى أن يكون الفعل الثوري هو السياسة وليس غيرها وأن تكون بوابة السياسة هي الحزب..

وكان التنادي بأن الهدف الثوري ليس هو العدل، ولكن الهدف هو تعديل شخوص ولاعبي اللعبة السياسية، وبهذا أصبح تعديل دولا ب السلطة هو مرجعية التغيير ومصدر أهدافه ومضمار الصراع الوحيد.

وكان هذا هو مدخل من حاولوا خصخصة الثورة إلى الدفع بحركة عموم المصريين من نهر يتحرك نحو المستقبل إلى الركود في مستنقع الانتظار لدورهم في مسار السياسة الإجرائي.

ودورهم المسموح به في الغالب دور المشاهد لا المشارك في صنع اختيارات المستقبل، حتى وإن شاركوا كشهود موقعين من خلال صندوق انتخابات، كشهود العقد الذين يشهدون على صحة وقائعه لصالح أطراف العقد دون أن يكونوا طرفاً فيه.

هكذا أريد للمصريين أو أريد بهم..

ولكل ما سبق تأكيد لي - كما أظن أنه تبدى لكثيرين غيري - أن عموم المصريين يساقون إلى المفيض الذي ما يلبث أن يراد أن يتحول إلى مستنقع آسن هم موجودون فيه من باب التأكيد على حضورهم حركة التغيير في مجتمعهم من باب المشاهدة كما ذكرت لا المشاركة.

وكنت قد حاولت أن أذكر نفسي وكل من عاش تجربة الأيام الثمانية عشر.. وتحديدًا منذ يوم 12 فبراير 2011 أننا نجرم في حق أنفسنا إذا تصورنا أننا بصدد مجتمع متزن ونظام دولة مستقر يراد فيه تغيير وجوه القادة.

وأن بالضد الذي تعرف به الأشياء، حين قارننا ما كنا نستلهمه في أيام الثورة وما انتهى إلى نجاحها وما كنا عليه قبلها، بأن الإنصاف في حق أنفسنا وفي حق الوطن يقتضينا أن نعرف أننا في مرحلة «ما قبل الدولة» واحتياجنا القيمي هو لما «فوق الدساتير».

أي ببساطة نحن لم نعد مجتمعًا بالمعنى الطبيعي من حيث الإقرار بوحدة المصير وضرورة التعايش بين أبنائه، بل نحن جماعة من البشر نحيا معًا بضرورات الجغرافيا الواحدة أكثر منها بمنطق واستحقاقات التاريخ الواحد..

ودأبت ألح على احتياجنا إلى ما تحتاجه المجتمعات عقب ثوراتها الحقيقية على حياة ترفضها، والأهم بعد أن استعادت إنسانيتها أو استشرفتها على الأقل في تلك الثورة أنها أزالَت أنظمة حكم. وما تحتاجه المجتمعات في تلك اللحظات من تاريخها هو ما يسمى «وثائق قيمة» أكثر منها «وثائق قانونية» أو «عقودًا اجتماعية». وثائق تعيد تذكيرها بإنسانيتها وضرورات واستحقاقات تلك الإنسانية في التعايش بين أبناء ذلك الوطن الواحد.

التيار الرئيسي..

”التيار المصري الرئيسي، هو مياه نهر الوطن التي ستحمل مؤسساته وأحزابه كالسفن المشرعة فوق صفحة النهر ويدونه لا نأمل في حقيقة مجتمع أو وطن..«التيار المصري الرئيسي، هو ما نستطيع من خلاله أن نؤسس الحالة الإنسانية القائدة التي شهدتها ميادين التحرير في مصر والتي انتصرت بها ثورتنا.. 66

وقد جاءني هذا السؤال من كثير ممن شعروا بأن حيادنا عن المسار الصحيح قد بدأ.. كان السؤال البسيط هو «الشعوب عادة بتعمل إيه بعد قيامها بثورات ١٩؟»

وفي 5 مايو 2011 أجري معي حوار في جريدة المصري اليوم، أجراه الصحفي النابه أحمد الصاوي، وكان ضمن هيئة تحرير المصري اليوم آنذاك قبل أن يصبح مديرًا لتحرير جريدة الشروق الجديد حاليًا وحاولت في هذا الحوار كما في مثله من لقاءات إعلامية أو مباشرة مع عموم المصريين مثلي أن أجيب على هذا السؤال بالقول ثم بالفعل كما سيتبدى في أحداث مايو.

وجاء في معرض حوار مع المصري اليوم ما أردت أن أجيب فيه عن بعض هذا السؤال، ماذا تفعل الشعوب بعد ثورة شعبية بحق:

«نعتقد أننا في حاجة إلى وثيقة إعلان استقلال إنساني أولاً تسبق الدستور وانتخابات البرلمان والرئاسة، بل وتسبق تأسيس الدولة والنظام أيضًا، وتظل القيم المؤسسة لهذه الوثيقة ثابتة مادام التوافق عليها قائمًا، وتمثل مرجعية

للدستور والقانون والممارسات والعقائد السياسية المتباينة، وهذه القواعد المجتمعية لا يمكن الطعن عليها، ونحن نعمل حاليًا على وضع تلك الوثيقة الإنسانية».

«عندما كان التفكير طبقياً وطائفيًا وفئويًا انسحب الناس من الوطن وتحصنوا بالمسجد والكنيسة والبيزنس والتعالي المهني والوظيفي، لكن في ميدان التحرير عاد هؤلاء وانسحبوا من هذه الروافد وعادوا إلى التيار الرئيسي، وكانوا بمثابة الكتلة الأولى من هذا التيار الرئيسي الذي أزاح حجر عثرة 30 سنة في 18 يومًا».

«انتهينا من مرحلة الهدم إلى مرحلة التطهير، وأدوات التطهير تختلف، وبها قدر عال من «البناء» أكثر من الهدم. وتطهير مؤسسات الدولة هذا أمر مستمر لكن الأساس فيه هو أنني أعمل على بناء مؤسسات جديدة وسريعة، ولا بد أن تنتهي حالة السيولة وفي حالة الإبقاء على حالة السيولة فترة أطول يعتبر ذلك هو الخطر الأكثر مدمرة لنا؛ لأن حالة السيولة مخاطرها موجودة».

«إسقاط النظم في الثورات ضرورة، ولكنها ليست كافية، فالفعل لا يأتي بالمقصود إلا إذا جاء بضرورته وكفايته، وضرورة الثورات تأتي في إسقاط النظم السابقة، وكفايتها في بناء نظام جديد على خلفية المرجعية الفكرية، التي أتت بفكرة إسقاط النظام لأنه لا يحقق كذا وكذا، وأتت بالنظام الجديد لتحقيق العدل والكرامة لكل المصريين، كما يتوافق عليهما هذا المجتمع».

التيار الرئيسي العام هو ما ينشأ بالضرورة قبل الدولة، وهو ما يضع ملامح الدستور أو قواعد التعايش لهذا المجتمع لأن الدستور في النهاية هو التجلي السياسي لطبيعة التعايش التي يريد هذا المجتمع».

«الأجدي الآن (مايو 2011) هو تشكيل مجلس رئاسي مدني لإدارة شئون البلاد». كانت تلك بعض النقاط الواردة في معرض الإجابة عن السؤال الذي أظنه ما زال كثير من إجابته مراوغيًا حتى لحظتنا هذه، التي نحاول أن يكون هذا الكتاب هو مساهمة في الإجابة عنها. وحاولت التأكيد

على استحقاقات معنى الإنسانية وهي ذات الاستحقاقات الواجبة الآن وغداً وفي كل وقت يراد فيه أن نبقي منتصرين لإنسانيتنا بمعنى ألا نعود إلى سابق عهد، متنازلين عن حريتنا طوعاً أو كرهاً، قابلين بالظلم متكيفين معه، راضين بفقدان الكرامة.

وكتبت ذلك في أيام مايو الأولى بعض الأسس التي رأيت أن تبني عليها الوثيقة القيمية أو وثيقة إعلان الاستقلال الإنساني المصرية وهي ليست للمصريين ولكنها للعالم بأسره، والتي تعد أول فعل تقوم به الشعوب عملياً عقب ثوراتها الحقيقية، هي إعلاننا لأنفسنا والعالم بأننا استعدنا إنسانيتنا، بل وأصبحنا حماة مسئولين عن قيم الحرية والعدل والكرامة التي استعدناها ليس فقط لوطننا، بل للعالم.

كانت تلك الوثيقة جزءاً من الإجابة العملية عن السؤال المراوغ.. عن الفعل الواجب عقب الثورات..

وهي الوثيقة التي أصدرت في يوم الجمعة 20 مايو 2011 في حديقة الأزهر، وشهد إصدارها رموز مصرية في الفكر والثقافة والفن والأعمال والأهم شهدتها قطاعات من عموم المصريين أصحاب 25 يناير، وكان لسان حال الوثيقة يقول إنه:

«لن يوجد مشروع قومي في أي دولة إلا بوجود تيار رئيسي يحمل ملامح الإقرار بوحدة المصير والهدف، ولكي نتعاون في هذا المشروع لابد أن يكون هناك «تفاهم» يسبق «التحاور» و«التعاون».

«نحتاج إلى الوعي باحتياجاتنا أولاً ومعرفة كيف نحيا داخل جماعة ثانياً، أي تعلم كيف نحيا كأصحاب مصير واحد، لا نفرقنا «الأوطان البديلة» التي صنعناها لأنفسنا، سواء كانت مصالح أو جماعات أو مسجداً أو كنيسة».

أصبحت فكرة «المصير الواحد» هي الأكثر إلحاحاً، وأصبح واجباً وضع وثيقة «ما قبل الدولة وما فوق الدستور»، وهي عقد إنساني يؤكد أن حالة ميادين التحرير خلال الثورة هي المعيار والقياس الذي يجب تأكيده في ثلاث

كلمات هي «إنسان.. حر.. مصري»؛ لأن الحرية هي التي تؤكد أهلية الشعب للحياة.

وأوضحت أن الأسس الضرورية الآن هي الحرية والعدل والكرامة لكل مصري، وتساوي مرجعية الكفاءة والأهلية عند اختيار القيادات سواء في المؤسسات الحكومية أو الجامعات أو الصحف ووسائل الإعلام، ورفض حالات التحنيط التي كانت موجودة قبل الثورة وأغلقت أبواب الأمل في وجه أجيال بعدها. يجب أن نصر على عدم إنتاج الاستبداد في أي موقع مرة أخرى.

- وكذلك أن بناء اقتصاد قوى يحتاج إلى إدارة عجلة الإنتاج، والإصرار على إزالة الفساد، والدفع بالكفاءات، وإدارة الأمن الذي يدعم تنفيذ القانون الذي يعتمد على وعي الشرطة قبل عصاها، وأن يكون هناك دور للسياسة الخارجية في جلب اتفاقيات اقتصادية، وإتاحة شفافية حقيقية، ويجب أيضًا أن تقوم فلسفة القوانين الاقتصادية على منح الأمان لمن يستثمر أمواله، دون أن نهمل مراقبة الأداء.

- إننا لم نكن مجتمعًا يعيش حالة استبداد وفساد فقط ولكن أيضًا حالة انتزاع الإنسانية والتنازل عن الحق في العدل والحرية والكرامة، وقدرة المصريين على الاحتفاظ بالحرية والعدالة والكرامة تأتي قبل الحصول على رغيف الخبز.

- التفكير قبل الثورة قام على أساس فكرة «التعليم للتوظيف»، وهي فكرة انتهى زمنها، فالتعليم الآن يهتم بخلق إنسان جيد يملك رؤية وحكمًا على الأمور وهذا يخلق له مجال عمل جيدًا؛ لأن التعليم ليس مجرد تجميع معرفة ومعلومات ومع وجود مدرس يفتقد للرؤية ومنفصل عن العصر ومناهج تحتاج إلى تغييرها من جذورها، لا بد أن يصبح لدينا في النهاية متعلم لا يصلح! إذن علينا وضع رؤية لتأهيل المعلم والمنهج والمدرسة بما يقدم لنا في النهاية متعلمًا جيدًا.

- يجب أن نتفق أولاً كيف نختلف وكيف ندير هذا الاختلاف، وأن يدرك كل فرد أنه طرف في مجتمع يضع فيه أحلامه ومستقبله، ويشارك في صنعه من خلال الحوار البناء الذي يذيب كل التصنيفات.
- إذا كان التعليم في مدرسة ما في حي ما غير مُرضٍ فطالما بقي حل المجتمع الأهلي ليس بإصلاح المدرسة، ولكن بإقامة أفضل مركز للدروس الخصوصية، وبالتالي فنحن نكرس مجتمع الفساد.
- نسعى لخلق مجتمع قادر على فهم قيمة التنوع، وإن كان ذلك لا ينفي الأحزاب، أو الجمعيات، وما ندعو إليه هو إيجاد مياه النهر التي تطفو عليها كل سفن مؤسسات الوطن، وإذا لم توجد مياه التيار الرئيسي فستكون السفينة في حالة خراب، وكأنها ملقاة على البر فقط كي يراها الناس.
- مع التسليم باحتياجنا الآن لمناقشة قواعد إدارة دولة وخلق واقع دستوري فنحن في الحقيقة أخرج إلى التوافق على ما ينشئ دولة ويعطي للدستور قيمته.
- إن إحياءنا «التيار المصري الرئيسي» هو ما نستطيع من خلاله أن نؤسس الحالة الإنسانية القائدة التي شهدتها ميادين التحرير في مصر، والتي انتصرت بها ثورتنا.
- كان معنى الوثيقة أن المصريين حين أرادوا.. تحاوروا وقرروا.. وحين قرروا قادوا نحو ما أرادوه فحققوه..!
- كانت تلك هي معادلة الثورة، والتي خلقت التيار الرئيسي واقعاً بشرياً معيشاً وإن كان غير مثالي كما أراد البعض له أن يفترض..
- فكمال التيار الرئيسي لأي أمة أنه يعبر بصدق عن تناقضات تلك الأمة التي تقع في حيز قيمي مقبول يسمح بأن يخلق قاعدة تعايش متجة وقابلة للترقي.

٢٩ وكمال التيار الرئيسي في اختلاف عناصره وتكاملها
بهذا الاختلاف وليس لكونه لونًا واحدًا أو اسمًا واحدًا. فهو
كالضوء الأبيض لا يكون إلا بعناصر الطيف الملون بداخله
ومن امتزاج ألوان الطيف وتناغمها تنشأ الوحدة اللونية
والأثر... ٦٦

ولذلك حاول الإعلان المصري للعدل والحرية والإنسانية أن يقدم ما
أملاه التحرير علينا من قيم منشئة لأي حوار وطني بحق ومؤطرة لأي فعل
وطني منجز بحق.

فنحن كنا حينها ولم نزل على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب النظر في
المستقبل وبنائه، فكيف لنا أن نتحاور بشأن المستقبل دون أن نتفق على القيم
الأساسية التي لا يمكن أن يكون هناك مجتمع بدونها.

لم نكن حينها في دولة بالمعنى الحقيقي لها.. ولم نزل..

وإن لم تغب عنا الدولة بالمعنى القانوني، فالدولة بمعنى مرجعية أبنائها
ومصدر رعايتهم لم تزل غائبة..!

ولم نكن حينها ولم نزل نحتاج إلى وثائق قانونية مكتوبة كالدساتير
والقوانين، فنحن لم نعدم أيًا منهما...

كنا ولم نزل نحتاج إلى تذكير بالقيم المؤسسة لتلك الدساتير والقوانين.
كنا ولم نزل من حيث الوعي والالتزام والممارسة في حاجة إلى وثائق ما قبل
الدولة وما فوق الدستور.

وكما أشرت أعلنت الوثيقة في يوم 20 مايو 2011 وكان إطار إصدارها
هو دعوة لإحياء التيار الرئيسي المصري الجامع لكل مختلف، والمؤطر لكل
اختلاف نحو حالة مصرية ألهمنا إياها التحرير في أيامه الثمانية عشر وهي أن
كلًا منا «إنسان.. حر.. مصري» قبل وبعد أن يكون أي شيء آخر، وبغيرها
نكون في جغرافيا وطن لا في وطن، وفي شبه دولة أو لا دولة.

وكانت تلك هي الوثيقة كما جاء نصها:

الإعلان المصري للعدل والحرية والإنسانية..

” إن أهلية الشعوب في حريتها.

إن الأفراد الأحرار يصنعون الشعب الحر.

الشعب الحر هو المؤهل أن يحكم، والشعب غير الحر هو المؤهل أن يستعبد، والاختيار لنا وقد اخترنا أن نحكم مقدراتنا وألا نستعبد بعد اليوم... نعلن أن كلاً منا:

إنسان حر مصري أحيا بالعدل وللعدل.

إنسان حر مصري أحيا بالكرامة وللكرامة.

إنسان حر مصري أحيا لينهض بمصر كي تنهض بي.

إنسان حر مصري أرفض استبداد الأقلية بالأغلبية أو الأغلبية بالأقلية.

إنسان حر مصري أرى أن الأكثر أهلية لا بد أن يتقدم الصفوف بغض النظر عن الدين أو الجنس أو السن.

إنسان حر مصري أعتقد أن كل إنسان حر مصري شريك في المصير والوطن ولنا نفس الحقوق وعلينا نفس الواجبات أمام هذا المصير وهذا الوطن.

إنسان حر مصري أرى أن مصريتي تجمع عناصر هويتي وهي مناط مكائتي ومسئوليتي في المنطقة والعالم.

إنسان حر مصري أعتقد بالوحدة القائمة على التنوع، والناضجة بالحوار، والقوية بالاختلاف.

إنسان حر مصري أعتقد بأهمية العمل المؤسسي، أداة للتعبير عن التعدد المثري لوحدتنا ويرفض التعصب بديلاً عما في هذا العقد من قيم إنسانية جامعة.

إنسان حر مصري أعتقد أنني لا أستطيع أن أحميا منفردًا، بل أنا أحميا في مجتمع فيه ماضي الذي أفتخر به وحاضر الذي أصنعه ومستقبل الذي أعمل له.

إنسان حر مصري يعتقد أنه لن يكون آمنًا في نفسه، محققًا لذاته وطموحه، إلا بقيام مجتمع مزدهر، متلاحم ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.. ٦٦

وفي الشهر نفسه وفي زاوية أخرى من الواقع المصري السائل.. بدأت أحداث عنف يوم 7 مايو بين مواطنين مسلمين ومسيحيين بسبب شائعة اختطاف فتاة وحبسها داخل إحدى الكنائس وأدت تلك الاشتباكات إلى مقتل 50 شخصًا وإصابة 200.

وبدا أن البعض مصرّ على الطائفية كمنطلق تعايش، وكان معظم هؤلاء من منتسبي الثورة أو «ثوار ما بعد الثورة» وكانوا يقينًا بعدمون روحها. بل والأدهى أنهم لا يؤمنون بفكرة الوطن الواحد أو الوطن على إطلاقها، وهذا ما تبدى على مدار شهور تلت كانوا هم - بالفعل والقول - مصدرًا لصدام مجتمعي وشق لروح الوطن قبل صفه. فعلوا ذلك وهم يهرولون للسلطة.. والأدهى أنهم فعلوه وهم في السلطة، وما زالوا يفعلونه..!

يأتي يونيو ويمضي بنفس وتيرة ما سبقه، فما كينة نزع نهر الثورة لحشره في ماسورة الإجراءات الضيقة تعمل بدأب من كل أطراف الماضي، وتكتمل تروسها بالمزيد من الأحزاب التي تنشأ.

ولا يمكن أن نغفل على رأسها إعلان تأسيس حزب «الحرية والعدالة» ذراعًا سياسيًا لتنظيم الإخوان المسلمين.. ومحمد مرسي رئيسًا له. ويكون في إنشاء الحزب ومن مثله معينًا على إضفاء قدر من القانونية على عملية شخصنة وخصخصة الثورة والميدان..

وهي تلك العملية التي - رغم كل الدأب والإصرار - قد فشلت تمامًا..

يوليو 2011.. لا داعي للمجاملة أكثر من ذلك

”جاءت جمعة 29 يوليو لترسم بوضوح لا يقبل اللبس
الخط الأول ليس في إجهاد الثورة أو إجهادها.. ولكن في شق
المجتمع المصري.. كان أشبه بخط بالطباشير سار على النقاط
التي حددتها دعاوى استقطاب استفتاء 19 مارس.. 66

يأتي شهر يوليو محملاً بأحداثه، وكأن المصريين موعودون بأن يكون
يوليو هو أكثر شهورهم زخماً، قياساً على سنين لم تهدأ فيها النفوس يوماً.

يبدأ الشهر بثلاثة انفجارات متتالية لأنبوب الغاز المصري نحو إسرائيل
والأردن أيام 4 و 10 و 12 يوليو، وتطل التكهّنات على توظيف سياسي
للخلل الأمني في سيناء.

توظيف سياسي يقصد به إرهاب السلطة وإثبات ضعفها أو تواطؤها.
وإن بقيت تكهّنات، ولكن بمنطقية ربط الخلل الأمني في سيناء بأصحاب
المصلحة في إرهاب المجلس العسكري وإضعافه أو إثبات امتلاك أوراق
جيدة على موائد القمار السياسي، ترمي التكهّنات بأن اليمين الديني وفي قلبه
تنظيم الإخوان المسلمين هو المستفيد من ذلك.

وبمعايير البراجماتية ولغة مصالح السياسة، التي تتراجع فيها القيم
وتصبح ضرباً من المثالية الخائبة.. فعل اليمين الديني ما يلزم فعله لضمان قوة
موقفهم التفاوضي في صفقات تدور عن انتقال السلطة في حينها...

ويأتي يوم 8 يوليو، يبدأ اعتصام مفتوح بميدان التحرير اعتراضاً على تباطؤ
المجلس العسكري في إجراء إصلاحات في البلاد وتحقيق مطالب الثورة.

وهنا يظهر التباين بين ميدان يناير وميدان يوليو.. وتبدو أول ملامح لأزمة حقيقية بدأت تلم بالميدان الرمز ومن ثم بالثورة ذاتها، بدا الميدان في أول يوليو والثورة معه مأزومين بين أزمة إدارة وأزمة إرادة كما أسميتها حينها.

وفرضت المقارنة نفسها بين ميدان يناير وميدان يوليو، لتكون بدايات لتشخيص ما ألم بمصر قبل ثورتها من أمراض، تبدو أعراضها أول ما تبدو على رمز الثورة وهو الميدان وكانت تلك هي الأعراض كما رصدتها في حينها.. كما يلي:

من ميدان يناير إلى ميدان يوليو.. ميدان التحرير.. أزمة الإدارة وأزمة الإرادة..

«الميدان واحد اسمه التحرير كان وسيظل، والدعوة واحدة اسمها مليونية كانت وستظل..»

ولكن المشهد ليس واحدًا والواقع ليس واحدًا بين الميدان والدعوة بين 28 يناير وحتى 11 فبراير ومشهد وواقع 8 يوليو: الميدان والدعوة هما مرآة واقعنا وفيهما نقرأ شهورنا الست الماضية ونستشرف شهورنا بل سنيننا القادمة. والفارق بين ميدان يناير ويوليو ودعوة يناير ويوليو هو الفارق بين ماضي مصر ومستقبلها، بين روح وعقل من أقر الماضي واستقر فيه وبه وبين من استشرف المستقبل واستجلب بوادره. وسيبقى هذا الفارق مراوغةً مراوغةً بين الضيق والسعة بقدر المراوغة والمراوحة بين الماضي والمستقبل وتقدم إرادة أيهما على الآخر.

«ميدان تحريرينايس»

ميدان تحريرينايس مشهده هادئ رغم ضخبه.. واع.. حكيم.. غير قابل للاختراق أو التبديد.. هو مشهد عموم المصريين وتيار هذا المجتمع الرئيسي. دعوات الالتحام من أجل الحرية والعدل والمستقبل. كتلة مصرية متناغمة رغم الاختلاف.. مترابطة برباط الوطن.. حاملة لهذا الوطن..

أرادت وقررت وقادت.. شارع سابق لنخبته التقليدية المقررة والمستقرة في روح الماضي وعقله.. تيار رئيسي مصري قاطع في قراره بأنه صاحب الحل والعقد والإرادة.

ميدان تحرير يناير.. مؤسسة عسكرية تتطهر بهاء الوطن وتنحاز لإرادة عموم المصريين غير عابثة بمجمل نخبته الزائفة الباهتة غير المعبرة إلا عن نفسها، مؤسسة عسكرية تفهم من السياسة الانحياز للإرادة الشعبية إن صدقت وتبدت وفهمت تأصيل وإنشاء تلك الحقائق السياسية ولا تفهم من السياسة (حتى حينها) ترتيب الأوراق وإخراج المشاهد السياسية والتمثيل النوعي المتوهم، مؤسسة عسكرية كسرت حاجز زمنها في لحظتها فانتمت لعقل وروح من استشرف المستقبل وجاء بأولى بوادره.

ميدان تحرير يناير شعب يريد ومؤسسة عسكرية تستشرf تلك الإرادة بلهفة وتقتفيها بصدق وتمثل لها بإخلاص، بالشعب الذي أراد وبالجيش الذي امتثل إدارة لتلك الإرادة فحماها وقام عليها، تقدمت إرادة المستقبل من ميدان يناير ودعوة يناير. وتراجعت إرادة الماضي في ميدان يناير، فسياسيو الماضي ومثقفو الماضي وإداريو الماضي وإعلاميو الماضي نظامه ومعارضته تاهوا وضحلوا وسحقوا في مشهد الحقيقة والمستقبل (إلا من صدق نفسه بحقيقة مساهمته).

ولكن كانت هناك حقيقة أخرى في ميدان يناير وهي أن أصحاب المستقبل شعبًا وجيشًا كانوا حديثي عهد بإرادة وحديثي عهد بإدارة. فلا عموم شعبنا تدرس على بلورة إرادته وإنفاذها ولا سبق أن فعلها واقعًا إلا في أيام يناير ولا جيشنا تدرس أو وجب له أن يقوم على إدارة شئون وطن. ومن تلك الحقيقة نبت مشهد ميدان تحرير 8 يوليو.

«ميدان تحرير يوليو»

ميدان تحرير يوليو مشهد صخب، نخبة ماضٍ فعلت ما لا تتقن غيره.. زاحمت بالمناكب على صدارة مشهد.. تدفع أصحاب مشهد يناير خارج

الميدان بدعوى أن دورهم انتهى (كله بلسان الحال وليس بلسان المقال)..
عموم المصريين، من صنعوا مشهد يناير وأقاموا رأس جسر المستقبل فيه
بوضوح قرارهم وإرادتهم، تراحم على وعيهم الغض نخبة الماضي (سياسية
وإعلامية وإدارية) بالتدليس وادعاء الحكمة والوصاية.

ترويع فكري باختلاق قضايا خلافية أسوأ ما فيها ليس أنها خلافية
ولكن لأنهم ليسوا أهل اختلاف ولكنهم أهل خلاف، مولوتوف سياسي
لحرق وعي الناس وأعصابهم وتأجيج مشاعرهم والانتهاز بهم إلى موقع
المضطرب غير القادر على الفرز أو الاختيار أو القرار، نخبة ماضٍ مأزومة
وأزمتها «أزمة الأهلية» فهي فاقدة لأهلية تمثيل مجتمعها بفقدان أحقيتها في
ذلك بمجتمع لا يعتد بها ولم يوكلها في تمثيله وفاقدة لكفاءتها بما طالها من
تصحر كفاءة من قلة ممارسة دورها أو غياب جديتها في القيام عليه.

ميدان تحرير يوليو مؤسسة عسكرية تعود إلى أصل تكوينها، وهو
بيروقراطية الانضباط وجموده قبل إدارة الاحتياج ومرونته، مؤسسة
عسكرية تنطلق بصدق من صك شرعية إدارة شئون البلاد وفقاً لاستفتاء
مارس الماضي، مع تجاهل حقيقة واحدة أن صك شرعية الإدارة يأتي معها
رشد الإدارة شرطاً وإلا سقطت شرعية الإدارة من تلقاء نفسها. ومعيار
الرشد في الإدارة ما هو إلا قدر تحقيق ما صدق من إرادة الشعب، كله أو
معظمه.

مشهد ميدان يوليو فيه تغافل وتعال عن تلك الحقيقة، فيه نكوص إلى
الماضي، فيه اختزال لعلاقة التوكيل بالإدارة إلى لحظة إصداره والتعامي عن
استحقاقات الوكالة. فيه ركون إلى الاستشهاد بركام مشهد الماضي على أنه
قاعدة بناء المستقبل، فالاستعانة برموز الماضي قائمة بل وتوليها أمر المستقبل
مستمرة كقاعدة. الحرص على اقتفاء إرادة تيار المصريين الرئيسي ونخبته
المرنة صار طرحاً إعلامياً يحتاج به في صيغة نتيجة الاستفتاء أكثر من الشعور
بضرورة اقتفائه لضمان إخلاص المواقف.

حديثو العهد بالإدارة سقطوا أسرى «أدوات» الإدارة وغاب عنهم «عهد» الإدارة الذي أتى بهم وأهدافه، فإن سئلوا عن تقصير في تحقيق ملمح عدل احتجاجوا بالالتزام بالقانون، وإن تملل الناس من حضور لين في موقع الشدة أو شدة في موقع اللين كان الرد هو بيروقراطية الانضباط المؤسسي... وإن غاب منطقهم في تسيير أمر ما أشهر في الأوجه سلاح شرعية الاستفتاء التي أتت بهم وكأنها أتت بهم للتسيد على إرادة الناس وليس لخدمتهم.

وإمعاناً في حسن النوايا من طرفنا نرد هذا كله إلى حادثة العهد بالإدارة وهو ما يعذر صاحبه إن أقرَّ به وحاول جبر نقصه. وتلك المشكلة على عمقها، والتي أسميها «أزمة الإدارة» هي الأقل خطورة في مشهد تحرير يوليو.

المشكلة الأشد في ميدان تحرير يوليو هي حادثة العهد بالإرادة، والتي تؤدي بجموع المصريين تدريجيًا إلى حال المشاهدة بعد المشاركة، فهم - وهم يتساقط عليهم المولوتوف السياسي من هذا السياسي المهوول أو ذاك أو من هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك - يبدد وعيهم الغض ويسقطون أسرى شلل الفرز والقرار.

وقيل علمًا: إن فقدان القدرة على الاختيار والقرار تورث الشك والتوتر والوحشة والحزن لدى الأفراد والأخطر أنها تخلق القلق والعدوانية في المجتمع وتقوض فرص السلام الاجتماعي، فالشاهد أن تيار المصريين الرئيسي حين يتعالى على دوره في أن يجتمع ويرفع رايته وإرادته في وجه من ينصب نفسه وصيًا عليه دون وجه حق أو من يدير أمره على غير تفاصيل إرادته يؤسس لما أسميه «أزمة الإرادة» ويحيا مأزومًا بها.

أخطر ما في مشهد يوليو ليس أن معظم قوى الماضي تفعل ما تتقنه في اتساق مع نفسها، بل إن أفضل وأوجب ما أتى به المصريون من قاعدة حياة لمستقبلهم وهي «الشعب يريد»، والتي توجب تحديد جسد هذا الشعب الذي يريد «التيار الرئيسي للمصريين» وبلورة إرادتهم «ما يتوافق عليه هذا التيار من أهداف رغم الإقرار باختلاف المنطلقات» يتركه عموم المصريين في

انتظار مخلص لم يأت في الماضي ولن يأتي في المستقبل، الأخطر في مشهد يوليو هو «أزمة الإرادة».

ميدان تحرير يناير حضرت فيه «أزمة الإدارة» و«أزمة الأهلية» وغابت «أزمة الإرادة» فكان المستقبل، ميدان تحرير يوليو لم تراوحه أزماتا الإدارة والأهلية (وهما قدر مصر حتى حين) ولكن تطل برأسها ملامح أزمة الإرادة وبها قد نستشرف الماضي من جديد.. استبدادًا وتيهًا.

يا كُلاً منا.. يا كل من حلم لمصر بمستقبلها وأتى ببوادره في ميدان تحرير يناير..

أنت المخلص وأنت المستقبل، أنت من يمنح الشرعية ويمنعها، أنت من يمنح صك الإدارة والوطنية ووكالة التمثيل لمن يمثلك.

تجمع.. التثم.. التحم.. في ميدان تحرير لا ينقطع ولا يتغير مع الزمن اسمه تيارك الرئيسي الذي يمثل اتفاقك على مستقبلك، اترك الزاعقين والصاخبين والخائفين والمهرولين والباحثين عن أدوار، أوجد ميدان تحريرك الدائم في تيارك الرئيسي الذي يقرر ويحاسب ويفرز على صفتيه كل من لا يعبر عنك من المأزومين في أهليتهم وإدارتهم، تنادي إلى ميدان تحريرك الذي يضمك وكل من مثلك، كل إنسان.. حر.. مصري.

تيارك الرئيسي هو ميدان تحريرك الذي بداخلك، فيه إصرارك على عدلك وحريتك وكرامتك، فيه إصرارك على أنك غير قاصر لتتظر من يعبر عن إرادتك أو يمثلها رغماً عنك أو يتحدث بصوتك بغير ما أمليته عليه، فيه كل حكمة استشراف المستقبل وعقلية المستقبل التي تجعلك أكثر أهلية أن تقوم على أمر مستقبلك ممن يدعي حكمة الماضي وهي في حقيقتها شيخوخة الماضي وقصوره وفساده..

الصراع القادم ضد الفساد في مصر، والذي يرجى فيه كل أمل لهذا الوطن هو بالإسراع بالرشد في كيفية بلورة إرادة شعبية مصرية نابعة من تيار رئيسي مصري يحكم مصر من مدخل الإرادة «الحكم إرادة»، وهذا الرشد هو

الكفيل بترشيد الموكل إليهم إدارة أمور بلادنا والذين يتوجب أن يفرزهم ذلك التيار الرئيسي في القريب أو من غيرهم «الحكم إدارة».

الثورة في خطر شديد حتى وإن حضر في ميدان التحرير ملايين المصريين المأزومين في إراداتهم، حاملين روح مصر، الماضي وعقله، مواءمات الماضي من أجل الاستقرار، غياب الخيال، تصدر المشهد لنخب باهتة مدعية وتراجع لأهل كفاءة ترفعاً أو فقداناً لثقة في نفس..

والثورة ومصر في أمن شديد حتى وإن غاب كل المصريين عن ميدان التحرير، مادامت روح المستقبل وعقله حاضرين - الروح الوثابة نحو الحرية، المتطلعة لتقدم أهل الكفاءة وتجنب الباهت والمدعي حتى وإن كان صاخباً مزاحماً، المتذكرة في كل وقت أن التحدي في أن يعرف كل منا ماذا يريد ونعرف كمجتمع كيف نبور إرادة مجتمعية متوافقة وكيف نتنادي في جسد تيار رئيسي يحملنا على صفحته لنعلو على اختلافاتنا ونصل إلى مستقبلنا الذي نصنع اختياراته ولا تصنع لنا.

ببساطة الثورة في خطر إذا حضر جسدها في ميدان التحرير ولو كل يوم وحضر معه عقل الماضي وأزمة إرادته.. والثورة ومصر على موعد مع أفضل مستقبل لنا إذا حضر عقلها وخيالها وروح إرادتها حتى وإن غاب الجسد عن ميدان التحرير..

فليكن وجودنا في ميدان تحرير يوليو تذكرة لرفضنا «لأزمة الإرادة» لدى السلطة الحاكمة والمنفذة.. تذكرة لرفضنا «لأزمة الأهلية» لدى نخبة الماضي ومجتمع الماضي وتذكرة لأنفسنا برفضنا «لأزمة الإرادة» لدينا.

وليكن عهدنا من الآن أن نزيل تلك الأزمات.. ليس بوجودنا في ميدان التحرير ولكن بوجود ميدان التحرير فينا.



لم يكن شهر يوليو هو الشهر الذي بدأت فيه أزمة ثورة 25 يناير ولكنه كان الشهر الذي أشاحت فيه تلك الأزمة عن وجهها. وكانت ملامحها تتبدى في ممارسات أطراف ثلاث لا رابع لها.. من أزماتهم تنشأ الأزمة...

كان ظاهر أزمة المجلس العسكري في يوليو 2011.. أنها أزمة إدارة...

أي حادثة عهده بإدارة شئون البلاد.. وذلك كان جوهرها وإن لم يكن كل أزمته.

حقيقة أزمة المجلس العسكري وهم حديثو العهد بالإدارة سقطوا أسرى «أدوات» الإدارة وغاب عنهم «عهد» الإدارة الذي أتى بهم وأهدافه.. فإن سئلوا عن تقصير في تحقيق ملمح عدل اجتجوا بالالتزام بالقانون.. وإن تملل الناس من حضور لين في موقع الشدة أو الشدة في موقع اللين كان الرد هو بيروقراطية الانضباط المؤسسي.. وإن غاب منطقهم في تسيير أمر ما أشهر في الأوجه سلاح شرعية الاستفتاء التي أتت بهم وكأنها أتت بهم للتسيد على إرادة الناس وليس لخدمتها.

أي أن حقيقة الأزمة هي الميل إلى بيروقراطية الانضباط وجموده قبل إدارة الاحتياج ومرونته، ثم التوهم بأن صك شرعية إدارة شئون البلاد وفقاً لاستفتاء مارس كان وكالة غير مشروطة، وتجاهل حقيقة أن صك شرعية الإدارة يأتي معها رشد الإدارة شرطاً وإلا سقطت شرعية الإدارة من تلقاء نفسها. ومعيار الرشد في الإدارة ما هو إلا قدر تحقيق ما صدق من إرادة الشعب كله أو معظمه.

وكان ظاهر أزمة النخبة السياسية حينها.. أنها أزمة أهلية..

وهي ليست فقط انعدام الكفاءة في القيام على شأن إدارة دولة، ولكن كان حقيقتها هو أنها نخبة ماض.. لا تعرف من شئون الحكم إلا الطموح للسلطة.

نخبة كل أدواتها في اقتفاء السلطة هي المشاكسة السياسية وخلق وإحراج الخصوم، لم تقدم يوماً أطروحة للتعامل مع واقع إدارة دولة، ولم تبين كوادرها إلا على أساس تصدير القلق السياسي للخصوم واكتساب نقاط بإحراجهم.

وكان ظاهر أزمة عموم المصريين.. أنها أزمة إرادة...

وهو كونهم حديثي عهد بإرادة، يستثقلون القرار والاختيار والقيادة بأنفسهم كل حسب وعيه نحو مستقبلهم وما يريدون له ومنه.

ذلك كان ظاهر الأزمات، والتي خلقت أزمة الانتقال الكبرى التي نعانيها حتى لحظة كتابة هذه السطور...

أما في باطن الأزمات فكانت - كما أشرنا قبلاً - صفقات المقامرة السياسية بين بعض السلطة وبين القوى السياسية والكتل العقائدية إخواناً وسلفيين وغيرهم هي الأكبر أثرًا في خلق الأزمات...

فتلك الأطراف تحركت بيقين أن ثمار السلطة حان قطافها، وكان كل تحركاتهم - المعلن منها والخفي - عماده هو رسم خريطة اقتسام سلطة مصر بل وضمان الشروط التي تضمن استدامة سلطة كل طرف فيما ينوي اقتطاعه لنفسه...

فكانت العقلية المهيمنة على محادثاتهم هي عقلية المماليك بامتياز، الشعب صاحب الأرض غائب عن معادلة السلطة فيها بالكلية، ووزن التفاوض وفرص الاغتنام تقاس وتمرر وفقًا لقدرة كل طرف على امتلاك أو ادعاء امتلاك أدوات الغلبة على الطرف الآخر...

وكان على رأس تلك الأدوات المستحدثة، الميدان ذاته، وحركة الجموع فيه وأملهم في مستقبلهم...

ومنذ تلك اللحظة صار التحرير ميدانين، ميدانًا وطنيًا يخص أهل المستقبل يرسمون على نقاء صفحته طموحاتهم نحو العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وميدانًا سياسيًا يخص أهل الماضي يغتصبون

نقاء صفحته وإطاره الأخلاقي لتمرير الضغوط السياسية على بعضهم البعض بغرض اقتسام السلطة.

كان الميدان حتى ذلك التاريخ يصعب الفرز فيه بين أهل الماضي وأهل المستقبل، ولكن ما لبث أن زادت وقاحة الماضي حين بدأ يحاول طرد المستقبل من ميدانه، ولم يكن الأمر شرًّا فالفرز كان واجبًا حتى تعرف الثورة ذاتها وتعرف عدوها، تعرف من لها ومن عليها، حتى وإن بدا أن كليهما خرج من رحمها...

من واقع الميدان المركب وأطرافه المأزومة، يحدث تغيير وزاري في 17 يوليو وتتحرك مسيرة لوزارة الدفاع يوم 23 يوليو - وهي رمز الشرعية الأولى للحكم العسكري في مصر منذ عام 1952م - للتأكيد على طلبات التحرير 8 يوليو الذي جمع الماضي والمستقبل في مرة من المرات القليلة التي بات التحرير فيها ميدان الوطن وليس ميدان السياسة منذ ذلك الحين.

وتأتي جمعة 29 يوليو، والتي اصطلح على تسميتها جمعة «قندهار» - ولم لا - فلأول مرة تظهر في سماء التحرير أعلام تنظيم القاعدة السوداء ولأول مرة تكتشف أو تفصح الكتل العقائدية لليمين الديني عن تصوراتها لفكرة الثورة بأنها لحظة تمكينها والتي سميت افتراءً تمكين الشريعة..

جاءت جمعة 29 يوليو لترسم بوضوح لا يقبل اللبس الخط الأول ليس في إجهاد الثورة أو إجهاضها، ولكن في شق المجتمع المصري، كان أشبه بخط بالطباشير سار على النقاط التي حددتها دعاوى استقطاب استفتاء 19 مارس..

وهو الخط الذي جعل المجتمع إما مؤمنين وهم أتباع اليمين الديني ودعائه، وإما كفارًا وهم بقية المجتمع المصري، وعموم المصريين أصحاب حدث الثورة...

وكان ميدان 29 يوليو كاشفًا بأكثر من اللازم لحالة النشوة بالقوة والمغالبة - والتي في اعتقادي أورثتها أحاديث الغرف المغلقة والدعوات الفردية التي

كان المجلس العسكري يلتقي فيها مع رموز اليمين الديني والكتل العقائدية الساعية لاحتكار الإسلام والوطن.

لقاءات الغرف المغلقة التي لم تخل من إيجاعات أو مواقف.. فسرّها أقطاب اليمين الديني حديثو العهد بالسلطة والسياسة بأنها نصرة الدين.. بل ودخول الإسلام مصر كما وصف بعضهم..

وقد سمعت هذا بنفسي من بعض تلك الرموز - والكل له احترامه عندي فيما يظن ويعتقد - بأن المجلس العسكري يصلون بانتظام وبهم حفظة قرآن.. «الله أكبر» إذا ذهب الطاغوت وأسلم أهل السلطة..!

وتبدأ المقاربات السطحية في نفوسهم عن قولهم: ما أشبه أيامنا تلك بفتح مكة.. وتساق قواعدهم وأتباعهم إلى الميادين تأمينًا للأرض التي فتحها الإسلام حديثًا وحماية لها من الكفار والمنافقين، والذين هم من عجب كل المصريين.. عدا أهل اليمين الديني والكتل العقائدية من إخوان وسلفيين بتنوعهم...

بل وصُدِّرَ لهؤلاء لضمان انضباطهم على وتيرة المجلس العسكري حديث المؤامرة، وللأسف سمعت من أحد رموز فكر التيار الإسلامي وهو رجل ذو علم وإن كان كغالبيتهم ليس فقيهاً ويدي ملامح الوسطية، سمعت الرجل يقول بعد لقاء له مع المجلس العسكري: إن هناك «تحالفًا علمانيًا كنسيًا» للنيل من استقرار البلاد..!

ورغم أن العلمانية بالأصل ضد الكنيسة ولكن الرجل استخدمت له كل المصطلحات التي من الممكن أن توجب مشاعره.. وتعمي منطقته...

وهذا الحديث جعل الرجل يتحرك كما يراود له من المجلس العسكري وهو يظن أنه ينقذ البلاد من التحالف العلماني الكنسي على استقرار البلاد.. والذي هو في سريره.. على هوية البلاد.

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تستطيع جهات أمنية تحرك خيوط المجتمع وبعض شخوصه، أن تدفع بهذا الرجل - بحسن نواياه كما أتمنى - ليقدم هدفًا ما (هو يقينًا وطني ومشروع في تقدير من يدفع به).. فيخلق الرجل صراعات تزيد هوة الشقاق المجتمعي وتؤدي نار الفتنة وهو يظن أنه يمنعها.

وكما قال أحد ممن يعرفون هذا الرجل لي مرة في موقف شبيه: اخلق له إطار مؤامرة وأعطه ميكرفونًا واترك الباقي عليه، والرجل يشي بالثقة بغزارة علمه، ولكنه مستخدم في الغالب الأعم من السلطة - للأسف أي سلطة - كما ظهر فيما بعد..!

وبدأت تداعيات الحقيقة - التي رأيناها ظاهرة يوم 29 يوليو - ترسم ملامح الشقاق المجتمعي خطوطًا فاصلة واضحة فارزة كأنها خطوط بالطباشير، ما لبثت أن صارت بذات الممارسات جذرانًا من عدم الثقة والرغبة في مصادرة الثورة والدولة والمستقبل معًا ومحاولات لإعادة تعريف المجتمع والوطن...

ثم ما لبثت أن أحيلت خطوط الفرز وشق المجتمع إلى خطوط دم ودم.. ثم قنوات دم ودم لا نعرف حتى لحظتنا هذه إلى أين تنتهي.

فالماضي - ممثلًا في اليمين الديني إلا باستثناءات فردية بداخله وهو يحقق أحلامًا أو أوهامًا خالجه للتمكين وإقامة دولته أو وهو يتصور أن يمارس بعض البهلوانيات السياسية لكسب أرض سلطة - سعى إلى أن يستأثر بالميدان بل ويكفر ويؤثم كل من صنعوا مشهده الأول في يناير.

ولولا الذاكرة الإلكترونية المبصرة والمسموعة في اليوتيوب وغيره.. لكنت أظنه قد نفى وجودهم بالأساس..

أعتقد أن اليمين الديني حقق من وجهة نظره مكتسبات كثيرة - من تصوره - اختطاف الميدان.. ومحاولته احتكار لسان ومعايير الثورة.. ولكنه، وفي سعيه للاستئثار بالميدان، حرق أراضي كثيرة.. وأسال دماء كثيرة.. وقطع وشائج مجتمعية قديمة.. وأذهب أسبابًا لممارسة الثقة إلى غير رجعة..

كان هذا خياره الاستراتيجي.. وصدقته تكتيكات حركته على الأرض.. وسيكون له ما اختار كما أعتقد جازمًا.. في أن مفارقتة لصف المجتمع والرغبة في التمايز عنه بل والتعالي عليه ستنتهي به إلى إزاحة خشنة من مسرح الفعل في المجتمع، وليس فقط من مسرح السلطة.. لن يختفي من الحياة.. ولكن سيختفي من الفعل.. وكذلك أظن (يوليو 2011).

أغسطس 2011.. حقائق قبل الوثائق

٢٩ وأولى خطوات صناعة الضد هي التصنيف وأنجح
وسائل التصنيف هي صناعة الاصطلاح ثم الشعار والتناوب
به وتغيب المفهوم.. 66

يبدأ أغسطس والحدث الأكبر فيه يبدو أنه محاكمة مبارك ونجليه ووزير
داخليته..

يمثل مبارك محبوسًا لمحاكمته.. رغم كل التكهّنات والمخاوف والمحاولات..
تستطيع إرادة المستقبل أن تفرض نفسها ولو في ظاهر التعامل مع الأمور وإن
كانت على غير رغبة حقيقية لمن في السلطة وطامحي السلطة من اليمين الديني.
تبدأ محاكمة مصرية خالصة.. بإرادة مصرية خالصة.. ولكنها جنائية.. بأدلة
محدودة أو غائبة.. وتغيب في غمرة الدهشة الممزوجة بالفرح أو بالحزن ضرورة
المطالبة بالمحاكمة السياسية.. وتضيق فرص تلك المحاكمة السياسية.. بفعل
مخطط أو عشوائي.. لا فرق.. المهم أنها يقينًا ضاقت إن لم تكن ضاغت..

وفي وسط المشهد التاريخي لمحاكمة الفرعون لأول مرة في تاريخ مصر..
وجود مبارك في القفص.. كانت الأحداث تسير في المسار المعوج الذي
دُشن في العن يوم 29 يوليو.. وإن كانت كل أسسه قد بدأت في مارس وإبان
الاستفتاء.. وهنا وجدتني أخاطب ضباط كل طامحي السلطة وأصحاب
الأحلام السياسية وأخاطب قبلهم وعي عموم المصريين..

مفترضًا حسن النوايا ولم أزل.. طالبت كل طامح سلطة أو صاحب
حلم سياسي من أي المشارب وفي أي المصطلحات أسر نفسه - أن يذكر أن
الشعب المصري صاحب مشهد 25 يناير والذي صُنّف نفسه «إنسانًا.. حرًا»

قبل وبعد كل شيء... هو السيد وصاحب الحل والعقد... والأمر والنهي في هذا الوطن... وهو بكل اختلافاته حقٌّ لكلِّ أبنائه بكل اختلافاتهم... فاتفقوا في إنسانيتهم وحريتهم ومصريتهم... ولا يوجد شعبٌ آخر ولن يكون.

كتبت ذلك يوم 1 أغسطس وأنا أراقب تداعيات جمعة 29.. والتي كان أخطرها حالة الخلاء والتعالي في الخطاب والفعل التي بدأت تعتري اليمين الديني بكل تنوعاته.. وفي قلبه تنظيم الإخوان والتيارات والتنظيمات السلفية.. جهادية كانت أو غيرها.

ولمعرفةتي بأن كثيراً منهم حديثو عهد بالعلن.. والاحتكاك بالمجتمع المفتوح.. لا المجتمعات المغلقة أو السرية.. ظننت وما زلت، أن الذكرى تنفع المؤمنين، ووجدتني أذكر كتابة أطراف اللعبة السياسية وبالأخص الكتل العقائدية لليمين الديني بما يلي:

حقيقة الوجود المشروط..

”كل فئة أو جماعة أرادت لنفسها نمطاً تحيا به فهذا حقُّها وحريتها وشأنها.. ولكن عليها أن تعي أنها جزء من كل.. لم تكن يوماً كل المجتمع ولن تكون..“

1 أغسطس 2011

ضحايا وجلادون..

”كل جلادي المشهد من أصحاب الحناجر وصانعي الاحتقان والاستقطاب والمترصدين بالآخر - أي آخر - هم أيضاً ضحايا - هم ضحايا أربعين سنة من تملل الهوية ونزع لإنسانيتهم، وستون سنة من الأسر في المصطلح، وقرابة خمسمائة سنة أو أكثر من غياب مجتمعاتهم عن المشاركة الحقيقية في الإنتاج الفكري الإنساني..“

1 أغسطس 2011

وأذكر هنا واقعة أظنها مرتبطة بسياق ما يجري.. لأنها كانت في مايو أو يونيو 2011.. زارني في مكتبي أحد رجال الأعمال الذي كان ينتمي تنظيميًا لليمين الديني في السابق.. ولكنه مقيم معظم أوقاته خارج مصر وبدأ عليه تفتح كبير ومغادرة شبه تامة للمنظومة الفكرية الحاكمة لليمين الديني.

فالرجل بحكم نشأته هو ابن لأحد رجال الرعيل الأول في الإخوان المسلمين.. وسمح لأبنائه بالانتظام في الجماعة ولكن برأجماتية البيزنس وكثرة الأسفار تركت علامات على وعيه وانفتاحه..

كان الرجل منفعلًا بفكرة التيار الرئيسي مبدئيًا رغبة كريمة في دعمها لأنها المستقبل كما أشار حينها.

وطلب مني الرجل ملحقًا أن ألتقي بعض رموز التيار السلفي في الإسكندرية وكان ذلك قبل تأسيسهم حزبهم السلفي الشهير.. وأراد أن نوصل إليهم جوهر التيار الرئيسي.. أو بالأحرى معنى الوطن.

ولأن الرجل وهو بالقطع كان أقرب لهم مني ومن غيري.. قد لمح حالة الانتشاء بنصر أتى من وجهة نظرهم.. وأتى أوان قطف ثماره.. وأن ما هم بصددده من تكوين أحزاب أو دخول في لعبة السياسة ما هو إلا تكتيكات يرونها قشرة إجرائية ما تلبث أن تزول بعد استخدامها لتحقيق مآرب تمكين الشريعة أو الدولة الدينية كما يزعمون.

وأستطيع أن أجزم أن هذا اللقاء جمعني بكل العقول الموجهة للدعوة السلفية وبمعظم الوجوه المعبرة عنها إعلاميًا فيما بعد سواء في الدعوة السلفية أو في حزبهم السياسي الذي نشأ في تلك المرحلة.

وكان أكثرهم علمًا وهو شيخهم الذي يشار إليه بالبنان هو أكثرهم صدقًا في محاولة معرفة ما الذي ينقصهم.. وما هي مساحات العلق والاحتكاك في الحياة التي قصرت عنها معارفهم وممارساتهم. وكان أكثرهم رعونة وإحساسًا بالاكتماء وكأنهم حازوا علم الدنيا والآخرة.. هم بعض الوجوه

التي طالما ظهرت في الإعلام وأحدثت الكثير من اللغط حول النية في تغيير كنه حياة المصريين، وللأمانة كان ذلك العالم الجليل كثيرًا ما ينهر تلك الوجوه الإعلامية الرعناء.

أستطيع أن أقول: إن الرسالة التي حاولت توصيلها إليهم في حينها أن مشكلتهم الأساسية، والتي ستسبب لهم كثيرًا من الصدام مع الواقع وسيكون في غالبه صدامًا مختلفًا مع حقائق فطرية لن يستطيعوا أن يغالبوها وسيعودون صاغرين.. هي كونهم أهل اصطلاح أكثر منهم أهل مفهوم.. وأذكر أني كتبت حينها مقالًا بعنوان السجن في الاصطلاح.

ولكن الأمانة تقتضي أن السجن في الاصطلاح هو معضلة مصرية بامتياز وليست حكرًا على جماعات اليمين الديني وحدهم وإن كانوا هم الأكثر تشددًا في الارتهان في المصطلح.

وحاولت في تلك اللحظة أن أخاطب ضمير مصريين لا يعوز أكثرهم حسن النوايا ولكن قد تقصر بهم أهليتهم عن قيادة مجتمع يقدمون أنفسهم إليه ليس فقط على خلفية كونهم قاداته.. ولكن على خلفية كونهم مخلصيه.. وإن كانت مزية أخرى في تلك المدونة هي خطاب لكل مصري يتحرك نحو دور ما في الإتيان بالمستقبل.



«مصر بين الإصلاح والاصطلاح»

صخب وحشد.. احتقان واستقطاب.. ترصد للآخر وبحث عن الضد.. بل وخلق لل ضد إن لم يكن حقًا كذلك..

هذا هو ملمح الركن الأكثر ظهورًا في المجتمع المصري الآن.

على مدار عام أو أكثر تنتهك قدسية المشهد المصري الوطني لثورة 25 يناير. تقتحم بالمصالح السياسية الضيقة للبعض وبالأحلام المؤجلة

للمشاركة في السلطة (مع يقين بمحدودية الكفاءة) للبعض الآخر.. وبارث
نفسى حقيقي من المعاناة والألم لفئات بعينها.

بالسنة مرسلة وعقول مغيبة أو بالأحرى مسجونة يريد كل من هؤلاء
أن يدفع عموم المصريين - صانعي مشهد الثورة - ثمن المصالح والأحلام
والمعاناة. يريدونهم أن يدفعوها قبولاً باستبداد جديد - وإن لم يكن استبداد
حاكم قاهر - فهو استبداد رعونة.. أو جموح الطموح.. أو حماقة في الوعي
السياسي أو الإنساني.

ومن عجب أن كل جلادي المشهد من صانعي الاحتقان والاستقطاب
والترصدين بالآخر.. هم أيضاً ضحايا بلا شك.

هم ضحايا أربعين سنة من تملل الهوية ونزع لإنسانيتهم.. وستين
سنة من الأسر في المصطلح وقرابة خمسمائة سنة أو أكثر من غياب مجتمعاتهم
عن المشاركة الحقيقية في الإنتاج الفكري الإنساني.

أربعون سنة أو أكثر ومصريتهم تسحق.. ويراد لهم أن يكونوا شراذم في
مجتمعات بديلة مفتتة ليس لها حظ من المصرية إلا الوجود في الحيز الجغرافي
المصري. أما من حيث الهوية فحبذا لو كان هذا مجتمعاً «مسلياً» وهذا
«مسيحيّاً» وهذا «حزبياً» وهذا «قبليّاً» ومنها يصنع «الضد».

وأولى خطوات صناعة الضد هي التصنيف وأنجح وسائل التصنيف هي
صناعة الاصطلاح ثم الشعار والتناوب به وتغيب المفهوم. أول سور يقام
بين الشركاء، هو «المصطلح» أو «المبنى» دون «المفهوم» أو «المعنى». ويبدأ
التنادي فهذا «إسلاميٌّ» وهذا «ليبراليٌّ» وهذا «علمانيٌّ» وهذا «حدائيٌّ» وهذا
«سلفيٌّ» ويكون التكريس هنا هو لمعنى «الضد».

مَنْ ضِدَّ مَنْ؟ واقعياً الكلُّ ضد الكلِّ بل وضد نفسه دون أن يشعر. فمن
تحدث عن شخص كونه إسلامياً من موقعه كـ «ليبرالي» على أنه ضده فقد
نزع عن ليبراليته ضمير الدين، والذي هو جوهر الإنسانية في كل حرية.
ومن تحدث عن حدائي أو ليبرالي من موقعه كـ «سلفي» أنه «الضدُّ» فقد نزع

عن نفسه واجب اقتفاء الحكمة والتي هي ضالة المؤمن. يفعل هذا بجمود أسره في مصطلح الحداثة ويتجاوز قاعدته الفقهية الملزمة بأنه «لا مشاحة في الاصطلاح». وهكذا الأسر في المصطلح يبدأ بحجب المعنى والمفهوم وينتهي بالإعراض عن الحكمة والتي قال فيها ربنا تعالى «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً».

فالباحث عن المفهوم والمعنى يفكر بعقله.. والمستغرق في المصطلح والمبنى يفكر بعاطفته.. والمسجون في الشعار يفكر بأذنيه، وكأن أحمد شوقي في رائعته «مصرع كليوباترا»: يصف مشهداً نعيشه وأن لنا أن ننهيه.. حين يقول واصفاً مجتمعاً انحدر من مجتمع بشر واع إلى مجتمع ببغاوات يسمع ويردد:

اسمع الشعب (ديون)	كيف يسوحن إليه
ملا الجوّ هتافاً	بحياة قاتليه
أثر البهتان فيه	وانطلى الزور عليه
ياله من بيناء	عقله في أذنيه!!

ما نقوله لكل فئة أو حشد أو جماعة أرادت لنفسها مكاناً في مصر القادمة هو أن الشعب المصري باختلافه وتنوعه هو وحده صاحب مشهد الوطن المصري الجامع. كل فئة أو حشد أو جماعة أرادت لنفسها نمطاً تحيا به فهذا حقها وتلك حريتها وذاك شأن يخصها ولا تملك تعميمه حتى وإن أدارت شؤون البلاد.

ولكن من أراد أن يحيا ويحيي مجتمعاً مصرياً صحيحاً ودولة مصرية راعية وقادرة.. فعليه أن يعي أنه جزء من كل، ووجوده في المشهد المصري مشروط بدرجة رغبته وجديته في أن يثري المشهد باختلافه عن غيره وإقراره بهذا الاختلاف ضرورة حياة وحقيقة حياة. وخروجه من المشهد سيكون مقروناً بكفره بفكرة الشراكة في المجتمع وطموحه غير المشروع في التغول عليه بنمطه أو بمحاولة الاستبداد به بأي طريقة كانت.

الشعب المصري باختلافه وتنوعه سيتعاطف مع الطموح المؤهل ومع المناضل المخلص (حتى وإن غابت عنه الفطنة).. ولكن لن يقبل بالطامح غير المؤهل أو صاحب تاريخ المعاناة الذي يمن بنضاله على وطنه.. ولن يقبل في كل حال ومن أي أحد أي استبداد أيًا كانت مسوغاته أو ادعاءات حضوره.

ولنعلم يقينًا أن هذا الشعب صاحب مشهد 25 يناير الذي صنف فيه المصري «إنسانًا» «حرًا» قبل وبعد كل شيء.. هو السيد وهو صاحب الحل والعقد والأمر والنهي.. هو بكل ألوان تنوعه حق لكل أبنائه بكل اختلافاتهم ماداموا قد اتفقوا في إنسانيتهم وحريتهم ومصريتهم ولا يوجد شعب آخر ولن يوجد شعب آخر».

حاولت أن أوضح لهم وهم يرفضون الدولة المدنية اصطلاحًا أنهم يمارسونها مفهومًا بكل أدواتها..

فهم يرفضون الدولة المدنية وفي ذات الوقت ينشئون أحزابًا سياسية.. يتحدثون باسم الإسلام السنيّ ويؤكدون أنه لا ولاية فقيه في الإسلام.. وعليه فالإسلام لا يعرف الدولة الدينية لا بالمعنى الثيوقراطي في الغرب ولا في ولاية الفقيه في المذهب الشيعي.

وبدأت مياه أكثر تجري في المسار المعوج الذي أريد أن تسلكه الثورة.. ففي يوم 18 أغسطس.. يُقتل مجموعة من الجنود المصريين على الحدود الشرقية مع قطاع غزة.

ولم يكن من الممكن أن نفصل ما حدث في سيناء في ذلك الوقت أوفي الشهرين اللذين سبقا حالة مخاض المجتمع المصري الجديد والدولة المصرية القادمة.. ولم يكن يمكن أن يفصل عما حدث في سيناء في العقدين الماضيين على الأقل عن أي جدل جاد بشأن مستقبل هذا الوطن.

ما حدث في سيناء كان حلقة من سلسلة مشاهد خلخلة اتزان المجتمع وتبديد وعيه.. وشقه بالاستقطاب ودفعه بالخوف والترويع إلى موقع المشاهدة الذي ألفه فيما مضى وكان سببًا في الاستبداد به.

وفي مدونة حينها وتحديدًا يوم 20 أغسطس تأتي «سيناء» لتؤكد ولتكون نتيجة طبيعية للمسار الذي سلكناه منذ مارس 2011 ولتؤكد أن هذه الممارسات على وجدان ووعي هذا الشعب قديمة جديدة في ذات الوقت..

قديمة في منهج حكم النظام الزائل، استخدمها في أيام الثورة كلها وجديدة فيما جد من كل أحداث الفرقة الداخلية وتأجيج المشاعر التي قام ويقوم بها أطراف حكم وأطراف شعب في لحظات تعريضهم فيها الأثرة وتقديم المصلحة الخاصة الضيقة على مصلحة الوطن..

وأكدت أيضًا أننا رأينا تلك الممارسات وأدواتها تناوبت بين الكتل السياسية المختلفة فيما بينها.. رأيناها من السلطة ممثلة في المجلس العسكري مستخدمًا هرولة كتل سياسية إلى آفاق طموح سياسي بالوعد والمساومة الضمنيين لضمان إطلاق يده في الإدارة دون رقيب..

وكذلك رأيناها في نفوس ضعيفة تريد أن تغتتم من الوطن الآن ما تستطيعه بتأجيج نار الطائفية.. رأيناها في رعونة رد فعل البعض عند التعامل مع تراجع أداء المجلس العسكري السياسي.. وأخيرًا رأيناها تهديدًا للأمن القومي في سيناء بجماعات تدعي الجهاد والأصولية تخلق فوضى وفي اضطراب حدودي يتحرش بأمن الحدود ويقتل أبناءنا.

وكما كان التعامل مع كل تلك الممارسات الخبيثة بالعقل الجمعي المصري الواعي مُحِبَطًا لها، فهذا العقل الواعي يلزمنا أن نرسل الرسائل التالية تعاملًا مع ما يحدث في سيناء حينها..

الأولى: رسالة رفض وتحذير للممارسات الإسرائيلية في سيناء ما ظهر منها في الأيام الأخيرة وما بطن في أيام سبقت ولتكن الرسالة أمام سفارة الكيان الإسرائيلي أو بعيدًا عنها.. ولكن الرعونة السياسية من نوع محاولات اقتحام السفارة أو الاحتكاك المادي بقوات الأمن من قريب أو بعيد غير مقبول أو وارد.. وليس جزءًا من الرسالة.

الثانية: رسالة تأكيد لصانعي الشقاق ومريديه في الداخل والخارج مفادها أننا قد نختلف مع المؤسسة العسكرية الحاكمة في طبيعة أدائها في إدارة المرحلة ولكننا أبداً لن نختلف على المؤسسة العسكرية ووطنيتها ولها منا كل الثقة والدعم والمؤازرة.

الثالثة: رسالة تثبيت لأنفسنا بأننا بدأنا طريقنا نحو مجتمعنا الجديد ودولتنا الواعدة.. بدأناه بحرب تحرير للوطن من احتلال النظام السابق براءوس فساد.. ولن يكتمل حلمنا إلا بثباتنا في حرب استنزاف قد تطول ضد كل جذور الفساد وأسبابه... وأن نعلم يقيناً أن - في كل ما مضى - الأسوأ الذي لم يحدث وأن في كل ما يأتي الأفضل لمصر لم يأت بعد ولكنه قادم لا محالة بإذن الله.

وأظن أن تلك الرسائل لا تزال حاضرة وملحة في ملف الأمن القومي كله.. في سيناء وفي مياه النيل وقبل ذلك في محاولات شقّ صف المجتمع.

ومن ضمن المياه الكثيرة التي جرت أو أريد لها أن تجري في المسار المعوج.. إما لتفرغ المسار الرئيسي للثورة نحو المستقبل من مياهه وطاقته، وإما لإغراق المجتمع في تفاصيل مستنزفة تخلق قضايا خلافية مصنوعة.. ما سمي حينها الوثائق الحاكمة للدستور وكان أشهرها فيما بعد ما سمي بوثيقة «السلمي» نسبة للدكتور على السلمي ولها رواية تأتي في حينها بدلالاتها.

وكثير الجدل تلك الأيام عما يُسمى الوثائق الحاكمة للدستور حيناً أو فوق الدستورية أحياناً أخرى.. وكثرت الوثائق ومصدروها.

والجدل في مصر حينها وحتى الآن - لحداثة العهد به وغياب قاعدته ومهارته - ليس مقارعة لحجة بحجة ولكنه مصارعة لحشد بحشد ومحاججة بالصخب.. واستدعاء للاحتقان والاستقطاب.. وترصد بالآخر.. وخلق للضد.. وعمل دءوب لخلخلة التحام الجماعة الوطنية بتغيب الأهداف الوطنية والإغراق في التفاصيل والتنابد بالمصطلحات والمرجعيات.

وفي وسط الجدل غابت حقائق بها تكون لتلك الوثائق شرعية أو لا تكون.. وليس من بينها شرعية الحشد كما كان التناذر يدور حينها على خلفية انتصار قندهار كما أراد البعض أو توهم.

وأردت أن أؤسس لتلك الحقائق الصانعة للوثائق وقلت: إن علينا قبل أن نترسل في الحديث عن الوثائق تحليلًا أو نقدًا دعونا نتفق على بعض الحقائق التي تجعل لهذا الجدل حول تلك الوثائق أو غيرها الآن أو مستقبلاً معنى وإلا صرنا في حالة عبثية جماعية، مسئول عنها كل من ينشئها بالدعوة لها أو الانخراط فيها... فالحقائق قبل الوثائق.

وأجملت بعضها، والذي أظنه صالحاً ما بقي احتياج لمثل هذه الوثائق فوق الدستورية.. (والتي منها الإعلان المصري للعدل والحرية والإنسانية).

الحقيقة الأولى: أن ما تم أو يتم مستقبلاً من خطوات إجرائية كاستفتاء على المواد الدستورية المؤسسة للإعلان الدستوري الحالي لم تكن استفتاء على شرعية فصيل أو هوية دولة أو إطلاق سلطة لنخبة الحكم الحالي.

بل كان استفتاء على محض مسارات إجرائية لسرعة إنهاء الفترة الانتقالية الأولى وخلق واقع دستوري مصري مبني على حرية الاختيار والعدالة في تمثيل قوى المجتمع الحية.

الحقيقة الثانية: لم تكن نتيجة الاستفتاء دليلاً على غلبة تيار الإسلام السياسي أو على غلبة غيره وإن كانت جاءت نتائجه بعكس ما جاءت به.

الحقيقة الثالثة: للمسارات الإجرائية - التي استفتي عليها - مقاصدها وتلك المقاصد هي الأولى بالتحقيق بذات التسلسل والأدوات ولا يجوز الالتفاف على إرادة من أقروا مساراً على الآخر بأغلبية ديمقراطية حرة.

الحقيقة الرابعة: أي تعاون مجتمعي يتأسس على حوار مجتمعي والذي بدوره يلزم أن يبدأ من تفاهم مجتمعي. ولكل من أبناء المجتمع أن يضع مفهومه مقروءاً ومكتوباً فيما أراد من أدبيات أو وثائق تعبر عنه أو عمن

يشاركه الرأي والحلم لشكل المجتمع أو الدولة التي يريد شريطة أن يعلم أنها تبقى ملزمة لمن أنشأها ولمن أقرّها .

وتبقى في كل الأحوال مع مثيلاتها من وثائق أخرى ملامح استرشادية عن مكنون تفكير كل فصيل مجتمعي، ملامح هادية تكون قادرة على خلق قاعدة تفاهم تؤهل كل الأطراف للحوار. والتي يكون كل المشترك فيها الملامح الإنسانية لخلق المجتمع المنشود والتعايش فيه.

الحقيقة الخامسة: الاستغراق في الأدوات والذهول عن المقاصد هو تضييع للحقيقة ومجلبة للادعاء، الإصرار على تقديم الاصطلاح والمبنى عن المفهوم والمعنى عند مناقشة أي قضايا خلافية داخل مجتمع هو إهدار لأمل التوافق وتكريس للاستقطاب والاحتقان. الرغبة في العمل على اختزال الوطن ولو عن غير قصد في مجتمع ذي نمط أيديولوجي واحد - تفتيت للمجتمع وإنهاك للدولة وتضييع للوطن.

سبتمبر 2011.. الفوضى

٩٩ الإصرار على بقاء مُعدي الكفاءة وإن خُلصت
نواياهم وحسُنت أخلاقهم في مواقع الإدارة الحكومية..
فوضى.. ٦٦

تكتمل مشاهد الفوضى في أوائل سبتمبر التي ما تلبث أن توظف.. إن لم تكن خلقت بالأساس لكي توظف..

فبعد أن اقتحم عدد من الشباب المصري السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وهرب السفير ما لبثوا أن اعتدوا على مديرية أمن الجيزة.. وكل ذلك على خلفية أحداث سيناء..

ويتسلق شاب إلى سطح العمارة التي بها السفارة الإسرائيلية ويُنزل العلم الإسرائيلي.. ومن حكومة عاجزة يعامل الشاب معاملة الأبطال..!

وبفعل الحكومة العاجزة نمحو خطأ فاصلاً بين ساحات الصراع الحقيقية وبين ساحات فوضى افتراضية نتوهم قتالنا لأعدائنا فيها. بل ويتكرر المشهد ولكن ليس عفويًا هذه المرة.. ويتسلق آخر لإنزال العلم مرة أخرى.. ولم لا؟!.. فالبطولة أصبح لها طريق معروف وهذا هو..!!

بين المشهدين فوضى سياسية من سلطة وحكومة هي بنت الماضي ونظامه السابق في عجزها الإداري وفقدان الأهلية وهي الفوضى التي تمثلت في احتفاء الحكومة بالاعتداء على مقر بعثة دبلوماسية هي قانونًا ملتزمة بالدفاع عنها وإلا ما كانت تمثل دولة.

كانت الفوضى في الاقتحام مرفوضة وكذلك الفوضى في الفراغ الأمني وفي الاحتفاء الرسمي بالفوضى..

وكان يوم 9 / 9 كاشفاً لكل أطراف المسؤولية فيه.. المسؤولية التي انتهت عند من أحدث حالة الفوضى الفعلية في الشارع.. ولكنها مسؤولية بدأت عند تراجع الإدارة السياسية للمجلس العسكري وتعامله مع المرحلة الانتقالية على كونها مرحلة تجميد أوضاع، ومن ثم القرار فيها دائماً هو «تأجيل القرار»..

ومسؤولية أخرى تبدأ عند انعدام كفاءة إدارية لدى حكومة عاجزة بكل المقاييس عن فهم احتياجات المرحلة التي وجدت فيها ولا تزال تتعامل كما لو كانت حكومة من حكومات النظام السابق من حيث تراجع الأداء وانعدام المهنية وكل ما استبدلته هو السيد الذي ينافق، فبدلاً من أن تنافق مبارك وجوقته هي الآن في حالة نفاق لما تحسبه رأياً عاماً..

ومسؤولية ثالثة تبدأ عند القوى السياسية، والتي في غالبيتها العظمى فاقدة لأهلية القيادة السياسية لمجتمع هي تتطاحن من أجل التقدم لقيادته.. قوى سياسية صانعة للاحتقان.. قوى بلا جذور في المجتمع وتسعى جاهدة لفرض وصايتها عليه..!

أطراف المسؤولية جميعها قد لا تصح في حقهم شبهة التواطؤ المدبر ضد المصلحة العليا لمصر.. بعد.. (والتي يتشدد بها معظمهم وسيستخدمها سبباً في إعادة إنتاج استبداد من نوع ما).. ولكنه يصح في حقهم شبهة الإمعان في الحرق السياسي وانعدام الكفاءة والذي يرقى لمرحلة الخيانة..

قلت في حينها إننا في مرحلة قتل خطأ لوطن بالإهمال نتمنى ألا يصل بهم الأمر إلى القتل العمد لمستقبله بالإصرار على التصدي لما هم ليسوا أهلاً له..

وكان علينا أن نعرف الفوضى حينها.. لكي يعرف المجتمع من يحاسب من.. ثم كيف يحاسبه، ومن هنا عدّدت حينها أشكال فوضى كنا نحياها:

- عدم فهم خطورة وطبيعة واستحقاقات مرحلة الانتقال التي تليها مصر ممن يوجد في موقع القرار.. فوزى.
- غياب التقدير السياسي في إدارة ملفات مصر والإصرار على البعد الأمني الخالص.. فوزى.
- التلكؤ في ضبط الحالة الأمنية وترك التصاعد في الانفلات في الشارع حتى لحظة الانفجار، ثم البحث عن ذرائع الأجندات الخارجية وفلول الوطني وعدم وعي العامة.. فوزى.
- الإصرار على تعجيز الحكومات - من قبل المجلس العسكري - فوق عجزها بسحب الصلاحيات الفعلية القادرة على تغيير الواقع والإبقاء على صلاحيات الحكومة شكلاً لا مضموناً.. فوزى.
- التشاحن السياسي بين القوى السياسية القديمة والجديدة وحصر الممارسة السياسية في نوع من حرب الحشود الإعلامية والتهافت على فتات مغانم سياسية موعودة وترك التواجد مع الجماهير.. فوزى.
- تعامل الحكومة مع الفترة الانتقالية على أنها مرحلة سد الخانة وترك أمور الناس تسير نفسها بنفسها والانسحاق أمام المجلس العسكري باعتباره السيد الجديد.. فوزى.
- أن يكون تعامل صاحب القرار في المجلس العسكري أو الحكومة أو القوى السياسية هو تعامل رد الفعل الأقل من اللازم والمتأخر عن اللازم.. فوزى.
- كل مسئول عن فوزى في مجتمعنا أولى به أن نحاسبه قبل أن يحاسبنا وأن يتحمل مسئولياته قبل أن يحيل اللائمة على غيره..
- وإن كان هذا هو الحال في سبتمبر 2011 فلا أظن أننا قد وصلنا إلى اسم آخر لمرحلة أخرى في سبتمبر 2012 وبقيت كل أنواع الفوزى التي شكلت الانتقال ذلك الحين.. هي العنوان في مرحلة الانتقال..

وبكل ملامح الفوضى توجب حينها أن نذكر المجلس العسكري بحقيقة مرحلة الانتقال، والتي يبدو أنهم قد وصلوا إلى ما كنت أخشاه عليهم..

كنت لا أخشى على المجلس العسكري قلة علمه بحقيقة الواقع السياسي وهشاشة أو فساد النخبة السياسية المصرية.. ولكني كنت أخشى عليه زيادة علمه بتلك الحقيقة..

لأن علمه الزائد كان هو ما أورثه إحساسًا بأنه أفضل من كل هؤلاء وأولى بالسلطة منهم.. وهذا ما بدا في المماثلة فيما تصور أنه الجدول الزمني المنطقي عند استفتاء مارس وهو تسليم السلطة لسلطة مدنية منتخبة ولو انتقالية في نهاية عام 2012.

المشكلة لم تكن في الفهم الزائد لحقيقة ضعف القوى السياسية ولكن المشكلة كانت في أنه اقترن بتعام وتعالٍ على مصدر الشرعية ومثلها وهو الميدان..!

وبدلاً من اقتفاء وسائل للوقوف على ما يصدق عن إرادة الميادين.. اختزلت الإرادة الوطنية في القوى السياسية وشخصنت الثورة لهذا الغرض.. وحدث ما أفردنا في تحليله وهو التصور بأنه إذا بدت القوى السياسية فاقدة الأهلية.. فيكون التعامل مع عموم المجتمع الواعي بكونه فاقداً للأهلية..

وأنه إذا كانت القوى السياسية طامحة في سلطة هي غير أهل لها.. فلا مجال للبحث في رحم المجتمع الأوسع عن قيادات المستقبل.. ويبقى الأمر وكأنه صندوق سلطة مغلق على مجموعة تزعم أنها كل المجتمع وكل الثورة، بل وكل الدولة وليبق عموم المصريين رعايا دون هذا الصندوق يشاهدونه ولكن لا يقتربون منه..

وبقي ميدان التحرير السياسي.. لا التحرير الوطني هو الحالة الغالبة.. حتى يوم 18 نوفمبر كما سنصل..

وفي يوم 30 سبتمبر كان التحرير مرة أخرى ليس ميدان الناس.. ولكنه ميدان المشروعات الحزبية والرئاسية والفئوية؛ لذا جاء مخلصاً متناثراً.. حضرت فيه المطالبات شعاراً.. وغابت عنه معنى وأثراً وإمكانية تحقيق.. حين غاب الناس..

والناس الذين نقصد هم كتلة عموم المصريين.. أصحاب المشروع الواحد.. ذوو الاسم الواحد (مصر) وذوو الطبيعة الواحدة (وطن). هكذا كان الميدان.. أو هكذا أريد له أن يكون التحرير السياسي.. لا التحرير الوطني.. وتبقى تلك هي الحالة الغالبة حتى يوم 19 نوفمبر.. ليؤكد التحرير قاعدته مرة أخرى.

توريث سياسي في الأفق

”التوريث السياسي لحكم مصر كالتوريث العائلي
لحكم مصر كلاهما شر.. كلاهما استبداد لم يفلح ولن
يفلح وسرقة للشرعية يجرم فاعلها..“ 66
29 سبتمبر 2011

لنتذكر دائماً أن قوة الشرعية أعلى وأبقى من قوة السلطة.. ولنتذكر أن قوة الشعب والشارع وعموم المصريين هي من تعطي للسلطة.. لأي سلطة شرعيتها.

ليس ميدان الناس..!

”نرجوا ألا تخطئ المجلس العسكري الحكمة كما
أخطأت نظام مبارك عند تعاملهم مع المطالب الوطنية..
ياسادة زنوا المطالب بشرعيتها وليس بحجم المطالبة..“ 66
30 سبتمبر 2011

أكتوبر 2011.. آفة حارتنا النسيان

٩٩ ابحثوا عن قتلة المصريين.. ابحثوا عنهم كثيرًا فيمن
قتلوهم.. وابحثوا أكثر فيمن يرثيهم.. وابحثوا عنهم
أكثر وأكثر فيمن يبني على قبورهم قواعد ملكه.. 66

واتساقًا مع خطوات نزع جوهر ثورة المصريين في 25 يناير.. وتحويلها
قسرًا إلى فورة غضب فقط.. لا تغيير ولا إصلاح جذري..

واتساقًا أيضًا مع المبدأ المتبع في ذلك وهو شخصنة الثورة وبالأحرى
خصخصتها.. تم إصدار نسخة دفترية منها وأخيرًا استخدام ذلك في تحويل
النهر الثوري إلى مفيض راكد..

فبأحداث 30 سبتمبر يتبدى للطامعين في السلطة وكذلك للمجلس
العسكري صاحب السلطة.. وباتفاق المصالح أنه يتوجب تفعيل آلية
إجهاض الزخم الثوري وتحويل النهر - حتى وإن كان سريانه ضعيفًا - إلى
المفيض.. وبسرعة..

وإن لم يحدث ذلك لصارت كل مشروعات وطموحات وأحلام السلطة
في خطر..

وفي تلك اللحظة يدعو المجلس العسكري لما يسميه لقاء القوى السياسية
لبحث مطالب الميدان..

وهنا تكمن الكارثة كما أشرنا.. فالمجلس يعلم علم اليقين بعد أن جرب
بنفسه أي نوع من نخبة سياسية يتعامل معها.. من حيث هشاشتها.. وانعدام

جذورها في ميدان الثورة الحقيقي.. والذي يعرف من يكونه.. وتأكد له يقينًا يوم 1٩ نوفمبر في أحداث محمد محمود الأولى كما سيظهر.

ولكن المجلس يصر على رغبته في شخصنة الثورة من أجل إصدار نسختها الدفترية التي يريد أن يكتبها هو في غرف مغلقة.. ويدعو تلك القوى التي قامت بعملية «وضع اليد» على الثورة والسعي لخصخصتها لصالحها.

وكنا قد أشرنا سابقًا إلى أن أطرافًا متعددة من الماضي ممن أسميهم «حول النظام لا قلبه» كالإخوان المسلمين وقوى مماثلة لها ممن ارتضوا دور المشاكس السياسي القابل بفتات السلطة.. سعت منذ وقت مبكر وتحديدًا عقب استفتاء مارس إلى اختزال الثورة في مسميات كمجالس لقيادة الثورة ومجالس لأمناء الثورة وائتلافات لا تنتهي لشباب الثورة.. أي قادة وأي أمناء وأي شباب.. لا يهم المهم أن تشخصن الثورة في أسماء وشخص بعينها وبسرعة.

ودارت ماكيناتهم الإعلامية خاصة على جانب الكتل العقائدية للماضي.. وأكثر تحديدًا قطاعات من السلفيين بمدارسهم المختلفة والإخوان وهجين جديد من الإخوان المتسلفين أو السلفيين المتأخونين.. والكل يطل باسم ما يسمونه اصطلاحًا المشروع الإسلامي.

ظهرت وجوه منهم.. تتحدث عن ظلال اللجنة التي رأوها في الميدان وهم يتنسمون ريح الشهادة.. ونسج كل منهم حكاياته كما يظنها البعض.. أو أساطيره وضلالاته.

وحدث الشيء ذاته مع من سمووا بشباب الثورة وائتلافاتها.. والتي لم تخل في النزر القليل من حقيقة كون بعضهم شباب ثورة وائتلافها.. أضيفت إليهم أمم أخرى تسمى ائتلافات وشباب ثورة وثوار.. ومعظمهم «ثوار ما بعد الثورة».

وهؤلاء جميعًا وهم يحاولون انتشال أنفسهم من السفوح ويتطلعون لموطئ قدم في قمم سلطة جديدة أو حولها.... كانوا يقومون بعلم أو بغير علم بالمشاركة في محاولة لـ «وضع اليد» التاريخي.. كما هي الحالة في السطو

على الأراضي وممتلكات الغير باسم وضع اليد.. كما اصطلاحنا على تسميته في مصر.

وقلنا إن هؤلاء وجدوا باتفاق المصلحة ضالتهم في المجلس العسكري ووجد هو ضالته فيهم وذلك كما أسلفنا لرغبة الأخير في تحويل الثورة إلى ثورة دفترية.. أي أحداث الشارع ليس لها قيمة في قرار أو في تسيير أمور.. ولكن تبقى أحداث الميدان والشارع للميدان والشارع ويبقى القرار وفقاً لمطالب تسمى ثورية «دفترياً» على الورق يعني.. يتم الاتفاق عليها في الغرف المغلقة مع كل هؤلاء المهرولين والساعين لوضع يدهم على جوهر ثورة الميدان.

وقلنا إنه بتحويل الثورة إلى ثورة دفترية.. من الممكن للسلطة؛ أي سلطة.. المجلس العسكري أو من يطمح لكي يأتي بعده وهم كانوا بالضرورة تنظيم الإخوان المسلمين.. أن تفاوض الثورة.. أو تقامر الثورة.. أن تملي على الثورة.. أن تشتري الثورة وتقرر باسمها أو أن تقتل الثورة.

تكون الخطوة التالية هي إصدار نسخة دفترية من الثورة.. تصدر هذه النسخة من لقاءات واتفاقات أو إملاءات وصفقات السلطة وهي المجلس العسكري مع من تم شخصنة الثورة فيهم أو من رضوا بخصخصتها لصالحهم من القوى السياسية والكتل العقائدية وائتلافات الشباب. ويراد أن تكون هذه النسخة الدفترية هي الثورة الحقيقية بغض النظر عن وجود نهر دافق في الميادين مازال يقاوم محاولات تحويله إلى مستنقع آسن منسحب من الحياة تاركاً ثورته، والتي هي مستقبله في يد من احتلوها احتلالاً.

وكانت تلك اللقاءات التي تمت الدعوة إليها من قبل المجلس العسكري - وهروول إليها من هروول - هي حلقة في سلسلة ما يسمى اللقاءات مع القوى السياسية الممثلة للمجتمع.. ولمعرفة المفارقة المثيرة للأسى أنه في معظم تلك اللقاءات يدعى رؤساء وممثلو أحزاب تحت التأسيس أو مؤسسة قد لا يوجد بها أكثر من عشرة أشخاص هم كل الحزب وكل علاقته بالحياة العامة..

وكان أكثرهم تنظيمًا وأكثرهم علاقة بالشارع هما حزبي الحرية والعدالة والنور مجتمعين.. بحقيقة ما حدث في أيام الثورة الثانية عشر كما يعرف المجلس العسكري أكثر من غيره كانوا كتلاً في نهر الميدان العفي، وكانوا تنظيميًا على تخومه.. ولكن لم يملكوا في الميدان حلًا ولا عقدًا..

فلماذا يلتقي هؤلاء فقط؟ ويتعامى عن حقيقة الميدان.. ولماذا يقبل هؤلاء على تلك اللقاءات.. هي ذات الحالة التي أراد بها نظام مبارك اختراق الميدان واختزال الثورة.. في سلسلة لقاءات السيد عمر سليمان وهو نائب رئيس الجمهورية آنذاك.. مع معظم أو كل هؤلاء وكانت اللقاءات في ظاهر معظمها معروفة المطالب.. وفي جوهرها محاولات لعقد صفقات لا اختراق الميدان أو تفریغه كما كانت الصفقة مع الإخوان المسلمين، والتي تسببت في انشقاق بعض الشباب والذين رفضوا الامتثال لأوامر التنظيم حينها..

وبدلاً من أن يستثمر المجلس العسكري في نهر الثورة الذي أنعم الله به على المصريين ليحوله إلى تيار رئيسي عام يزيح بعفويته وعنفوانه أو بقوة سريانه الفطرية.. شوائب الماضي.. ويجعله فتية منتظماً في سريانه ليحمل مؤسسات الدولة على صفحته.. كانت تلك المحاولات الحثيثة - بوعي أو بغير وعي - لعرقله سريانه بمعاداته والتحامل عليه بدلاً من اقتفاء إرادة المصريين من خلاله.. والادعاء صار أن الميدان قد تغير.. والادعاء كان فيه بعض الصحة.. ولكن العذر فيه لم يكن مقبولاً.. فمن تعلل بتغير الميدان كان ممن عملوا على تغييره.

وكان لسان الحال للميدان يقول للمجلس العسكري ولجملة من اجتمع بهم في لقاءه المسرح في أول أكتوبر وما انتهوا إليه.. إن هذا يخصكم وللشعب كلمته التي تأتي. وكان هذا ما شعرته لساناً لحال الميدان الذي بدأ ينهك وكتبته في حينها وكأنه إملاء الميدان عليّ.

ومن إملاءات الميدان.. كتبت أن «آفة حارتنا النسيان.. ويبدو أن آفة مجلسنا النسيان.. ما أشبه ما حدث اليوم بمناورات عمر سليمان السياسية في وقت الثورة.. إن أفلحت حينها.. ستفلح الآن».

كان يقيني أن الميدان الحقيقي الوطني يراقب بهلوانيات السياسة ليس عن ضعف ولكن من باب إعطاء الفرص.. وأنه يتحين فرصته ليقول كلمته في كل ما يجري.. وهذا ما صدقته أحداث محمد محمود.. والتي جاء أهم ما فيها أنها أكدت مرة أخرى أن صاحب الكلمة الأخيرة كانوا هم عموم المصريين.. الأقل تنظيمًا.. والأقل صحبًا.

وحقيقة لم يكن ليجترأ أحد - أي ممن تصدروا مشاهد الاجتماعات السياسية الممسوحة.. من أصحاب الدعوة وهم المجلس العسكري أو المدعويين وهم القوى السياسية والكتل العقائدية - أن يتحدث باسم الشارع أو الميدان لوبقي مشهد تحرير يناير على عهده الأول.. وهو أنه يحمل مشروعًا واحدًا اسمه مصر. وكان ذلك ما أسميته في يوليو أزمة الإرادة لدى الميدان.. فكانت حداثة العهد بالإرادة - وهي أننا نريد فنفع - تتسبب ولا تزال في ترك عموم المصريين فراغًا يتوجب أن يملئوه بإرادتهم.. فراغًا يتركونه للمدعين وحواة السياسة يملئونه بل ويستكثرون على المصريين ملكيته.

ولهذا ألح عليّ في حينها ما كتبت به بأنه آن لمصر أن تفرز نخبة مستقبلها.. تلك النخبة التي لا تسمى الركود استقرارًا ولا تسمى العجز عقلًا وتعلم أن رضا السلطة مغرم وأن رضا الشعوب هو المغنم.

آفة حارتنا النسيان..!

٩٩ آفة حارتنا النسيان ويبدو أن آفة مجلسنا النسيان...
ما أشبه ما حدث اليوم بمناورات عمر سليمان السياسية وقت
الثورة... إن أفلحت حينها ستفلح الآن... ٦٦

2 أكتوبر 2011

..الشعب يريد...الشعب يقرر...الشعب يقود..!

”آن لمصر أن تقرر نخبة مستقبلها.. تلك النخبة التي
لا تسمى الركود اسقرارًا ولا تسمى العجز عقلًا وتعلم أن
رضا الحاكم مغرم ورضا المحكوم مغنم..“ 66

2 أكتوبر 2011

ويأتي يوم التاسع من أكتوبر بمواجهات بين متظاهرين وقوات الأمن أمام
مبنى الإذاعة والتليفزيون مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى فيما عرف بأحداث
ماسبيرو وسمي يوم الأحد الدامي. وكان معظم الضحايا من الأقباط.
وتأتي كارثة ماسبيرو كاشفة بأكثر مما ينبغي لتحركات أطراف كثيرة أمنت
على حركتها الخفاء وأنست في المشاهدين المصريين الغباء..

ففي داخل الكتل العقائدية.. إسلامية ومسيحية.. أطلت رءوس كثيرة
تحمل مشروعاتها الخاصة وتبدي ولاءها لمشروعاتها على حساب الوطن..
وكان حادثة عهد معظمهم بالسياسة.. وأحلام الزعامة التي بدت قريبة
منهم.. هي المحرك الأقرب للحمق منه إلى الخيانة..

ويتبدي العجز الكامل في إدارة الأزمة عند رأس السلطة.. فحكومة
د. عصام شرف.. تائهة كعادتها بين انتظار توجيهات المجلس العسكري
وبين بديهيات إطفاء الحرائق المجتمعية.

تلك البديهيات التي أتت متأخرة عن التعامل معها.. أو غابت بالكلية..
أو تبرعت بإضافة المزيد من الوقود لإذكاء الحريق.. وكان بسوء تقدير أكثر
منه بفساد.. ولكن في القيام على أمور الوطن لا يعذر القائم عليه بجهل أو
بفساد..

ولم يكن أداء المجلس العسكري مختلفًا عن ظله التنفيذي الباهت والمسمى
بالحكومة.. فقد أسقطه تراجع كفاءته في إدارة الأزمة التي كان من الممكن

أن يلتمس له فيها بعض عذر.. إلى طرف معتد فقط. وكما كان شأن حكومته كان شأنه هو ولكنه لم يتأخر أو يغيب عن الأزمة.. فقط تبرع بإضافة المزيد من وقود الإخراج الركيك والتحركات الرعناء في التعامل مع النشطاء وأطراف الأزمة.. فزاد الحريق اشتعالاً ليطاله هو ويبقى أثر الحرق في سجله حتى يومنا هذا.. اسمه ماسبيرو..!

وكان خروج إحدى مذييعات التليفزيون المصري الرسمي تستغيث بالمواطنين لإنقاذ الجيش المصري من مسيحيين يهاجمونه، هو «أم» السقطات وتكثيفاً للرعونة وافتراض القابلية التامة للاستعلاء في المصريين. وكانت، بقصد أو بدون قصد، لهباً إضافياً لحريق ماسبيرو..

وماسبيرو.. فتنة كمثلها جمعت الهلال والصليب.. وفتنة كمثلها إطارها - بغض النظر عن تفاصيلها - كان الحمق الطائفي، والذي هو صناعة قام عليها رجال دين من الطرفين.. وتراخيهم في منع أسبابها لاعتبارات الزعامة وعدم خسارة الأتباع كان مشاركة لهم في صنعها..

شراكة الحمق..!

”الفتنة نائمة.. لعن الله من أيقظها.. الحمق الطائفي
فتنة.. وسكوت رجال الدين وعلمائه عن أسبابه إيقاظ لها..
وتراخيهم في منع أسبابه مشاركة في صنعها.. 66
10 أكتوبر 2011

لم يكن تراجع إدارة السلطة للأزمة، والذي وصل إلى حد الحمق، جديداً أو أعيد كشفه في أزمة ماسبيرو.. ما كانت أكثر كشافاً له هي الرءوس التي أطلت تحمل أحلام الزعامة مع حداثة عهد معظمهم بالسياسة أو بالشأن العام ممارسة أكثر منه اهتماماً.

وأحلام الزعامة التي بدت قريبة كانت هي المحرك الأقرب للحمق منه إلى الخيانة..!

وحاولت أن أنبه حينها على أن القاتل للمصريين في ماسبيرو موجود فيمن قتلهم بيده، وموجود أكثر فيمن يرثيهم ادعاءً، وموجود أكثر وأكثر فيمن يصر على الفصل بين المسألة القبطية والمسألة المصرية برمتها.. وهو الفصل التعسفي الذي أسقطه المصريون بوعيمهم في ثورة يناير، فقد كانت عودة كل المصريين لمعنى الوطن في يناير أول من سبق فيها هم المسيحيون المصريون.. الذين أريد لهم لعقود أن يحيا وطنًا داخل أسوار كنائسهم وليس الوطن الأرحب. ولكن باتت النتيجة واحدة جموع مصرية تستنفر بوقائع حقيقية حدثت في ماسبيرو ولكنها ليست لب المسألة القبطية.. إذا جاز تسميتها. فلب المسألة القبطية في حقيقته هو لب المسألة المصرية.. هو المواطنة الغائبة عن الكل مسلمين ومسيحيين..!

وبدا من بعيد مرة أخرى بعض المتاجرة بدماء المصريين في سوق مساومات سياسية وطموحات زعامة.. وكان في تقديري ولم يزل أن أي محاولة لاقتناص مكتسبات طائفية أو سياسية من غبار كوارث ومن دماء مصرية سالت، تُحمّل محاوليها إثم تلك الكوارث ومسئولية سفك الدماء.

قتلة..!

”ابحثوا عن قتلة المصريين.. ابحثوا عنهم كثيرًا
فيمن قتلوهم وابحثوا أكثر فيمن يرثيهم وابحثوا عنهم
أكثر وأكثر فيمن يبني على قبورهم قواعد ملكه..“

”الطائفية هي دلائل خيانة الوطن ودماء أبنائه حتى
وإن كان المتاجر هو ولي الدم..“

”وراء الجنازة.. سارت قريش.. فهذا هشام.. وهذا زياد..
وهذا يريق الدموع عليك وخنجره تحت ثوب الحداد.. (نزار
قباني أهديها لكل قريش صاحبة جنازة)..“

13 أكتوبر 2011

وفي وسط هذا الجو البائس من المشاحنات والمزايدات باسم الوطنية والثورة.. بدءًا باللقاءات المسرحية للمجلس العسكري مع القوى السياسية (مجازًا) وبعض تعامل الكل وبالأخص زعامات الكتل العقائدية مسلمة ومسيحية مع الأحداث الطائفية على إطلاقها ومع حدث ماسبيرو الأخير.. ألح عليّ سؤال قديم عن ماهية القوى الوطنية.

من القوى الوطنية؟ وهو التصنيف الوحيد الصحيح في تقديري الذي صكته الثورة للقائمين على العمل العام من باب الهم والمشاركة والمبادرة والقيادة.

وأتصور أن القوى الوطنية التي تستحقها مصرنا ليست الأكثر إلحاحًا على الصدامات الرمزية، بل هي التي تمتلك أهلية قيادة المجتمع نحو ممارسة ملكيته لوطنه من خلال منح شرعية الحكم أو منعها.

وشواهد أهلية تلك القوى هي كفاءة استجلاء الهدف الجامع والمشروع الجامع للأمة في كل مراحلها، ثم كفاءة الدفع نحو هذا الهدف تخطيطًا وتواصلًا وتحقيقًا للتوافق، وأن تلزم نفسها والمجتمع - قناعة - بمعيار قياس وحيد، وهو ذلك الهدف الجامع المحقق لحقيقة معنى الدولة الراعية المهيمنة، فيصير الاختلاف الأيديولوجي تنوعًا يثري القوة ولا يغري بالعصبية، وتصير خلافات هذه القوى الوطنية التي نحن بصدد تعريفها (إن حدثت تلك الخلافات) خلافات تجويد لا خلافات تجמיד.

القوى الوطنية يجب البحث عنها في رحم المجتمع المصري الأخصب وليس في رحم القوى السياسية العقيم وسنجدها تتمثل فيمن يصح في حقه معنى وممارسة فكرة المجتمع ومعنى الدولة المقدمة على كل ما هو شخصي. بحيث لا تقاس قيمة لما هو شخصي إلا في سياق ما هو في إطار المصلحة الأولى والأعلى للمجتمع والدولة.

وألح عليّ أيضًا ما يؤكد طبيعة الصراع في مصر في مرحلة الانتقال وما قبلها وهي أننا في حرب استنزاف طويلة.. من أجل استعادة معنى وطن.. وبناء دولة..

وأن من يخوض تلك الحرب الواجبة من أجل استعادة معنى الوطن «مصر» لا يملك ترف اليأس أو الملل فليس لديه إلا الأمل والعمل.. فإن بنى في عقله وعقول من حوله معنى الوطن وجاءت ميليشيات الفساد فهدمتها بضيق مصالحها وعقولها.. فما علينا إلا أن نشرع في البناء مرة أخرى.

وكان المعنى الملح والمؤكد في حادث ماسبيرو كما في كثير من أحداث الأشهر التي سبقتها والتي تلت.. أن الفساد والاستبداد ليسا قرينين بسلطة كانت أو جاءت، أو بنظام حكم أيهما..

فالفساد والاستبداد وشهوة السلطة سمة ممارسة سلطة؛ أي سلطة -الرسمي منها والعرفي- ما يمارس منها في مؤسسات الدولة الرسمية أو في مؤسساتها المجتمعية والعرفية. وكذلك تراجع الكفاءة والادعاء ليسا نقيصتين يُخَصَّان أصحاب السلطة والحكام ولكنها تظالان أكثر ما تظالان المحكومين ذواتهم.

وأقصد في هذا أنه كما قال مالك بن نبي عن قابلية الشعوب للاستعمار هي السبب الأهم في استعمارهم.. فإن قابلية المواطن للاستغفال هي السبب الأول في كونه يستغفل من قبل سلطته وزعاماته الرسمية أو الروحية..!

وكتبت في هذا حين وجدت الحديث في المسألة الطائفية، والذي أججته ماسبيرو بالقطع.. وصرف الأمراض الاجتماعية العامة إلى أسباب تخص طائفة دون غيرها إلى مدخل للاستغفال.. تبني عليه السلطة أي سلطة رسمية أو روحية مشروعات للزعامة ومصادرة العقول.

ووجهت كلامي حينها لكل منا في مقال أسميته «اختبار القابلية للاستغفال».

«دليل المواطن لمحاولة فهم أي حاجة... اختبار القابلية للاستغفال».

المواطن القابل للاستغفال كالمواد القابلة للاشتعال، يستخدم كليهما للإشعال ويفنيان معه.

فأما المواطن القابل للاستغفال فيستخدم في إشعال الفتن، وأما المواد الأخرى فدورها في إشعال النار. ويكون في نية المستخدم في الحالتين التخلص من وقود الفتنة (المواطن المستغفل) أو وقود النار لمصلحته هو... وعليه فنرجو أن تستخدم الدقائق القادمة لتحديد قابليتك للاستغفال، ومن ثم قابليتك للاستخدام كوقود لمصلحة آخرين تفنى أنت فيه وأنت تعتقد أنك فاهم.. والقاعدة القانونية تقول «القانون لا يحمي المغفلين».

عزيزي المواطن

إذا وجدت لديك صعوبة في تصديق أنك مساو لغيرك على أرض هذا الوطن في الحقوق والواجبات.. وتصورت أنك أقل من غيرك أو أعلى منه... فأنت قابل للاستغفال.

إذا كانت لديك صعوبة في تصديق أن كل مصري حولك هو شريك لك في المصير والمستقبل.. أو أن شراكتك وملكيته في هذا الوطن لا تزيد عليه أو تنقص... فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك لا تجد (في السياق الطائفي المصنوع) مشكلة في جمل من نوع «عنصري الأمة» ولا تستغربها على أساس حقيقة أن كل عناصر الأمة مصريون أو «الحوار المسلم المسيحي» دون أن تقيسه في مواقف أخرى على أنك لم تقل في مواقف مشابهة «الحوار المسلم المسلم» أو «الحوار المسيحي المسيحي».. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك لا تستغرب إعلامًا يصر على تسمية مسيرة لمصريين يطالبون بحقوقهم كانت طرفًا في احتكاك مع قوى فض شغب «بمسيرة

قبطية مقابل جيش مصر» ولا تري في ذلك إشعالاً لفتنة (مع التسليم باحتمالات الشطط والتجاوز من كل المصريين أطراف أي قضية).. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك لا تستغرب الإلحاح على كلمة «الفتنة الطائفية» والإصرار على وصف مشاهد احتقان مصرية (وكفى) بهذه الكلمة لتعطي للكلمة معنى ومدلولاً.. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك مع من يصنف خروج المصريين من أجل المطالبة بحرياتهم أو يعدل مجتمعهم أيًا كان نوع التضييق أو طبيعة المظلمة التي خرجوا ضدها.. بتصنيف يخص خلفيات أو معتقدات المصريين دونما الحديث أولاً عن قضايا الحرية أو العدل أو الكرامة التي خرجوا من أجلها.. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك تتصور أن كيفية رفع المظلمة أو التضييق عن مصري مسلم تختلف عن رفع المظلمة أو التضييق عن مصري مسيحي رغم اختلاف توصيف المظلمة أو التضييق.. فحين تصاب بدور برد لا قدر الله.. تأكد أن تطلب من الطبيب المعالج دواء يخص أبناء ديانتك المصابين بهذا البرد وليس دواء أبناء الديانة الأخرى.. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك قد صنفت نفسك على أنك أي شيء آخر غير كونك إنساناً أولاً وقبل كل شيء.. حر ولن تحيا بغير الحرية ومصريتك هي الوعاء الجامع لكل تنوعك واختلافك عن أي مصري آخر.. فقد استغفلت فعلاً.



وفي زاوية أخرى من الواقع المصري غير تلك التي جرت فيها أحداث ماسبيرو وتداعياتها ودلالاتها.. كان الطنين يزيد في ظل الوثائق الحاكمة للدستور عن الدولة وطبيعتها. وكنت قد دعيت لألقي محاضرة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. عن الدولة المدنية أو مدنية الدولة.

وكان معظم الحضور من المنتمين للكتل العقائدية المختلفة.. مع قطاع ليس بالقليل من عموم المصريين الذين اهتموا بالفهم لما يجري أو سيجري في مصر ورغبتهم في تأهيل أنفسهم للتعاطي مع الشأن العام من أرضية معرفية.

«المدينة على مستوى الفرد تعني أن يكون الفرد إنساناً قبل أن يكون فرداً، بأن يحيا بالحرية والعدل والكرامة قدر ما يحيا بالشُّبُع والرِّي.

وعلى مستوى المجتمع فإن المدينة تعني أن يكون مصدر ومنشأ شرعية الحكم هو الإنسانية.. وأن يبقى المجتمع مجتمعاً حارساً لإنسانية أبنائه..

أما على مستوى الدولة، فالمدينة تعني أن تكون الدولة دولة رعاية لا دولة جباية، أي تمثل وطناً لمواطنيها وليست دولة ممالك.

يجب أن نجعل فكرة الإنسانية فكرة محورية، فلا بد أن يكون مجهودنا القادم بإعادة المجتمع إلى إنسانيته، فتصبح القيم الثلاث السابقة (الحرية - العدالة - الكرامة) غير قابلة للتفاوض.

لا يمكن أن تُبنى قصور اقتصادية على قاعدة سياسية رخوة، وبالتبعية لا يمكن أن تُبنى قصور سياسية على قاعدة مجتمعية رخوة، ولا يمكن أن نبني قصوراً مجتمعية على قاعدة إنسانية رخوة، ولو لم نوجد هذه القاعدة الإنسانية التي تحمل هذا المجتمع بتغيب هذا المفهوم ستصبح هذه الدولة دولة ممالك مرة أخرى، وسيصبح هذا المجتمع بداءة مرة أخرى، وليس مجتمع حضارة ولا مدينة».

كان هذا جوهر ما فصلته في تلك المحاضرة.. والتي أهم ما لاحظته هو عدم اعتراض أي من منتسبي اليمين الديني على المعاني المسوقة عن تعريف مدينة الدولة.. والمقارنات التي سقتها بين البداءة والمدينة.. وأن التضاد ليس بين المدينة والدينية في الدولة التي تنطلق من منظومة قيمية إسلامية أو الدولة الإسلامية مجازاً في تسميتهم؛ وذلك لأن الدولة على عهد الرسول كانت مدينة مغايرة للبداءة.. مرجعيتها القيمية هي قيم الإسلام.

الغريب أن بعضًا من الوجوه التي رأيتها ذلك اليوم.. لم تزل تتحرك في المجتمع منتصرة لمصطلحات بعينها دونما توضيح لمفهوم.. كمصطلحات حكم الشريعة.. والدولة الإسلامية.. والمشروع الإسلامي.. وما أشبه ليلتنا ببارحتنا حين وقف من يقول للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه: إن الحكم إلا لله.. وكانوا هم قاتليه فيما بعد..

وفي ذلك تفصيل يأتي في سياقٍ تالٍ.. يكشف كيف أننا في لحظة من تاريخ قد يكون لا يعيد فيها نفسه.. ولكنه قطعًا يقفُّ على ذات القافية..!

نوفمبر 2011..

الأحداث هوامش والأحوال حقائق

”كان درس محمد محمود 2011 أن وزن إرادة عموم المصريين كبير.. هذا دون أن تتصل الإرادة في خيط ناظم أو حتى تنغم.. فما بالناس لو وجدنا خيوطنا الناظمة أو تلك النغمات الجامعة.. 66

أتت رياح نوفمبر من القوة بمكان لتزيح كل ما تبقى من ملامح تجميل أو قد يكون براقع حياء في تعامل كل الأطراف مع الواقع المصري.. ولم تبق إلا حقائق الوجوه والمواقف.. ولم يبق لما تلا من شهور إلا أن يؤكد ما كشف للمصريين عن لاعبي الساحة.

لم تدع الأحداث لأحد مساحة للمناورة.. فقد كانت كاشفة بغير رجعة حتى للنوايا.. أكثر من الأوجه ذاتها..

تتصاعد أو تؤجج أزمة وثيقة المبادئ الدستورية والمعروفة باسم وثيقة السلمي.. ويبدأ بعض ضغوط لقاءات الغرف المغلقة بين السلطة الممثلة في المجلس العسكري وبين من حولها من واضعي اليد على الثورة.. يسرب للعلن ويتحول إلى لعبة تجاذب ساحتها - للأسف - ميدان التحرير ذاته.

فباسم الاعتراض على البندين 9 و 10 في الوثيقة والخاصتين بموقع الجيش في الدستور الجديد المزمع العمل عليه.. تمارس جماعات اليمين

الديني لعبة ضغط مكشوفة في ميدان التحرير محشود بالأوامر.. أكثر منه محتشد بصدق إرادة من أتى..

وتكون جمعة 18 نوفمبر هي جمعة الكتل العقائدية وجماعات اليمين الديني وواجهاتهم الحزبية. نصبت المنصات وتبارت الحناجر في الحديث عن خطورة الوثيقة وضرورة إلغائها.. وضرورة إقالة د. يحيى الجمل - نائب رئيس الوزراء حينها ومن قيل إنه خلفها.. وأخيراً تغيير الحكومة.

ولأنها لعبة شد وجذب دارت أصلاً في الغرف المغلقة.. بين الإخوان وتجمعات اليمين الديني على اختلاف مراتب الجمود لديهم من جهة وبين المجلس العسكري من جهة أخرى.. ولأن الميادين المحشودة مهما زادت أعداد من حضروا فيها.. يبقى وزنها بوزن رءوس من حشدها فإن كانت هي رءوس مرشد الإخوان وقادة التيارات السلفية وبعض من تبعهم من أحزاب على الورق.. فهو في النهاية وزن أشخاص يعدون على أصابع اليد الواحدة.. وهي رءوس معلومة تُفاوض.. وتُقايض.. وتُستمال.. وتُقطع..! ومن الغريب أني رأيت في ذلك اليوم أحد السياسيين والنقابيين القدامى، والذين انشقوا عن الإخوان المسلمين وكان بينهما ما صنع الحداد لكونه سعى في تأسيس حزب إسلامي.. وإذا به يلقي كلمة على خطوات كل قادة الإخوان الذين سبقوه للمنصة..

وشاءت الظروف أن ألتقي الرجل في اليوم التالي 19 نوفمبر، والذي كنت ألقى محاضرة فيه عن الوضع الراهن.. وحين سألته - وقد جمعنا لقاءات عديدة قبل الثورة وأعرف مدى تحفظ الرجل على فكر وأداء تنظيم الإخوان - إذا به يعلل ذلك بأنه كان هناك لدعم خطورة فكرة الموقع المتميز للجيش في الدستور..!!

وللأمانة لم أقتنع.. فالرجل رضي بموقف التابع للإخوان.. بعد أن كان يبنى كثيراً من مواقفه السياسية على خصومة حادة مع الإخوان منهجاً وتنظيماً..

وتمر الأيام وإذا بالرجل وحزبه.. الحليف الأول للإخوان بعد وصولهم
لقصر الرئاسة.. وإذا به من أعمدة الجمعية التأسيسية الثانية للدستور (ولم
يكن اختيار في الأولى بالمناسبة).. وإذا به يمرر مع بقية الجمعية بالطبع.. كل
المواد الخاصة بالمؤسسة العسكرية.. والتي قد لا تختلف معها بالضرورة..
ولكن ما أرصده هو ما كشفت أحداث نوفمبر والأكثر أنها أصلت لحقائق
كثيرة تأكدت دون أدنى شك فيما بعد.

وتنتهي جمعة 18 نوفمبر.. الجمعة المحشودة.. وليعلن المجلس
العسكري.. عقب انتهاء فاعليتها.. أن الحكومة باقية.. والوثيقة باقية..
ود.. يحى الجمل باق..

ولم لا؟ فالمجلس العسكري كما قلت يعرف من حشد.. ولماذا حشد..
ويعتبره استكمالاً لأحداث غرف مغلقة انتقلت للميادين لإحراجه.. فما
كان منه إلا أنه أخرج من أراد إحراجه..!

وكان الإحراج شديداً بل مهيناً.. لمن يعي..!!

فما لبث أن بدأت قوات الأمن في تفريغ ميدان التحرير من المعتصمين
باستخدام قوة مفرطة.. وأدى ذلك إلى إصابات شديدة والأخطر أنه كان فيه
إمعان في امتهان الكرامة من بعض الأفراد العسكريين والجنود تجاه بعض
المعتصمين.

وإذا بعموم المصريين يتقاطرون على الميدان بداية من يوم مساء 19 نوفمبر
2011.. محتشدين بإرادتهم الحرة.. ومحركهم هو الانتفاضة للكرامة التي
أهنت في صباح ذلك اليوم.. وتبدأ مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين
في شارع محمد محمود بوسط القاهرة وهي ما عرفت بعدها بأحداث «محمد
محمود الأولى» وتستمر المواجهات أسبوعاً كاملاً وتسفر عن مقتل 42
شخصاً.

ويقول الميدان المحتشد كلمته.. وهي أن وزن الميدان بصدق بقدر من فيه
وليس في عددهم وبقيناً ليس في استخدامه ورقة للضغط السياسي..

لأن كل من حشدوا في جمعة 18 نوفمبر في «ميدان التحرير السياسي».. غابوا عن «ميدان التحرير الوطني» في 19 نوفمبر..

غاب أصحاب الميادين السياسية عن أحداث «محمد محمود» لأن أهدافه كأهداف التحرير الأولى «حرية وعدل وكرامة» ولم يكن مترادوه دُمى سياسية يحركها من يريد أن يفاوض بها.. ولم تكن من وجهة نظر اليمين الديني - حتى وإن خدمت قيم الثورة - تخدم هدفهم الذي بات قريباً وهو تحويل مسار الثورة من الميدان إلى خزان مغلق اسمه البرلمان ولتصادر فكرة التغيير جذرياً ونهائياً باسم الإجراءات الديمقراطية.. وإن لم تصدر باسم كنه الديمقراطية وحقيقتها.. ألا وهي الحرية.

وقبل أن تنتهي الأحداث تكتمل كلمة الميدان.. فتستقيل وزارة د. عصام شرف وتلغي وثيقة السلمي يوم 22 نوفمبر.. بل ويتم تحديد جدول زمني لانتقال السلطة وانتخابات رئاسية في يونيو 2012..

ورغم أن تحدي الميدان والثورة بقي كما هو حتى بعد انتهاء الأحداث.. وهو تحدي أن يكون للثورة وجه يراه المجتمع فيطمئن.. وتراه السلطة ومن حولها من واضعي اليد.. فيرتدعوا.

وسيظل هذا التحدي قائماً ما لم تنضج نخبة المستقبل التي كانت حاضرة في محمد محمود، والتي احتشدت فقال الميدان كلمته بها.. لئنغ حركتها.. لا أقول تُنظمها في ملامح إطار واحد.. وليس في تنظيم واحد ولا ينبغي أن يكون..

وفي ندوة عنوانها «التطورات الراهنة في الحياة السياسية في مصر» وكان تاريخها قدرًا هو يوم 17 نوفمبر.. أي أنها سبقت مباشرة هذا الأسبوع المفصلي.. وتحدثت فيه عن نقاط مؤسسة تعين على إزالة اللغظ الدائر.. والذي بدأ يظهر في إشارات غير مباشرة وبعضها مباشر عن بقاء المؤسسة العسكرية في الحكم لأبعد مما كان متوقعًا لها.

ولم تكن المشكلة في المدة.. كانت المشكلة في تقديري أن خلطاً جرى بين المؤسسة العسكرية أرادت أن يكون لها إرادة سياسية ظاهرة.. تقترب من الدور السياسي المباشر.. وكان هذا هو الخطأ الذي جعلها تدفع ويدفع معها الشعب المصري ثمنًا غاليًا من الاستقرار والأمن.

فكان محور كلامي في تلك الندوة عن أن القوات المسلحة في الدول المستقرة.. هي عنصر أساسي في صياغة السياسة الداخلية والخارجية ولكن ليس لها إرادة سياسية بمعنى أن تصبح لاعبًا سياسيًا في مضمار التنافس السياسي نحو السلطة. فسلطتها ذاتية وتكاد تكون منشئة أكثر منها منشأة أو تابعة.

وأنه في حالة مصر.. المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو حام لإرادة الشعب وليس صاحب إرادة تخصه.. وإرادته جزء من إرادة الشعب وتعين على تشكيلها ولكنها ليست بديلًا عنها.

وقلت: إن الشعب هو صاحب الشرعية في إصدار أي وثيقة سواء بالكتابة المباشرة بحيث يشرعن من يكتبها له بالموافقة المباشرة والاختيار أو بالموافقة غير المباشرة باختيار من يكتبها ثم الحوار المجتمعي والاستفتاء.. وما دون ذلك يصبح صادرًا ممن لا يملك تلك الشرعية.

وكان رأيي في حينها ولم يزل أن وثيقة السلمى ليست كلها سوءًا.. وأفضل ما فيها أنها أوضحت ما يدور خلف الأبواب المغلقة.. وأخيرًا.. لا شيء ملزم للشعب إلا ما يقر الشعب بإلزامه..

وكان درس محمد محمود 2011 والذي يلزم أن نعيه. أن وزن إرادة عموم المصريين كبير.. هذا دون أن تتصل الإرادة في خيط ناظم أو حتى تنغم.. فما بالنا لو وجدنا خيوطنا النازمة أو تلك النغمات الجامعة..

وبدا أن كلمة الميدان كانت بوزن كل من احتشد.. وهؤلاء عموم المصريين.. لم يُتفاوض معهم على سلطة تقسم أو ترتيبات حكم.. فهي

رءوس لا تفاوض ولا تقايض، وبقيناً بعد كل محاولات تفزيها بدا أنها حتى عصية على القطع.. ومن أين لها بكل هذه القوة؟!

إنها قوة تلاقيها مع الحق وثباتها عليه.. وهذا كان موعدها الثاني بعد أيام الثورة الأولى في يناير وفبراير من ذات العام.

ولكن ثمة فارقاً مهماً قد حضر.. هو كل ذلك الفرز الذي قام به الميدان ليظهر من على عهد أيام يناير وأحلام وطموحات التغيير الحقيقية.. ومن كان ولم يزل موجوداً للاغتنام أو الاقتناص!..

وبدأ البحث عن مخارج وناشدة وناشد غيري المجلس العسكري أن يكون على قدر اللحظة.. وأن يجتهدوا في قراءة حقيقة الميدان أكثر من حرصهم على إخلائه. وكذلك كانت مناشدتي، والتي أملت أن يكونوا قد وعوها عند تلك اللحظة.. (ولكن بدالي فيما بعد بممارساتهم أنهم وعوها جزئياً).. بالأيتعالوا على التحرير الحقيقي وألا يصدقوا بدائله التي صنعوها أو صنعت لهم..

وأخيراً تمنيت أن يقرءوا الميدان بذات القلوب والعقول المصرية التي كانوا عليها وألا يقرءوه بتقارير الأمن فقط.. فهذا ما أودى بمبارك وخشيتي أن يودي بهم.. ولا أظن أن أمنيته تلك قد تحققت..

وفي يوم 21 نوفمبر وجهت نداءً مكتوباً.. لم أوجهه للمجلس العسكري ولكني وجهته إلى القابضين على السلطة.. وهم المجلس حينها ولكن يقيني أن تلك النداءات تخص كل قابض على السلطة أتي أو سيأتي. وهي أنه في ساعة أزمة كأزمة محمد محمود تكون المخارج اللائقة للقابض على السلطة ثلاثة:

أولها: نبدتعالى وإعلان شرعية سلطته في كنف شرعية شعبه لا الوصاية على الإرادة الشعبية أو حتى الحديث باسمها.

ثانيها: إعلان تاريخ تخارج من السلطة بجدول زمني واضح ويتجنب فيه التأويل.

ثالثها، عدم التورط في إسالة أي قطرة دم مصرية -بغير حق- والعودة إلى الرشد الوطني بطلب الصفح ومعاقبة أي ممن أسال الدم.

وكما صح هذا الأمر في حق المجلس العسكري القابض على السلطة حينها.. صح أيضًا الآن في حق د. محمد مرسي رئيس الجمهورية الحالي «لحظة كتابة هذا الكتاب» أو «المسئول الأول».. وهي التسمية الأدق من وجهة نظري. وكذلك تصح في أي ممن يأتي بعده..

وبدا حينها مرة أخرى أن المجلس العسكري يحاول استخدام القوى السياسية فاقدة الأهلية إلا باستثناءات قليلة في محاولات يائسة لترميم تآكل شرعيته. غير أن ذلك كان عطاء من لا يملك لمن لا يستحق.. كانت بعض تلك القوى تتصور أنه بانهيار أداء المجلس وشرعيته فقد فتح المجال أمامها نحو السلطة. بل وكانت بعض تلك القوى التي يستخدمها المجلس تعمل بدأب على إضعافه (أي المجلس).. محاولة اختراق الإطار الأخلاقي للميدان واستغلاله.

وبقيت الشرعية في الميدان كما كانت.. الميدان الذي كان هو النخبة التي تصنعه ولكن لم تتقارب لتفرز قاداتها.. وكانت هي نخبة مصر القادمة التي لم تختزل مصر في حزب أو مشروع سلطة.

وكانت الكلمة المفتاح الذي تراوح حول الأزمة هو حكومة إنقاذ وطني.. لأن الأمر على حدة الوصف في حق المجلس العسكري والقوى السياسية كلها.. بدا لي أنه ينتقل من الهزل السياسي الذي يوجب الرثاء لصاحبه.. إلى السفه السياسي الذي يوجب الحجر على أصحابه..

ومن عجب أن يبقى هذا هو الحال.. بل أسوأ منه بعد مرور أكثر من عام ونصف من ذلك التاريخ!!

ويتم تكليف د. كمال الجنزوري بتشكيل الحكومة الجديدة.. وتمارس جماعة الإخوان المسلمين ضغوطًا مباشرة على المجلس العسكري لمنع شخصيات

سياسية بعينها.. تعتبرها منافسًا سياسيًا لها.. وتقبل بحكومة الجنزوري
وتدعمها وهي التي قبلت على تملل شديد يصل إلى حد الرفض..

ولكن أنظار اليمين الديني والإخوان على الأخص كانت على الانتخابات
التي ستجري في خلال أيام.. يومي 28 و 29 نوفمبر.. فكل شيء قابل
للتنازل ما دام سيصل إلى استحقاق انتخاب يشرعن وضع اليد.. وكان لهم
ما أرادوه.. مؤقتًا..!!

ولا ينتهي الشهر الكاشف.. إلا بعد أن يهدي واقعة أخرى.. يحسبها
الناس على زيادة اللبس والغموض.. وأراها معينة على الكشف أكثر..
ففي يوم 25 نوفمبر.. يتم تفجير خط الغاز الذي ينقل الغاز لإسرائيل
والأردن مرة سادسة..!

وكانت تلك رواية مدونات الحجر عن شهر.. نستطيع أن نصفه مطمئين
بأنه شهر الزلزال.. لأن طبيعة الأرض السياسية والاجتماعية المصرية قد
وصلت إلى حالة من تغير تضاريسها أظنها لن تعود بعدها إلى سابقه.. وهو
ما أراه خيرًا..!

أهم ما تركنا به زلزال نوفمبر أنه حطم كثيرًا من الحجب بين ظاهر
الأحداث التي تجري حولنا.. وبين حقيقة أحوال كل أطراف الصراع، فمنذ
ذلك الشهر أصبحت حقيقة الأحوال واضحة ومقروءة في عمق الأحداث..
حتى صارت الأحداث هي الهوامش.. وأصبحت الأحوال التي تقرأ
بداخلها هي فقط الحقائق.

فالأحداث صارت عناوين متكررة بليدة بين قتل أو سب أو اعتداء
بلفظ أو بفعل أو حتى ممارسة روتينية لما يبدو أنه أعمال حكومة أو رئاسة
أو أحزاب موالية ومعارضة.. ومن كثرة التكرار صارت فارغة هامشية.
أما المتون فكانت أحوال كل هؤلاء..

ومع تسارع الأحداث تأكدت هامشيتها مقابل متون الأحوال التي تحملها تلك الأحداث ولكن لا تفصح بها.

وما أشير إليه أقرب للتفرقة بين الآثار والأخبار التي جعلها الجبرتي واضحة في تأريخه المتفرد.. فكأنه يقول إنه في تأريخه ليس همه أن ينقل الخبر.. ولكن همه أن يقرأ أثر الخبر أي الأحوال التي جعلته خبراً.

وسنجد أن في مدونات الحجر كلما تسارعت الأحداث.. كما قلنا زادت هامشيتها لمصلحة المتون المدونة في دفتر أحوال شبه يومي نقرأ فيه حقائق الأحوال أكثر من هوامش الأخبار.

الميدان المحشود.. ميدان السياسة!

”من يتصور أن الديمقراطية لعبت حشد وأغلبيات مصطنعة.. يؤسس للاستبداد متعمداً أوجاهلاً..“ ٦٦
18 نوفمبر 2011

الميدان المحتشد.. ميدان الوطن..!

”التحرير يستعيد الكثير من مصريته ونقائه... وفي طريق نضجه ليستعيد العصمة السياسية في يده مرة أخرى..“ ٦٦

20 نوفمبر 2011

”إلى المجلس العسكري اقرءوا التحرير بذات القلوب والعقول المصرية التي كنتم عليها. ولا تقرءوه بتقارير الأمن.. فهذا ما أودى بمبارك وما سيودي بغيره..“ ٦٦
20 نوفمبر 2011

النخبة الواجبة..!

”أي محاولات من القابضين على السلطة لترميم
تآكل شرعيتهم من خلال قوى سياسية فاقدة الأهلية..
هي عطاء من لا يملك لمن لا يستحق..“ ٦٦

”على الميدان أن يفرض نخبته.. لن يعبر عن مصر القادمة
من لا يزال يختزلها في حزب أو مشروع حكم.. لن يعبر عن
مصر أو يقودها إلا إنسان حر مصري فقط..“ ٦٦

22 نوفمبر 2011

لا تؤتوا السفهاء ولا يتكم..!

”المشهد ينتقل تدريجياً من الهزل السياسي الذي
يوجب الرثاء لصاحبه.. إلى السفه السياسي الذي يوجب
الحجر على أصحابه..“ ٦٦

25 نوفمبر 2011

المفتاح الخطأ.. كالعادة..!

”سؤال لنا جميعاً.. هل الاستبداد ضرورة من ضرورات
الاستقرار في مصر؟ لم يقدم التحرير شهداءه ليأتي لمصر
بمسح مستقبل تقوده مسوخ الماضي- لا ترضوا لمستقبلكم
إلا بما أنتم أهل له. لا تساموا على مستقبل ولا تتنازلوا
فيه..“ ٦٦

25 نوفمبر 2011

هيبّة الدولة..!

”لا كرامة لوطن إلا في كرامة مواطن... ولا هيبّة
لدولة إلا في هيبّة حق المواطن..“ ٦٦

28 نوفمبر 2011

لا تزال في الميدان..!

”الشرعية لا تزال في الميدان.. الميدان هو كل إنسان..
حر.. مصري.. صنع ورأى حلم الحرية اليوم.. وكل رمز
كرامة فقد بصره أوحياقه لنرى نحن هذا اليوم..“ ٦٦

30 نوفمبر 2011

ديسمبر 2011.. «سوط» الشعب

٢٩ وبينما الماضي يبلور إرادته في حكومة ووجوه شابة
بقلوب شائخة.. كان على المستقبل أن يبلور إرادته في
جماعات ضغط بقلوب شابة تهددن ولا تتنازل.. ٦٦

وكان نوفمبر شاء له القدر أن يكون شهر الزلزال من كل عام.. فكان
ذلك حاله عام 2011 و عام 2012..! ومن يعرف على أي حال يكون في
عامنا هذا؟!!

فهي رغم كونها زلازل تبدو مهلكة.. فإنها في شهور أو أيام قليلة تزيج
ركامًا من الزيف تراكم في سنين..! ركامًا كان كفيلاً بأن يحول بين المصريين
ومستقبلهم.

ظني أن هذا ما ستثبته الأيام القريبة.. وأملّي أني لست مخطئًا..! فقراءة
هادثة لزلزالي نوفمبر 2011 و 2012 تقول ذلك وأكثر..!

كانت أحداث محمد محمود زلزالًا كاشفًا كما أشرنا للمواقف والتصورات،
بل وللنوايا في كثير من الأحيان. وكما أن لكل زلزال توابعه.. فقد زلزال
نوفمبر من كل عام أن تشكل توابعه حركة المجتمع في الشهور التي تليه.

انتهى نوفمبر بتشكيل د. كمال الجنزوري لحكومته.. وهي حكومة عاجز
عن تشكيلها أو تقاعس عن تشكيلها أو مُنِع من تشكيلها كثير من رموز
السياسة في تلك المرحلة كل لحساباته.. أو لحسابات المجلس العسكري
امثالًا لوعيد شركاء الصفقة في معسكر اليمين الديني وتحديدًا الإخوان
المسلمين..!

بعضهم تراجع عن التقدم بتلك الخطوة بدعوى التعفف السياسي وعدم الرغبة في الاصطياد في الماء العكر وإن كانت حقيقة المواقف كما تبدت أنه خشي على نفسه من الاحتراق السياسي.. والغريب أن الرجل يحترق سياسيًا كل يوم بسبب نفس حساباته تلك...!

البعض الآخر طرحت أسماؤهم بل بدأ المجلس العسكري في التشاور الناعم معهم وتوصيل رسالة مؤداها أنهم القادمون لترأس حكومة إنقاذ تلك المرحلة.. ولكن مع تهديدات فجعة من الإخوان وإن تبدى بعد حين وبعد فوات الأوان أنها تهديدات جوفاء - بتفجير الأوضاع واحتراق الشارع وما كانت تفجيرات الأنبوب المستمرة إلا محاولة دائمة للتذكرة بالقدرة على الفعل.. تراجع المجلس العسكري وحتى لم يقم بالاعتذار الرسمي أو غير الرسمي لهؤلاء.

وبدأ مرة أخرى واضحًا ذلك الصراع بين إرادتي الماضي والمستقبل.. فالماضي الأكثر تنظيمًا في الغالب والأكثر ثقة في نفسه - بغير أساس - يقدم شبابه وشيوخه في وقاحة لإدارة المرحلة.. بينما المستقبل ورجاله صانعو زلزال نوفمبر كما كانوا صانعي حدث يناير 2011 فتائهون بين النبل السياسي وتراجع الثقة.

وبينما الماضي ييلور إرادته في حكومة ووجوه شابة بقلوب شائخة.. كان على المستقبل أن ييلور إرادته في جماعات ضغط بقلوب شابة تهادن ولا تتنازل.

وبدأ في تلك الأيام الأولى من ديسمبر جولة الإعادة للمرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب وتستمر بالمرحلة الثانية وإعادتها في أيام 14 ثم 21 ديسمبر. وبدأت الحسابات والطموحات السياسية في أكثر ملامحها فجاجة مع ظهور مؤشرات تقدم اليمين الديني في تلك الانتخابات متمثلًا في الإخوان المسلمين والدعوة السلفية وحزبيهما.

وتبدت التصريحات والتلميحات مُعلنة في كل وقت - حقيقة ما كان - وهو إعلان خصخصة الثورة، بل ومصادرة الدولة والمستقبل بدعوى شرعية الصندوق.

ورغم افتراض حسن النوايا حاولت كما حاول غيري التوضيح لتلك الكتل العقائدية أن أي فصيل تتقدم حساباته على كرامة المصريين.. فإن مشروعه السياسي قد ولد ميتًا ولا فارق بينه وبين مبارك السابق وطنطاوي اللاحق..

قلت ذلك إعدازًا أولًا وإنذارًا بعدها.. حين بدأ في يوم 16 ديسمبر ما عرف بأحداث مجلس الوزراء وهي من التوابع الرئيسية لزلزال محمد محمود.. وكيف تعاملت كتل اليمين الديني بمنتهى الصلف والتعالي على الميدان..

بل وباحت بكثير من خبايا النفوس بتأثير وتجريم وتخوين وتكفير كل من كانوا في الميدان.. واعتبار كل إهانة لكرامة المصريين - والتي تجسدت في أعلى صورها في سحل فتيات في شارع مجلس الوزراء وتعرية بعضهن - عقابًا طبيعيًا للخارجين على دولتهم التي دانت لهم (أي اليمين الديني) ..

ويشاء القدر بعد أن وصفت كتل اليمين الديني - والتي بدأت تتلبسها السلطة وكبرها وإحساسها بالوصول للمبتغي من مصادرة الوطن باسم الديمقراطية والتمثيل النيابي - كل متظاهري أحداث مجلس الوزراء بأنهم ليسوا أصحاب قضية بل هم من الخارجين عن القانون والبلطجية أن يكون من بين شهداء تلك الأحداث الشيخ عماد عفت..

وكان القدر أراد باستشهاد الشيخ عماد عفت أن يلجم الألسنة التي استباحت أعراض ونفوس كل من كانوا في الميدان والشارع. ولكن الألسنة بقيت مرسلة بفجاجة أكثر فيبدو أن ذلك هو سمت السلطة.. وهم قد أصبحوا السلطة أو هكذا توهموا..

وكان في أوائل الشهر أن قام المجلس العسكري بخطوة متأخرة كطبيعته في أن يغلف إدارته للمرحلة بغطاء من شراكة مدنية تمثل المجتمع كما أريد

لها أن تظهر.. وهي خطوة تشكيل ما سمي المجلس الاستشاري من ثلاثين عضوًا ويختار السيد منصور حسن رئيسًا له. وهو رحمة الله عليه - السيد منصور حسن - أحد أعقل الوجوه السياسية المصرية ومن القليلين الذين يمكن أن يشار إليه على كونه رجل دولة.

وفي تقديرى أنها خطوة جاءت بعد أن بدا للمجلس العسكري بشكل أوضح حقيقة توجهات اليمين الدينى وفهمه الإقصائى للمرحلة ونواياه فى القيام على أمر البلاد.

ولكنها كانت خطوة أشبه بخطوات مبارك فى أيام الثورة الثمانية عشر.. وأفضل ما توصف به هو تقديم أقل من اللازم.. فى وقت متأخر أكثر عن اللازم.. دائماً.

وكان الخلل الحقيقى فى علاقة المجلس بمرحلة الانتقال واستحقاقاتها حين حاد المجلس العسكرى عن موقعه الصحيح فى حماية إرادة الشعب وبدا التصرف كطرف سياسى فى لعبة سياسية له إرادة مناهضة للاعبين آخرين.

وبعبارة أبسط كان الدور المنوط للمجلس العسكرى والمقدر له أن يقوم بدور المرجعية والحكم والحامى لإرادة المصريين وثوابت الدولة.. فإذا به يرضى بدور أدنى ويقبل بعد مشورة مشوهة من كثير من الأطراف.. من اليمين الدينى أو من تيارات سياسية أخرى.. بأنه يدخل حلبة المنافسة حتى وإن كان بشكل غير مباشر..

حدث ذلك حين تبنى توجه ورؤية أحد الأطراف دون الطرف الآخر.. وظن أحياناً أنه يستخدم تلك الأطراف.. وظنت تلك الأطراف أنها تستخدمه.. وما ظهر بعدها أن كليهما كان أقرب إلى كونه رجع صدى لتوجهات أمريكية كانت فيها الولايات المتحدة.. فبالتمليح والتوجيه اللين هي من تقوم - وبشكل غير مباشر أو فج - بدور الحكم والمرجعية لعملية الانتقال..

ولكنها كانت الحكم ومرجعية ليس بالضرورة لحماية إرادة المصريين أو ثوابت الدولة ولكن قطعاً لضمان تحقيق ثوابت التوجه الاستراتيجى

الأمريكي في مصر والمنطقة. وفي ذلك ليس الخطأ خطأ أمريكاً في الدفاع عن مصالحها.. ولكن الخطأ في تراجع كفاءة الإدارة وترهلها لدينا.

وكانت محاولة إنشاء المجلس الاستشاري المدني لمعاونة المجلس العسكري على إدارة المرحلة هي محاولة جادة في القيام على ضرورة من ضرورات المرحلة.. متأخرة في توقيتها.. ومراجعة عن هدفها بطبيعة التشكيل وآليات العمل للمجلس ذاته.

فبالمجلس الاستشاري حاول المجلس العسكري أن يحدث نوعاً من الاتزان بين المشورة والتفاوض التي كانت تجري بينه وبين ممثلي اليمين الديني في الغرف المغلقة.. وكان بعد أن استشعر الخيانة لاتفاقات الغرف المغلقة وتحديداً في جمعة الابتزاز التي قامت بها كتل اليمين الديني.. أراد للمجلس في تشكيله أن يحمل الصبغة المدنية والتي لا تعطي للإسلاميين أكثر من حجمهم الحقيقي وليس الوزن المدعى في الغرف المغلقة أو المقتنص دفترياً في انتخابات تقريباً لم يتقدم إليها غيرهم.. خاصة بعد إقصاء رموز الحزب الوطني وهي الماكينة الانتخابية المكافئة وشبه الجاهزة لماكينة الإخوان المسلمين الانتخابية.

ورغم ذلك أتى بعض أعضائه من ممثلي التيارات الإسلامية من الوجوه الشابة ممن حول الإخوان أكثر ممن في داخلهم أو ممن يمكن أن يوصفوا بأنهم ينتمون للإخوان تنسيقاً وتحالفاً في شكل تنظيمي جديد استلزمته المرحلة.

وعاد المجلس العسكري مرة أخرى إلى ذات الخطأ القاتل.. فمع التسليم بحسن النوايا.. كان في كثير من تحركات المجلس العسكري وظهيره الاستشاري المدني محاولة لوضع قواعد مستقبل سياسي مصري مؤسسة على غير ما يصح باليقين أنه يعبر عن إرادة الشعب المصري.. وكان بناءً على غير أساس وكان مآله الانهيار.. كما تبدى فيما بعد.

وكان الانهيار مرتين بطبيعة المشورة المقدمة للمجلس العسكري من ظهيره المدني الاستشاري أو من غيره.. فكانت قيمة المشورة المقدمة وجدواها

ووطنيتها مرتبطة بمدى إعانة تلك المشورة المجلس العسكري على اقتفاء
إرادة الشعب وحمايته إياها.. وكان ضلال المشورة في محاولتها تكريس إرادة
سياسية للمجلس العسكري ذا ولاية على إرادة الشعب.

وكان الحديث عن إرادة الشعب في ذلك الحين.. هو الحق الذي ما زال
يراد به باطل عند محاولة مصادرة إرادة الشعب باسم إرادة الشعب.. فحينها
بدأ يقال أتى البرلمان.. فلا مكان للميدان في حياة المصريين مرة أخرى..
وكانت تلك رواية اليمين الديني التي يروجها عن مفهوم إرادة الشعب..
بل وسلاحه الذي ظن أنه قد انتصر به على المجلس العسكري باعتباره أحد
خصومه السياسيين.

وكان هذا ما ارتضاه المجلس العسكري لنفسه بقصد أو بدون قصد في
الغرف المغلقة، وكان هذا ما تم معاملته على أساسه من شركاء تفاهات
أو صفقات الغرف المغلقة.. بأنه شريك صفقة انتهى دوره أو شارف على
الانتهاء.

وكان هذا المعنى المصدّر من تيارات اليمين الديني للمجلس العسكري
وعن المجلس العسكري وكان هذا الإحساس الذي تسبّل للمجلس وبدأ
يشعره بالفخ الذي أسقط فيه نفسه.. حينما اتّمن تلك القوى السياسية على
أن تكون شريكه - أو على الأقل سميره - في الانفراد بإدارة الانتقال وتحجيم
أو تدجين أو تغييب الإرادة الحقيقية للمصريين.

وفي يوم 18 ديسمبر 2011 تأتي جملة عارضة متكررة في السياق المصري
في شكل خبر عارض.. من كثرة التكرار وبموقعه في سياق الأحداث.. قد
لا يكون عارضاً.. وذلك الخبر هو «تفجير خط الغاز المؤدي إلى إسرائيل
والأردن للمرة السابعة...!!!»

وبدأت كل تحركات المجلس فيما بعد.. من منطلق من اكتشف الخديعة
متأخراً وبدأ في محاولة إصلاح ما فسد.. حتى بدا في بعض الأحاديث المسربة
من بعض القيادات الرفيعة للمجلس بأنه أعلن «بأن الإخوان لا عهد لهم»..

ورغم بعض محاولات ادعاء عدم صحة التسريب فإنه تم تصديقه في مواقف أخرى بلسان الحال..!

وتستمر تداعيات أحداث مجلس الوزراء وتكون تلك هي أسوأ مواجهة بين الجيش والشعب..!

مواجهة تنال من صورة الجيش في قلوب المصريين وإحساسهم بقدسية تلك المؤسسة وعرفانهم لها بأنها هي من تحميهم ولا يمكن أبدًا أن تكون هي المعتدي على كرامتهم.. ورغم مفارقة كتلة اليمين الديني الصف المصري في الميادين بالكلية منصرفه لغنائم البرلمان ولا غتنام وطن ومستقبله قبل أهله.. فإن اليمين الديني لم يترك فرصة للمساهمة في تأجيج المشاعر ضد المؤسسة العسكرية.. إلا واقتنصها.

أسرفت كتل اليمين الديني في النيل من المؤسسة العسكرية المطعونة في شرفها الوطني.. فعل ذلك الإخوان المسلمون وكتل اليمين الديني الموالية لها أو المتحلقة حولها في مؤسسة أرادت غريبًا سياسيًا أو هكذا أرادت تلك المؤسسة لنفسها أن تتدنى لمرتبة الغريم السياسي.. فلا مانع من التمثيل بسمعتها في وحل السياسة وشغلها بنفسها حتى تستهلك فلا تقوى على أن تكون تهديدًا من أي نوع لمشروعات التمكين المرتقبة. فعلت قوى اليمين الديني ما فعلته.. بدم بارد..!

ورغم سعادتنا ودعمنا لضرورة بناء الواقع الدستوري.. وكانت خطواته الأولى هي إتمام الانتخابات.. فإنني نبهت بأن من يساوم بالبرلمان لإجهاض الثورة هو الخاسر. وكان هذا الخطاب موجهاً لكل القوى السياسية دون استثناء؛ إسلامية كانت أو غيرها. وتوهم البعض وخاصة قوى اليمين الديني أن البرلمان جاء وسيلة لتركيع إرادة المصريين بالترويج للاستقرار البرلماني مقابل فوضى الثورة.. وكانت ذلك ملامح الاستبداد الذي ينوي اغتصاب مستقبل مصر..!

وكانت المقاربة التي بدت في تلك الأيام واضحة أنه رغم كون الانتخابات خطوة حاسمة في البناء الدستوري والديمقراطي المستحق.. لكن من كانوا يصرون على ألا يروا الدماء والكرامة المهذرة خارج صناديق الانتخاب.. لم يكونوا ليروا شعبًا خارج حدود قصورهم.. إن حكموا.

ويصل الإخوان إلى سدة الرئاسة وهم أكثر من روجوا للاستقرار البرلماني المستحق مقابل فوضى الثورة كما صاروا يرونها.. وأصبحوا بالقطع لا يرون أي شعب خارج حدود القصر الرئاسي.. كما شهدت بذلك أحداث الاتحادية في آخر عام 2012 دونها أي دلائل أخرى تساق..!

وكان المعنى الذي أكدته زلزال نوفمبر، والذي جعل مطلب تعجيل انتقال السلطة من المجلس العسكري لحكم مدني.. أن كل صاحب سلطة في مصر - الآن أو طامح لسلطة في المستقبل - يجحد عن التزامه بإرادة الشعب سيعزل ولن تعينه قوته.

المستغرب أن الإخوان وهم رأس السلطة في مصر حينئذ كانوا شهودًا بل أحد أطراف محنة سلطة المجلس العسكري.. ورأوا كيف تمنح الشعوب الشرعية وكيف تتآكل تلك الشرعية، بل وكيف تستعيدّها الشعوب أو تمنعها بالكلية.. وما أظنهم قد أخذوا العبرة من المجلس العسكري.. أو أنهم يظنون أن الدنيا قد دانت..!

وقد عبرت عن ذلك حينها بأن لسان حال المرحلة في مصر يقول لحاكم مصر الحالي وحاكم مصر التالي: إن أمامه خيارين.. إما أن يسمع «صوت» الشعب.. وإما أن يسمع «سوط» الشعب..!!

ويبقى هذا المعنى هو الحاكم حتى انتقال السلطة في يونيو من 2012.. وسيبقى هو المعنى الحاكم.. حتى وإن تعالى عليه البعض أو حاول أن يتعامى عنه..!

كانت أحوال ديسمبر تنبئ بملامح نبل سياسي ممزوج بتراجع ثقة لدى من يلزمهم أن يتقدموا لمواقع القيادة وبوقوع المشورة الضالة التي طالما أعطيت

للمجلس العسكري وأنبات بدور عبقرى للمرأة المصرية تؤكد أنها ستبقى
فى تلك الثورة أيقونتها وبشارة النصر فيها وتاجاً لرأس المجتمع.
وكانت تلك هى أحوال ديسمبر 2011

نبيل سياسى أم تراجع ثقة..؟!

٩٩ الصراع لا يزال بين إرادتى الماضى والمستقبل- الماضى
يقدم شيوخه وشبابه فى وقاحة- أما المستقبل ورجاله
فتائهون بين النبيل السياسى وتراجع الثقة.. الماضى يبلور
إرادته فى حكومة ووجوه شابة بقلوب شائخة- وعلى
المستقبل أن يبلور إرادته فى جماعات ضغط بقلوب شابة
تهادن ولا تتنازل.. كونوا المستقبل.. ٦٦
2 ديسمبر 2011

المشورة الضالة..!

٩٩ تفقد كل مشورة مقدمة للمجلس العسكرى جدواها
وقيمتها ووطنيتها- إذا أعانت هذه المشورة المجلس على
تكريس إرادة سياسية له ذات ولاية على إرادة الشعب.. ٦٦
9 ديسمبر 2011

الفصيل اللاحق..!

٩٩ يفقد كل حاكم شرعيته حين يعجز عن الدفاع
عن وطنه وعرضه وأبنائه ويصير خائناً إذا كان طرفاً فى
الاعتداء عليهم، فليعلم كل فصيل تتقدم حساباته على

كرامة المصريين أن مشروعه السياسي ولد ميتاً ولا فارق
بينه وبين مبارك السابق وطنطاوي اللاحق.. ٦٦
20 ديسمبر 2011

«سوط» الشعب..!

”من يجعل من البرلمان القادم وسيلة لتركيع إرادة
المصريين بالترويج للاستقرار البرلماني مقابل فوضى الثورة
هو مستبد يؤسس لاغتصاب مستقبل مصر. الانتخابات
خطوة حاسمة واستكمالها واجب وطني، ولكن من يصر على
ألا يرى الدماء والكرامة المهدرة خارج الصندوق- لن يرى
شعباً خارج حدود قصره- إن حكم.. ٦٦

”نقول لحاكم مصر الحالي وحاكم مصر التالي:
أمامك خياران.. إما أن تسمع «صوت» الشعب.. وإما أن تسمع
«سوط» الشعب.. ٦٦

21 ديسمبر 2011

الأحداث هوامش.. والأحوال حقائق

” ومع تسارع الأحداث تأكدت هامشيتها
مقابل متون الأحوال التي تحملها تلك
الأحداث.. وما أشير إليه أقرب للتفرقة بين
الآثار والأخبار التي جعلها الجبرتي واضحة
في تأريخه المتفرد فكأنه في تأريخه يقول
إن قراءة أثر الخبر أهم من نقل الخبر.. “

إبريل 2012.. كثير من الكذب!

”من «يكذب» كثيرًا من أجل تحقيق «حلم» السلطة..
«يقتل» أكثر من أجل الإبقاء على «واقع» السلطة».. (66)

تقضي محكمة مصرية في العاشر من إبريل بحل اللجنة التأسيسية للدستور.. والتي كانت الصياغة العملية لمعنى اختطاف شعب.. تمهيدًا لاحتلال دولته.

كان اليمين الديني يتسق مع ما انتهى إليه من كونه قد ورث مصر ومن عليها.. وما عليه إلا إنشاء الواقع الدستوري والقانوني الذي يمثل تلك الحالة.. وكان تشكيله للجنة تأسيس لوضع الدستور.. وطبيعة من اختارهم وحيدتهم عن جوهر تلك اللحظة في تاريخ مصر مؤكدًا بأن اليمين الديني قد فارق المجتمع بغير رجعة.. وصار يمارس ما يراه هو؛ تمايزه وعلوه بحق إيمانه الأنقى الذي يعطيه ولاية ذلك المجتمع الأدنى.

وتتسارع أحداث التقدم للترشيح لمنصب الرئاسة.. وفي يوم 17 إبريل تستبعد اللجنة العليا للانتخابات عشرة مرشحين ومن بينهم اثنان من الإسلاميين وهما المهندس خيرت الشاطر والسيد حازم أبو إسماعيل وكذلك السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وقت الثورة.

أحداث كثيرة.. وكذب كثير كانت تلك سمة هذا الشهر..!
صخب كثير من التابعين.. وصخب أكثر يصنعه المتبوعون.. وهكذا
تبدت أحداثه.. في ملامح من يشطر المجتمع قاصداً.. في فاعل كاذب
ومفعول به إمعة.. وسهات عجز عن الحياة تبدو في قرائن عجز عن التفكير
لدى قطاعات واسعة من أبناء المجتمع.

تلك كانت أحداث إبريل.. أما أحواله..
فتبدت في فهم مغلوط لمعنى الوفاق.. جعله عند الكثيرين نفاقاً يكتسب
من ورائه أكثر منه وفاقاً يرجى..

تبدت أحواله في فحش وبذاءة تمارس باسم الفضيلة وباسم الشريعة..!
تبدت في محنة تتأكد مرة أخرى.. أن مصر ليست هي الوطن المرجو من
كل أبنائها.. فبعضهم قد ابتغى في غيرها الوطن..

تبدت في شرط للوطن على أبنائه يتعاملون عنه أو يتعالون عليه..
تبدت في حقيقة غائبة تقول: إن الوطن واحد اسمه مصر وليس له
تأويلات أخرى.

تبدت أحوال إبريل المكتظة.. في نداءات عقل وضمير.. لم تجد عقلاً
تناديه أو أي ضمير تستنهضه..!

تبدت في خلط جاهل بين ما هو قانوني.. وما هو مشروع..! واغتصاب
المشروعية باسم القانون..!

كان إبريل ساحة أحداث.. تفرز أهل عقلية الماضي وأهل عقلية المستقبل..
بتسارع أرهقنا جميعاً! تبدت ملامح أحوالها في وطن يحتل.. وأحلام تؤجل..
ورشد يغيب..!

باحث أحوال إبريل في استبداد مقدس يروج له.. وفي دعوات عقل
لدستور مرحلي.. ولخطيئة مسار صناعة دستور..!

أهم ما كان في كل أحداث إبريل 2012.. الذي كان.. أنها أحداث أي إبريل قادم؛ إذا لم نعرف من أحواله لماذا كذب من كذب وما زال يكذب.. لماذا استُغفل من استُغفل وكيف نمنع استغفاله.. لماذا طمح من عانى الاستبداد في أن يخلق استبدادًا مقدسًا ليحيا من خلاله.. أين كان العطب؛ في البذرة.. أم في التربة.. أم فيمن حرث وزرع..!!؟

”لكل امرئ من اسمه نصيب..!

شطر.. يشطر... فهو شاطر! 66

1 إبريل 2012

العجز عن الحياة..!

”العجز عن التفكير والعجز عن الحياة مقترنان.. 66

(العقاد)

1 إبريل 2012

2 إبريل 2012.. الوفاق لا النفاق!

خلق روح الوفاق بين المصريين جميعًا هو واجب الحاضر. وإدامة ذلك الوفاق - حتى نحيا به وطنًا - هي أمل المستقبل وعمله. ولم يسلم معنى الوفاق من الاختزال، بل والابتذال عند ممارسته، شأنه في ذلك شأن كل مفاهيم حياتنا. الوفاق في عرف بعضنا هو أن يلتحق بالجماعة الوطنية ما دام محتاجًا لها ومستخدمًا لطاقتها، ثم يشيح بوجهه عنها عند تحقيق مآربه (وهي مشروعة من حيث المبدأ). المشكلة قد تبدو في فعل النفاق لمن يتخذ من معنى الوفاق مجالًا لممارسة التقيّة أو البراجماتية والنفعية، ولكن الحقيقة أن :

1 - المشكلة الأكبر هي فيمن يعينه على تقيّته ونفاقه بأن يدافع عنه بحسن نية وقلة دراية.

2 - المشكلة الأكبر هي فيمن يسقط أسيرًا لتصور قاصر مؤداه أنه بدعوى إقامة روح الوفاق لا يضرب على يد من ظلم نفسه قبل وطنه، وفيمن يتوهم أنه يقيم جسورًا بالسكوت أو التبرير لمن ظلم في حين أنه يقتل مجتمعه.

3 - المشكلة الأكبر هي فيمن يخلطون بين الجهر في وجه الظالم بظلمه ويدلس عليهم بأن ذلك من فجر الخصومة.

4 - المشكلة الأكبر هي فيمن يخلطون بين العقل والعجز ومن يتوهمون في أن السكوت عن الحق حكمة. وهؤلاء إن كانوا مدفوعين برغبة شخصية في ألا يغضبوا أحدًا، فليعلموا أن من أحبه كل الناس فهو «منافق» ومن كرهه جلُّ الناس فهو «فاسق» ولكن انظر إلى من أحبك ومن كرهك. وإن كانوا مدفوعين بفهم خاطئ أن الاحتساب قد يغضب الباغي من أبناء الجماعة الوطنية، ومن ثم يقلل من فرص انضوائه تحت مظلة المجتمع المتوافق، فحسبنا في ذلك حديث «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا». ولنعلم جميعًا أن في الجهر بالحق خصومة مع كل ظالم ولكن إحياء لقاعدة التوافق الحق بين شركاء وليس بين أوصياء وتابعين. التوافق هو المسار والوطن هو المقصد... التوافق وسيلة قبل أن يكون هدفًا في ذاته ولو جعلناه هدفًا في ذاته بغينا على الحق وكرسنا باسمه كل استبداد...

٢٩ ما بعد الحداثة... أقصد ما بعد البذاءة...!!

العري فحش... ولكن الكذب أفحش. البذاءة رذيلة...

ولكن الظلم أزدل ٦٦

2 إبريل 2012

2 إبريل 2012.. إذا عرف «الوطن»!

هل من الممكن أن نلوم أحداً على وفائه لوطنه؟ هل من الممكن أن نؤثمه على العمل على نصرته وتسيد ذاك الوطن؟... الوطن عقيدة قبل أن يكون جغرافياً.. فهل من المقبول أن يكون شغلنا الشاغل هو أن ننهي أحداً عن معتقده حتى مع اختلافنا مع معتقده، قبل أن ننشغل بنصرة ما نعتقد نحن؟

- هل من الصعب أن نتفهم إقدام دافيد بن جوريون على ما فعله في حق العرب بل ودوننا استغراب نقدر وفاءه لقضيته ووطنه.. إذا عرفنا أن وطنه اسمه إسرائيل الصهيونية؟

- هل أفعال النظام السابق تعدم التبرير المنطقي.. فيصعب أن نتفهم منطقاً حجج أن جمال مبارك كان الأصلح للقيادة؟ إذا عرفنا أن وطنه كان مشروعه الذاتي ومصالحه ممالئكة.

- هل في أداء أي من القوى السياسية التي تعمل بجدية لخدمة مشروعاتها الحزبية أو الشخصية أمر مستعص على الفهم.. ما دمنا عرفنا أن ما يعتقدونه وطناً هو الحزب والذات؟

- هل في رغبة تنظيم الإخوان المسلمين الانتصار لما يعتقدونه وطناً وهو التنظيم ثم الجماعة شيء مستغرب؟ هل هم غير متسقين مع معتقدهم وهم يقدمونه على ما عداه؟ على العكس.. نتفهم وفاءهم لوطنهم تنظيمياً وجماعة وإقدامهم على الاستحواذ على مستحقاتهم الوطنية من سلطة تنفيذية وتشريعية... إذا عرفنا أن الوطن لديهم عقيدة وممارسة هو التنظيم ثم الجماعة.

- هل في أداء بعض القوى الدينية على الجانب المسيحي أو الإسلامي من أصحاب الشطط ما لا يمكن فهمه، إذا تبينا أن الوطن يقيناً لدى بعضهم هو الكنيسة ولدى البعض الآخر هو المسجد؟

• يلزم أن نتفهم مواقف كل هؤلاء... ولكن ليس بالضرورة نقبلها. من الواجب أن نحترم خيارات كل من حولنا.. ولكن ليس بالضرورة أن نقدرها أو نقر بها.

والسؤال الواجب الآن الذي أتركه بين أيديكم هو.. أنه قد يكون في ممارسات كل من تحدثنا عنهم ما هو غير مقبول لنا.. (نحن آحاد الناس وعموم المصريين).. وما هو ضد ما نراه الصالح.. فإذا كان ليس من حقنا أن نستدرك على حق أحد في القيام على مصالح وطنه.. فماذا يتوجب علينا نحن لكي نقوم على صالح وطننا؟

وطني ووطنكم الذي لا أعرف غيره وطنًا اسمه «مصر» وليس له تأويلات أخرى.. أنا في انتظار مقترحات كل من لا يعرف ولا يريد غير «مصر» وطنًا.. ماذا نحن فاعلون لنصرة هذا الوطن الآن وإن لم أقل إنقاذه وأنا على يقين بكم أنه إذا أمعنا في أن نعرف «الوطن».. فستزول «المحن».

فكروا تصبحوا..!

ليس له تأويلات أخرى..!

«الوطن عقيدة قبل أن يكون جغرافيا.. وإذا عرفنا
«الوطن، حقًا زالت عنا كل «المحن»..» ٦٦

«لن تستغرب إصرار «تنظيم» الإخوان الاستحواذ على
ما يظنه مستحقاته الوطنية إذا عرفنا أن الوطن لديه هو
التنظيم ثم الجماعة! غير مستغرب وأيضًا غير مقبول..» ٦٦
3 إبريل 2012

الوفاق لا التفاق..!

”الوفاق هو المسار والوطن هو المقصد.. الوفاق وسيلة
قبل أن يكون هدفًا في ذاته ولو جعلناه هدفًا في ذاته بغينا
على الحق وكرسنا باسمه كل استبداد..“

4 إبريل 2012

”الوفاق أو التوافق هو فعل أخلاقي وليس تكتيكًا
سياسيًا.. فمن وظف توافق الجماعة الوطنية من أجل مآربه
السياسية قبل الوطن.. فقد أحاله نفاقًا.. لا وفاقًا..“

4 إبريل 2012

”مع اختلاف طبيعة من يعملون على القفز على الثورة
لم يكن أي منهم لينجح لو لم يجد منا من يخلط بين العقل
والعجز وبين السكوت على الحق والحكمة..“

4 إبريل 2012

5 إبريل 2012.. نداء عقل وضمير..!

في لحظة فارقة لا أظن أن وطننا قد كابد مثلها قبلًا.. هذا نداء عقل
وضمير لنا جميعًا إلى كل إخواننا وأخواتنا في الوطن الواحد وإلينا جميعًا
شركاء المصير..

كلنا - ولا نستثني أحدًا - قد عانى وحلم ودفع ثمنًا قل أو كثر.. من
أجل «مصر» الوطن الحر العادل.. وطن يجمع بعقل ويرعى بعدل..

كلنا - ولا نستثني أحدًا وإن اختلفت تقديراتنا - أراد لهذا الوطن أن
تكون مقدراته وزمام حكمه في يد أبنائه جميعًا سواء.. لا فضل بينهم إلا
بأهلية القيام على أي أمر..

كلنا - ولا نستثني أحداً وإن اختلفت تقديراتنا - قبل بالديمقراطية آلية لاقتفاء الحرية لكل أبناء الوطن وتحقيق العدل بينهم.. قبل أن تكون حفنة من الإجراءات يكرس بها الاستبداد وتبدد شوكة الوطن باسمها زوراً..

كلنا - ولا نستثني أحداً وإن اختلفت تقديراتنا - اجتهد في أن ينهي حكم الاستبداد ويقوض ركائزه على مدار عام أو أكثر.. أصاب منا من أصاب.. وأخطأ منا من أخطأ.. وكانت السلوى أن الله ثم الوطن حسبناهما من وراء القصد.

كلنا - ولا نستثني أحداً - قَبْلَ ودعم وبارك طليعة المصريين (من كل التيارات والمشارب) الذين نالوا شرف تمثيل هذا الشعب بوصفهم نواباً عنه في مجلسي شعب وشورى وكلنا حملهم أمانة تمثيل الوطن والشعب قبل تمثيل المصالح الخاصة أو المشروعات الحزبية وما زلنا نراهم أهلاً لحمل الأمانة إن أرادوا وسعوا..

كلنا - ولا نستثني أحداً - قد ذاق مرارة الظلم ويأبى على شريكه في الوطن أن يذوقها أو أن يتسبب في تلك المرارة لغيره وهنا ننادي على كل من ولي مسئولية مصر في تلك اللحظة الفارقة وهم ساسة مصر من برلمانيين أكثرية أو أقلية.. أن يتحملوا أمانة الشعب كل بقدر الثقة التي أودعت فيه.. ندعمكم في ممارسة حقوقكم تشريعاً ورقابة وتشكيلاً لحكومة واختياراً على بيئة للمؤهل والأصلح لصياغة دستورنا - لا يمنعكم عاقل حقاً أولاكم الشعب إياه في فترة ولايتكم.. ولكن لا تحرموا شعبكم حقوقه الأصيلة ولا تجوروا بأمانة أولاكم إياها شعبكم على مستقبله ومستقبلكم..

وهنا نخص من في جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي السياسي.. نحسبكم تجتهدون بحسن النوايا لخدمة الوطن ولكن نقول حسن النوايا لا يعفي من سوء التقدير ولا يمنعه.. نحسبكم حسنت نواياكم (والله هو الأعلم) ولكن ننصح في الوطن بأن الصواب قد جانب تقديركم في فهم دوركم في الجمعية التأسيسية وولايتكم عليها.. وأن العودة إلى الحق

فضيلة.. قبل أن يسبق السيف العزل..! إلى جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي السياسي لقد تسبب موقفكم في وضع مصر الآن في أجواء «حرب أهلية باردة».. لن تلبث إن بقي العناد أن تؤسس لطائفية بغیضة بين المصريين من أبناء الوطن الواحد أو الدين الواحد.. بالمسؤولية التاريخية التي أوليتموها تتحملون القسط الأكبر في إخماد تلك الفتنة التي ستطالنا جميعًا ولن تستثني أحدًا.. لا تؤسسوا لاستبدادكم بقصد أو بدون قصد.. فتكونوا ونكون جميعًا ضحايا استبداد أكبر منشؤه الفرقة والتصدع في الوطن الواحد بل والتحارب بين أبناء الوطن الواحد.. احفظوا الوطن ولا تبددوه.. اسمعوا لضباطكم قبل حسابات السياسة.. الوطن في خطر محقق وأنتم أهل لكي تكونوا أهل رشد.. لا تسقطوا في زعم مؤامرة تحاك لكم ولا تبرروا بها لأنفسكم.. هذا الشعب يحب كل وطني مستقيم.. فبادلوه حبًا بحب.. هذا الشعب احتضنكم ولا يزال.. فلا تفضوه عنكم بالتعالي أو الوصاية..

لا أحد في هذا الوطن من عموم المصريين من صنعوا مشهد 25 يناير يريد شرًا بجماعتكم أو تياركم.. ولكن لا أحد منهم سيقبل بملامح استبداد أو تعال أو وصاية.. مسئوليتكم هي مناط تكليفكم أمام الله والوطن.. فكونوا على قدرها ونحسبكم كذلك إن أردتم وسعيتم.. نداء الضمير لنا ولكم.. وكلنا سيفضي إلى ما قدم من عمل.. الضمير يكتب.. والتاريخ يكتب.. وربنا تعالى من قبل ومن بعد هو السميع البصير.. ألا هل بلغت... اللهم فاشهد...

قانوني وارد.. مشروع لا..!

”ليس كل أمر قانوني أمرًا مشروعًا“ التمييز العنصري،
في جنوب إفريقيا كان قانونيًا ولكن لم يكن أبدًا مشروعًا،
أرجو أن يعي هذا كل من يبرر بالقانون فقط.. ٦٦

6 إبريل 2012

كثير من الكذب..!

”من تعلم صرف الكلام ليسبي به قلوب الناس، لم يقبل الله منه صرفاً يوم القيامة، أو كما قال (ﷺ): لا تسلموا قياد عقولكم للكذبة..“ 66

7 إبريل 2012

8 إبريل 2012.. عقلية الماضي ضد عقلية المستقبل

صراع الثورة الذي لا يزال قائماً لم يكن أبداً بين نظام مبارك ومعارضيه أو شعبه، الصراع كان ولا يزال بين عقلية الماضي وعقلية المستقبل وإرادتيهما. صراع مستقبل مصر ومن يريد منا أن يتصر لهذا «المستقبل» هو صراعنا ضد كل من يمثل عقلية «الماضي» التي انتمى إليها نظام مبارك أكثر مما انتمت إليه عقلية الماضي استقطابية أمام عقلية المستقبل توافقية جامعة.

- عقلية «الماضي» رهينة المؤامرة.. باحثة عن الضد، عقلية المستقبل واعية.. باحثة عن الشريك.
- عقلية الماضي لا تفهم من التمكين إلا تمكين «السلطة» لا تمكين «الأهلية» و«الكفاءة»، ولا تفهم من السلطة إلا «التسلط» دون مساءلة.
- عقلية «الماضي» تختزل الوطن في مصالحها وتوظفه لخدمة ما تعتقد، أما عقلية «المستقبل» فتساهى بمصالحها في الوطن وتوظف معتقدها من أجله.

إن كان للثورة مكتسب في عامها الأول يقارب خلع رأس النظام فهو الفرز الذي يتم كل ساعة لمن ينتمي للماضي عقلية وممارسة.. حكاماً ومحكومين.

”الإرادة الدولية كانت حاضرة في أيام الثورة الـ 18

ولكن إرادتنا كانت أسبق، الإرادة الدولية حاضرة الآن أكثر وإرادتنا ستكون أسبق.. إن أردنا..“ 66

10 إبريل 2012.. بيت الداء..!

أعلم مدى الإحساس بالتوتر وإرباك الوعي بل والإحباط ومراوغة الأمل الذي نحياه جميعًا... أرى المشاعر المؤججة واللمس حالة التيه النفسي التي تتلبس معظمنا.. أرقب ذلك وأقدر لكم ما احتملتموه على مدار عام أو أكثر من محاولات ترويعكم بغرض تركيعكم ونزع الأمل منكم وهزيمة المستقبل فيكم..

هذا أثر ما فعله بعض منا وشاركناه إما صمتًا وانتصارًا لأحلام تخصنا وإما عذرًا له في غير موضع العذر..

هذا ليس وقت حساب لأننا لا نملك أن يحاسب بعضنا بعضًا.. فالضمير هو من يحاسب.. والتاريخ هو من سيحاسب وربنا تعالى من قبل ومن بعد هو يقدر ويحاسب.. ولكن هذا وقت الوعي والتكليف.. الوعي بما فسد وتكليف كل بإصلاح ما أفسد.

وإذا بقي أحد منا يملك رفاهية الانتصار لحلمه الذاتي أو لطموح فصيله أو حزبه أو جماعته، فقد أهدر الوطن وظلمه وظلم نفسه وحلمه قبل كل شيء..

وإذا لا يزال أحد منا يملك أن يقرأ تلك السطور التي نبحث فيها عن بيت الداء - بعين المتحسب للمؤامرة.. المتحفز للدفاع عن نفسه أو فصيله.. فقد شق الصف وأفشلنا وأذهب ريحنا من حيث أراد أن يجمع..

الخطاب لنا جميعًا شركاء الوطن.. من قبل بهذه الشراكة ومن تعالى عليها.. الخطاب للقوى السياسية بكل مشاربها إسلامية أو ليبرالية أو يسارية أو قومية أو ثورية أو غيرها.. بيت الداء أن الوطن لم يزل محتلاً.. ولن يحرره إلا اقتفاء العدل.. ونبذ الكبر.. والإصرار على الشراكة والإعراض عن المغالبة..

10 إبريل 2012.. الوطن المحتل...!

وطننا محتل بالأثرة التي فينا.. قبل أن يصادر قراره ثلة منا بقوة السلاح أو غلبة السلطة والتي لولا الأثرة ما وجدت من يسوغ لها فعلها بالمساومات والتفاهات والصفقات التي تشق الصف وتذهب الريح.

- وطننا محتل بتعالي بعض من أبنائه على شركائهم بدعوى السبق في الفهم أو الوعي.
- وطننا محتل بالرعونة السياسية واستعجال غنيمة الحكم والاستعلاء على الأهلية والركون إلى السلطة.
- وطننا محتل بالتظالم بيننا.. قبل أن يظلمنا من يملك مقاليد الأمور أو من يشاركه حكمه، وطننا محتل بمن قتلنا وانتهك أعراضنا وروعنا ولم يزل.

10 إبريل 2012.. كل الأحلام مؤجلة...!

كل أحلامنا مؤجلة وستظل ما لم نرتب أولوياتنا على نحو واحد.. يأتي فيه استقلال الوطن.. قبل طبيعة حكمه.. ويأتي فيه العدل - في إقرار تساويننا في ملكية هذا الوطن - قبل أن نبحت عن تمايز يقدم بعضنا على بعض.. وتأتي فيه إنسانيتنا.. قبل مصريتنا ومصريتنا قبل أي انتماء نطمح إليه أو نرجو له تأسيسًا.

يا كل حالم منا بدولة مدنية أو بشرية أو بديمقراطية.. لن تبقى لنا دولة نقيم فيها حلمنا ما دام بأسنا بيننا شديدًا، وما دامت شروخ التظالم والكبر واستعجال المغالبة أو الرغبة في الوصاية لن تبقى لهذه الدولة حظًا من أساس وطن.

بيت الداء أن الكل فرط وإن حسنت نواياه.. من زين للمجلس العسكري طول البقاء وأعانهم عليه قد فرط وإن حسنت نواياه.. من أحال الميدان إلى ساحة تناطح معتقدات فقد فرط وإن حسنت نواياه.. من جعل من المسار

الديمقراطي غاية لا وسيلة فقد فرط وإن حسنت نواياه.. من تعالى على عموم المصريين فأقصاهم واختزلهم في مجموعة لا تعبر إلا عن نفسها فقد فرط وإن حسنت نواياه.. من قتلنا وانتهك أعراضنا وروعنا هو على رأس كل من فرط.

كل منا أعلم بما فرط فيه في حق هذا الوطن.. المجلس العسكري يعلم فيما فرط، وكذلك القوى السياسية والثورية قاطبة تعرف فيما فرطت، ونحن عموم المصريين نعرف أننا فرطنا حين صممتنا أو عذرنا بغير عذر. الوطن يحاسبنا جميعًا ويؤثمننا جميعًا كل حسب تفريطه.. والأولى بنا أن نلبي نداء الوطن.. فلا نهاري في خطأ ولا نكابر فيه..

فلنستفق ونقدم الوطن الآن على رئيس نثق فيه ونريد له نصرة.. أو واقع سلطة نريد له تكريسًا.. أو حلم إزاحة خصم سياسي.. أو طموح مشروع في سلطة.. المحتل القديم يبعث نفسه من جديد وينفذ إلينا من رغبة معظمنا في الاستقرار من التيه ومن أمل البعض في السكينة من التوتر أو دفع ظالم بمن يحسبه أقل منه ظلمًا.

معًا لنحرر الوطن أولًا من آثامنا في حقه وفي حق أنفسنا لكي نقدر أن ندحر من يريد بنا كلنا استبدادًا.. قبل أن نقع في فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منا خاصة، فلنتجرد لله ثم للوطن.. ولنتواضع لله ثم للوطن.. ولا تهنوا ولا تحزنوا.. اثبتوا على يقينكم في مصر وطنًا كما ثبتتم في أيام الثورة الثمانية عشر ولبوا نداءه ولن يجعل الله لمستبد عليكم سبيلًا..

16 إبريل 2012.. الشرعية؟!

في وسط الجدل الدائر بين فرقاء السياسة في مصر حول إلى أي شرعية نركن، «ثورية» أم «دستورية».. لزم أن نعلم جميعًا أن:

يا سادة.. الشرعية واحدة.. شرعية «إنسانية» أصلها الحق ومآلها العدل وسبيلها القانون فكل صاحب حق.. اقتفى العدل وأراد القانون حكمًا.. فهو

ممثل للشرعية بامثاله لأركانها.. وليس من فرق إن كان ذلك في فعل ثورة أو إصلاح وليس من فرق في تصنيفها أو اسمها.

وكل مدع لحق.. ظلم نفسه أو غيره أو انتهك القانون - فكرة ومؤسسة وممارسة - فقد افتقد كل شرعية وأصبح مقوضاً لسلام المجتمع وهادماً للدولة حتى وإن ثبت حقه.. فالعدل هو وجه الحق وصلب قوامه.

14 إبريل 2012.. الشرعية.. مرة أخرى؟!

وإن كان العدل هو أصل ومآل كل شرعية.. فالقانون هو أداة إنفاذها الوحيدة.. فالقانون هو معيار العدل وميزانه وهو عقد المتعاشين في أي مجتمع، والذي يتوجب عليهم أن يوفوا به كما أمر ربنا تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود». فإذا ظهر في العقد ميل صححناه ولكن يبقى القانون هو المرجع والسند والملاذ من كل فتنة وظلم. فلا شرعية بغير عدل ولا عدل بغير قانون...

14 إبريل 2012.. الخبز مرة أخرى..!

قال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَإِنْ قَضَيْتُ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ لَحْنِ الْحُجَّةِ فِي الْبَاطِلِ».

17 إبريل 2012.. ستأتي لا محالة.. ولكن بأي ثمن؟!

في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي دفعت مصر - ولم تنزل - ثمنًا غاليًا من استقرارنا وحریتنا بسبب رعوثة فكرية لبعض منا لم تعوزهم حسن النوايا وإن أعوزهم حسن التقدير بالتعصب لما اعتقدوا.

فلنتعلم من تاريخنا القريب وليُعن بعضنا بعضًا بألا نسمح لموالة شخص أو فكرة تحيل بعضنا إلى ميليشيات سياسية تختزل الوطن في فكرتها أو فيمن تواليه. نحن على يقين بأن العودة إلى الحق آتية لا محالة ولكن متى وبأي ثمن ندفعه من مستقبلنا وحریتنا وإنسانية شعبنا؟ الحق أحق أن يتبع..

17 إبریل 2012.. المسار..!

أعتقد أنا - وكثيرون مثلي - أن حكم الإدارة العليا ببطلان الجمعية التأسيسية لم يأت فقط ليمنع تعديًا صارخًا على حق المجتمع ولكن ليمنح فرصة - قد تكون الأخيرة - لعودة القوى السياسية إلى الرشد السياسي وتصحيح انحيازاتها لصالح الوطن وحده قبل أي مكتسبات حزبية أو شخصية.

وإن كان الأمر كذلك.. فعلينا جميعًا - وبدون تزيّد - أن نتواضع وأن نرد الأمور إلى أصولها قبل أن نشرع في بناء جديد قد يكون على غير أساس فينهدم أو يبقى عليلًا. وليس عيبًا أن نعيد على أنفسنا الأمور من أولها مرة أخرى علّنا لا نكرر خطأ.. يعني نبدأ من «الأول ثاني»..

الأصل في الأمور أنه برغم ما يتصوره المجلس العسكري الحاكم والقوى السياسية بأن ما ينتهون إليه في اجتماعاتهم المتتالية مشرعن بشكل مطلق - بمباركة وتوكيل المواطنين لهم من خلال استفتاء 19 مارس 2011 أو في انتخابات البرلمان بغرفتيه - فإن هذا الاعتقاد ليس صحيحًا على إطلاقه. هذا التصور يكون صحيحًا فقط عند التزام كل من المجلس العسكري والقوى السياسية - الممثلة برلمانيًا أو الموجودة دفتريًا في السجلات السياسية المصرية من أحزاب وشخصيات ورقية - بنصوص ما وكلهم الشعب فيه.. فإن حادوا عن حدود وشروط الوكالة فكل ما ينتهون إليه لن يكون من حيث الأساس صحيحًا.

18 إبريل 2012.. الاستبداد المقدس...!

الكذب والتلاعب القانوني بالشرعية كان هو أقوى أدوات استبداد نظام مبارك. كان «آل مبارك» يكذبون ويرأوغون ويزينون الكذب بالقانون من أجل حلم السلطة لمبارك الابن.. وحين بدا أن السلطة تضع.. لم يتورعوا عن القتل من أجل الحفاظ عليها.

كان هذا هو حال مبارك والقذافي وهو حال نظام الأسد الآن.. وجميعهم مشتركون في أنهم يدفعون عن شعبهم مؤامرة تحاك لهم.

ومن عجب أن نسمع أحد أشهر طواغيت التاريخ وهو «آدولف هتلر» يقول: «حين تصبح السلطة غاية وليست وسيلة يصبح كل استبداد مقدسًا» كان هذا هو قوله.. وأنتم تعلمون فعله.

من «يكذب» من أجل تحقيق «حلم» السلطة.. فسيقتل من أجل الإبقاء على «واقع» السلطة.. فكروا تصحوا...!

18 إبريل 2012.. دستور مرحلي..!

لا أرى قبولاً للاستجابة لضغط الوقت وادعاء أن الإعلان الدستوري الحالي ليس كافيًا لتولي رئيس منتخب (وهو قطعًا مناف لما استفتينا عليه برلمان فرئيس ف دستور) إلا على أساس حديث واضح من المجلس العسكري والقوى السياسية يعلن فيه أننا بصدد وضع «دستور مرحلي» ولا أقول: مؤقتًا يساعدنا في إدارة مرحلة تأسيس (وليس انتقال) قد تمتد بنا عشر سنوات على الأقل. وأعتقد أن هذا الدستور المرحلي يستطيع أن يتعامل مع كافة الإشكاليات الحساسة.. كوضع المؤسسة العسكرية.. إلى طبيعة الحكم المختلط ويكون إحدى القوائم التي نعيد بها بناء مؤسسة سياسة مصرية وطنية تزيل ملامح الركam السياسي الذي نحياه وعيًا وممارسة.

الحقيقة التي يغفل أو يتغافل عنها فرقاء السياسة هي أن الشعب المصري قد استرد عصمة حكم وطنه في يده.. وأي مراوغة في «المبادئ أو الإجراءات» لن تغير من تلك الحقيقة شيئاً. بل إنها ستزيد الأمور تعقيداً عليهم؛ حيث ستعجل بإحلال من يقوم بتلك الماخذات السياسية المنتمة للماضي غير مأسوف عليه - بغيره من قوى المستقبل السياسي المصري وهي تتشكل وآتية لا محالة.

إعمال العقل واقتفاء العدل ونبد الكبر والإعراض عن الوصاية على الشعب هي طريقنا لمستقبلنا.. وليس ثمة طريق آخر

19 إبريل 2012.. أي «تحرير» نريد؟ أي وطن نصدق غداً؟

الميدان واحد اسمه التحرير كان وسيظل.. والدعوة واحدة اسمها مليونية كانت وستظل.. ولكن المشهد ليس واحداً والواقع ليس واحداً بين الميدان والدعوة بين 28 يناير وحتى 11 فبراير 2011 ومشهد وواقع احتشادات أخرى في ذات الميدان. الميدان والدعوة هما مرآة واقعنا وفيهما نقرأ أي وطن ننصر ونصدق.

فأي تحرير كنا وأي وطن نصرنا بين واقعين للميدان أحدهما كان في يناير 2011 والآخر كان يوليو 2011 لكي نقرر أيهما نريد غداً وأي وطن ننصر غداً.

”ذهبت إلى «التحرير» اليوم... فلم أجده!!“

20 إبريل 2012

”يعرف الرجال بالحق.. ولا يعرف الحق بالرجال...“

وكذلك... يعرف الميدان بالثورة... ولا تعرف الثورة

بالميدان..!!“

20 إبريل 2012

20 إبريل 2012.. كم من قريش بيننا..؟!

لم يتحقق أي من مطالب الثورة في سنتنا الماضية بوحدة المطالب فقط.. ولكن اليقين بوحدة المصير هو الذي أعطى لوحدة المطلب قيمتها. فبالقدر الذي يكون فيه الميدان انعكاسًا صادقًا لإيماننا بوحدة مصيرنا.. بقدر ما تصدقنا أحلام حريتنا وعدلنا وكرامتنا.. ويقدر ما ننكر مبدأ وحدة مصيرنا بمحاولة تطويع قضايا الوطن في قضايانا الحزبية والأيديولوجية.. بقدر ما ستعرض عنا أحلامنا.

الوطنية ليست شعارًا يتلى والثورة ليست حشدًا عدديًا في حيز جغرافي.. هذا ما فهمه النظام السابق عن الوطنية وهذا ما أودى به.

فالوطن لا يصدق من يذرفون الوطنية «دموعًا» وهم يتركونه عند كل محنة ويقدمون المغنم السياسي والطموح الشخصي عليه.. وسيتركهم كما يتركونه الوطن يهرول إلى كل من يعلم أن الوطن «قبرة» وإصلاح شئونه «نسك» لا يقبل بغير إخلاص.

ولا يكون شأنكم مع ملهات الوطن كمن قيل فيهم:
وراء الجنازة سارت قريش.. فهذا هشام.. وهذا زياد
وهذا يريق الدموع عليك... وخنجره، تحت ثوب الحداد
كم من قريش بيننا يا ترى؟!

23 إبريل 2012.. البذرة أم التربة..؟!

في لقاء جمعني قبل سنتين مع الأستاذ/ فاروق جويده - الشاعر المصري الكبير- بادرني سائلًا: «تفكر المشكلة في البذرة أم في التربة؟» وكان يقصد أن يسألني رأيي في أين تكمن مشكلات مصر؟ في المواطن المصري أم في بيئته الحاضنة. فكان ردي: «المشكلة حقيقة في البذرة والتربة ومياه الري وفي الزارع نفسه!». وقصدت بهذا أن العطب طال المواطن وبيئته

المؤسسية ومنظومته القيمية والأخطر أن العطب طال مُصْلِحِيهِ أو من يظنون أنهم كذلك. لم يكن هذا الرد تشاؤمًا ولكنه محاولة كانت ولم تزل لإدراك مزالق التحدي التي تواجهنا على حقيقتها.. علّها تورثنا الجدية الواجبة في البحث عن حلول حقيقية لمشاكل حقيقية نحياها.. وألا نكتفي بـ «الإجابة النموذجية» - كما أدمنّا - على أسئلة في الأغلب لا تهمنا...
فكروا تصحوا....

28 إبريل 2012.. الخطيئة..!

خطيئة تشكيل الجمعية التأسيسية لن يكفر عنها إلا البحث الصادق عن معايير توافق يقبل بها عدول عموم المصريين على اتساع دائرتهم وليست عن معايير توافق وتخص فرقاء السياسة حتى وإن اتفقوا. الشعب سيبقى حاضرًا مدافعًا عن حقه في دستوره في كل مراحلهِ. سيدافع عن دستوره من أول صحة تمثيل قطاعات الوطن كفاءة ورمزًا في التأسيسية، إلى دقة تعبير مواد ذلك الدستور عن طموحات هذا الوطن وحتى سلامة الالتزام به أداة لتحقيق العدل والحرية والإنسانية لجميع أبناء مصر.

29 إبريل 2012.. الجِد واللَهَب..!

الحكومة تعوق عمل البرلمان.. والجِد يقتضي حل الحكومة..! البرلمان فيه شبهة عدم دستورية (ناهيك عن عدم الأهلية).. والجِد يقتضي حل البرلمان..!

المادة (60) تحول لجنة مجلسي الشعب والشورى تشكيل تأسيسية الدستور (لا احتكار آلية وضعه).. والجِد يقتضي أن يقوم المجلسان بذلك، حكم الإدارية العليا بشأن تفسير المادة (60) يبطل تشكيل التأسيسية.. والجِد يقتضي عدم المراوغة والامثال للحكم المسار الذي وافق عليه الشعب في استفتاء 19 مارس هو برلمان.. ف: رئيس.. ف: دستور.. والجِد يقتضي

الالتزام بإرادة الشعب إذا تم الالتزام بالمسار (وإن لم تكن ممن صوت له)..
فالجد يقتضي الهدوء والمراقبة

وإذا تم الحياد عن المسار (وإن لم تكن ممن صوت له).. فالجد يقتضي
الاستنفار وإعلان الغضب واستحضار الميدان .

أعزائي.. في كل ما سبق كانت كل الأطراف حاضرة؛ المجلس العسكري..
القوى السياسية.. وغيرهم.. كل حسب مسئوليته.

أعزائي.. في كل ما سبق هل حضر «الجد» أم أن «الهزل» كان في موضع
«الجد» وهو الأكثر حضوراً؟

وإذا كان «الهزل» (اللعب) هو سيد الموقف.. فمن سيفصل فيه؟
فكروا تصحوا..!

مايو 2012.. سوق عكاظ!

”المطلوب فقط في المرشح الرئاسي ألا يكون منشئاً
للصدام المجتمعي بشخصه أو بمن حوله.. قبل أن يكون
قادرًا على صناعة توافق مجتمعي..“

«مايو» هو سوق عكاظ الانتخابي بامتياز.. الكل يتحدث شعراً.. مدحاً
في الشعب.. وهجاء في النظام الذي ذهب.. غزلاً في الوطن وحماسة حول
المستقبل.

وشعراء عكاظ الرئاسي في مايو من عام 2012 كانوا فعلاً في كل واد
يهيمون.. ويقولون ما لا يفعلون..!

تكاد تكون الإجابات في كل المناظرات واللقاءات الإعلامية واحدة..
فالكل يدعي وصلاً بالثورة، والثورة لا تقر لهم بذاك..!

الكل يقدم نفسه ابنًا للثورة وحامياً لأهدافها.. وهم في جلهم مرشحو
الماضي ورموز لعقله..!

الإجابات.. كالإجابات النموذجية.. فإذا جاء سؤال عن الاقتصاد..
فالإجابة مشروع قناة السويس.. وإذا جاء السؤال عن العدل جاءت الإجابة
عن دماء الشهداء.

تأتي أحداث مايو.. وتتبدى في تعفير سياسي يؤكد أن السياسة والعدالة
ضدان لا يجتمعان..

وتتبدى أحداث هذا الـ «مايو» كذلك في أنواع للمرشحين تصنف نفسها بنفسها.. بين ثوري اللسان ثوري العقل.. وثورى اللسان محافظ (رجعي العقل).. وبين محافظ اللسان محافظ العقل.. ولتقول لنا إن: الاستقامة بين اللسان والعقل.. والتي كانت أصل الاختيار.. انتهكت في ألعيب الصناديق.. وصفقات الغرف المغلقة..!

تبدت أحداث في لسان حال مجتمع يبحث عن «إشارجي».. رجل مرور.. أكثر منه باحثًا عن رئيس.. ويريد في كل الأحوال أن يعي من يصل للمنصب الأرفع أنه مسئول أول يسأل فيجيب قبل أن يكون رئيسًا يأمر فيطاع..! انتظرنا في أحداثه إبداعًا مصريًا جديدًا لم يأت.. وإن أتى فيه جديدٌ حرية وجديدٌ وعي.. عرف المصريون أنه آن لهم أن يخلقوا بدائلهم؛ كي لا تبقى كل اختياراتهم هي صنوف تضحية يشربون فيها دواءً مرًّا..!

خاصة أن الاختيار الذي انتهت به أحداث مايو كان اختيارًا فريدًا في طبيعة السوء.. فقد كان اختيار إعادة الانتخابات في آخر مايو بين محمد مرسي مرشح تنظيم الإخوان المسلمين وبين أحمد شفيق.. مرشح نظام مبارك الذي كان.. هو سؤال يقول: أي الاحتلالين تختارون؛ احتلال النظام أم احتلال التنظيم؟!

أي الاحتلالين أفضل.. وليس أي الاحتمالين أفضل. كان هذا هو السؤال الثقيل الذي انتهى به مايو..!

تذكرنا أحداث مايو.. بصفات الاحتلال.. علَّنا لا نحتل مرة أخرى.. حتى وإن نجح الماضي في أن يبقى حيًّا.. بل وقفًا يحاول إعادة إنتاج احتلاله بوسيلة أخرى.

وشأننا في قراءة مدونات الحجر هو شأن كل ما سبقه من شهور وكل ما لحقه هو قراءة في تاريخ أحداثه.. أي في الحكمة المسوقة في كل حدث فيه.. منعًا لتكرار كل ما ثقل علينا منها..!

1 مايو 2012.. «سوق عكاظ»!

وفي وسط «سوق عكاظ» الانتخابي الحالي والسابق، التباري هو في الإجابات التي يرجى أن تكون عذبة ومدغدة للمشاعر فتكفي قائلها مؤنة استجداء صوت هذا الناخب أو ذاك. وهنا يضيع الحديث عن واجب الوقت في مصر التي غُيِّبَ فيها معنى الوطن، قبل أن تتحلل الدولة وبُذِّدَ فيها ملمح المجتمع قبل الغياب والتحلل... فلا حديث عن استحقاقات تأسيس الدولة أو استعادة معنى الوطن أو إحياء روح المجتمع. الإجابات النموذجية التي نسمعها حتى الآن تكاد تكون واحدة؛ فالحديث عن التطوير والنهضة واحد، والحديث المرسل عن قضايا التعليم والصحة واحد. أحاديث تبدأ بالتذكيرة بما سببه النظام السابق من فساد، ليس الحديث العلمي التفصيلي عن كيفية إصلاحه، ولكن لعقد مقارنة بين رموز الفساد وبين شخص المتحدث، والذي يلتمس من مستمعيه أن يتوسموا فيه الخير ويفترضوه خيراً مطلقاً غير قابل للفساد والإفساد. الحديث المرسل في مقام مسئولية الأوطان جريمة.. والجريمة لا تفيد.. قديماً هكذا قالوا وحديثاً هكذا نذكر أنفسنا قبل غيرنا.

4 مايو 2012.. السياسة أم العدالة!

إذا أردنا أن نعرف إن كنا ننصر ثورتنا بالوجود في الميدان أم نخذلها بالوجود في الميدان.. فانظر في أي ميدان تقف... ميدان العدالة أم ميدان السياسة؟

فقديماً قالوا السياسة والعدالة ضدان لا يجتمعان. وإذا اجتمعا لا يتمازجان. والواقع أنهما مختلفتان في الطبيعة والوسيلة والغرض. فالعدالة من روح الله. والسياسة من فعل الإنسان. العدالة تزن الأمور بالقسطاس، بينما السياسة توازن بين شتى الاعتبارات. والعدالة تطلب حقاً أما السياسة فتبغى مصلحة. الوقوف في أي الميدانين شئت هو شأنك.. ولكن إن أردت أن تكون من

أهل المصلحة قبل الحق فلا أقل من أن تتأكد من كونها مصلحتك وألا تكون
ثورتك وأمل العدالة عندك.. مطية لمصلحة غيرك.

فكروا تصحوا..!

٩٩ لا تؤتوا السفهاء..!

أمرنا ربنا قائلًا، (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم). وعلى هديها
لنا جميعًا نقول: (لا تؤتوا السفهاء شرعية ثورتكم).. ٦٦

4 مايو 2012

4 مايو 2012.. ميدان الثورة الواحد..!

في ميدان الثورة الواحد يوجد الناسك الذي يتعبد الله بنصرة وطنه.. والثائر
بـ«ثورة» على كل ظلم طال وطنه والمقتفي لكل عدل من أجل مجتمعه..

في ميدان الثورة الواحد.. يوجد الثائر بـ«ثأر» الذي يدمي جسد الوطن
بضيق أفقه.. ويوجد السفه السياسي والأحمق.. ويوجد المجرم السياسي
والجنائي الذي يرتزق بجرمه من دم الوطن..

فلنختر لأنفسنا إلى من تكون قيادة ميدان الثورة.. لـ«نساكه» و«ثواره»..
أم لأصحاب الثأر والحمقى.. حتى لا نصدق في كونها جمعة «النهاية» دون
أن نعلم أنها نهاية ثورة التحرير على مذبح الحماقة الذي يبدو أن العباسية
صارت رمزًا له!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله..

4 مايو 2012.. المسألة!

الدفع بالمتظاهرين للتصعيد وللاحتكاك بالجيش واستفزازه.. غير مبرر
وغير مقبول الحيد بمسار الثورة عن سلميتها.. غير مبرر وغير مقبول أي
استخدام لمطالب الثورة المشروعة في محاكمات سياسية أو لتحقيق أحلام

سياسية وشخصية مؤجلة.. غير مبرر وغير مقبول القتل وإراقة الدماء..
غير مبرر وغير مقبول من زرع بذرة الفتنة في شوارعنا بالتمهيد للصدام
أو بتبريره أو بالصمت عليه.. يضع مصر على مشارف حرب أهلية وليعلم
أن فعله مجرّم ولن يفلت بجرمه من مساءلة التاريخ قبل القانون..

”كثيرون حول السلطة.. وقليلون حول الوطن“..

غاندي ٦٦

6 مايو 2012

8 مايو 2012.. «التعفير» السياسي!

«التعفير» مصطلح لتكتيك عسكري يعني تحرك المدرعات في دوائر
لإحداث سحب من الغبار في أرض المعركة بغرض إثبات التواجد أو إرسال
رسالة للعدو بالاستعداد. وعادة ما يكون مقدمة لفعل عسكري وليس
غرضاً لذاته.

في فن المناوأة والمعارضة السياسية يكون الصخب وافتعال المواقف
للاحتكاك بالخصم من أدوات ومقدمات صناعة المواءمات السياسية ولكن
يكون مسبوقاً بتقدير موقف وقدرات كل طرف.

ولكن ما نراه الآن على الساحة السياسية المصرية من فعل سياسي دائماً
متأخر عن استحقاقات وقته.. ومنشؤه إثبات الذات وإحراج الخصوم..
لا يعدو كونه نوعاً من «التعفير» منزوع القيمة..

بقليل من التأمل في حال برلماننا المنتخب نجده بين أمرين إما الخمول
والكمون والتهيه عن احتياجات الواقع حين يكون هناك تجنب على حق
المجتمع.. وإما أنه في حالة من الاستنفار العنصري والمواجهة غير المحسوبة
وغير المعضدة حين يمس أمر ما مصلحة فصيل الأكثرية فيه . وبالمناسبة

لو كانت الأكثرية البرلمانية لغير الإخوان المسلمين لم أكن لأعول كثيرًا على أداء أفضل أو مختلف.

المعضلة الحقيقية أن النخبة السياسية المصرية لم تتعلم طوال عقود مضت إلا دور المناوىء أو المشاكس السياسي، والذي تختزل حركته في الحياة إلى تسجيل المواقف ضد خصمه فقط.

وعليه حين قدر لتلك النخبة - وعلى رأسها الأغلبية الحالية - أن تمثل المجتمع بالانتخاب لم يكن أداؤها متجاوزًا ما تعلمته وهو القيام بـ«التعفير» السياسي.

فكروا تصحوا...

10 مايو 2012..الإشـارجـي!

سؤال الوقت الذي سئلته في ندوة بالمينا أمس وأخرى في ساقية الصاوي أول أمس هو: ما المعايير التي نختار عليها الرئيس؟

ويتوقع سائلي أن أعطي إجابات تنتهي عمليًا بأن هناك اسمًا لك «مخلص» بين المرشحين.. ما علينا إلا أن ننتهي بالمعايير إليه. ولكي تكون إجابة هذا السؤال مني أو من غيري تحمل أي معنى، أرجو أن نتأمل مع بعضنا ما يلي:

1 - نحن نختار بين مرشح «متاح» وآخر ولا نختار بين مرشح «مستحق» أو «مؤهل» وزميله. فمع كل التقدير لمرشحيننا.. كما كررت مرارًا هم مرشحو «الماضي» الذي عديم السياسة والرؤية والقدرة على التغيير الجاد.. وهذا ليس طعنًا في أي منهم ولكنه إقرارًا بواقع يجعلنا لا نظلمهم بأن نحملهم ما لا يطيقون حال وصول أيهما إلى المنصب.

2 - ما قُدم من برامج - مع اختلاف درجة التفصيل في أي منها - لا يعدو كونه سرًا لمجموعة إصلاحات واجبة ومتأخرة منذ عقود. ولكن وإن لم يوجد اختلاف على منطقتها وضرورتها.. أيضًا لا يوجد لدى أي من المرشحين شاهد للقدرة على القيام بها أو تقدير التحدي السابق لها.

3 - وعليه مطلوب في المرشح الأرجح أمران:

أولاً: أن يكون شخصية بها الحد الأدنى من القدرة على منع الصدمات ولا أقول القدرة على صنع التوافقات. بمعنى ألا يكون صداميًا أو منشئًا للصدمات بطبعه أو بخلفيته.

ثانيًا: أن يتوي ألا تتعدى علاقته مع احتياجات الإصلاح - التي حدثنا عنها الكثير في برنامجيه أو التي لم يحدثنا عنها - البحث «الجاد» عن أصحاب الأهلية للقيام على هذه التحديات في إدارته وتوضيح معايير اختياره لهم وبقائهم حوله أو استغنائه عنهم. والأهم أن يضمن أن حركة المجتمع من أصحاب الأهلية - غير المحيطين به في إدارته - تكون الحركة الأكثر أثرًا والتي قد لا تحتاجه كحافز لها بقدر ما تحتاج منه ألا يصبح عقبة في طريقها.

يعني أيها الأصدقاء.. ببساطة يحتاج إلى أن يكون «إشارجي» مرور بدرجة رئيس جمهورية، دوره ألا تصطدم مسارات السير للقادرين على قيادة سياراتهم ولا يملك كثيرًا أن يحدد إلى أين يتجهون في رحلتهم.. لأن حقيقة الأمور أنه ليس أكثر منهم خبرة في تحديد الوجهة أو القيادة.

حقائق قد تبدو مرة.. ولكن نواجهها لكي نمنع سيناريوهات أكثر مرارة..

10 مايو 2012.. المرشح المتاح.. وليس المرشح المطلوب!

إن لم يكن هناك مكتسب من المناظرة الرئاسية بين السيد عمرو موسى والسيد عبد المنعم أبو الفتوح سوى الإقرار - بجدية - بأن «الشعب يريد» هي المعادلة التي ستحكم.. فكفى به مكتسبًا.

تؤكد المناظرة الرئاسية مرة أخرى أننا نختار بين مرشح «متاح» وآخر ولا نختار بين مرشح «مستحق» أو «مؤهل» وزميله. فمع كل التقدير لمرشحينا.. هم مرشحو «الماضي» الذي عدم السياسة والرؤية والقدرة على التغيير الجاد.

هذا ليس طعنًا في أي منهم ولكنه إقرارٌ بواقع يجعلنا لا نظلمهم ولا يظلمونا ويوطنون أنفسهم على ألا يكابروا وينتحووا جانبًا إذا أعتهم الحيلة.

11 مايو 2012.. جديد الحرية!

لكل من يشعر بالاستغراب أو الصدمة مما يبدو من «احتكاك» و«حدة» بل «تلاسن» بين السيد/ عمرو موسى ود. أبو الفتوح، لا تستغربوا، فتلك طبيعة المناظرات التي هدفها إظهار النقص في المنافس. وما ترونه رغم حدته الشكلية هو من أرقى مستويات تلك المناظرات. الحكمة التي تقرر لها تلك المناظرات هي أن تقول لك إن من تدعمه من أي من الطرفين.. يبقى بشرًا ليس بكامل. وهي حكمة لو وعيناها سلمنا.. هي خطوة في طريق حررتك حتى وإن أرهقتك نفسيًا - كن فخورًا بها.. وأيًا كان من تدعم.. أنت الفائز بحررتك قبل أن يفوز مرشحك بمنصبه.. اليوم يتأكد أن كلاً منكم سيحكم مصر بإرادته.. إذا أراد.

13 مايو 2012.. في انتظار إبداع مصري آخر!

هل يجوز تصنيف مرشحي الرئاسة بين مرشحين ثوريين ومرشحي نظام سابق؟

الواقع يقول إنهم جميعًا - دون طعن في أي منهم - هم مرشحو «الماضي» الذي عَدِمَ الممارسة السياسية وعَدِمَ الرؤية أو القدرة على التغيير المجدي.

إذن علام يصنفون؟ أتصورهم يصنفون على قاعدة الخطر على مستقبل هذا الوطن.. بمعنى: أيهم سيكون أكثر خطرًا على الواقع الديمقراطي المصري الذي يتشكل في مرحلته الجنينية الآن؟

أيهم تركيبته الأيديولوجية تؤمن بحكم الماليك وممارسته العقدية ستكون هي الرغبة في الاستئثار بالحكم في طبقة مملوكية ترقى عن بقية الشعب المستعبد (الذي هو نحن) وأيهم سيلجأ لذلك من خلال فساد البطانة وقلة الرقابة؟

بمعنى آخر: أيهم سيكون الاستبداد هو عقيدة حكمه.. مقابل آخر منهم، سيكتسب الاستبداد كصفة لحكمه بناء على الممارسة والإحساس بصلاحياته؟ أيهم ستكون خطورة حكمه هي خطورة تغيير التركيبة الثقافية للمجتمع، والتي هي بمثابة حامضه النووي DNA.. وأيهم ستنحصر خطورته في إعادة إحياء ملامح النظام القديم؟ وأخيرًا أيهم سيحاول أن يصلح ولكن قد يفشل لقلة حيلته أو كفاءته السياسية؟

ما أسوقه هنا ليس مدعاة للتشاؤم.. على النقيض هو تبصرة بمحددات واقع تجعلنا أكثر قدرة على التعامل مع تحدياته، وإذا كان الأمر كذلك فالمخرج الذي أتمناه هو أن نرى إبداعًا مصريًا كإبداع ثورة يناير في تلك الانتخابات الرئاسية الوشيكة؛ إبداعًا مؤداه أنه مع تحسين فرص المرشحين الأقل خطرًا هو كيف سيقوض المصريون فرص المرشحين الأقرب إلى الاستبداد كعقيدة حكم من التيارات الدينية أو المدنية سواء بسواء. أثق كثيرًا في إبداع هذا الشعب وأراه لن يخذلنا..

فكروا تصحوا..

16 مايو 2012..الأقل خطرًا!

عقيدة الماضي في الحكم أن السلطة «تسلط» دون مساءلة. إلى أي مدى سيستطيع أي من المرشحين «الأقل خطرًا» أن يتجاوز هذه المعضلة ويقر - بالممارسة وليس بالوعود - بأن الحكم صلاحية تقابلها مسئولية؟ هذا هو السؤال الذي يلزم أن يحملهم الشعب على الإجابة لصالحه.

17 مايو 2012..المرشحون أنواع!

هل نحن بصدد الاختيار بين مرشحين ثوريين ومرشحي نظام سابق؟ التصنيف «ثوري» في حق مرشح رئاسي - إذا أردناه تصنيفًا - لا يعبر عن الانتهاء للثورة من باب المشاركة أو المباركة أو حتى القبول بها واقعًا، ولكنه

معيار لقدرة هذا المرشح على ألا يكون «عائقًا» أمام تفكيك بنية الاستبداد والفساد للدولة العميقة ولا أقول «قائدًا» لعملية إعادة الهيكلة تلك.

فمرشحونا في هذا الصدد بين ثلاثة صنوف؛ فهم إما مرشح «محافظ الفكر، محافظ الخطاب» وآخر «محافظ الفكر، ثوري الخطاب» وثالث «ثوري الفكر، ثوري الخطاب».

وللحديث شجونه..

«محافظ الفكر، محافظ الخطاب»...

هو النوع الأول من المرشحين الذين ستختارون بينهم في 6 أيام أو أقل، المرشحون الحاليون المتمون لهذا الصنف درجات في المحافظة.

أفضلهم يميل إلى تغييرات متدرجة - غير جذرية - تنتهي إلى إصلاحات سطحية لن تستدعي الصدام وقد تعين على نزع قشرة الاستبداد دون خلخلة بنيته أو هدمه.

أما أسوأهم وهو في الحقيقة «رجعي» الفكر والخطاب والمنهج أكثر منه محافظًا، وهو من سيعطي للاستبداد فرصته لإعادة التشكل في أطر أكثر حداثة ونعومة وقدرة على التدليس.

أما المرشح من نوع «محافظ الفكر - ثوري الخطاب» فمن حيث المنهج هو الأكثر اتساقًا مع أطر وأدبيات الدولة العميقة في الإدارة، من حيث الإصرار على المركزية وسلطوية النخبة وعدم قبول المحاسبة. ومن ثم الحرص الخطابي على مهاجمة الاستبداد، هو إقرار لفظي بأن المثالية أمر واجب ولكنه عصي على التحقيق مع محددات واقع قاسٍ.. الضرورات فيه تبيح المحظورات.

وعليه فسيكون «التعفير السياسي» هو منهج عمله والذي أعني به كثرة التحركات السطحية في الإطار المثالي مع عقد صفقات وتفاهات تكرر الدولة العميقة على أمل أن تتقل ولايتها وولاؤها له ولن يمثله.

وأخيرًا.. «ثوري الفكر.. ثوري الخطاب»... مرشحونا من صنف «ثوري الفكر - ثوري الخطاب» رغم اتساق الفكر أو الخطاب فالتوقع بالقطع مع تكشفهم لعمق وتجذر التحديات - أن يكون سمت حركتهم على الأرض في التغيير أقرب إلى التدرج المحافظ.

وستبقى مصداقية فكره وخطابه مرهونة بمدى إصراره على جذرية وراديكالية تفكيره بنية دولة الاستبداد حتى وإن بدا المدى الزمني محافظًا. والمتوقع أن يكون الأكثر راديكالية منهم أميل إلى التعجيل بصدام مع الدولة العميقة قد ينتهي بإجهاض حركته.

وأقلهم راديكالية قد يبالغ في المحافظة بغية درء الصدام فيكرس قواعد الاستبداد إما بجهله بتفاصيل ما يحدث وإما بتفاهات تتحول إلى صفقات شرعية للاستبداد تحت سمعه وبصره وبمباركته.

22 مايو 2012.. اللحظة!

ساعات قلائل تلك التي تفصلنا عن موعد اختيارنا الحر لرئيس يحكمنا.. موعدنا الأول في تاريخ مصر دولة وشعبًا.. هي لحظة فارقة وخاصة بحق، نلزمنا أن نقوم عليها بحققها.

نخطئ إن ظننا أن قيمتها تكمن في «صواب» الاختيار - هذا إن كان للاختيار صواب - أو أن معناها سيكون في نجاح التجربة «إجرائيًا» بأن يمضي الاختيار دون تزوير للإرادة أو ميل للفساد.. أو أن جلالها في كوننا انتصرنا لأنفسنا من أيام لم نمكن فيها من إنفاذ إرادتنا.

فقد مر على مصر في تاريخها من كانوا أهلاً للحظة حكمهم كـ «محمد علي» أو «جمال عبد الناصر» ولم يشفع لنا أو لهم أهليتهم حين واجهتنا من التحديات ما ناء تحتها تفرد قيادتهم. جربنا - وإن كانت لمرة أو مرتين - النزاهة الإجرائية للانتخابات التشريعية وإن لم تصر قط حجة ملزمة على من حكم بعد ذلك.

جلال اللحظة في صانعيها.. وهو أنتم.. ومعنى اللحظة في شروط الاختيار التي ستضعونها بأنكم لا تختارون غداً «رئيساً» ولكنكم تختارون «مسئولاً أول» أمامكم.. تسألونه فيجيب وتحتسبون عليه فيصلح من نفسه.. فكروا تصحوا..

23 مايو 2012.. ماتختار ش الأول.. وبعدين اختار!

كان هو السؤال الأهم على مدى الأسابيع والأيام الماضية ثم صار هو السؤال الوحيد الذي أسأله على مدى الساعات الماضية... وهو.. قل لي أختار مين من مرشحي الرئاسة؟

أكدت كثيراً أنه ليس من حقي أو حق غيري أن يقرر لك من تختار.. ولكن من واجبي وواجب غيري أن أوضح كيف نختار.. لكي يبقى الاختيار اختيار عقلك أنت لا عقل غيرك.

ومع البدء الفعلي لعملية الاختيار وزيادة الاحتياج إلى الإجابة التي تبدو الأقرب لعاطفة أي منا وهو معرفة اسم من يلزم اختياره.. أعتقد أن الأولى أن أجيب عنه أيضاً بما يكفل لك حرية الاختيار التي أرادها الله لكم أمانة.. فإجابتي ليست هي اسم من تختارون ولكن هي صفة من «لا تختارون»- يعني إجابتي هي ماتختار شي مين:-

أولاً، إذا كان تصنيفك أنك تختار بين تيار ثوري ورجال نظام سابق أو بين تيار مدني وآخر «ديني».

1 - فإذا كان قلبك وعقلك مع رجال النظام السابق فما تختار شي «منهم» اللي إذا نجح سيكون صدامي ويتسبب في شرخ في المجتمع وقد يتسبب في اقتتال أهلي ويتسبب في «موقعة جمل» بطول مصر وعرضها.

2 - وإذا كان قلبك وعقلك مع التيار الديني فما تختار شي «منهم» اللي إذا نجح سيكون ينتصر لمشروعه هو أو من يمثلهم ويتسبب بتعاليه على بقية المجتمع في حدوث استقطاب آخر قد يؤدي إلى أجواء حرب أهلية أخرى منشؤها العصبية لمبدأ أو لتنظيم.

3 - وإذا كان قلبك وعقلك مع التيار الثوري ما تختار شي الي بتصويتك له قد تضعف فرص التيار الثوري كله في أن يكون له حظ في منافسة الوصول لمسئولية الرئاسة.

4 - وإذا كان قلبك وعقلك مع التيار المدني فما تختار شي الي عقله أو أصله أو أداؤه التنظيمي عسكري أو ديني إذا قدر كل واحد فينا يحدد ما يختار شي مين وبقي له اختيار من عدة اختيارات..

استفت عقلك أولاً بأن اختيارك يقلل من فرص من أردت إقصاءهم بقدر تحسين فرص اختيارك ويبقى أخيراً أن تستفتي قلبك بعد عقلك.. وهو لن يخذلك.
فكروا تصحوا...

23 مايو 2012.. «الحسبة» الرئاسية!

بهدوء كده وعلى نور.. نرجو من كل مرشح رئاسي حالي وأنصاره وداعميه أن يعلموا أن النسبة الحقيقية من الشعب المصري التي تعتبره اختياراً يصلح هي النسبة التي ستختاره في الجولة الأولى، وعليه في حالة الوصول للإعادة أو حتى الفوز من الجولة الأولى نرجو:

1 - ألا نسمع أي فذلكة سياسية من الرابع أو أتباعه؛ من نوع «أنا اختيار الشعب» موحياً بأنه الاختيار المرضي للتسعين مليون مصري.

2 - أن يطرح النسبة الحقيقية التي حصل عليها في الجولة الأولى من الـ 90 مليوناً ليعرف العدد الحقيقي من المصريين غير الراضين به وبما يمثل.

3 - وليعلم المرشح أن شغله الشاغل هو أن يزيل أسباب رفضه من هذا القطاع الأوسع من الشعب - غير الراضي به - بدلاً من محاولات التدليس والالتفاف.

4 - أن يقر كل المرشحين بـ «الحسبة» التي تقول إن أيًا منهم لا يعدو كونه اختيار نسبة لن تصل أبداً لغالبية المصريين وأن يقبلوا «الحسبة» الشعبية عليهم (أن يحاسبوا من الشعب) لعلهم يكسبون قبول من يرفضهم.

فكروا تصحوا...

24 مايو 2012.. «المستول الأول»!

«الشعب يريد» هي قاعدة الحكم في مصر في قابل الوقت ولا قاعدة غيرها. «الشعب يريد» - قبل أن تهدينا حق اختيار «الرئيس» من حيث الاسم البروتوكولي للمنصب - تلزمنا بأن نجعل من هذا المنصب موقعًا لمواطن يتقدم ليصبح «المستول الأول».

ومن الآن نذكر أنفسنا أولاً ونذكر من يتقدم للولاية العامة أنه وبدون زعل.. لا مكان في مصر لـ «رئيس» يرى في نفسه رمزاً أو قائدًا يختزل الوطن في ذاته ويرعى مشروعه ويؤسس لدولته.

مصر ستقبل فقط وتفتح ذراعيها لـ «مستول أول» يعي معنى الوطن ويرعى قدر شعبها ويؤسس لدولتها، يُسأل فيجيب قبل أن يأمر فيقطاع. فكروا تصحوا...

24 مايو 2012.. «الحسبة» الرئاسية من ثاني!

تؤكد النتائج الأولية حتى الآن كما كان متوقعًا أن أيًا من المرشحين - بغض النظر عن ترتيبهم - ليسوا محل قبول عام بدليل ما حصلوا عليه من أصوات أعلاهم تتحرك قرابة 4-5 ملايين من 50 مليون ناخب مستحق وحوالي 25 مليون ناخب مارس حقه.

وعليه ليعلموا أن نسبة تتجاوز 80 ٪ من الشعب المصري لا ترى في أي منهم أهلاً للموقع وعلى الرابحين منهم أن يعلموا أن شغله الشاغل أن يعلم لماذا رفضه 80 ٪ من المصريين لكي يعمل على إصلاحه.

وكذلك نرجو من أي من أصحاب فرص الإعادة أيًا كان مشربهم ألا نسمع منهم أو من أنصارهم جملاً من نوع أنهم «اختيار الإجماع الشعبي» ناهيك عن أنهم مرشحوا «القبول الشعبي» وأخيرًا أيًا كان الفائز هو المستول الأول أمامكم وليس له من أمره إلا ما يصح عن إرادتكم وعن وعي هذا الشعب الذي أنتم عليه مؤتمنون.

26 مايو 2012..الدواء المر!

لست بحاجة إلى توضيح ثقل الاختبار الذي وُضعنا أمامه بنتيجة الإعادة الرئاسية بين السيد/ محمد مرسي والسيد/ أحمد شفيق والتي هي حديث كل بيت وهم كل جمع مصري.. ولا أكاد أستثني.

وتلك اللحظة تقتضي منا جميعًا - وأخص هنا شركاءنا في الوطن من جماعة وتنظيم الإخوان المسلمين - كثيرًا من التجرد وقراءة الواقع بعين الحقيقة لا بعين التمني.. تقتضي منا جميعًا كثيرًا من العقل وإنكار الذات وإثبات المسؤولية.. حتى وإن ثقلت علينا الحكمة أو اختلط علينا معنى الوطنية.

وملامح تلك اللحظة إذا قرأناها بعين التجرد التي تجتهد في رصد الحقيقة وإن لم ترض عنها:

1 - نرى فيها مرشحين متقدمين لجولة الإعادة - وهما بالنتائج والواقع - ليسا محل «قبول عام» حيث أهلا للإعادة بنسبة تتراوح بين 12% و 24% وفقًا للقاعدة الحسابية التي قد تحسب على مجمل أصوات الناخبين أو من صوتوا فقط.

2 - نرى فيها رأيًا عامًا يجد نفسه مُرغمًا على الاختيار بين رمز نظام قديم يعمل لصالح نظامه ورمز جماعة قديمة يعمل لصالح تنظيمه.. وتصل المقاربات بينهما إلى التساوي.. وصلت بالبعض إلى مساواتهم في المسؤولية عن دم الشهداء.. وإن اختلفت مواقع الاستشهاد.

3 - نرى فيه فصيلًا مصريًا (الإخوان المسلمين) في مأزق حقيقي - لا نتمناه له أو لغيره - حيث إنه حرق الكثير من جسور الثقة بينه وبين مجتمعه وأصبح غير قادر على أن يصبح طرفًا موثوقًا به في صف الوفاق الوطني، ناهيك عن إمعانه في مفارقة الصف الوطني حين تدعوه مصلحته فيخسر هو ويخسر الوطن.

4 - نرى فيها ملامح مقاطعة شعبية واسعة أو تصويت عقابي غير رشيد -
إذا بقي الحال على ما هو عليه - قد ينتهي بفوز مرشح النظام السابق.

تلك هي الرؤية العامة الآن.. صادمة ومحنة.. اتفقنا أو اختلفنا عن مدى
الظلم الواقع على الإخوان فيها ومن تسبب فيها - الإعلام أم هم أنفسهم -
ولكنها تدفعنا لأن نرى ملامح مخرج من هذا النفق الذي نحن فيه.

العقل يدعونا إلى أن نطالب من لا نزال نحسبه على الطيف الثوري من
الإخوان المسلمين بأن يستعيدوا ثقة المصريين فيهم، بأن يلتحقوا بالقبول
المجتمعي الأوسع الذي وزع أصواته على ممثلي التغيير الثوري وأن يقدموا
المثل بالإيثار، وأن يتنازل مرشحهم «السيد/ محمد مرسي» على أمل أن نجمع
شئنا المجتمع حول المرشح التالي والذي ليس بالضرورة أفضل من حيث
المناقب والقدرات ولكنه أقدر على إعطاء الجسد الوطني فرصة الالتحام
حول هدف تغيير.. يمنع إعادة إنتاج ما كان.. ويمنع قبله شرذمة المجتمع
أو هزيمة الثورة والمستقبل فيه.

الدواء مر.. أعلم ذلك يقيناً.. ولكنه قد يكون دواءً «أخيراً» لنداوي
حالة الجفوة المجتمعية المنذرة تجاه الإخوان المسلمين، ولتصحيح المسار
الوطني برمته.

الدواء مر.. ولكن بقليل من الحكمة وقليل من الوطنية قد نستسيغه.. أمّا
إن استعصت علينا الحكمة.. وأما إن التبس علينا معنى الوطنية.. فما زلت
على أمل ألا نحرم أنفسنا قليلاً من «العقل» قبل فوات الأوان..
فكروا تصحوا..

٩٩ أي «الاحتلالين» أفضل: احتلال «النظام»

أم «التنظيم»؟ ٦٦٩

28 مايو 2012

28 مايو 2012.. الرئيس والمرءوس!

في كل الأحاديث الدائرة عن شروط يقبل بها مرشح الرئاسة الطامح في الفوز بالإعادة، مقابل أن يدعم شعبياً لقبوله بما اشترط عليه -.. يهيا لي أننا نخلط الأمور إلى درجة أننا نسينا من السيد ومن التابع.. ونسينا من الرئيس ومن المرءوس.

الشعب يا إخواننا هو السيد والتيار الوطني الجامع لكل متنوع هو الرئيس.. وهذا السيد يحيا بشروطه التي يراها.. وعلى كل من يريد أن يتسبب للجماعة الوطنية الأوسع أن «يُذعن» لشروطها؛ لكي تقبل به فيها جزءاً منها.

الشعوب الحرة لا تباع ولا تدعم مقابل شروط، ولكنها فقط قد تقبل بمن يهرول إليها مذعنًا وكل أمله أن تبقى به راضية وألا تلفظه لسوء ممارسته أو فساد طويته..

فكروا تصحوا..

28 مايو 2012.. القاعدة..!

القاعدة القانونية تقول: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، والقاعدة الإنسانية تقول: «الحاكم مستبد حتى يثبت وعي شعبه».

29 مايو 2012.. «النظام» و«التنظيم»!

ثنائية الماضي المطروحة؛ طرفاها «نظام» الماضي و«تنظيم» من الماضي.. فإننا نختار بين إيه وإيه بالضبط؟!

أما «النظام» السابق فكلنا يعرفه؛ فهو من لا يقبل بنا إلا بشرًا منتزعي الإنسانية.. قوته في ضعفنا وحضوره في تغييبنا.

نعرف أدواته وهي أجهزة الدولة القوية التي تنصرف قوتها للبطش بنا دون القيام على حاجتنا.

ف«النظام» - أي نظام - إذا فسد يعرف أن شعبه هو عدوه، وأن الدولة هي مدده وذخره، فيصرف طاقته لإضعاف شعبه وتكريس قوة دولته.

وأما «التنظيم» - أي تنظيم - إذا تجاوز فكرته وتغول عليها.. فسد. «التنظيم» بطبيعته منغلق على ذاته، عدو لكل من بخارجه من أطيايف شعبه وإن تفاوتت درجات العداوة. وإذا ترسخ في عقيدته عداوة لمؤسسات الدولة - وبادلتها هي العداوة بمثلها - صارت الدولة بذاتها عدوه الذي ينذر بزواله. فإنهاك شعبه وإضعاف مؤسسات الدولة هو أمر محتوم لن ينتويه، ولكنه سيكون مضطراً إليه بمحددات واقع تفرض عليه.

«النظام» الفاسد عدو لشعبه بالضرورة.. «التنظيم» الفاسد عدو لشعبه ولمؤسسات دولته.. والشعب الحر عدو «للاستبداد» أيًا كان منشؤه «نظام» أو «تنظيم».

فكروا تصحوا...

30 مايو 2012.. الشارع الضلمة.. والشارع النور!

كان فيه عيلة عايشة في منطقة بين شارعين.. شارع ضلمة وشارع نور.. اتسرق منهم كنز كان للعيلة من خمسين سنة بغرض إذلالهم فقط. وعرفوا أن المسروق منهم خبيء حول منطقتهم.. في أي من الشارعين.. علشان يمعن في إذلالهم.

ولما كانت تنقح عليهم كرامتهم ويشعرون بضرورة البحث عن الكنز كانوا عادة يبحثون عنه في الشارع النور.. من باب السهولة يعني والحقيقة برضه من باب الخوف من المشاكل اللي ممكن تكون موجودة في الشارع الضلمة..

وكان يطلع كل حد منهم يستعرض إنه يبيحث عن الكنز يتكلم عن مجهودات البحث بتاعته وما استخدمه من أدوات وأساليب بحث حديثة وأفكار مختلفة تمامًا عن غيره ممن بحثوا معه وقبل ذلك وبعده كان بيتكلم عن صدق نياته في إيجاد الكنز وكذب نيات أبناء العيلة التانيين اللي حاولوا يبحثوا معاه في الشارع النور.. والغريب إنهم دايمًا ماكنوش بيلاقوه!

ومن حوالي 15 شهرًا.. مجموعة من أولاد العيلة قرروا أن يكونوا رجاله
وما يستسهلوش وما يخافوش.. دخلوا الشارع الضلمة ماسكين إيدين
بعض.. كسروا بوابات الشارع الضلمة وتعلموا إن أمانهم في إنهم بقى لهم
أول وآخر - طابور يعني - كل واحد فيهم ليه دور وفي 18 يوم أسروا
السارق ووجدوا أول أجزاء الكنز الكبير.

خلصوا الـ18 يوم ولم يبق من حكمة الحدث إلا أساطير مجهودات
البحث وأدوات البحث وأساليب البحث ونسيوا تمامًا إلا في مرات بسيطة
حكمة الحدث.. فعادت الشكوى من أن الكنز يضيع وأن أولاد السارق
كلهم على وشك مصادرة الكنز وإخفائه مرة أخرى.

الحكاية لسه بتحصل واحنا بنحكي وإذا معرفوش إن حكمة «البحث» عن
الكنز لم تكن في نوع المجهود أو الأدوات، الحكمة اللي مفروض اتعلموها -
أو هكذا أتمنى إنك يا ريت ما تدورش على الكنز بتاعك في الشارع الغلط.
الحكمة إن «المكان الصحيح أهم من الفعل الصحيح»..

خلصت الحدوته.. وتستمر المأساة.

لم يكن الفعل الثوري في الـ18 يومًا من ثورة يناير.. وثائق سياسية
أو تظاهرات حاشدة أو تفاوضًا عن بعد مع نظام ساقط.. كان الفعل الثوري
قبل ذلك وبعده؛ في شعب وضع نفسه في المكان الصحيح مع من يفاضه
أو يتظاهر ضده أو يلاعبه سياسيًا. كان المكان الصحيح لهذا الشعب هو أنه
عرف أنه السيد الذي حين «يريد» تمثل لإرادته وحين «يأمر» يطاع.

حاول الطرف الثاني «الحاكم» حينها أن يعطي ضمانات وتنازلات.. ولكن
لأن الشعب كان في مكانه الصحيح من حاكمه قبل أن يقوم بالفعل الصحيح
تجاهه.. كان يلطم الحاكم صاحب الضمانات باشتراطات تأتي من الشعب..
إن يقبلها الحاكم يقبل به الشعب، وحين لم يقبلها لم يقبل به الشعب.

حكمة الـ18 يومًا هي أن قوة الشعب ليست في مضمون الحوار بين
الحاكم الحالي أو التالي وبين الشعب.. قوة الشعب في موقعه «مكانه» ممن
يحكمه أو يريد أن يحكمه أثناء حوارهم معه.

الشعب لم يقبل بقاء حاكمه السرمدي في الـ 18 يومًا مقابل أية ضمانات..
الشعب وضع شروطه لحاكمه السرمدي كي يعطيه فرصة الخروج الآمن.
الشعب، كذلك، لن يقبل أو يبايع حاكمًا مقابل ضمانات.. الشعب سيضع
شروطه على حاكمه كي يقر ويمثل أو يتتحي من الآن ويا دار ما دخلك
شر.. بدل الميادين والبهدلة وهكذا..

أتمنى أن يكون هذا آخر حديثي عن موضوع الضمانات الماسخ الذي
يتشدد به كل حالم بحكم هذا البلد.. وأقول له -أيًا كان من هو- إن
الحاكم في هذا البلد ليس اليد التي تعطي؛ (كان هذا تعليقًا على حديث
الضمانات التي أسرف تنظيم الإخوان المسلمين في الحديث عنها وهو يحاول
ضمان وصوله للرئاسة)، الحاكم هو اليد السفلى والشعب هو اليد العليا..
فكروا تصحوا...

31 مايو 2012.. صفات الاحتلال!

إذا كان من صفات الاحتلال.. أي احتلال؛

- 1 - الغربة عن المجتمع الذي ينوي حكمه.
- 2 - افتقار القبول العام في المجتمع الذي يريد أن يتسيد عليه.
- 3 - تعريف مصالح من ينبغي حكمهم من خلال مصالحه والترويج لذلك
لحد إيمانه به.
- 4 - تسويغ بقائه من خلال تحسين الأحوال المعيشية لمن يحكمهم وبدعوى
أنه يملك الكفاءات.
- 5 - اختزال إدارة الوطن المحتل في يد أتباعه وأهل ثقته.

السؤال هو: هل تنطبق هذه الصفات على:

- (أ) الاحتلال الإنجليزي لمصر؟
- (ب) احتلال نظام مبارك لمصر؟
- (ج) احتلال قد يرد على مصر وسنقتلعه؟
- (د) كل ما سبق (أ، ب، ج)

الاختيار يكون اختياريًا فقط حين نصنع نحن بدائله.. بغير ذلك فهو توضحية.

يونيو 2012.. أي «الاحتلالين» أفضل؟

”نُذَكِّرُ شركاء الوطن جميعًا أن العودة للوطن
فضيلة وأن الخروج من ضيق الأطر التنظيمية إلى رحاب
الوطن الأوسع واجب. هذا قبل أن تتسع الفجوة فتصير
صدعًا قد يستحيل معه الرأب ويكون القبول بالهدم
والإحلال واردًا.. ٦٦

يبدأ يونيو بمظاهرات رافضة لنتائج الانتخابات.. ليس من باب رفض
العملية الديمقراطية ولكن محاولة لمقاومة الاحتلال الذي يزحف بمسار
إجرائي.. وجاءت لحظة صدق واجبة.. بأن يثبت فرقاء الترشح أن مقتضيات
الثورة تتجاوز إجراءات الصناديق..!

وبدلاً من اقتفاء إرادة الناس ومعرفة شروطهم فيما جرى ويجري.. بدأت
صفقات الغرف المغلقة تسود مع كل الأطراف حتى مع الغريم الانتخابي..
ذهبت كل قوى الماضي تتحدث مع بعضها البعض في الغرف المغلقة..
فالإخوان يتزلفون إلى الفريق شفيق تحسباً لاحتمال فوزه.. ويسافرون إلى
الولايات المتحدة لتقديم التنازلات المسماة تطمينات.. ويخدرون رفقاء
السياسة وفرقائها معهم بما يسمى ضمانات..!

ويشيحون بوجههم في كل وقت عن الميدان والناس إلا في لحظات
التدليس على الميدان باسم الثورة والتهديد بما لا يحمد عقباه إذا لم يحققوا
سلطتهم المرتقبة منذ ثمانية عقود..!

ويصدر الحكم على مبارك ووزير داخلته بالسجن المؤبد.. ويبرأ كل مساعدي الوزير وتسقط تهم الفساد عن أبناء مبارك بالتقادم. الماضي يلتئم ويكون وجهه الجديد.. ويجمع شتات ما أصاب الجسد ليعين الوجه الجديد - «الملتحي» - له على البقاء والتسلط.

ويأتي يونيو ليعيد علينا نفس السؤال ويلقي علينا نفس المسؤولية.. كل حسب قدرته.

تأكد أن هذا الشعب الآن وغداً هو صاحب الاختيار.. بقي له أن يعرف أنه قبل أن يكون صاحب الاختيار فهو صاحب العصمة في كل وقت.. ولا ينتهي اختياره في لحظة تحديده ما اختار أو من اختار ولكن تبقى في رقبته واحتسابه وتقويمه لمن اختار.

وانعكس ذلك المعنى في أحداث يونيو والثنائية التعسة التي انتهى إليها اختيار الإعادة الانتخابي بين احتلال التنظيم واحتلال النظام.. أي بين محمد مرسي وأحمد شفيق.. في محاولات لإيجاد مخرج وطني يعيد لتغيير الثورة الجذري معناه.. جرت ولكن لم تكن النفوس والنوايا على قدر الوطن.. كانت على قدر طموحات السلطة.. وبالنسبة لي لم يكن الأمر مستغرباً.. فنحن بين مرشحين أحدهما يعلن الثورية ويضمّر المحافظة، بل الرجعية والرغبة في الإبقاء على ما كان.. والآخر هو مما كان لساناً وقلباً ويذكر له أنه كان في ذلك أكثر اتساقاً مع نفسه من مرشح تنظيم الإخوان المسلمين.

من أحداث يونيو.. كان حل البرلمان المصري بحكم عدم دستوريته.. وإصدار المجلس العسكري لإعلان دستوري مكمل روج له البعض أنه انقلاب!

ولكن إن كان كذلك فهو امتداد لما كان في فبراير 2011.. ولكن كان إصداره به من محاولات إنقاذ ما بدا أنه أخطاء سقط فيها المجلس العسكري.. حين ظن في اليمين الديني أو في القوى السياسية حوله الرشد الكافي للقيام على أمر الانتقال.. كانت لحظة إعادة أمور لنصابها أكثر منها جوراً على حق الشعب.. أو هكذا ظن..!

ورغم أن ذلك به بعض الصحة.. إذا بالمياه الكثيرة التي كانت قد جرت في أنهار التواصل بين المؤسسة العسكرية والشعب وما طالها من تسميم ممنهج من قبل حلفائه بالأمس من قوى اليمين الديني تخرج الأمر من سياقه.. وتجعله علة لتأثيمه وتحجيمه، بل وإهانته كما حدث في اللاحق في أغسطس من العام نفسه، في حادثة الإقالة المهينة للمشير طنطاوي والفريق سامي عنان، وتدبيج ذلك بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل..!

تعلمنا في يونيو هذا أن النزاهة الإجرائية في التقاضي قد تكون غطاء إن لم تكن سببًا في قتل جوهر العدالة، كما أن ذات النزاهة الإجرائية هي الغطاء والعلة في قتل جوهر الحرية في العملية الديمقراطية، تعلمنا ذلك في أحكام محاكمات مبارك وأبنائه ومساعدى وزير داخلية.

فبين قرارات إحالة في قضايا ليست جوهرية في محاسبة نظام أوصل دولة إلى شبه العجز التام، وقتل روح وطن، إلى تعامل بيروقراطي مع طبيعة الإحالة والبحث في الأدلة ومحاسبة تقاعس المؤسسات عن تقديم ما لديها من أدلة.. ضاع جوهر العدالة في محاكمة حسني مبارك وعصره.. وهي محاكمة العصر سياسيًا وإنسانيًا على ما اقترف في حق مصر اجتماعيًا واقتصاديًا وإنسانيًا قبل كل شيء.

وكان المحاكمة هي نداء للثورة للاستفاقة في لحظة تدين النفق الإجرائي الذي أريد للثورة أن تدخله ولا تخرج منه. وكان ذلك النداء بقدر ما تصور البعض أنه جاء متأخرًا، إلا أنه كان كاشفًا أيضًا لحسابات كل من كان على الساحة.

فكتلة اليمين الديني تفضل صفقات الغرف المغلقة مع رابع محتمل من النظام القديم وهو السيد أحمد شفيق على أن تنحاز لميدان كان يستطيع أن يدعم حزمة ثورية جديدة تقول برفع غطاء الشرعية عن الإعادة الرئاسية ونقض شرعية الانتخابات الرئاسية برمتها وتشكيل مجلس رئاسي، تشكيل جمعية تأسيسية معبرة عن الشعب المصري بحق ويكون تشكيلها من أصحاب

الأهلية القادرين على التعبير عن احتياجات مصر في الانتقال من عصر إلى عصر، أكثر منه انتقالاً في السلطة من فصيل إلى فصيل...!

ولكن من كان يقبل أن تكون اختياراته بين أن يفوز في القمار السياسي بكل شيء... أو أن يفاوض الرابع الآخر على الفتات يقتسمه معه؛ لم يكن ليفكر على هذا النحو في تلك اللحظة، وفي هذا تفسير فكر وحركة تنظيم الإخوان المسلمين حينها...!

فمن كان يعنيه ممن كانوا طرفي المنافسة في هذه اللحظة ومن كانوا معهم في ذات المضمار من المرشحين الثلاثة عشر السابقين.. أن تنتقل مصر من عصر إلى عصر، كلهم - إلا بعض أحادهم - كان لا يقوى إلا أن يراه انتقالاً للسلطة من فصيل إلى فصيل، وانتقالاً للمنصب الأرفع من وجه إلى وجه...!

وتتحرك نفوس عموم المصريين أصحاب 25 يناير بين الثقل والمقاومة، وتكون المعاني المتداولة في لسان الحال هي دعوة فاعلي الساحة السياسية ومقاميها أن يكونوا قدر اللحظة وقدر الحدث، وهم قطعاً لم يكونوا قدر اللحظة أو الحدث.. كما لم يكونوا دائماً. وكانت الحقيقة أنه حتى في حالة نجاح السيد محمد مرسي، فنحن سنكون أمام حالة فرز ثوري أكثر منها عملية اختيار ثوري، وكان وجدان عموم المصريين يراهن على أن من سيقبلونه مستقبلاً هو من سينحاز لهم ولا ينحاز إلى ممالكه، إن كانوا ممالك نظام مبارك السابق، أو ممالك تنظيم الإخوان اللاحق.

وكان العقل الجمعي المصري يقولها حيناً - ويراوحها أحياناً - أن معركة المستقبل هي ضد الاستبداد.. أيًا كان منشؤه، استبداداً دينياً أو استبداداً عسكرياً...!

وأن مكتسب الثورة للمصريين هو: أن قاعدة الشرعية لأي صاحب سلطة سيولونه هي ملكيتهم لوطنهم، والغلبة فيها دائماً للشعب صاحب الحق وليس للمملوك صاحب القوة، خاصة المستبد الطامح.

وكان هذا المستبد الطامح يتبدى في حركة كلا المرشحين للإعادة. وعلى الرغم من ذلك حاول رمزا الاستبداديين.. وهما: السيد أحمد شفيق والسيد محمد مرسي أن يروجا لكونهما - ومن عجب - مرشحي الثورة..!

فكان نداء العقل لكل من يلتبس عليه الأمر ويحاول حينها أن يمنطق انحيازه لأي من المرشحين على وهم أن أيًا منهما مرشح الثورة، أن الحقيقة تقول إن أيًا من السيد / مرسي أو السيد شفيق لم يضبط يومًا متلبسًا بثورة..!

وأن أي محاولة للربط بينهما وبين الثورة سيكون صحيحًا في سياق واحد لا سياق غيره، وأن نظام مبارك ورمزه السيد / أحمد شفيق هو من حاول قتل الثورة في مهدها، وأن تنظيم الإخوان ورمزه السيد / مرسي هو من تفوق على نفسه في إجهاضها على مدار عام ونصف والحياة على جثتها.

وجاءت لحظة حقيقة وصدق في يونيو لتعلن الثورة المصرية أنها لم تختار محمد مرسي وما يمثله بقدر ما أقصت أحمد شفيق وما يمثله، ليبقى ذلك حاضرًا في أذهان كل المصريين، ما عدا كتلة اليمين الديني والإخوان على وجه الخصوص..! تنكر تنظيم الإخوان المسلمين للحظة عمليًا، لم يقرءوا كيف كانت المقاربة في نسبة الاختيار بين المرشحين، وكيف صار اختيار العودة للنظام الذي ثار ضده المصريون حاضرًا، في لحظة يفترض أن الثورة كانت تتوج مسيرتها بإنهاء أسطورة الفرعون الحاكم.

لم يقرءوها جهلًا أو تعاليًا أو فسادًا، لا فرق.. فالجهل والفساد في حكم الشعوب يتساويان.. كلاهما خيانة..!

وكانت الحقيقة والموضوعية تقتضيان أن يرى أي منصف أن الثورة المصرية أعطت للدكتور / محمد مرسي فرصة إثبات الانحياز للوطن ولعموم المصريين أصحابها، ولكنها لم تعطه أبدًا صكًا بأنه رمز لها، والبون بينهما كبير، وإقحام التساوي بينهما بغرض دعم صورة الرجل هو ظلم للرجل نفسه قبل غيره..!

وكان التحدي الحقيقي الأكبر مما دار حول انتقال السلطة من المؤسسة العسكرية إلى مؤسسة حكم مدني جديد تنشأ في مصر، كانت هي انتقال محمد مرسي من المشاكس السياسي صاحب خبرة إحراج الخصوم واستمالة المجتمع إلى رجل دولة يعني أنه يمثل وطنًا ولا يمثل تنظيمًا.

وكان ولا يزال هذا هو التحدي الأقصى الذي لم يتجاوزه السيد مرسي وتنظيمه، لأن في تجاوزه تحللًا لهذا التنظيم من أجل الوطن، وهذا اختيار غير وارد لرجل تربى على أن التنظيم هو الوطن..!

وفي هذا الصدد.. أجرت معي جريدة اليوم السابع المصرية حوارًا يوم الخامس من يونيو، أردت فيه أن أرسل رسالة ما زلت أراها حاضرة، وهي أن الإخوان في تقديري فكرة وجماعة وتنظيم.. قد تبقى الفكرة مؤثرة في بعض معتقديها وقد يبقى لهم تجمعات يأنسون بشراكتهم للفكرة فيها ولكن التنظيم إلى زوال، شأنه شأن تنظيمات عصر الصناعة كلها، كالفاشية والنازية وغيرها، والتي كان عصب بقائها هو حديدية التنظيم. طالبت في هذا الحوار القائمين على تنظيم الإخوان أن يمتلكوا جرأة المبادأة.. قبل أن يتجاوزهم الواقع بأن يعلنوا حل التنظيم والعودة إلى رحم المجتمع والسعي للاندماج فيه.

وينتهي يونيو بانتقال السلطة «مراسميًا» إلى رئيس مدني لدولة مدنية.. ولكن الحكم يبقى ولا ينتقل، ويبقى الحكم في مصر لمن يوليه الشعب شرعية الولاية عليه بالثقة في وطنيته وولائه وفهمه حتى ولو المحدود لمعنى يقول إن الوطن واحد اسمه مصر، ولا تنازعه في ولائه أو طان أخرى..!

1 يونيو 2012.. أربعة اختيارات ومسئول...!

إن لم تكن طرفًا فاعلًا في تغيير ثنائية الإعادة الرئاسية..

فأرجوك أن توقف نزيف الجهد في تحليل أي المسارات تسلك، احسم أمرك، مارس حريتك، اختر أيًا من المرشحين، أبطل صوتك، أو قاطع..

واعلم أن نتيجة المسارات كلها واحدة.. وهي أننا كلنا مسئولون عن النتيجة.. أيًا كانت.

والأولى أن نجتهد فكرًا وعملاً في كيف نبقي العصمة في يد الشعب.. وكيف نخلق دوائر للتيار الرئيسي الحارس من كل استبداد في كل بيت وشارع وحي..

ولنعلم أنه لو كانت المسارات تبدو أربعة مختلفة، فالمسئول يبقى واحدًا هو أنت..

أنت وحدك كإنسان حر مصري أنت الاختيار الصحيح في كل اختيار قادم لك..

2 يونيو 2012.. الإنقاذ الآن...!

درس اليوم.. أن النزاهة الإجرائية للقضاء تُستخدم لكي «تقتل جوهر العدالة» كما حدث اليوم في محاكمة نزيهة الإجراءات ولكنها فارغة المحتوى حين غيبت عنها الأدلة التي تضمن لمن حكم بنزاهة أن يقيم العدل.

درس الأمس.. أن النزاهة الإجرائية للانتخابات استخدمت لكي «تقتل جوهر الحرية» في العملية الديمقراطية فتعيد الشرعية لنظام أسقطت عنه شرعيته بثورة من خلال صندوق الانتخاب فرصة أن يعيد نفسه بشرعية الانتخابات.

الدرس هو أن الثورة لن تنصر بنزاهة إجراءات منعدمة الجوهر ولكن بشرعية الحق الذي تمثله.

المطلوب «الآن» أن تعلن الثورة - وكل من يريد لها انتهاء - بالضغط الشعبي السلمي:

1 - رفع غطاء الشرعية الشعبية والوطنية عن الإعادة الرئاسية ونقض شرعية عملية الانتخابات الرئاسية.. الآن.

- 2 - تشكيل مجلس رئاسي ليحكم الانتقال.. الآن.
 - 3 - تشكيل جمعية تأسيسية للدستور وتمثل الطيف المصري الواسع على قاعدة الأهلية وصدق التعبير عن الواقع المصري ووجود كوادر قانونية معلنة بداخلها وخارجها للمعاونة الفنية.. الآن.
 - 4 - إعلان تسليم السلطة للمجلس الرئاسي في موعد أقصاه 30 يونيو وعلى أساس الصلاحيات المبينة في الإعلان الدستوري.. الآن.
- ودعوة صادقة لشركاء الوطن جميعًا وأخص إخواننا في الوطن الإخوان المسلمين أصحاب المسؤولية الكبرى بثقة الشعب التي أوليت إليهم كأكثرية برلمانية - تلك هي لحظة الانحياز إلى الوطن ولا أقول إلى الثورة
- فلنكن جميعًا على قدر اللحظة، فالضمير يكتب والتاريخ يكتب ولربنا تعالى الأمر من قبل ومن بعد....

3 يونيو 2012.. «الوطن» بين.. و«النظام» بين.. وبينهما أمور الانتخابات..!

لن أطلب من أحد الانحياز للثورة.. فقد يكون تعريف الثورة قد اختلط على بعضنا..

ولكنني فقط أطلب انحيازًا للوطن، للوطن لا لغيره.. نحن نعيش الآن لحظة فرز ثالثة في مسار الثورة، أولها أيام الثورة الأولى وثانياتها أحداث محمد محمود، وهو فرز بين مجتمع يريد أن يأتي بالمستقبل الذي بشرت به الثورة بكل قيمه من حرية وعدل وكرامة.. وبين قوى تريد أن تتعاش مع ماض أسقطناه بكل استعباده واستبداده، فقط تغيرت مواقعها وشروط استعبادها في ذلك الماضي.

والآن ودون موارد، من أراد أن تباركه شرعية الصناديق هو أو وجه النظام السابق ومرشحه - مدعيًا الالتزام بمقتضيات الديمقراطية - فقد قرر انحيازه للماضي وهذا شأنه وليتحمل مسؤولية انحيازه.

ما صدق عن إرادة المصريين - بالحيرة التي أعلنوها أمام ثنائية الإعادة
التعسة - أن غطاء الشرعية الوطنية قد رُفع عن انتخابات الإعادة الرئاسية..
وأن المخرج الوطني - الذي يضمن سد الطريق الإجرائي أمام النظام السابق
لإعادة إنتاج نفسه - هو مجلس رئاسي.

لا نفهم من حسابات السياسة أن مرشحًا - يقدم نفسه على كونه ثوريًا -
يقبل باحتمال وارد أن يعاد شرعنة النظام السابق بنزاهة إجراءات انتخابية، كما
تمت تبرئة النظام بنزاهة إجراءات قضائية.. مقابل فرصة عزل هذا النظام.

وإذا فهمنا هذه الحسابات.. فسنفهم أن مقتضيات السياسة التي جعلت
البعض يعلن أنهم يقبلون بحسني مبارك رئيسًا ما دام جاء بإجراءات
انتخابية نزيهة.. هي التي ستجعلهم أحرص على الشراكة في النظام الذي
سقط - ولو بالتبرير القانوني - عن الشراكة في الوطن أو المستقبل.

هذه محاولة للفهم وللتذكرة، من سيغادر الصف الوطني في لحظة الفرز
هذه، فهذا اختياره اليّن الآن.. ولن يقبل منه الوطن تبريرًا بأثر رجعي..
فـ«الوطن» يّن، و«النظام القديم» يّن، ولم يعد بينهما أمور مشتبهات!

4 يونيو 2012.. العبء الوطنية..!

الشراكة الوطنية، التوافق الوطني، الاصطفاف الوطني، كلها أسماء ليس
لها أي قيمة إلا حين تحمل معنى عمليًا واحدًا وهو أن تجد كل الأطياف
المصرية نفسها ممثلة عمليًا في تقرير مصير هذا الوطن ووضع أسسه في مرحلة
الانتقال التي نحن فيها.

المجتمع قواه سائلة وملتهبة، لن تجمدها الوعود الفضفاضة ولا الحجج
القانونية ولا الحيل السياسية، ومن أراد أن يتوهم أنه بأي مما سبق يستطيع
أن يحمل هذا السائل الملهب بكفيه أو في جيوبه، فهذا وهمه. فلن يحمل تلك
الحالة الوطنية الملهبة إلا وعاء وطني قادر.

الوعاء الوطني القادر، والذي يلزم أن تجد الأطياف المصرية نفسها ممثلة فيه عمليًا هو مجلس رئاسي يتم التناوب على رئاسته لمدة يتفق عليها لتكون سنة ونصف سنة أو سنتين وهذا المجلس التزاماته الرئاسية هي:

أولاً: تشكيل جمعية تأسيسية أيضًا تمثل وعاء جامعًا فيه كل أطياف المجتمع كما اتفق.

ثانيًا: وضع دستور للبلاد في مدة بين 6 أشهر إلى سنة على أكثر تقدير.

ثالثًا: استعادة الأمن وحدًا متقدم من الاتزان الاقتصادي والقضاء على الأزمات المعيشية الأساسية.

رابعًا: الالتزام بالمسار القانوني الذي يضمن الحقيقة الكاملة والقصاص العادل من كل من أفسد وقتل في النظام السابق.

خامسًا: إنشاء مفوضية عليا مستقلة للانتخابات المصرية لها كافة الصلاحيات التي تضمن حرية ونزاهة العملية الديمقراطية برمتها. وليس العملية الانتخابية وحدها.

سادسًا: انتخابات رئاسية مبكرة تنتهي بنقل السلطة إلى رئيس منتخب.

أرجو ألا نكون أكثر عصبية من قبائل الجاهلية التي قبلت بتحكيم الرسول الكريم ﷺ عند وضع الحجر الأسود، فقبلوا أن يكون شرف كل منهم في حمل الحجر هو بحمل طرف عباءة الرسول ﷺ التي تحمل الحجر، ولم يصروا على قتل بعضهم البعض من أجل حمل حجر لا يقدر على حمله فرادى.

هل أمل أن نكون أقل جاهلية من أهل الجاهلية؟ عندي أمل كبير.. وعمل أكبر.

فكروا تصحوا..

تمثيل الشارع أو للشارع..

” للمرة العاشرة وقد تكون العاشرة بعد المائة.. أسأل
المجلس العسكري وأستحلفه بالله.. باستثناء حزب التور
السلفي.. هل يرى في أي ممن اجتمع بهم اليوم تمثيلاً في
الشارع أو للشارع؟

ابحثوا عن صوت الشارع في الميادين.. مثلما فعلتم في
25 يناير.. 66

5 يونيو 2012

احضروا الميدان بقلوبكم..

” إلى كل لاعبي السياسة.. احضروا في الميدان
بقلوبكم وعقولكم قبل أن تحضروه بأجسادكم - الميدان
ليس رعوساً تُعد وحضورا يثبت بالصور أو الأخبار - الميدان
عقول وقلوب لها مطالب وطن واحد - من لا يحضر الميدان
فليراجع نفسه إن أراد مكاناً في مستقبل هذا الوطن.. ولا
حكمة بأثر رجعي.. 66

5 يونيو 2012

9 يونيو 2012.. السيناريوهات القادمة..!

تفتكر مجلس الشعب سيحل؟! وقانون العزل تفتكر سيطبق؟!
هو ممكن الانتخابات تتعاد؟! هل ممكن نرجع نقطة الصفر تاني؟!
هل ممكن فعلاً تكمل ويحكم رئيس من «الثنائية التعسة» على غير قبول

عام!

عينة من الأسئلة التي لا تنقطع لي ولغيري، حيث كل الأنظار معلقة على أحكام الدستورية العليا المحتملة يوم 14 يونيو الجاري، ولا أحد يعرف على وجه اليقين ما الذي يمكن أن يحدث.

ولكن الشيء اليقيني أن أي سيناريو قريب هو من سيناريوهات ماضٍ يصارع نفسه ويستنزف كل من ينتمي إليه في حرب سماتها الغلظة والسفه السياسي، وسيستنزف هذا الماضي كل أطرافه وهو يحاول أن يقاوم المستقبل الآتي لا محالة..

والحقيقة التي لن تتغير أيضًا هي أن هذا المستقبل منتصر بإذن الله وآت ما دمتم أنتم أصحاب إرادة تمثله..

9 يونيو 2012.. «احضر وطنك يزيد نصره»...!

الأهم من سيناريوهات الأسبوع القادم أو الشهر القادم أو العام القادم.. هو أن تكونوا حاضرين بإرادتكم ويفعلكم في ملفات هذا الوطن.. أحضروا ملف انتخابات الرئاسة الحالي على أي نحو شئتم، قاطعوا، شاركوا أو أبطلوا.. هذا اختياركم، الأهم أن تكونوا أكثر حضورًا فيما بعد ملف الانتخابات، حدثت أو لم تحدث، بأننا سنقوم رأس الدولة.. جاء على هوانا أو على غير هوانا..

أحضروا ملف الدستورية ومصير مجلس الشعب، ولنكن مؤهلين حال بقاء المجلس أو رحيل المجلس، أن يكون مجلسًا مؤهلًا يعبر عنا حقًا ولا يعبر عن تيار أعضائه، أحضروا ملف المحاكمات واعقدوا العزم أننا لن نهدأ حتى يقام العدل، حتى وإن بدت بعض ملامح العدل على غير ما نطمح والمثل الشعبي يقول: «احضر مالك يزيد نصه» وبمثلها نقول: «احضر وطنك يزيد نصره».

الجنون..

”الجنون هو أن تكرر نفس الفعل مرة تلو المرة.. منتظرًا
أن تصل إلى نتيجة مختلفة لنفس الفعل في كل مرة
تكرره،... ألبرت أينشتاين“

12 يونيو 2012

18 يونيو 2012.. المماليك..!

أما عن الاحتمالات الأقرب لنجاح الدكتور / محمد مرسي أو حتى
لو حدثت أية مفاجآت فالطرفان يعرفان أن هذه نتيجة فرز ثوري
وليست نتيجة اختيار ثوري، وأمام الفائز المحتمل اختيار واحد
من اثنين: إما أن ينحاز لعموم المصريين أصحاب الحق وإما أن ينحاز إلى
مماليكه.

فأما إذا انحاز إلى عموم المصريين وامثل لإرادتهم، كانت له النصرة من
قوة الحق عندهم، وأما إذا انحاز إلى مماليكه فالغلبة ستكون للعسكر مالكي
القوة وستكون معركته هو ومماليكه ضد العسكر وليست معركة المصريين،
ولن يكون له من عموم المصريين بواكٍ.

20 يونيو 2012.. المستبد الطامع..!

قبل أن تنحاز لأي من طرفي الصراع الحالي بين المجلس العسكري
أو تنظيم الإخوان المسلمين عليك أن تعرف أنه صراع مماليك، أي صراع
مقاصده الاستئثار بالحكم، ومرجعيته القوة والسطوة، والقاعدة الشرعية
فيه هي «الحكم لمن غلب».

وهذه المرة يلزم أن يكون عموم المصريين وكتلتهم الثورية الواسعة التي
تتجاوز 10 ملايين أو أكثر - أكثر وعيًا بألا يكونوا طرفًا في صراع كهذا..

فمعركتنا للمستقبل هي ضد الاستبداد أيًا كان منشؤه عسكريًا أو دينيًا أو مدنيًا.. قاعدة الشرعية فيه ملكيتنا لوطننا، والغلبة فيها للشعب صاحب الحق وليس للمملوك صاحب القوة، خاصة المستبد الطامح.

20 يونيو 2012.. مرشح الثورة..!

أؤكد لكل من يلتبس عليه الأمر من القوى الثورية ويحاول أن ينحاز لأي من المرشحين على وهم كون أحدهما مرشح ثورة، أن أيًا من السيد / مرسي والسيد / شفيق لم يضبط يومًا متلبسًا بثورة.

أما عن محاولة ربط اسميهما باسم الثورة فهذا صحيح في سياق أن السيد / شفيق هو من حاول قتلها في مهداها وتنظيم الإخوان ورمزه السيد / مرسي هو من تفوق على نفسه في إجهاضها على مدار عام ونصف عام.

من أجل الحقيقة ومن أجل هذا الوطن ومن أجل الإخوان المسلمين - ومن أجلكم أنتم ندق ناقوس الخطر علنًا، لا نسقط للمرة العاشرة أو أكثر في ذات الأخطاء، لأننا نستكثر أن نصارح أنفسنا بما فينا، علنًا نجد فينا من يتمثل الرشذ والعقل.

وكما أننا نذكر أنفسنا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلٰٓى ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾، نذكر شركاء الوطن جميعًا أن العودة للوطن فضيلة وأن الخروج من ضيق الأطر التنظيمية إلى رحاب الوطن الأوسع واجبة. هذا قبل أن تتسع الجفوة فتصير صدعًا قد يستحيل معه الرأب ويكون القبول بالهدم والإحلال وارداً.

22 يونيو 2012.. في قلب العاصفة..!

العاصفة التي نمر بها الآن ليست هي الأعنى منذ 25 يناير، ولكنها الأكثر قسوة على نفوسنا.

قسوتها ليست في عنف التحدي أو خطر الاستبداد المحدث وشراسته، ولكن في مرارة افتقادنا للشعور بالأمان النابع عن الثقة بيننا.

كانت الثقة والأمان حين لم نجد تبريراً أو عذراً لكي يظلم أو يُسلم بعضنا بعضاً، لم يكن لأحلام أو مشروعات أي فصيل منا قيمة بغير الوطن الذي وجدناه، ولم نعرف مشروعاً لأي منا إلا باسم واحد وهو «مصر».. فهان أماننا الخطر الأعتى ولم نمرر العاصفة حينها فقط.. بل طوعناها.

فلنتصارح إذن كيف تشقق بنياننا المرصوص الذي كان يشد بعضه بعضاً، ليس لكي نتلاوم ولكن لنعرف من أين أتينا وكيف..

أتينا حين سوغنا لأنفسنا الاستبداد وملنا إليه.. واخترقنا ولم نزل حين تصورنا أن مقتلنا في قوة الاستبداد المواجه لنا فقط، وأنه ليس في ضعفنا وبأسنا الشديد بيننا.

فلنصدق أنفسنا قبل أن نصدق هذا الوطن، بأن ننوي ألا نتظام بيننا تحت أي مسمى وبأي عذر، وألا نزين الظلم باسم مصلحة المجتمع، وأن نبداً بالأنا نظلم أنفسنا بأن نقبل النصيحة من إخوة لنا في الله والوطن، حتى نُنصر مظلومين أو نُرد عن ظلمنا لأنفسنا.

والله من وراء القصد..

22 يونيو 2012.. المخرج من النفق..!

إلى شركاء الوطن في التيارات السياسية المختلفة ومنهم جماعة الإخوان المسلمين، وهم في طليعة الصراع، كونوا جزءاً من بيان الوطن وعضواً في جسده، لا تختزلوا بيان الوطن فيكم ولا معركة الوطن من أجل حرية في صراع بخصكم، بل التحقوا بملف صراعكم في ملفات الوطن الأوسع كي تجدوا نصرة الحق عند عموم المصريين.

عموم المصريين يقررون معاركهم بأنفسهم ولن تكون نصرتهم إلا لمن التحق بهم وليست لمن يُراد لهم أن يلتحقوا به.

معركة عموم المصريين وآحاد الناس منا تتجاوز حل برلمان بحق أو بباطل، أو تجاذبًا بين مرشحي رئاسة في ادعاء فوز بيينة أو غيرها..

معركتهم هي ألا يخيرهم أحد بين استبداد وآخر وألا يساومهم أحد على الكرامة مقابل الخبز أو الحرية مقابل الأمن، فمن أراد منهم نصره فليتبين ما يريدونه هم لأنفسهم وليس ما يريده هو لهم أو من خلاهم.

اخدموا هذا الشعب ولا تستخدموه، لا تكونوا سبيًا في إرباك وعيه أو تبديده في معارك جانبية، وإن كان هذا هو نهج المستبد بنا، فلا تكونوا للمستبد عونًا باستخدام نفس أساليبه، فهذا الشعب معركته قيمة وليست سياسية ولن يقبل فيها بغاية تبرر الوسيلة.

قد يثقل كلامي على البعض بحجة أن هذا ليس بوقت التناصح، ولكن أقول إن واجبنا وقت المحن أن نقتفي الحق ما استطعنا ونبلغ به، فهذا ما يلزم بلاغه حتى وإن لم يُستحب سماعه، وحسبنا قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): «يا حق ما أبقيت لي حبيبا».

معركة عموم المصريين وآحاد الناس منا تتجاوز حل برلمان بحق أو بباطل، أو تجاذب بين مرشحي رئاسة في ادعاء فوز بيينة أو غيرها..

معركتهم هي ألا يخيرهم أحد بين استبداد وآخر وألا يساومهم أحد على الكرامة مقابل الخبز أو الحرية مقابل الأمن، فمن أراد منهم نصره فليتبين ما يريدونه هم لأنفسهم وليس ما يريده هو لهم أو من خلاهم.

24 يونيو 2012.. الانحياز..!

أيًا كان اسم من يفوز بالرئاسة غدًا، أيًا كان من اخترتم، لأي أسباب رأيتم، فما دتم على وعي بحقيقة اختياركم ومنطق لأسبابكم وحرية في اختياركم والأهم استعدادكم لتحمل مسئولية نتيجة هذا الاختيار، فليس من حقي أو حق غيري أن نقول لك الآن.. من اخترت أو لماذا.. ولكن واجبي أن أعينك على الوعي بحقيقة ما تختاره، وأن أضمن لك حرية

الاختيار، وأن أشاركك في حمل مسؤولية ما اخترته أيًا كان هو اختياري الشخصي أو غيره.

في قابل الوقت لا تطلب مني انحيازًا لما تميل إليه، ولكن اقبل مني انحيازًا لتمكين عموم المصريين من وعيهم وحريتهم وعدلهم وكرامتهم، حتى وإن اختلف مع ميلك الذي أحترمك فيه وأدعم حررتك في اختياره.. هذا ما أعد به وليس غيره، هذا هو همي وواجبي وليس غيره، إن حياد التيار الرئيسي في انحيازه، نعم في انحيازه لأحد الناس تمكينًا لهم من ملكيتهم لوطنهم ولسد ذرائع أي استبداد يراد بهم وليس لغيره، هذا هو انحيازي وليس غيره.

”الاختلاف سنة الله في خلقه، والحوار والتواصل من أجل التعايش فريضة من أجل الإعمار في الأرض، والتقوى تكون في الإقرار بسنن الله في الاختلاف والقيام على فرائضه، حوارًا وإعمارًا..“ 66

24 يونيو 2012

”ستكرر كل أربع سنوات لحظات لن نعرف فيها على وجه اليقين من «الرئيس»... ولكن الرئيس أي رئيس سيعرف يقينًا ودائمًا من «السيد»... «الشعب هو السيد»...“ 66

24 يونيو 2012

24 يونيو 2012.. هذه لحظة حكمة وصدق..!

الثورة المصرية اليوم لم تختار محمد مرسي وما يمثله، بقدر ما أقصت أحمد شفيق وما يمثله.. وليبق ذلك حاضرًا في الأذهان، وعليه فإن مسؤولية د. محمد مرسي والتزامه تجاه من اختاروه كبيرة، ولكن تبقى مسؤوليته والتزامه تجاه من لم يختاروه أكبر، عليه أن يبذل ما جسدته ويعرف لماذا أعرضوا عنه وعما يمثله، عليه أن يكون «جسرًا» للمصالحة واللحمة الوطنية قبل أن يتطلع أن يكون قائدًا لها..

عليه أن يعرف أن في هذا الوطن سيدًا واحدًا اسمه «الشعب» يأمر فيطاع ويسأل فيجاب، وأنه هو المسئول الأول أمام هذا الشعب قبل أن يكون رئيسه..

25 يونيو 2012.. أول طلعة ثورية..!

نتمنى على صناع الفراعين في مصر في كل التيارات ألا يخرجوا علينا في القريب بأغنية للسيد/ محمد مرسي تؤكد أنه صاحب « أول طلعة ثورية.. فتحت باب الحرية»..

فالإرهابيات قد بدأت، وقانا الله وإياكم شر صناعة الاستبداد أو الإعانة عليه.

25 يونيو 2012.. صلوا أرحام الوطن..!

إخوتك في الوطن هم أرحامك في الوطن، يختلف عنك أخوك أو أختك في منهاج حياته، فيما يقبل ويرفض، وفيما يثمن ويبخس، وقد يخالفك؛ لأنه خلق مختلفًا عنك وإن توجب أن يحيا مؤتلفًا معك. فلتبق مختلفًا عنه أو معه، ولكن قدركم الذي ليس منه فرار أنكم إخوة في وطن. صلوا أرحام الوطن فبدونهم لن يبقى وطن.

26 يونيو 2012.. أولى مسئولياته..!

الحقيقة والموضوعية تقتضيان أن نقول إن الثورة المصرية أعطت بالأمس للدكتور/ محمد مرسي فرصة إثبات الانحياز للوطن ولعموم المصريين أصحابها، ولكنها لم تعطه أبدًا صكًا بأنه رمز لها، والبون بينهما كبير، وإقحام التساوي بينهما بغية دعم صورة الرجل هو ظلم للرجل نفسه قبل غيره .

وكما قال في خطابه - ونحسبه صادقًا - مقولة أبي بكر رضي الله عنه «وليت عليكم ولست بخيركم»، فلسان حاله يلزم أن يقول «وليت عليكم ليس باختيار عمومكم» لأن لكل مقولة استحقاقاتها واجبة الوفاء.

الصدق مع النفس وألا يقبل بأن يُحمد بما ليس فيه، هما أولى مسئولياته..
حماية لنفسه - من الانزلاق إلى مزالق الاستبداد التي ندعو الله له ولنا أن
يحفظنا منها، وإن كان التذكير والتناصح ضد احتمالات الاستبداد ثقیلاً على
البعض منا في لحظات كالتي نحن فيها؛ فأقول ما قال الكواكبي حين حدث
عن طبائع الاستبداد «أقولها كلمات حق وصيحة في واد إن ذهبت اليوم مع
الريح، فقد تذهب غداً بالأوتاد».

إصلاح شأن الأوطان كالنسك.. لا يصح من غير أهله ولا في غير وقته
أو مكانه.

27 يونيو 2012.. الأهلية هي مناط الولاية..!

المعنى أن الأهلية هي مناط الولاية ومعياريها في الإسلام وأنها مقدمة على
فقه المتقدم للولاية أو صلاحه. وهذا ما كان في قول النبي ﷺ لأبي ذر حين
جاء يطلب الولاية: «يا أبا ذر إنك رجل ضعيف وإنها أمانة» وكذلك حديث
«من ولي الأمر غير أهله فقد خان الله ورسوله» - الشاهد هو أن تقييم
صاحب الولاية يكون على أهليته أي قوته في القيام على المسئوليات الموكلة
إليه قبل أن ينصرف التقييم لخصوصية تقواه فهي بينه وبين ربه. والمعنى أيضاً
أن الأهلية وعدم تمام التقوى قد يجتمعان، وإن كان الأولى قطعاً هو تولية
القوي ذي التقوى حال وجوده.

29 يونيو 2012.. إن شاء ولم ياب..!

خطاب الرئيس المنتخب محمد مرسي اليوم يعطيه الفرصة لأن يتلمس
أولى خطواته نحو أن يكون قائداً «تخلق» من رحم الثورة، هذا إن شاء هو
ذلك الخير ولم يابه لنفسه!

فإنه إذا «تخلق» بقيم و«معنى الوطن» الذي يجمع ولا يبدد، فقد شاء
لنفسه هذا الخير وفاز.

وأما إذا أرادته وطنًا غير ذلك؛ فقد أبى وأهدر فرصة قد تكون أخيرة له
وليست أخيرة للوطن.

30 يونيو 2012.. التدافع المخلص هو التوافق الحقيقي..!

في الحديث الذي لا ينتهي عن التوافق والاصطفاف، يخطئ من يحاول أن
ينمط كل المتنوع أو ينتظر توافقًا متوهمًا نكون فيه كلنا على رأي واحد في كل
مسألة وأي مسألة في حياتنا.

المجتمعات الإنسانية تتوافق ولا تتفق، المجتمعات الصحية تخلق التوافق
الحقيقي وتحميه، لكن من خلال التدافع الوطني المخلص. رؤيتنا المختلفة
للحياة - التي يريد كل منا - سيدفع بعضها عن بعض ويكف خير بعضها
شرور بعضها الآخر.

إذا أردنا توافقًا حقيقيًا يلزم أن نقر باختلافنا ونتعلم كيف نقره ونديره
لكي نجني ثمار تنوعنا وتدافعنا.. توافقًا وقوة ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ
بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صُلُوبُهُمْ وَيَبِيعُ وُصْلَاتُكُمْ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا
وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

30 يونيو 2012.. عن تسليم السلطة وعن انتقال السلطة

أصدق المجلس العسكري في رغبته تسليم السلطة، وأصدق الرئيس
المنتخب في رغبته تسلم صلاحياته غير منقوصة، وأصدق كل الوطنيين
الصادقين منا الراغبين في إنهاء عملية التسليم والتسلم في أسرع وقت.

ولكن أرجو أن نصدق - جميعًا - التاريخ والمنطق الذي يقول إن التسليم
المراسمي أو الإجرائي أو القانوني شيء وانتقال مركز قوة الحكم وشرعيته
الحقيقية من مستحق إلى مثيله شيء آخر..

فمن غير الوارد أن المؤسسة العسكرية الحاكمة (وهنا لا نتحدث عن
المجلس العسكري) - والقائمة على السلطة بشرعية حقيقية مكتسبة من

خلال قبول شعبي تم بناؤه على مدار ستين عامًا - وإن تأكل أو انحسر في أوقات - تقبل أن تنقل كامل عصب سلطتها إلى مؤسسة مدنية حتى وإن كانت مؤسسة الرئاسة ذاتها في أسابيع أو أشهر.

وإن قبلت فما استطاعت، لن يحدث ذلك في عام أو اثنين ولكنه سيبقى نضالاً مجتمعياً فكرياً وثقافياً قبل أن يكون سياسياً قد يمتد من خمس إلى عشر سنوات.

لأن المؤسسة العسكرية لا ترى أنها تسلم سلطة، قدر فهمها أنها تنقل ولايتها على الشعب من داخل إطارها إلى الشعب ذاته، والذي يلزم أن يثبت في المقابل قدرته على إفراز نخبة حكم مدنية جديدة منه تتجاوز النخبة الحالية التي خبرتها المؤسسة العسكرية ولا تشعر المؤسسة بأهلية تلك النخبة.

يعني ببساطة قبل أن يفرز الشعب المؤهلين الحقيقيين المدنيين القادرين على القيام على أمره فلن يوجد هناك انتقال حقيقي للسلطة وسيبقى تسليماً مراسميّاً أو إجرائيّاً في أحسن الأحوال.

فكروا تصحوا.

30 يونيو 2012.. الثورة والدولة..!

الرئيس / محمد مرسي هو أول رئيس مدني لمصر «الدولة» المدنية الديمقراطية الحديثة كما وصفها في خطاب تنصيبه؛ ومشهد اليوم يعلمنا جميعاً وأولنا الرئيس / مرسي، أنه رئيس ولد من رحم «الثورة المصرية» ولكن بشرعية «الدولة المصرية».

فهو قد جاء بإذن الثورة التي قامت لكي تبني دولة.. وهو من الآن المسئول الأول عن النجاح الوطني في «بناء الدولة» بروح الثورة.. وكذلك من الآن هو المسئول الأول عن الإخفاق الوطني الذي قد يهدم الدولة باسم الثورة.

والمسئول الأول أي أنه «مفعول به» يسأل فيجيب عما حفظ وعما ضيع،
فلا حفظ للثورة إلا في حفظ الدولة، ولا ضياع للثورة إلا في ضياع الدولة .
فكروا تصحوا...!

30 يونيو 2012.. كن رجل دولة..!

كان الرئيس / مرسي اليوم مراوحيًا بين طبيعة «السياسي» التي لم يغادرها
تمامًا وطبيعة «رجل الدولة» التي يلزم أن يكونها.

مرسي «السياسي» امتنع عن ذكر كلمة الدولة «المدنية» حين تحدث عن
الدستور - في حين أن - مرسي «رجل الدولة» يذكرها بإلحاح عند توصيفه
لنفسه كرئيس مدني لدولة «مدنية» ديمقراطية.

مرسي «السياسي» يلقي خطابًا في التحرير - في حين أن - مرسي «رجل
الدولة» يقر بسلطة الدستور والقانون حين يقسم أمام المحكمة الدستورية،
حتى وإن كان كارهاً لذلك.

الرؤساء الذين قدموا ثورتهم المهيمنة على مؤسسات الدولة هم من
قمعوا الشعب بالشعب.

السيد محمد مرسي نجاحك كـ «سياسي» وكـ «ثوري» هو بنجاحك في أن
تكون «رجل دولة» حرصه الأول على أن تبقى مؤسسات الدولة هي الممثلة
لهيكل الدولة.

السيد محمد مرسي، أنت تعرف أن الثورة المصرية تم تسييس تبايناتها على
مستوى مطالب الساسة ولكن قيمها بقيت وطنية.

فإذا تحدثت فتحدث باسم الأمة والدولة والقيم ولا تتبن الطرح السياسي
لهذا أو ذاك.

السيد محمد مرسي، لا تمل عن دورك الوطني بأي طرح سياسي حتى وإن
ملت إليه، السيد الرئيس كن رجل دولة.

يوليو 2012.. حكايات كلية ودمنة

”مؤسسة السياسة المصرية- من حيث المعنى والممارسة- أصبحت ركائزًا لا يصلح معه إعادة هيكلة، والواجب في حقها هو البناء على أسس جديدة وبنخبة مصرية جديدة..“ 66

يبدأ يوليو بتأكيد الشكوك التي كانت حول قدرة مرسي في أن يكون رجل دولة ينتمي لمصر أكثر من كونه مشاكسًا سياسيًا ينتمي لتنظيم الإخوان المسلمين.

فمنذ المباحثات حول حلف اليمين الدستورية، والتي جعلته يراوغ في حلفه بأن يبدأ بالتحريض، ثم يحاول الامتناع عن حلفه أمام المحكمة الدستورية ويكون رافضًا لنقله على الهواء، ثم إعادة حلفه مرة ثالثة أمام من اصطلح المصريون على تسميتهم أهله وعشيرته وهم تنظيم الإخوان.

وحتى في إصداره قرارًا بإعادة مجلس الشعب إلى عمله ومحاولته إبطال قرار المحكمة الدستورية بشأن المجلس والقرار في حقيقته كان مناورة سياسية لتمرير القانون الخاص بالجمعية التأسيسية أكثر منه عودة بالمجلس لدوره التشريعي.

فالرجل كان على الدرب المرسوم له تنظيميًا من قبل الجماعة والتنظيم ولم يخيب ظنونهم، وإن خيب ظنون المصريين منذ ذلك الحين.

ويبدأ الرئيس محمد مرسي بقرار عودة البرلمان سلسلة من الممارسات كلها باسم الانتصار للثورة ومتلبسًا مسوحها، وهو في جوهرها يهدم الدولة باسم معاداة النظام الذي كان.

الرجل يعرف أو لا يعرف الفارق بين الدولة ومؤسساتها، وبين نظام السلطة ورجاله؛ فقد جاءت كل ممارساته مصطدمة بالدولة التي لم تعادها الثورة ومتصالحة مع النظام الذي قامت الثورة من أجل هدمه.

ولم لا؟ فالرجل ابن الماضي ومن أحد أركان النظام الذي كان حتى ولو بدا الركن المعارض منها، ولكنه حين تعلم كيف تكون السلطة تعلمها في كنف النظام الذي كان.

عارض تنظيم الإخوان - ومرسي من صقور هذا التنظيم - سلطة نظام مبارك في العلن، ولكن عمليًا ومنذ أوائل الثمانينيات كان قرار التنظيم التواجد في إطار لعبة تلك السلطة، وكان التحدي كيف تكتسب أكبر أرض ممكنة تحت ظله، وما كانت الصدامات إلا حين تبدى لنظام السلطة أن الإخوان يستعجلون ما ليس من حقهم أو يطمعون في شراكة أكبر مما قنن لهم من طرفه.

وبدا في تحركات رأس الدولة الجديد «السيد/ محمد مرسي العياط» ليس فقط بجانبه لسمات وأفعال رجل الدولة، ولكن بجانبه للجد الثوري الواجب والاعتماد الأكثر على الهزل السياسي بما فيه من تلون وكذب واستغفال للمجتمع.

وكانت ملامح الجد الثوري الملزمة لأي رئيس يأتي في ذلك الوقت ستة أمور لم يكن من بينها قطعًا الصدام مع مؤسسات الدولة أو خوض معارك لكسر إرادة الخصوم السياسيين باسم الثورة.

ولكن مرسي لم يعمل بجدية لإزالة الاحتقان المجتمعي أو القضاء على أسبابه بل أذكاه.

لم ينه الرجل عوار التأسيسية ولم يبد عليه أي ملامح تحرك نحو عدالة انتقالية أو تشكيل حكومة إنقاذ أو حتى الكف عن محاولات التدليس على وعي وإرادة المصريين وشق صفهم.

فعل مرسي كل ما لا يأتي في قاموس الجدل الوطني الواجب حينها وبعدها.

1 يوليو 2012.. تلغراف اليوم الأول للسيد المسئول الأول

السيد الرئيس / محمد مرسي بما أن هذا هو يومك الأول لتحمل المسئولية رسميًا كرئيس للجمهورية، وبما أني من آحاد الناس وعموم المصريين الذين يتوجب عليهم أن يحكموا مقدراتهم بإرادتهم، وأن يتواصلوا معك كوكيل عنهم دعمًا ورقابة ومحاسبة؛ فلكي نبدأ العمل الجاد المثمر لوطننا الغالي اسمح لي ولغيري أن ندشن هذا التواصل بيننا وبينك ولكن من مواقعنا التنفيذية الصحيحة.

ومواقعنا التنفيذية الصحيحة تحتم علينا أن نناديك بصفتك التنفيذية الصحيحة وهي «السيد المسئول الأول» وليس صفتك البروتوكولية وهي «السيد الرئيس».

ف«المسئول الأول» يسأل فيجب قبل أن يأمر قِطاع، وعليه السيد المسئول الأول / محمد مرسي نريد معرفة حيثيات اختياراتك القادمة لكل من ستستعين بهم .

2 يوليو 2012.. صراع الوطن

أرجوكم لا تُستخدموا في صراعات غير صراع الوطن، قلنا عند الإعلان عن اعتصام التحرير إن الإطار الأخلاقي للثورة ورمزه التحرير يُستخدم في صراع «ممالك»، وقلنا لكل من أحيا هذه الثورة - وهو أنتم عموم المصريين - وفهم أنها صراع مبادئ وقيم من أجل وطن، وليست صراعا سياسيًا من أجل سلطة: كونوا على حذر بالآ يُستخدم إطاركم الأخلاقي لتمرير ملفات سياسية. وغضب من غضب حينها، كثير من «متهني الثورة ومناصري السياسة قبل الوطن ومعهم بعض من أصحاب المسئولية الوطنية ممن التبس عليهم الأمر.

2 يوليو 2012.. سمعنا اليوم عن فض اعتصام التحرير

فلو صدق أمر فض اعتصام التحرير السياسي، والذي تلبس مسوح الثورة أرجو أن يكون رسالة ودرسًا لكل الصادقين منا بآلا ننحاز إلا لمشروع هذا الوطن، وأن نكون على بينة بأطراف الصراع الذي قد يُقحم علينا في قابل الوقت، وأن نعلم أن عدونا هو «الاستبداد» أيًا كان منشؤه عسكريًا أو دينيًا أو مدنيًا..

وأخيرًا نقول لمن استخدم «التحرير» في صراعه السياسي، حذارٍ من معاودة الكرة في مرات قادمة؛ لأنك بذلك تفارق صف الثورة بلا عودة، ولن تفيدك الحكمة بأثر رجعي أو تمكين السلطة الذي سترتكب إليه.

ونقول للسيد المستشار الأول / محمد مرسي: من الوارد أنك كنت طرفًا في الاستخدام السياسي لإطار الثورة الأخلاقي، فإن كان هذا قد حدث فأنت مسئول أمامنا عن عدم تكراره.

فكلنا يعلم أي نوع من الرؤساء الذي يستخدم ثورة شعبه استخدامًا سياسيًا، هؤلاء هم من يجمعون الشعب بالشعب؛ هؤلاء كانوا من أمثال القذافي وفيدل كاسترو، ونحسبك لا تريد أن تُنزل منازل هؤلاء من التاريخ. «الميدان» هو للثورة وقيمها وأخلاقيها وللوطن فقط، أما الصراعات السياسية وطموحات الحكم المشروع منها وغير المشروع فلها دروب أخرى بعضها مضيء ودهاليز أغلبها مظلم.

6 يوليو 2012.. ديوان المظالم

لجنة التواصل الرئاسي مع شكاوى المواطنين والتي أعلن عنها مؤخرًا باسم «ديوان المظالم» فكرة جيدة من حيث مبدؤها ورسالة الطمأنة باختيار اسمها التراثي، والذي به عبق العدل العمري (عدل عمر بن الخطاب رضي الله عنه) لا بأس فيها، ولكن يبقى للقائمين على الديوان ألا يكرسوا مظلمة كبرى على

الشعب وهم يزيحون عنه المظالم الأصغر، والمظلمة الكبرى هي إهدار معنى الدولة ومؤسساتها واختزالها في شخص «الحاكم الأب».

قد يروق فعل احتكار العدل ورفع الظلم في شخص الحاكم لأنصار الحاكم وحوارييه، لكنه تكريس لألوهية جديدة للحاكم ستعقب أبويته، وستعصف بنا جميعًا.

اجعلوا هذا الديوان سببًا في ترسيخ معنى «دولة الرعاية».. لا «ملمح الحاكم الأب» حتى لا يظلمنا ديوان المظالم من حيث يريد أن ينصفنا، الدولة هي الباقية والحاكم إلى زوال.

6 يوليو 2012.. نهرو وعبد الناصر

جواهر لال نهرو وجمال عبد الناصر زعيان تاريخيان، تمتعا بزعامة مستحقة بُنيت على محبة حقيقية من شعوبهم، زعامة نهرو كانت الأقل بريقًا في حياتيهما ولكنها كانت الأبقى أثرًا بعد رحيله.. لأنها رسخت للهند دولة «قانون وديمقراطية» أخطأت وأصابت، ولكنها بقيت وأسست للهند الآن شراكة مستحقة في حكم العالم، وأما الزعامة شبه الأسطورية لـ «جمال عبد الناصر» فقد بقيت منها أسطورتها وزال مع رحيله أثر دولتها حين كرس تلك الزعامة لأبوية الحاكم وعصفت بدولة القانون، بل وبددت أحلامه كلها حين ورث - بعده - أمثال مبارك ألوهية الحكم واحتقار القانون. حديثي لأنصار مرسي وحوارييه، قبل أن يكون للرئيس مرسي نفسه، اجعلوا همكم «حكم القانون» قبل «حكم الرئيس»؛ لكي ننجو جميعًا، تمنوا للرئيس «زعامة عبد الناصر».. ولكن أعينوه أن يتمثل «حكمة نهرو».

7 يوليو 2012.. دروس من مأساة السويس

تألما جميعًا من حادث مقتل طالب كلية الهندسة بالسويس على يد ثلاثة من شباب مدينته، لكن في تقديري أن الأكثر ألمًا من ملابسات الحادث هو أنه تم تسطيحه إلى درجة تنذر بالخطر، فممثلو تيارات الإسلام السياسي هرولوا

إلى تبرئة ساحاتهم بإنكار أي علاقة تنظيمية تربطهم بالجناة، وهذا حقهم، ووزير الداخلية كان كمن يصنف ملف القضية فأراد له عنوانًا تنظيميًا وحين لم يجده تحدث عن الجناة - برقة - على كونهم مجرد «ملتزمين متدينين».. وأخيرًا وجد كثير من المنابر الإعلامية ضالته في محاولة شيطنة الإسلاميين بإطلاق النفير ضد إرهابيات الدولة الدينية التي ظهرت في الحادث.

ومن أسف أن تيارات الإسلام السياسي وهي تنفي شبهة العلاقة التنظيمية أو وزير الداخلية وهو يتحدث عن كونهم مجرد متدينين والإعلاميين على اختلافهم، لم يناقش أحد.. ما نوع الحق الذي قرره الجناة لأنفسهم - قبل القيام بجريمة القتل - ألا وهو التفتيش في فعل مواطن آخر وإقامة الحسبة عليه.

لم نسمع أحدًا يفند أن الجريمة الأصلية هي أن مواطنين - أيًا كانوا من هم - اغتصبوا دور الدولة في تحديد نوع الفساد بل وملاحقة الفاسد وثالثة الأثافي معاقبته بأنفسهم.. حتى وإن لم يكن العقاب قتله.

النظر إلى جريمة السويس - أيًا كان فاعلها مسلمًا، مسيحيًا، عضو تنظيم أو غيره - على أنها مشاجرة أفضت إلى قتل هو تسطيح غل لها وتسويغ ضمني لإعادة مثلها، الجريمة الحقيقية هي تقويض الدولة باغتصاب صلاحية إقامة القانون فيها من أي أحد..

الجريمة الأصلية هي «الحسبة» من غير ذي صفة والجريمة الفرع على بشاعتها هي «القتل».. والأولى بالعلاج هو الأصل قبل الفرع...

المتهم الأول في مأساة السويس ليس هو «الشيخ وليد» ولكنه هو من «شيخ» هذا الشيخ في بادئ الأمر - أي من زرع أفكاره ثم من بارك حركته وأخيرًا من أقر بالمشيخة له ولمن مثله لقبًا، وهنا الأمر يتجاوز إطار مجموعات الإسلام السياسي إلى المجتمع على اتساعه وإلى مؤسسات الدولة ذاتها، كل يتحمل مسئوليته بقدر شراكته في «تشيع» كل «شيخ وليد» !!

8 يوليو 2012.. القرار الرئاسي بعودة البرلمان..

منذ إعلان القرار الرئاسي بعودة مجلس الشعب للانعقاد والسجلات ذات الظاهر القانوني والباطن السياسي لا تنتهي..

فمن قائل إنها الخطوة الأولى لاستعادة سلطة الشعب ومن قائل إن الرئيس انتزع صلاحياته ومن قائل إن الرئيس قد احتقر القانون وأهان مؤسسته.. وهناك من يبرر الفعل الرئاسي بأنه انتصار للشعب من المجلس العسكري «المستبد» بسلطات ليست له وبما أن المجلس العسكري غير المنتخب قد «اغتصب» من الشعب سلطة التشريع.. فلا يوجد بأس أن يغتصبها الرئيس المنتخب للشعب دونما وزن من حقيقة قانون في الحالتين - حسب تبريرهم، القراءة الوطنية المحضة تقول إننا:

1 - لدينا مؤسسة عسكرية اكتسبت لنفسها سلطات تنفيذية وتشريعية بشرعية ثورة.. ثم اختصت نفسها بسلطات أخرى بشرعية الأمر الواقع وبمباركة تيارات سياسية تواءمت ومصّلحتها معها.

2 - لدينا مؤسسة قضائية (وإن شاب ثوبها بعض بقع الفساد) لا تزال هي العنوان الحقيقي للدولة المصرية الحديثة والإقرار بولاية أحكامها (وإن كان بها خطأ) على كل المصريين هو الإبقاء الوحيد على معنى دولة وقواماتها على كل أبنائها حكامًا ومحكومين.

3 - لدينا رئيس تم انتخابه ملتزم بأن ينتصر للثورة التي أتت به، ولكن بشرط تلك الثورة عليه أن ينتصر لها بالحفاظ على مؤسسات دولة الثورة وألا يهدم تلك المؤسسات ولو باسم الثورة ذاتها.

4 - أخيرًا لدينا قرار رئاسي يعيد مجلس شعب لانعقاده وبالتعبير الثوري يعيد التشريع للشعب.. وفي ذات القرار شبهة واضحة لرفض حكم مؤسسة القضاء أو الالتفاف عليه..

لاحظت أنني قطعت بحسن نية الرئيس في قرار الإعادة وأعذرته بأن فعله فيه فقط شبهة التغول على مؤسسة القضاء ولم أقل احتقار القانون..

ورغم هذا أقول إن رسالة القرار على هذا النحو للمصريين هي.. «أن من أجلكم ومن أجل مصلحتكم يهون القانون ويستهان بالقضاء».. وهي الرسالة الخطأ في الوقت الخطأ؛ فحسن النوايا وسمو الأهداف لا يبرر شبهة هدم مؤسسة القضاء وسيلة لذلك.

كان أمام الرئيس حلول أخرى لإنهاء الاستبداد العسكري - من وجهة نظره - غير ما ذهب إليه - تنبئ أيضًا بأنه رئيس كامل الصلاحية - ولم يكن بها أي هدر لمعنى القانون ودولته.. أو استنفار المجتمع لحالة صدام أو شقاق، الرئيس أهل لدعمنا في مواجهة كل استبداد به أو بنا.. بشرط ألا نهدم دولتنا..

لماذا لم يذهب الرئيس إلى تلك الحلول، لماذا أثر الحل الأقرب باحتمالية شق الصف والصدام بين مؤسسات الدولة؟ تبقى الإجابة لديه وحده حتى الآن، ولكنها لا تخصه وهو المسئول الأول أمامنا عن أثر قراراته في وطن نملكه جميعًا سواء بسواء، قراراته ما تبقي وما تهدر، ما تبني وما تهدم.. ونذكره أخيرًا بقسمه أمامنا باحترام الدستور والقانون، ويحفظ أمن الوطن وليس أكثر خطرًا على أمن الوطن من الصدام المجتمعي وهدم الدولة.. اللهم إنا نعوذ بك من لحن الحجة في الباطل..

9 يوليو 2012.. ابحث عن المستفيد!

في وسط هذا الجدل الهستيرى حول الحجية القانونية والسياسية للقرار الرئاسي بعودة البرلمان وما سبقه وما قد يليه، في وسط هذا السجال الذي شق الصف الوطني، ليس أقل من أن تحاول أن تكون جادًا في معرفة من أين يأتي رأي من يخالفك وما قيمة حجته مقابل حجتك، هذا بعد أن أضمن لك أن تكون قد خونته أولاً وكفرته ثانيًا ودعوت عليه ثالثًا ثم تصورت في نفسك

علو النقاء الوطني مقابل كل الدناءة فيه . ولكن بعد كل هذا ليس أقل من أن تعلم أن شق الصف هو الخطوة الأولى لذهاب ربحكم لكي تكونوا طوعاً لأي استبداد وكل استبداد..

إذن ما أرجوه هو - بعد أن تستمتع بكيل الاتهامات في هذه اللحظة لمن لا يرى مآسي الوطن من نفس زاويتك - الوعد بأن تبحث عن أصل ملفات الجدل وكيف تصنع، وفي أي إطار أخلاقي يخصك تمرر عليك، ثم كيف ستستخدم فطرتك أنت (الوطنية) في صراعات سلطة تهمك ولكن ليست من أجلك، حاول أن تقرأ الصورة الكاملة هكذا وكما يقولون في علم الجريمة.. ابحث عن المستفيد تعرف الجاني، الجريمة التي أتحدث عنها هي الاستبداد بمستقبلك أيًا كان منشؤه.. عسكرياً.. مدنيًا.. أو دينيًا.

ابحث عن المستفيد أولاً، ثم لك بعدها أن تخونني أو تكفري أو أن تدعو علي أو تدعولي، هذا متروك لك، فما أعلمه وأتعلمه أنه «إن عليك إلا البلاغ»...

٩ «شعرة» تلك التي تفصل بين «الثورة» و«الفتنة»..

وهي شعرة «الوصاية» على المجتمع باسم المجتمع.. ٦٦

9 يوليو 2012

9 يوليو 2012.. عمق الثورة وعبقريتها..!

هكذا كان عمق ثورتنا المصرية وعبقريتها، حين استطاعت ولم تزل - أن تعرف متي وكيف تصعد وتصطدم وبأي شرعية تهدم، ومتي وكيف تهدأ وتعذر درءاً لمظنة الوصاية على شعب هو مصدر شرعيتها وقوتها، وهي تهادن دون أن تقبل الدنية في وطنها، وألا تحول من «ثورة» إلى «فتنة»، رغم كيد كائديها.. فسَّادًا وجُّهالاً.

وأظنها لا تزال ثورة واعية، عفيفة وعبقرية.. بحول الله وحده.

9 يوليو 2012.. الثورة من أجل المبدأ..!

الثائر من أجل المبدأ.. هو من يجعل الإطار الأخلاقي لفعله محددًا
بشرطين:

أولهما: الإعراض عن «الوصاية» على المجتمع - حتى لو كان متيقنًا من
حكمة ما يفعله.

ثانيهما: أن يفضي كل تحرك له إلى تكريس لمؤسسات دولته القائمة
أو القادمة، معنى وواقعًا مؤسسيًا.

فرغم نبل أهداف ثورة يوليو 1952 فإن الفعل الوصائي الذي مارسه الضباط
الأحرار على المجتمع - وإن كان في دروب رفع المظالم واستعادة الحقوق - أسس
لمظالم أكبر وأهدر حقوقًا أكثر في معنى الدولة وعلاقتها بأبنائها..
اللهم أرنا الحق حقًا وارزقنا اتباعه.. ولا تُضل لنا في الحياة سعيًا..

10 يوليو 2012.. ألا تكونوا..!

مع بقاء كل الاحتمالات مفتوحة في صراع السلطة الحالي ودعوتنا لكل
أطرافه بتمثل الحكمة التي تقي من الرعونة والسفه السياسي، نقول لكل
الأطراف إن المصريين قد يغضون الطرف عن استخدام الإطار الأخلاقي
لثورتهم في تمرير ملفات الصراع السياسي، وقد يقبلون - من باب «خليك
مع الكداب» أن يزايد أحد بطموحاتهم وآلامهم، وهو أمل في اكتساب
شرعية مواجهته لخصمه من شرعيتهم، ولكن لن يقبلوا من أحد أو يغفروا
لأحد أن يزكي الشقاق بينهم أو يجعلهم شيعًا ليحكمهم استبدادًا..

وكما في الحديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا
أو ليصمت».. فالحديث للجميع إن لم تكونوا قادرين على أن تكونوا طرفًا في
صنع وفاق مجتمعي، فليس أقل من «ألا تكونوا» صانعين لصداماته..
قولوا خيرًا أو اصمتوا..

10 يوليو 2012.. رسالة مواطن عادي إلى الرئيس..!

سيادة الرئيس.. بداية.. دعنا نؤكد حقائق لا خلاف عليها، تعيننا أن نتجاوز مزايدات قد تحجب عنا الجدية الواجبة في لحظات فارقة كالتى نحن فيها..

سيادة الرئيس، ثورتنا المصرية - والتي هي ملك لعموم المصريين لا لفصيل سياسي بعينه - قد أقصت منافسك رمز النظام السابق وما يمثله، أكثر من كونها اختارتك أنت وما تمثله..

باختيارك رئيسًا، أعطتك الثورة - ولم تنزل - فرصة لكي تظهر انحيازك العملي لنا بتحقيق أهدافها من خلال موقعك وسلطتك، ولكنها أبدًا لم تعط لأحد صكًا باحتكار شرعيتها.

السيد الرئيس، كان أول اشتراطات ثورتنا عليك وعلى أي شاغل لموقع الرئاسة.. أن تبقي ملتزمًا بكونك رئيسًا لكل المصريين كما تعهدت، مؤتمنًا على سلامنا الاجتماعي ووحدة صفنا، وليس لك في أي خطوة تخطوها أو أي قرار تأخذه أن تحيل المجتمع إلى ساحة صراع يضع مصر في أجواء حرب أهلية..

اثمنناك - ولم نزل - على أن تشارك معنا في إزالة ملامح الاستبداد والوصاية من النظام السابق أو غيره دينيًا، عسكريًا أو مدنيًا، وأن يكون الثابت هو درء الاستبداد وتكون ثورية قراراتك هي في مدى مقاربتها أو مفارقتها لمنع الاستبداد، وألا تطالبنا أن يصبح معيار الالتزام بالثورة هو قبولنا قراراتك أو معارضتها، فمن داعمي قراراتك ثوار منا ومن معارضي قراراتك ثوار منا..

صدقنا - ولم نزل - التزامك بتقديم المصلحة الوطنية على مكتسبات السياسة لتيار تمثله..

فإذا بك في قرارك بعودة البرلمان في محاولتك استعادة سلطة التشريع لنا، تؤثر طريقاً يشق صف المجتمع ويؤجج فتنة بين قطاعات من المجتمع وأخرى، وتضع بعضاً منا في مواجهة مؤسسات دولتهم، وينشأ إثر ذلك سوق رائجة للتخوين والتكفير تكرر انقسام ما قبل الصدام!!

السيد الرئيس: كنت قادراً على أن تعلن عن انتخابات برلمانية مبكرة.. أو أن تذهب إلى أبعد وتعيد النظر في الإعلان الدستوري المكمل ذاته، وهذا حقك، وهذه سلطتك، فلماذا لم تفعل؟

هل قرارك بعودة برلمان على نحو ما عاد - وأنت أول من يقر في قرارك الرئاسي بأنه باطل وإلا ما طلبت انتخابات أخرى - يساوي فتنة مجتمعية بكل معنى الكلمة..

هل عاد البرلمان لكي يمارس سلطاته التشريعية، أم لأنه يعلم ببطلانه.. كما تقر أنت؟ قد عاد ليكمل دائرة من المباحكات السياسية التي تزج بالقضاء في أتون السياسة.. نربأ بك عنه.. كسلطة الدولة التي لها حق الفصل..

هل إحراز نقاط سياسية في مصارعة سلطوية دائرة تراه مقدماً على انفجار مجتمعي يجعل الكل ضد الكل؟!

السيد الرئيس، أنت وأنت وحدك أول من يسأل أمام الله عن مجتمع قد يبدد.. فيما حفظت فيه وفيما ضيعت.. أعنا لكي نعينك على حفظه.. ولا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيكم إن لم تسمعوها...

12 يوليو 2012.. العركة..

«خناقة دايرة وما زالت بين كثير منّا بسبب قرار الرئيس مرسى عودة المجلس وبعدها حكم الدستورية بإلغائه ولا يمكن ده يكون الحال مع كل قرار يكون من الرئيس أو عليه.

الثابت يا إخوانا إن وطنية أي قرار هي منعه استبدادنا ببعضنا أو استبداد حد بينا.. وعليه يا سيادة الرئيس ويا أنصار الرئيس، ثورية ووطنية قراراتك ستقاس بمدى مقاربتها أو مفارقتها لمنع الاستبداد، وألا تطالبوا أحدًا بأن يصبح معيار الالتزام بالثورة هو قبوله لقراراتك أو معارضتها.

وطن نفسك أرجوك في المستقبل.. أن داعمي قراراتك ثوار ووطنيون.. وكذلك معارضو قراراتك ثوار ووطنيون..

وعليه لا تقبل احتكارًا للوطنية فيمن يدعمون قراراتك فقط؛ لأن القاعدة ببساطة أن محتكر الوطنية والثورية هو المستبد، دون الحاجة لتفسيرات أخرى.

وعركة بسطاء المصريين هي ضد المستبد، ونصر الله لهم مكفول بإذنه».

14 يوليو 2012.. ملامح الجد الثوري..

ملامح الجد الثوري الملزمة للرئيس / مرسي ستة.. ليس من بينها الصدام مع مؤسسات الدولة، أو خوض معارك لكسر إرادة خصومه السياسيين باسم الثورة.. وهي:

- 1 - عمل جاد في اتجاه إزالة الاحتقان المجتمعي والقضاء على أسبابه.
- 2 - إنهاء كل أشكال الحالة الاستثنائية من إعلان دستوري مكمل وغياب للبرلمان، بإنهاء أي عوار للتأسيسية الحالية وسرعة إنجاز الدستور وانتخابات برلمانية.
- 3 - عدالة انتقالية ناجزة، تكون العدالة فيها هي المبتغى وليس الترويج السياسي.
- 4 - إفراج فوري عن معتقلي الرأي.
- 5 - سرعة تشكيل حكومة مؤهلة تحل المشاكل الحياتية للمصريين، والتي لا تعدم التشخيص ولكن تعدم الإرادة والجدية في التعامل.

6 - الكف عن محاولات التدليس على وعي وإرادة المصريين أو شق صفهم
والبعد عن الحلول المنشئة للصدام إلا بحقه، وحقه هو قبول مجتمعي
عام..

وأخيرًا لنؤجل الصخب والتعفير السياسي إذا كنا لا نزال نعني ثورة...

”كان أولى بالرئيس أن يتأكد أن العدالة - قبل
القانون - قد تحققت مقصدًا وروحًا ونصًا في شأن التأسيسية
قبل أن يسارع إلى تحصين القانون..“ 66
14 يوليو 2012

15 يوليو 2012.. في شأن التأسيسية..

- الحالة الاستثنائية المتمثلة في الإعلان الدستوري المكمل أمر
«مرفوض»..
- سرعة إصدار دستور مرحلي يؤدي إلى اتزان سياسي وسلام اجتماعي
أمر «مطلوب»..
- شبهة التمثيل غير العادل لطوائف الشعب وغياب معيار الأهلية
النسبي في تشكيل التأسيسية الحالية أمر «خطأ»..
- الإصرار على المحاصصة السياسية غير المعبرة بالقطع عن الشعب
المصري في تأسيسية دستوره أمر «مريب»..
- من كان جادًا في تفويت الفرصة على المجلس العسكري في ألا يستأثر
بتشكيل التأسيسية القادمة حال الحكم ببطلان الحالية «فليعمل» على تحقيق
كل «المطلوب» وإزالة كل «خطأ» و«ريبة» في التأسيسية الحالية، بدلًا من أن
يستنزف جهده وجهد غيره في إدانة «المرفوض»..
- يعني ببساطة إذا كنا جادين في أخذ سلطتنا بأيدينا فلننه الحالة الاستثنائية
بسرعة إصدار دستور وطني تقوم عليه جمعية تأسيسية مؤهلة تمثل طوائف
الشعب المصري تمثيلًا عادلًا وتخلو من التحايل وشبهة الهيمنة السياسية..

وكما أسرعت الجمعية الحالية في تنقية نفسها من شبهة التحايل القانوني
باستقالة أعضاء الشورى، نرجو منها أن تفعل «بيدها لا بيد عمرو» ما ينقيها
من شبهة الظلم المجتمعي أو التحايل السياسي..

ولكي لا نسمح لأحد أن يظلمنا بظلمنا لأنفسنا.. لا يزال في الوقت
متسع أن نفتح أعيننا وعقولنا «للمطلوب» منا و«الخطأ» الذي فينا قبل أن
نستهلك ألسنتنا وآذاننا في شجب كل «مرفوض»..

وربنا يصلح الأحوال..

”علم اللوع أضخم كتاب في الأرض.. بس اللي يغلط
فيه يجيبه الأرض،.. عجبني..! صلاح جاهين 66
16 يوليو 2012

التفكير..!

”التفكير يكون إما بالقلب وإما بالعقل وإما بالأذن وإما
باللسان.. التفكير بالقلب هو حس أهل الفطرة...
التفكير بالعقل هو خيار أهل المنطق..
التفكير بالأذن هو نقل أهل الجهالة..
التفكير باللسان هو إفك أهل الجهل والكبر.
والهوى..
فانظروا كيف تفكرون... 66

17 يوليو 2012

17 يوليو 2012.. حكايات خليعة ودمنة..

حكايات من غابات البشر - (1)

زعموا أن ظاهرة اجتماعية رديئة انتشرت في بعض دول الشرق، كان مؤداها أنه..

بعد القبض على بعض عتاة الإجرام وإيداعه الحجز، يقوم هذا البلطجي بإحداث إصابات شديدة في جسده قبل مثوله أمام القضاء، ثم يتهم ضباط العسس (الشرطة) بتعذيبه، وهو ما كانوا يسمونه أنه «بطح نفسه على الحكومة»..

وبهذا «البطح» كان البلطجي يخلق واقعًا قانونيًا جديدًا - به بُعد أخلاقي وإنساني وهو الانتصار لحقوق الإنسان من منتهكها، وهكذا كان يضلل القضاء ممثل المجتمع ويبدد مجرى العدالة..

ويُروى أن العسس في هذا البلد قد تورط - مرات لا تحصر - في التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وهو أمر مستنكر في كل وقت، والقضاء فيه قد وقع في أخطاء مهنية أحيانًا، وأن الانتصار لحقوق أي إنسان - حتى لو كان مجرمًا - لاقى من وعي أبناء المجتمع ما جعله واجبًا في كل وقت.. وتلك كانت الثغرات التي بطح البلطجي بها نفسه على المجتمع، لكي يبتزه أخلاقيًا.

وهكذا وباسم الحق.. يحاول البلطجي أن يضع الأنقياء من أبناء مجتمعه أمام خيار أخلاقي مصطنع وهو إما الانتصار لحقه كإنسان وإما الصدام مع فكرة القانون والعدالة والدولة ذاتها..

الأكثر إيلاّمًا - كما يقول الراوي - من فعل هذا البلطجي كان في سقوط قطاعات من المجتمع في شركه، بأن أصرت على تسطيح هذا المشهد المركب وارتفعت في ثنائية مؤداها إما البلطجي على حق ومن ثم الدولة على باطل وشر وإما العكس..

وهنا - يا أفاضل - كان دهاء البلطجي ومأساة الأنقياء، فهو قد أحال أبصارهم عن كونه أهلاً لعقاب لجرمه الأول باعتباره أهلاً لنصره بدم كذب جاء به على وجهه - وكذلك أزاع أبصارهم باستجلاب تاريخ الأخطاء المهنية في القانون وفساد الشرطة عن خطورة هدم تلك المؤسسات بهدم الثقة المجتمعية فيها..

وظلت هذه الفئة الصالحة ترتكب جريمة في حق نفسها ومجتمعها قد تساوي أو تفوق فعله، بأن تتحالف على القضية الصحيحة مع الحليف الخطأ..

ويذكرون أن الظاهرة استشرت فتجاوزت فعل عتاة الإجرام حتى صارت سمة سياسية ومجتمعية، وحتى ضاع حق المجتمع أو كاد يضيع.. وزالت هذه الدولة أو كادت تزول..

إلى أن وعاهها أبناء المجتمع ووعوا خطرهما، فلم يسمحوا لأحد أن يستعميهم، حين عرفوا أن خرق القانون من أجل إنفاذ السلطة هو خطيئة الدولة، كما أن خرق القانون من أجل إنفاذ الحق خطيئة المواطن، وأن الاستبداد باسم الحق كالاستبداد باسم السلطة.. كلاهما استبداد..

وكما كتب مالك بن نبي عن أن القابلية للاستعمار من قبل الشعوب المستعمرة أخطر من الاستعمار ذاته، فتقول هذه الحكاية أن القابلية للاستعمار من أبناء أي مجتمع أخطر عليهم من قدرات أي مستعم لهم.

ويختتم الراوي بدعاء لسامعيه أن كفانا الله وإياكم شر «البطح» و«الاستعمار»..

فكروا تصحوا...

18 يوليو 2012.. حكاماً.. أو محكومين..

هناك جرائم للمحكومين تهدد السلم المجتمعي ولهم جرائم أخرى تهدم الدولة ذاتها.. فكما أشرنا في حادث مقتل طالب السويس، أن الجريمة

الأصل كانت هي «الحسبة» والجريمة الفرع كانت «القتل». وقلنا إن جناية القتل تقتل نفسًا وجرم الحسبة يقتل وطنًا، بهدم مؤسسات دولته.

أما في أفعال السياسة ومطامحها فجرائم الحكام لا تقتل الحياة فقط في أبناء المجتمع ولكن تهدم الدولة في كل حال.

قمع الحريات وإهدار كرامة أبناء الوطن هما ملمحان لجريمة استبداد الحاكم. أما رأس جرائمهم فهو الوصاية على العقول والعلو في الأرض و«تشيع» أهل الوطن.

تلك كانت جرائم فرعون كما جاء في مُحكم الذكر ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيْعًا﴾ وكذلك إمعانه في الوصاية على عقول قومه باسم الرشاد وهو غافل عن ضلال نفسه ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ وانتصاره بملئه والذي لم يغن عنه شيئًا..

لم يعدم مستبدو التاريخ «الغطاء الأخلاقي» لأفعالهم وكان خطوهم الدائم هو الاستقواء بالملأ، و«استعماهم» لأصحاب الشرعية أو استرهابهم إياهم، هذا ما ذهب بمبارك ونظامه وهذا ما سيحول دون إعادة إنتاجه من أكثر الطامحين خيالًا، من «شييع» مبارك أو حتى من «خصومه» الناهجين لنهجه..

قديمًا قالوا الجريمة لا تفيد، وعرفنا من القرآن والتاريخ كيف كان مصير فرعون ومن كانوا في مثل عقله، وليس بالضرورة في مثل سمته. فكروا تصحوا...

21 يوليو 2012.. تلغرافات رئاسية 3 / 1..

السيد د. محمد مرسي.. رئيس الجمهورية

سيادة الرئيس لا تقبل احتكارًا للوطنية في أنصارك فقط.. لأن القاعدة ببساطة أن محتكر الوطنية والثورية هو المستبد، دون الحاجة لتفسيرات أخرى..

تلفرافات رئاسية 2 / 3..

السيد الرئيس / مرسى.. وأنصار السيد الرئيس / مرسى..
اجعلوا همكم «حكم القانون».. قبل «حكم الرئيس».. تُنصروا وتُنصر
جميعًا وتنجوا وننجُ جميعًا..

تلفرافات رئاسية 3 / 3..

السيد د. محمد مرسى.. رئيس الجمهورية..
كان «هامًا جدًا» أن تعلن في خطابكم أن على الشعب أن يتقي حلم الحليم
إذا غضب، في رسالة تتوعد فيها المتطاولين عليكم بالملاحقة القانونية.
السيد الرئيس «الأهم مما أعلتموه» أن تعرف أن عليكم أن تتقوا حلم
الشعب الحليم إذا غضب، وهي رسالة يتوعد الشعب بها كل المتقاعسين
والمفرطين في مسئوليتهم بالملاحقة الوطنية قبل القانونية، وأنتم لستم استثناء
من ذلك.. استقيموا يرحمكم الله..

23 يوليو 2012.. هو نفسه..!

في وسط الجدل الدائر عن أداء رئيس الجمهورية، نقول إن التحدي الأكبر
لرئيس الدولة - قبل أعدائه - هو «نفسه» السياسي / محمد مرسى . ما يحتاجه
رئيس الجمهورية الآن هو أن يجتهد صادقًا في أن يصبح الرئيس «المصري»/
محمد مرسى، بدلًا من الرئيس «الإخواني» / محمد مرسى - والذي لا يبدو أنه
قادر على تجاوزه نفسيًا. هذا إذا أراد كلاً ما له معنى عن خطة مائة يوم أو مائة
أسبوع ومع تسليمنا بحسن نوايا الجميع على كل حال.

23 يوليو 2012.. الإنس واللجان..!

حين ينزل أبناء المجتمع «مضطرين» للحفاظ على أمنهم أو القيام على
أمور حياتهم - حال غياب مؤسسات الدولة - فهذه تسمى «لجان شعبية»
تقيل عثرة الدولة في أزمتها..

أما حين يشكل أي فصيل سياسي تجمعات من مناصريه للقيام على الأمن أو غيره، حال حضور الدولة ومؤسساتها - حتى وإن كان بالدولة وهن - فهذه تسمى « ميليشيات حزبية » تؤسس لدولة أو دول موازية قياساً مع الفارق، ولكن هكذا نشأت «فتح» ستان و«حماس» ستان في فلسطين وهكذا تبدد العراق ولبنان..

أدعو الله أن يحفظ مصر من شر الإنس واللجان!!

استفيقوا يرحمكم الله..

٢٩ المجتمع الذي يدعي كرهه الفاحشة ولا يرى في «الظلم، فحشاً، هو مجتمع قد أخطأ «العدل، معنى... والمجتمع الذي يمارس العدل على أنه «إعادة تدوير الظلم بين أبنائه قد أخطأ العدل ممارسته، ومجتمع هذا شأنه في معنى العدل وممارسته، لن تكون حقيقة «العدل» له أملاً... ٦٦

27 يوليو 2012.. «مصر».. وليس «مصر» ستان..

لو صدقت الأنباء التي تؤكد أن حركة ترقيات الشرطة قد تم عرضها على جماعة الإخوان المسلمين ومكاتب إرشادها في المحافظات فنحن لسنا أمام سقطة ولكن أمام كارثة تستوجب التالي:

أولاً: أن يخرج علينا وزير الداخلية أو رئيس الجمهورية - دون تلكؤ - لكي يؤكد أو ينفي صحة هذه الأنباء أمامنا نحن الشعب المصري رئيسها المباشر والأوحد في كل وقت.

ثانياً: إذا صحت الأنباء فعليهما أن يوضحا بأي صفة وتحت أي بنود قانون تداول معلومات تخص الدولة المصرية وسيادة قرارها مع جماعة أهلية

مشهرة كانت أو غير مشهرة، والأنكى أنها في عرف الدولة لا تزال جماعة غير قانونية.

ثالثاً، إذا صحت المعلومات ولم توجد حيثيات قانونية واضحة فعلى رئيس الجمهورية أن يوضح دوره فيما حدث وأن يكون اعتذاره العملي عن أي صلة مباشرة أو غير مباشرة بكارثة استباحة سيادة الدولة التي أوّمن عليها، هو الاستقالة الفورية وطلب العفو الشعبي..

رابعاً، إذا صحت تلك المعلومات فكمواطن مصري سأسلك كل الطرق القانونية التي تكفل محاسبة ومعاقبة كل من كان طرفاً في انتهاك سيادة قرار الوطن الذي أملكه وأولهم الرئيس ذاته.. إذا ثبت تورطه.

«العزبة» المصرية على أيام مبارك أو مصر ستان التي يريدّها البعض قد تقبل بمثل هذا العبث، أما «الدولة» المصرية التي نريد - والتي ستكون إن شاء الله - فلا مجال فيها لممارسات المالك..

الفقر..

٩٩ الفقر أصل البلاء.. الفقر ليس فقر المال والمورد..
الفقر هو فقر «الفكر».. وفقر «الخيال».. وفقر
«الأهلية».. وفقر «الحياء»..
ولن يكون لنا من «الفقر» نجاة ما بقي «الجهل» مدخلنا
لمواجهة الفقر.. ولن يكون لنا من «الجهل» دواء ما بقي
«الكبر» سبيلنا لعلاج الجهل.. ولن يكون لنا على «الكبر»
نصرة ما بقي «الادعاء» لواءنا في محاربة الكبر.. اللهم إنا
نعوذ بك من الكفر والفقر والجهل والكبر والادعاء.. فكروا،
تغنوا وتصحوا... ٦٦

30 يوليو 2012

أغسطس 2012.. الغدر

”نحن كما نحن منذ اليوم الأول للثورة.. لا مخلص لنا
إلا «العمل المجتمعي والسياسي الجاد» وفق قواعد تنافسية
شريفة.. ولا متآمر علينا إلا تصديقنا بأن «طواحين الهواء»
- مهما بلغ تنظيمها - قادرة على أن تهزم إرادتنا.. ولا عدو لنا
إلا الاستبداد.. 66

مصر متملمة.. تتأرجح بين أمل حاول أبنائها أن يعلقوه على من
أعطتهم الثورة فرصة أن يثبتوا انحيازهم لمصر ووطنًا وبين واقع يقول إن
رأس الدولة المنتخب لا يعرف وطنًا غير تنظيم الإخوان المسلمين..
تتسارع بعض الأحداث ليسارعها السيد مرسي بقرارات اصطلاح على
تسميتها التمكين للجماعة أو التمهيد للتمكين.
يبدأ أغسطس بحادث يدمي قلب كل مصري.. ففي ساعة إفطار رمضان..
يغتال غدرًا جنود مصريون في رفح على الحدود المصرية الفلسطينية. كانوا
عزلاً في تلك اللحظة وتحرك قاتلوهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة..
ليضعوا أطرافاً بعينها تحت مجهر مسئولية التواطؤ.
تداعيات الحدث سياسيًا تبدى في إقالة رئيس جهاز المخابرات المصري
والذي أعلن أنه قد أبلغ بالحادث من يلزمه إبلاغهم.
ويستثمر الحدث سياسيًا فيما تبدى أنه تحرك رئاسي مباغت.. دُبِجَ بإلغاء
الإعلان الدستوري المكمل.. وانتهى بإقالة - ذات تفاصيل تأمرية - لرأس
المؤسسة العسكرية وهما المشير طنطاوي والفريق عنان..

والحقيقة التي أكدتها الأحداث التالية أن ما حدث هو رغبة داخلية من الجيش بإزاحة الرءوس الشائخة للمؤسسة العريقة.. لاقى قبولاً بالتوقيت من غطاء سياسي ظن أنه من قرر الإزاحة.

وتكمن المأساة حينما لا نسمي الأمور بأسمائها التي تنم عن حقيقتها.. وتكمن خديعة الناس لأنفسهم حين يبنون تحركاتهم على أساس ما توهموه لأسماء لا تشي بحقائق الأشياء.

وكان ذلك شأن الرئاسة المصرية حين توهمت أنها أقالت رءوس المؤسسة العسكرية التي تقتسم معها السلطة وأزالت شرعيتها بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل.. وكان ذلك خطأها الذي ساقها إلى صدام أعاد للواجهة حقيقة ثنائية السلطة في مصر وأنها بقيت سلطة ذات رأسين رغم التعامل البروتوكولي الذي يحاول أن يخفي ذلك.

كان ذلك وهم الرئاسة وخطأها.. وكان خطأ المؤسسة العسكرية أنها قبلت بالإخراج المهين للحدث، والأسوأ أنها فرطت في إخراج احتفالات أكتوبر من نفس السنة لتأتي وكأنها مؤتمر حزبي تعس.. ينسب فيه رأس الدولة لنفسه ولتنظيمه وجماعته ولحزبه جلال يوم من أيام المصريين.

كان ذلك كله سقطة موجهة للمؤسسة العسكرية ما لبثت أن تداركتها وردت عليها بحددة في مواضع متتالية..

جاء أغسطس محققاً.. بمقتلة غادرة لجنودنا على الحدود في رفح.. وباستثمار سياسي رخيص في الحدث لتكريس قواعد استبداد جديدة.. تبدأ بإزاحة المنافسين على السلطة والاستبداد.

لم يبك أحد كثيراً على المجلس العسكري الذي انتحر «انتحاراً تاريخياً» بترهل الأداء والإمعان في ترهل الأداء لقراءة العام والنصف..

وافترض التنظيم الحاكم أن ذلك رضا من المصريين عما تم وعن كيفية إتمامه.. ولكنه لم يكن كذلك بقدر ما كان انتظاراً لاعتذار عملي من المجلس

العسكري للشعب بأن ينسحب من المشهد.. فلما جاء الانسحاب لم يتوقف الشعب عند كيف اختفى المجلس من المشهد.

كانت عفوية شعبية في التعامل مع الحادث - بأكثر من أي شيء آخر، ولكنها تحملت بتأويلات سياسية كاذبة من نوع شرعية السلطة الجديدة وافتراضات تلك السلطة استحقاقات الرضا الشعبي بأن آنا لها أن تمارس استبدادها الموعود.. وتتحرك بقطار التمكين والاستئثار بالدولة ومصادرتها إلى غير رجعة..

انتفخت أوداج سلطة التنظيم متمثلة في رئيسها محمد مرسي وجماعته.. وانطلقت ماكينات إعلام الولاء تثبت للرجل صفات إمارة المؤمنين وتضيق بكل رأي نقداً أو غير نقد.. ما دام غير موال للرئيس أو لخط فكر التنظيم الممثل لقلب اليمين الديني في مصر.

وبدأت بدعة الملاحقة بإهانة الرئيس تسابق خطوات مرسي على نفس الطريق الذي انتهجه مبارك الذي سبقه في التعامل مع احتياجات المجتمع وهمومه.

يكرم مرسي الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء الذي انتهت ولايته وهو نفس رئيس الوزراء الذي كان يكيل له مرسي الاتهامات بأن وزارته تحرق الأرض لتسلمها لمن يأتي بعدها خراباً.. بل ويفكر مرسي في إعادة تولية الجنزوري (الذي كان يحرق الأرض.. وفقاً لصراخ مرسي في السابق) رئيساً لوزرائه..!

إذا القضية لم تكن في كفاءة كمال الجنزوري كرئيس للوزراء أو في احتياج الوطن له.. كانت القضية تحت أي راية يعمل الرجل؟ فإن كان تحت راية المجلس العسكري الذي يرى محمد مرسي رئيس حزب الإخوان أنها راية يلزم أن يحرقوها أو يهددوها بالحرق.. فيكون الطعن في الرجل وأمانته وكفاءته.. أما تحت راية تنظيم الإخوان وسلطته فيصبح الجنزوري محل تكريم..!

1 أغسطس 2012.. السياسة والسيادة..

جرى العرف أن نقصر مفهوم المؤسسات السيادية على المؤسسات العسكرية والأمنية والشئون الخارجية، والتي تشي بسلطة الدولة وتسلط الحاكم على مقدرات الناس من خلال القرار الأمني والقوة العسكرية والعلاقات الدولية.. وعليه ففي زخم التشكيل الوزاري الحالي بقي الحديث على الوزارات الممثلة للمؤسسات الثلاث باعتبارها الوزارات السيادية.

وخطورة ما يجري ليس فقط لأن به مغالطة فادحة ولكن لأن ما يجري من اختيارات وزارية للحقائب الأخرى المصنفة «غير سيادية» قد يذهب بنا إلى خطايا في حق المجتمع والمستقبل، قد تكلفنا عقوداً لإصلاح ما قد يفسد ولو بحسن النوايا..

مؤسسات الدول صنفان من حيث التوجه العقدي.. مؤسسات سيادة ومؤسسات سياسة..

مؤسسات السيادة - يا سادة - هي الحاضنة التي تؤصل وتبني وتبلور وتنفذ إرادة أبناء الوطن على اختلاف توجهاتهم في طبيعة حياتهم التي يلزم أن يحيوها مواطنين أحراراً، كرماء ومتساوين.. وهي المؤسسات التي تبقى في حالة جمع وحياد تجاه معتقدات أبناء المجتمع وتوجهاتهم الأيديولوجية.. ولا يقبل بأن يشكل فلسفتها توجه فصيل أو طائفة من أبناء المجتمع دون غيره.. بل تنصهر كل التوجهات في داخلها في بوتقة وطنية واحدة.

وإن كان كما رينا على أن الجيش والشرطة والمخابرات والخارجية والقضاء من مؤسسات السيادة.. فعلينا أن نعلم أن التعليم والإعلام والثقافة والأوقاف ومؤسسات الخطاب الديني هي قبلها على رأس مؤسسات السيادة في مصر.

فإن كان ما يعطي للجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية والقضائية سيادتها قيامها على «الأمن المادي» للوطن والمواطن.. بالحفاظ على ممتلكاته

وأرواح أبنائه.. فأخطر منه مؤسسات التعليم والأوقاف والثقافة والخطاب الديني والتي تقوم بحق على ألا يستباح «الأمن المعنوي» للوطن والمواطن.. بالحفاظ على معنى هذا الوطن ووجدان أبنائه.

أما مؤسسات السياسة فهي تلك التي تدير حركة المجتمع من خلال مواقع سياسية.. وهي البرلمان بمجلسيه والرئاسة والحكومة.. وهي مؤسسات تقبل بأن يقوم على إدارتها من يأتي من مشرب سياسي بعينه شريطة أن يكون أدائه في إطار الإرادة الوطنية الأوسع وألا يعمل على تأويل الإرادة الوطنية على فهمه الأيديولوجي أو يحاول تطويع الأداء الإداري لخدمة حزبه أو فصيله.. كما حدث في الماضي ومرشح لإعادة الإنتاج الآن..

وإذا توجب أن تبقى مؤسسات السيادة احترافية، وطنية بالتعريف الجامع لكل مختلف، ومنضبطة على وجهة الوطن.. فلا يقبل منها ولن يقبل لها أن تُحزَّب أو تشكَّل توجهها على أيديولوجية ما أو فهم خاص للوطن والوطنية..

ففي تشكيل الحكومة أو الحكومات القادمة.. شكلها الإخوان المسلمون أو غيرهم.. يلزم أن تكون معايير اختيار من يقوم على الحقائق السيادية واضحة وألا يختار لها من لا يعي طبيعة الوزارات السيادية التي يرأسها بل ولا يعي خطورة محاولة الهيمنة الأيديولوجية على حركة المجتمع ومحاولة إعادة تعريف ثوابته.. ناهينا عن أن يثبت في حقه الحد الأدنى للكفاءة الإدارية في حياته ولا يكون من قبيل السير الذاتية المصنعة إلكترونياً والمدعمة بشهادة الشيع والمناصرين..

السيادة هي سيادة الإرادة الوطنية الجامعة.. هي سيادة هذا الشعب ممثلة في مؤسساته ولن يفرط فيها.. هي سيادتكم أنتم، كل من يعرف مصر وطنًا ولا يَحْتَزله في وطن غيره..

أما من راهنوا من قبل على استكانة هذا الشعب حال محاولتهم سلب سيادته باحتلال مؤسساته بمماليك الفكر والفعل.. فهم القابعون الآن

خلف أسوار السجون ولم تشفع لهم سطوتهم أو عدتهم أو ملؤهم.. وهذا هو درس التاريخ القريب، لمن يعي..

ومرة أخرى لا أقول إن الدفاع والداخلية والخارجية والعدل حقائب سيادية يلزم أن تولى رعاية فائقة في اختيار القائم عليها.. ولكن أقول إن التعليم والثقافة والأوقاف هي حقائب سيادية قبلها.. وأولى بالرعاية في الاختيار..

2 أغسطس 2012.. القانون لا يحمي المغيبين..

- د/ محمد مرسي الذي وقف يصب غضبه على الجنزوري ووزارته ويتهمها بالفشل.. هو نفسه محمد مرسي الذي يتخذ لنفسه من الجنزوري مستشارًا!!..

- د/ محمد مرسي الذي وقف يبرر غاضبًا لماذا قرر هو وحزبه الدفع بمرشح رئاسي لأنهم مُنعوا من إسقاط حكومة الجنزوري - وهم القادرون على تشكيل حكومة في طرفة عين - هو نفسه محمد مرسي الرئيس الذي يكرم الجنزوري ويصعده!!..

- د/ محمد مرسي وحزبه اللذان أثارا قدرًا هائلًا من الغبار السياسي.. وملئوا الأرض ضجيجًا عن منعهم من تشكيل حكومة جاهزة بكوادرها لديهم حين أرادوا إسقاط الجنزوري.. هو نفسه الذي مر ثلاثون يومًا - من المائة يوم الأهم في حكمه - وهو لم يشكل حكومته وحين شكلها أعاد إنتاجًا لحكومة الجنزوري وصعد الجنزوري ذاته!!..

الشاهد فيما أقوله أمران؛

أولاً: النظام القديم واحد (أي الماضي) لا يتجزأ بسلطته ومعتنه معارضته. وهو دائماً أميل للتعايش ما بين رموزه... والماضي إن شاء الله إلى زوال.

ثانيًا، ما قرأناه في قرارات مرسي تجاه الجنزوري هو ليس كيف «فكر»
و«قال» د/ محمد مرسي بقدر ما يلزم أن نقرأ فيه كيف «يفكر» و«يقول»
وكيف يلزم أن نزن نحن فكره وقوله.. وألا نكون مغيبين عن ربط أفعال
وأقوال د/ مرسي بالسياق السياسي حوله وكيف يكون أدائه وهو في السلطة
مقابل أدائه وهو في خارج السلطة..
لأن القانون لا يحمي المغيبين !

4 أغسطس 2012.. محمد مرسي مبارك..

ما بين التعامل المنفصل عن الواقع مع الأحداث الطائفية في دهشور..
وأسلوب وخطوات اختيار الحكومة.. ثم الإقرار العملي للدكتور/ محمد
مرسي أنه أكثر قربًا وألفة مع عقلية النظام السابق وأدواته منه لحقيقة التغيير
المطلوب.. والذي بدا في اختياره للوزراء ثم تصعيده للدكتور/ الجنزوري..
أخشى أن تبدأ القرارات الرئاسية القادمة بالاسم الثلاثي للرئيس وهو،
الرئيس/ محمد «مرسي» مبارك !!

5 أغسطس 2012.. الأمل..

بعد ما يقرب من عام ونصف من عمر ثورة 25 يناير الملهمة - والتي
أحيت بحق كثيرًا من موات الإنسانية الذي طال الوطن والإنسان.. ما زلنا
أمام ركam سياسي يستحيل البناء عليه دون وضع قواعد جديدة.

فبعد عقود من رسوخ معادلة النظام السياسي أحادي القطب في كنف
حكم عسكري وانسداد الأفق أمام تداول للسلطة، لم تحسن النخبة السياسية
استيعاب معنى لحظة الثورة ومغزى تداعياتها، فما كان منها إلا أن استمرت
في مسار هدم ما تبقى من مؤسسة السياسة، بالتشردم وغياب الرؤية
وصراعات المصالح الخاصة وإن كانت تظن أنها تبني..

ومن عجب أنه في حين أن الأمل المراوغ للأغلبية الساحقة من المصريين هو دولتهم المدنية الديمقراطية الحديثة القائدة والمتفردة ، لا يزال الأمل الكاذب لبعض القوى السياسية إعادة إنتاج ما كان..

وإن كان هذا هو التحدي.. فالأمل لا يزال في «أمل» المصريين في غد أفضل حتى وإن لم يرده لهم غيرهم - وإن كانوا منهم..

6 أغسطس 2012.. الفـدر..

رحم الله جنودنا وضباطنا المغدورين اليوم على حدودنا مع قطاع غزة.. ونحتسبهم عند الله شهداء..

لن نقبل فيهم عزاء إلا بعد أن نعرف الحقيقة - كل الحقيقة - ونحاسب من شارك ومن بارك ومن فرط.. وقبلهم من يرعى ويدعم الذين يستبيحوننا في سيناء.. تحت أي ذريعة..

اللهم ارحم شهداءنا.. اللهم تقبلهم..

7 أغسطس 2012.. يكفيك الصمت..

ما حدث في سيناء بالأمس أمر جلل يوجب على كل وطني جاد أن يكون على قدر هذا الوطن.. على كل القوى أن تعلم أن هذا ليس وقت تسجيل النقاط السياسية على الخصوم.. وكذلك ليس وقت الترويج السياسي أو محاولة استجداء دعم لبرنامج الرئيس أو غيره..

لمن لا يعلم هبة الدولة (بحق هذه المرة) وقدرتها على حماية حدودها على المحك.. لمن لا يعلم المنظومة الأمنية للوطن داخليًا وخارجيًا في موضع الاختبار..

وما يلزمك فعله الآن هو فعل المواطن الطبيعي (ولن أقول الصالح) حينما يكون وطنه في حالة حرب ضد من يستبيح أرضه.. إن لم تعرف ماذا يفعل هذا المواطن.. فيكفيك الصمت..

13 أغسطس 2012.. ثوار الثورة وثوار الثأر..

إن كنت من ثوار الثورة فقد كانت ثورتك وستظل من أجل مبدأ تنتصر له وضد الاستبداد أيًا كان منشؤه..

وإن كنت من ثوار الثأر فقد كانت ثورتك من أجل شخص أو فصيلة تحسبه المبدأ والثأر ضد كل من يعاديه حتى وإن وافقه الحق..

إن كنت من ثوار الثورة فأنت حتمًا ممن هتفوا « الجيش والشعب إيد واحده » حين انحاز الجيش للمبدأ وكانوا ضد الاستبداد معك.. وقد تكون أنت أيضًا ممن هتفوا « يسقط حكم العسكر » حين بدا ميل إلى الاستبداد بالأمر وأساءوا إدارة الأمور..

إن كنت من ثوار الثورة فأنت حتمًا رفضت جوهر الإعلان الدستوري المكمل لشبهة استبداد كان يمكن أن يكون مدخله.. وأنت أيضًا ممن قد يقبل بإلغائه بشرط ألا يؤسس لمدخل استبداد آخر باجتماع سلطتي التشريع والتنفيذ في يد الرئيس وهما لم يجتمعا لكل من كانوا قبله..

إن كنت من ثوار الثورة فمن حقك أن تدعّم ما انتصرت له قرارات الرئيس اليوم في ألا تكون السلطات إلا في يد من انتخبهم الشعب للسلطة.. وكذلك من حقك أن تذكر الرئيس أنك لم تنتخبه إلا رئيسًا للسلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية معها..

وبنفس مبدأ الرفض للخلل القديم في توزيع السلطات.. نؤكد أن الوضع الجديد مرفوض من نفس المبدأ وهو سد مداخل الاستبداد من باب الرئيس هذه المرة وليس من باب العسكري..

أما إن كنت ثائرًا ضد العسكري دائمًا أو ضد الرئيس وما يمثله دائمًا وترى أن كل ما فعله ويفعله أي منهما شر.. فجانب الثأر وعد إلى الثورة..

ألم أقل لك إن أردتها ثورة فهي من أجل المبدأ.. ومن أجل الوطن.. وإن أردتها ثأرًا فهي من أجل نفسك.. أو فصيلك؟

13 أغسطس 2012.. سد ذرائع الاستبداد..

لمن أراد أن يدعم الرئيس المنتخب «محمد مرسي» أو يعارضه في قرارات الأمس فليعنه على سد ذرائع الاستبداد التي قد تأتي بها تلك القرارات.. فإذا كانت علة الخطأ في الإعلان الدستوري المكمل أنه أعطى للمجلس العسكري سلطة التشريع التي لم ينتخب من أجلها وكان في ذلك شبهة الاستبداد.. نذكر أن الرئيس انتُخب كرئيس للسلطة التنفيذية فقط.. ولم ينتخبه الشعب كرئيس للسلطة التشريعية ولم يخوله هذا الحق وبذلك نفس الخطأ وشبهة الاستبداد تبقى قائمة ولكن في حق الرئيس هذه المرة.. ويتوجب عليه نقل سلطة التشريع لأقرب المجالس شبه المنتخبة حاليًا وهي التأسيسية بعد أن تهكل بشكل أكثر تعبيرًا أطراف الشعب المختلفة.. وإلا أصبح المكمل الجديد كسابقه به اغتصاب لسلطة التشريع بغير شرعية شعبية.. ونكون قد أصلحنا خطأ بخطأ مثله.

13 أغسطس 2012.. الأمور بأسمائها..

الآن وليس غدًا نحتاج إلى تسمية الأمور بأسمائها حتى يتحمل كل منا مسئوليته أمام الوطن والتاريخ وقبل ذلك وبعده أمام الله تعالى.. في حكم الشعوب يكون انتقال السلطة والسطوة من طرف إلى آخر وفقًا لقواعد مستقرة قد تكون عادلة أو مجحفة ولكنها تضمن درء الفتن حتى يتم تغيير تلك القواعد اتفاقًا أو قسرًا.. قانونًا أو عرفًا.. في حالة كسر القواعد القانونية أو الدستورية لانتقال السلطة (عادلة كانت أو مجحفة) يسمى الأمر انقلابًا أو ثورة.. أما إن كان من كسر القواعد هو تحرك شعبي يصل إلى حد الإجماع فيكون الأمر ثورة.. أما إن غاب شبه الإجماع فيكون الأمر انقلابًا بغض النظر عن مدى صلاح نتائجه.. هكذا يُسمى..

الانقلابات (وإن أردت الحق) ركيزتها القوة والغلبة قبل بيان الحق.. أما الثورات فالحق فيها فوق القوة..

استحقاقات الثورات تؤدي للشعوب أصحاب الحق.. أما استحقاقات الانقلاب فتطلب الاغتنام بين أصحاب القوة ضماناً ألا تبقى دائرتها الجهنمية مفتوحة..

ما حدث في 11 فبراير 2011 كان انحيازاً بقوة الجيش لثورة شعب ثبت فيها الإجماع ضد ظلم قائده.. فكان الأمر ثورة..

ما حدث من محمد مرسي بالأمس في كسر قاعدة نقل السلطة (المجحفة وهي الإعلان المكمل) - مع تسليمنا بظاهر صلاح نتائجه - ألا وهي إنهاء الهيمنة العسكرية على مقدرات الحكم المدني - حقيقته قد تسمى انقلاباً بغطاء دستوري مدني..

الغايات كانت ولا تزال نبيلة.. الغايات لا تبرر الوسائل إلا في حال الضرورة التي تثبت.. وإن لم تثبت الضرورة - فكما قلنا نكون قد بدأنا دائرة جهنمية، الاحتكام فيها للغلبة والسطوة والفتنة في مؤسستنا الوحيدة التي نرجو لها تماسكاً وهي قواتنا المسلحة..

اللهم سلمنا من كل سوء.. اللهم احفظ مصر بحفظك..

22 أغسطس 2012.. فوائده.. «الانتحار التاريخي»..

جاء خروج المجلس العسكري من المشهد السياسي المصري بهذا الشكل الانهيارى - ليس فقط - ليعلن عملياً اختفاء آخر رمز رسمي ينتمي لنظام مبارك.. ولكن ليخرج معه من المشهد قدر هائل من المآحكات السياسية والمتاجرة والتدليس باسم الثورة، وأوهام أخرى في إعادة إنتاج النظام البائد..

كان قدر هذا المجلس أن يكون سبباً في حسم معركة الثورة حين التمس شرعيته في الانقلاب ضد مبارك من ثورة شعبية حقيقية، طهرته بهاء الوطنية حين انحاز لها.

ولكن ما لبث أن «انتحر» المجلس العسكري تاريخياً.. حين انقلب على نفسه لينهي فرصه في دخول تاريخ كان هو أحد صناعه.. وأبى على نفسه إلا أن يبقى عنواناً لانعدام الخبرة السياسية رغم احترام الخبرة المهنية وأن يسوقه سوء تقديره - مع التسليم بحسن النوايا - إلى مصير لم يتصوره له أعتى أعدائه..

لم يحرم المجلس العسكري - بأدائه المترهل - نفسه فقط من شرف العبور بمصر وانتقالها الثوري الأول.. ولكنه أعطى فرصة لطامحي السلطة في استغلال الإطار الأخلاقي لثورة شعب، مطية للتزاحم عليها، وأن يكون توحيد المطالب ضد سوء أدائه أحد أسوأ مشاهد الابتزاز الأخلاقي التي تم الاتجار فيها باسم مبادئ الثورة في سوق السلطة.

ولكن قدر الله أن تنتهي تلك الأسطورة - أسطورة طموحات ومؤامرات العسكري - التي ارتهنت بها الثورة والثوار واختلطت بها ميادينها بميليشيات سياسية محشودة بأوامر السادة بحجة مناهضة المجلس الآثم أو أخرى تهوّل له طالبة النصر.. مع ثوار أنقياء احتشدوا بخفق قلوبهم ووطنيتهم.

22 أغسطس 2012.. قواعد اللعبة..

والآن مع خروج الطرف صاحب الصخب الأعلى من الساحة السياسية المصرية (المجلس العسكري).. آن للاعبين أن يعرفوا أنه باتت للعبة السياسية قواعد واحدة يتساوى فيها الجميع دون أن ينتظر البعض نصرة الـ «مخلص» أو يُلقى البعض الآخر التبعة على «المتآمر».. فأسطورة المخلص / المتآمر هي «طاحونة هواء» ذهبت بذهاب المجلس..

وإلى تلك القواعد الحاكمة للعبة السياسية:

القاعدة الأولى: ليس لأي طرف احتكار الحديث باسم الثورة أو الإيحاء باحتكار مبادئها.. فكل الأطياف والفضائل السياسية من حقها فقط أن تلمس الالتحاق بثورة شعب وتسعى لتنال شرف تحقيق مبادئها، كل في موقعه.. ولكن حين يأتي الحديث عن الموالاة أو المعارضة فأنت توالي أو تعارض باسم فصيلك أو حزبك أو تيارك وليس هناك موالاة أو معارضة باسم الثورة.. أنت مصري تلمس الوطنية وخصمك السياسي مصري يلمس الوطنية..

القاعدة الثانية: أيًا كان موقعك رئيسًا أو وزيرًا أو حزبيًا أو برلمانيًا.. ليس لك أن تتعدى على حرمة ثورة هذا الشعب بخلع صفتها على داعميك وأتباعك وتحرم منها مناهضيك. فأنت بهذا تغتصب ما ليس لك، وهذا كان فعل مبارك ومن كانوا معه حين احتكروا الوطنية والمصرية ومنعونا إياها.. فكانت تلك نهايتهم..

القاعدة الثالثة: لدينا وظيفة «مسئول أول» وموظف عام بدرجة رئيس جمهورية.. هو ليس أميرًا للمؤمنين أو خليفة للمسلمين وليس زعيمًا روحانيًا أو ملهيًا.. يأتي من فصيل الإسلام السياسي أو اليسار أو اليمين.. لا فرق.. هو في النهاية موظف عام وليس رمزًا للوطن - منصبه هو رمز الوطن وليس هو في ذاته - وتقديره يكون بقدر احترامه رمزية المنصب وأدائه الموائم لرفعة مسئوليته.

القاعدة الرابعة: من حق الرئيس أو رئيس الوزراء أن يكون له أنصاره ومريدوه بل ومن يتشيع له إن أرادوا.. ولكن من الحقائق الملزمة له - والتي لا يملك إزاءها اختيارًا - أن يمثلها له معارضوه ورافضو سياساته بل وكارهوها.. وقبول المجتمع بالأولى هو إلزام للموظف العام بقبول الثانية.

القاعدة الخامسة: الاختلافات في الآراء من الآن فصاعدًا.. هي اختلافات فصائل سياسية في رؤاها عن مطالب سياسية لثورة لا يملكها

إلا شعب واحد يسميها هو مطالب ثورية «حين تلتحم أطيافه وروافده الإنسانية في مشهد واحد كما كان بين 28 يناير و11 فبراير 2011».. أما بغير هذا المشهد فتبقى تأويلات سياسية تخص الفريق أو الفصيل أو الحزب أو الجماعة صاحبة تلك التأويلات..

كل الرؤى يبقى لها احترامها ونصيبيها من الاجتهاد.. بغير تخوين أو تكفير للمجتهد المخطئ.. إلا من أراد التخوين والتكفير اسماً لخطأ الاختلاف.. فهذا اختياره وهو من سمى نفسه..

القاعدة السادسة: شرط لشرعية المنصب العام غير الأهلية الثابتة للقيام عليه، هو التزام الموظف العام باحتياجات رافضيه أكثر من التزامه أمام شيعته وأنصاره. عليه أن يكون أكثر تواصلاً واستماعاً وضمناً لحقوق مناهضيه.. فمن عقلائهم يستطيع أن يعرف ما يعينه على تطوير أدائه، هذا هو شرط الشرعية التي أعطيت له من هيئة ناخبة، اختاره بعضها ولم يختره بعضها الآخر واعتبره بعضها الثالث ليس أهلاً هو أو نذاً لأن يختار بينهما. «هذا هو شرط الشرعية وبغير القبول به تسقط شرعية المنصب» بمعنى أن يصبح رئيساً أو رئيساً لحكومة بغير شرعية وعليه ترك منصبه..

القاعدة السابعة: الرئيس في موقعه الآن وأي رئيس يليه بعد الآن يتمتع بسلطات تنفيذية كاملة وحالياً بسلطات تشريعية لم يمتلكها من سبقوه، ومن ثم عليه أن يحرص على ألا يتسبب بفعله أو قوله فيما يؤلب الشعب على بعضه أو يشق صفه باستنصاره لمؤيديه على معارضيه. شق صف الوطن باسم السياسية حنث بالقسم الرئاسي وخيانة لله في الشعب.. برئ الرئيس الحالي لنفسه منها في أولى كلماته حين كرر «لن أخون الله فيكم». ولا نريد له ولا لمن بعده أن يقع فيها..

القاعدة الثامنة: كان نهج نظام مبارك أن يصرف كل جهده لدعم قواعد بقائه واستمرار حكمه، فلم يكن له هم إلا أن يملك رقاب شعبه بقبضة الأمن وآذانه وعواطفه بسطوة لسان الدين.. أما أن يسعى إلى قلوبهم

بتمثله حقيقة دوره دون تكبر عليهم أو إلى عقولهم بصلاح نتاج فعله فهذا لم يكن من أولوياته... إعادة إنتاج ما كان غير منطقي وغير مجدٍ حتى وإن تصور البعض أنه أكثر إقناعًا من النظام السابق.. تلك هي القاعدة.

23 أغسطس 2012.. مخالفوك..!

إذا دافعت عن حق مخالفيك في التعبير عن آرائهم.. فأنت صادق في ادعائك أنك من حماة حرية الرأي.. وأعرف أن لجام الاستبداد الذي منعتك عن غيرك اليوم كان سائرًا إليك غدًا لا محالة.. إن صعب عليك أن تقبل بحق مخالفيك في التعبير عن الرأي.. فاعلم أن كل مشاركة منك في تكميم أفواههم اليوم هي مباركة منك لمن مثلهم أن يعصفوا بحريتك كاملة غدًا..

اتفقت أو اختلفت مع علة أو جدوى مظاهرات الغد أو غيرها في المستقبل هذا ليس هو المهم.. الأهم هو ألا تسمح لأحد أن يسلبك حقك أو يسلب من اختلف معك حقه في التعبير السلمي عن الرأي.

أن تصدر رئاسة الجمهورية بيانًا يؤكد أنها تدعم وتضمن وتحمي حق التظاهر السلمي فهذا جيد.. أما أن تعرف كل الجهات الأمنية القائمة على تنفيذ معنى البيان أنها تعمل لدى المواطن ووظيفتها أن تحمي حقه في التعبير عن رأيه قبل وبعد البيانات الرئاسية.. فهذا أفضل.. هذا ما نريده وهذا ما سنصل إليه قريبًا إن شاء الله.

23 أغسطس 2012.. ليس فضلاً..

صدور مرسوم رئاسي بقانون يمنع الحبس الاحتياطي فيما يُسمى جرائم الرأي.. حق متأخر السداد لهذا الشعب من حقوق ثورته وما زال يستتبعه حقوقاً أخرى بشأن منظومة حرية الرأي.. من أراد أن يدعم الرئيس بأن يصور أن في الأمر فضلاً رئاسيًا.. فليعلم أنه يُهين هذا الشعب.. ويخصم من مصداقية مسئوليه في قيامهم على واجباتهم..

24 أغسطس 2012.. «إهانة الرئيس» هي في «إهانة الشعب»..

قلنا سابقاً إن لدينا وظيفة «مسئول أول» وموظف عام بدرجة رئيس جمهورية.. هو ليس أميراً للمؤمنين أو خليفة للمسلمين وليس زعيماً روحياً أو ملهماً.. يأتي من فصيل الإسلام السياسي أو من غيره، لا فرق.. هو في النهاية موظف عام وليس رمزاً لوطن - منصبه هو رمز الوطن وليس هو في ذاته - وتقديره يكون بقدر احترامه رمزية المنصب وأدائه الموائم لرفعة مسئوليته.

مع الرفض الكامل لكل أنواع الشطط اللفظي والتجاوز في حق أي مواطن على أرض مصر.. رئيساً كان أو مرءوساً.. نقول بعد ثورة حرية دفع فيها شعب حياة أبنائه ونور أبصارهم:

- أن يسلك محمد مرسي خطوات مبارك بشأن ملف حرية التعبير والإعلام.. شبراً بشبر وذراعاً بذراع.. هذه هي إهانة الرئيس وليس أي ما يقال عنه..
 - أن يكون كل الدفاع عن المسئول الأول (الرئيس) من أنصاره دائماً مقاربات من نوع قبلتم الاستبداد من مبارك لم لا تقبلونه من مرسي؟ تلك هي الإهانة له من أنصاره وليس غيرها..
 - أن يبقى أداء المسئول الأول هو أداء المراوغ والمسوّف والمتفضل في ملفات الحريات والاستحقاقات الثورية.. تلك هي الإهانة للشعب.. وليس مثلها إهانة.
- قليل من الجدية يرحمكم الله..

٩٩ آفة الأخبار رواتها.. وآفة القضايا مناصروها.. وآفة

المعتقد دعائه.. 66

سبتمبر 2012.. مستوطنات سياسية

”الدولة المدنية ليست بالضرورة كل دولة لم تكن
دينية أو عسكرية.. الدولة المدنية هي كل دولة فارقت
القبلية الفكرية والعصبية السياسية..“ 66

4 سبتمبر 2012

2 سبتمبر 2012.. الوثن السياسي..!

في مجتمع اشترى حريته بدماء أبنائه ونور أبصارهم.. من عجب أن يكون
هناك حنين للاستبداد.. ومن غير المعقول أن تجد من يسعى لإيجاد مسوغات
وأسباب إعادة إحيائه.. وبالتأكيد من غير المقبول أن يعمل البعض على
تأسيسه وإعادة بنائه..

أقول هذا بمناسبة حالة الهرولة إلى «توثين» منصب الرئاسة مرة أخرى..
فما زال البعض يصر على أن يبقى منصب الرئيس «وثناً» من دون «الوطن»..
فإن جاء المسئول الأول بالحد الأدنى المتوقع من أداء من يعتلي منصب
الرئاسة في بلد كمصر.. كان فعله فتحاً..

وإذا بدا من الرئيس توجه للامتثال للإرادة الشعبية (التي أتت به).. كان
امتثاله فضلاً.. يلزم أن تلهج الألسنة له بالثناء..

وإذا استغلق على الفهم أمر في فعله فهي «الحنكة».. وإذا نطق فهي
«الحكمة»..

وإذا أخطأ - حاشاه - كان قصر النظر فيمن رأى الخطأ.. وسوء الطوية
والجحود فيمن أشار إلى الخطأ.. وهي المؤامرة على الوطن فيمن قد يذهب
إلى المطالبة بالحساب..

من حق كل أحد في هذا الوطن أن يكون له من يحبه وينتصر له.. رئيسًا
كان أو مسئولًا أو حزبًا أو جماعة.. بل من حقه أن يتشيع له - إن شاء -
أو أن يراه في مراتب الأنبياء والصديقين - فهذا شأنهم.. ولكن ليس من حقه
أن يجعل منه «وثنًا» سياسيًا من دون الوطن يرجى..

وإن كان من حقه أن يتشيع لرئيس أو مسئول أو حزب أو جماعة ولا يرى
الحق إلا فيه.. فهو يخطئ إن تصور أن من يتشيع له هو تعريف الوطن
ومعياره.. ويأثم إن أقحم هذا التصور على بقية أبناء مجتمعه..

أي مواطن حر في أن يأخذه الشطط فيما يعتقده حتى وإن أراد أن يتخذ من
رئيسه أو حزبه أو مسئوله الأثير رمزًا يقول فيهم «ما رجوناهم إلا ليقربونا
إلى الوطن زلفى».. ولكن أن يبقى مستنفرًا المجتمع حتى يقهره على ما يراه
هو.. مستدعيًا الشقاق والخلاف والتخوين والترهيب.. حتى يتتزع الشاء
على رمزه.. فهذا فعل الطغاة الذين أسقطتهم ثورة 25 يناير ولن تسمح
بمثل فعلهم مرة أخرى..

أيًا كان ميلك السياسي.. ومن أي تيار كان المسئول الذي تحبه.. ارق بمن
تحب إلى نقاء الوطن الجامع.. وحاذر أن تختزل الوطن في وثن سياسي..
فكروا تصحوا..

4 سبتمبر 2012.. البداوة السياسية..!

ليس عيبًا أو مستغربًا أن تكون المحاصصة السياسية وضمانة الولاء
الفكري حاضرة كمعيار اختيار شاغلي المواقع العامة في أي دولة استقرار
نظامها الديمقراطي.. وتجاوزت إلى حد معقول القبلية الفكرية والعصبية

السياسية.. وإن كان حتى في الديمقراطيات المستقرة ينضبط هذا المعيار بقيم الكفاءة والأهلية التي جبلت تلك المجتمعات عليها.

أما مجتمعاتنا التي ما زالت إلى حد كبير تحيا في حالة «بداوة سياسية» وما زالت العصبية الفكرية مقدمة عندنا على أي معيار آخر.. فالجدية في الانتقال من «البداوة السياسية» إلى «المدنية» تقتضينا أن نقدم معيار الكفاءة والأهلية الآن قبل أي وقت قادم..

أقول هذا بمناسبة شبه اكتمال اختيارات معظم المواقع العامة التي تحدد ملامح اختيارات النظام المصري الحالي.. من اختيارات التأسيسية.. إلى مجلس حقوق الإنسان.. إلى رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية.. إلى المجلس الأعلى للصحافة والأهم الهيئة الاستشارية لرئاسة الجمهورية.. والبقية تأتي..

ليس هناك من طعن على وطنية أو ظاهر إخلاص كل من اختير في أي من تلك المواقع.. وإن كان أي مراقب منصف يستطيع أن يعدد في حق معظم من اختيروا حيثيات الولاء الفكري أو الانتماء الحزبي أو الانتماء القبلي السياسي.. قبل أن يجد في خبرتهم ملمح الأهلية المرتبط بهذا الموقع.

وقد يقول قائل: من حيثيات الاختيار أن هناك تيارات سياسية غابت عن الوجود عن مواقع الحكم تاريخيًا؛ ومن ثم نحن بصدد مصالحة تاريخية تسترضي المستبعدين.. وهنا أذكر أن المستبعدين لم يكونوا التيارات السياسية بل الشعب المصري بكل قواه الحية.

ويقول آخر: إن المحاصصة السياسية قد تستبعد أصحاب الأهلية استبعادًا جزئيًا مقابل استبعاد النظام السابق للمجتمع بأكمله إلا من دار في فلكه.. فهنا أقول إن الإقصاء أيًا كان قدره سيؤجل أو يحول دون تأسيس مفهوم العدالة في المجتمع.. والذي إن غاب، غاب معه الاستقرار للمجتمع أو تأخر.

وأخيرًا إذا كان «الأمان» لأي فصيل يحكم أو سيحكم ويريد ترسيخ قواعده حكمه يقتضي جعل اختياراته بالمحاصصة والإقصاء على خلفية القبلية الفكرية، فإن «الأمانة» مع الوطن - ومع الله قبل الوطن - تقتضي من هذا الفصيل أن يجعل اختياراته على قاعدة الأهلية.. ففي الحديث «من أولى الأمر غير أهله فقد خان الله ورسوله».. نعم الحديث يقول «خان الله ورسوله».. ألم أقل لكم إنها «أمانة»؟
فكروا تصحوا..

العدالة الانتقالية..!

٢٩ إذا أردنا أن نتحدث عن عدالة انتقالية.. ومن ثم تصالح مع رموز النظام التي أفسدت.. فالعدالة تتطلب الحقيقة.. ثم القصاص.. ثم المصالحة.. الحقيقة أولاً.. ٦٦
6 سبتمبر 2012

7 سبتمبر 2012.. فتوات.. وأعيان.. وحرافيش..!

في زمن الفتوات والذي أرخ له بعقريّة عمنا نجيب محفوظ.. نجد الفتوة والحرافيش والأعيان هم صنوف الناس...
وكانت سنة تلك الأيام في تداول السلطة.. هي إما انقلاب فتوة جديد على الفتوة القديم.. وإما ثورة الحرافيش على الفتوة فيخلعونه..
وفي الحالتين يبقى الحرافيش على أمل أن يجدوا العدل على يد الفتوة الجديد.. ونادرًا ما وجدوه.. إلا عندما كان التغيير بأيديهم وبقوا مراقبين.. محتسبين..

وفي الحالتين يبقى الأعيان الأسرع إلى مبايعة الفتوة الجديد.. والأشرس
في الانقلاب على من سبقه.. والأحرص على كنف الفتوة... أي فتوة؟
لا يهم..

هذا شأن الحرافيش.. وهذا شأن الأعيان.. لم يتغيروا ولن يتغيروا..

”هذه عبرة التاريخ للفتوات عليهم يتعظون.. هي أن
الحرافيش آمن وأبقى.. وأن الأعيان أخون..“

يقولون إن التاريخ لا يعيد نفسه ولكنه يقفي.. وأنا أصدقهم
فكروا تصحوا...

”الغري فحش.. ولكن الظالم أفحش..
البذاءة رذيلة.. ولكن الكذب أذل..“

7 سبتمبر 2012.. الرأي رأيكم..!

ما رأيكم في مدرب لمنتخب وطني يختار لاعبيه «فقط» على خلفية انتماؤهم
للنوادي التي يشجعها هو!

ما رأيكم في «طبيب» يعزم صديقه «المهندس» الذي تربى معه منذ الصغر
على أن يشاركه في إجراء جراحة لمريض لديه..!!

ما رأيكم في عائلة ناظر زراعة تسب وتشتم ملاك الأرض التي يزرعها
هذا الناظر على مراجعتهم للناظر على حسن أو سوء تصرفه في أملاكهم..
وممارستهم لحقهم في الاحتساب عليه!!

ما رأيكم فيمن يمن على الناس بما لم يفعله لهم.. ويريدهم أن يحمده بما يفعله هو لنفسه...!!

الرأي الذي أنتظره منكم.. هو ماذا تقولون إذا كان هذا هو منتخبكم الوطني.. وكان المريض هو أقرب أقربائكم.. وأنتم ملاك تلك الأرض...!!!

9 سبتمبر 2012.. دستوركم.. يا أسيادنا..!

قريبًا جدًا.. أقرب مما تتصور سيكون عليك واجب وطني لا تملك أن تتقاعس عنه ما دمت قادرًا واعيًا.. وهو أن تكتب مواد دستور بلادك.. أعتقد أنك تشعر بأني باضحك عليك أو باقولك كلام نظري لا يودي ولا يجيب.

فأنت جواك أكيد بتقول إنك مش عضو في التأسيسية.. وإنك مش فقيه دستوري يعني مش متخصص في الدساتير.. يبقى منين يبقى عندك السلطة أو الكفاءة إنك تكتب الدستور؟

أما بالنسبة لوجودك في التأسيسية من عدمه.. دعني أصحح معلومة يبدو أنها اختلطت حتى على أعضاء التأسيسية الحاليين وهي أنهم هم أنفسهم لم يוכלوا من الشعب لكتابة الدستور نيابة عنه.. فقط وُكلوا بإدارة الحوار المجتمعي وبلورة الرأي العام ثم صياغته.. يعني أنت من يملئ على التأسيسية ما يلزم كتابته وعليه جاء الوقت لتعرف تملي عليهم إيه..

عاوز الحرية سقفاها فين؟ عاوز تختار من يحكمك على خلفية كفاءته.. إزاي؟

إزاي تضمن إن دستورك يضمن المعنى المطلق للحرية والعدل والكرامة بلا حدود أو قيود.. لأن الدساتير صياغة لإنسانية البشر قبل أن تكون عقدًا اجتماعيًا.. وأن القوانين التي تلي هي التي تضع الحدود المتفق عليها والقابلة للتغيير حتمًا؟

كيف ستضمن ألا يساومك أحد على حقوقك؟ وكيف لا يمن عليك بها؟

هل تريد أن تستفتى على كل مادة على حدة أم لا؟ هل تقبل بوجود مواد استثنائية أم لا؟

كام واحد حوالياك حيسالك ويأخذ برأيك عند الاستفتاء؟ وكيف تضمن أن تقول لهم حقيقة ما فهمته وتضمن لهم حق الاختيار بحرية؟ الجمعية التأسيسية لا تعبر عن المجتمع المصري بصدق.. هذا صحيح.. وتجا في بتشكيلها فلسفة إنشائها كلجنة مؤتمنة على دستور هو هبة الشعب نفسه.. وليس هبة ملك كدستور 1923 أو هبة عسكريين قاموا بتغيير انقلابي كدستور 1956 أو 1971.. ورغم ذلك وإن يعمل البعض لتصحيح ما اعترأها من عوار في الهيكل.. يلزم العدد الأكبر أن يقوم بواجبه لضمان أن يكون الدستور من حيث مواده هو الأقرب إلى الوطن الذي ينشده حتى وإن جافى إجراء إنشائه وإصداره العدالة الواجبة.. حتى يتم جبر كل عواره شكلاً ومضموناً..

هناك موقع للتفاعل مع التأسيسية لم يزوره إلا 95000 مواطن ولم يبدِ رأيه إلا في المواد القليلة المطروحة إلا حوالي 15000.. لو سميناً هذا حواراً مجتمعياً حول دستور يُكتب.. أثمناً جميعاً.. ولو قبلنا أن يخرج الدستور للاستفتاء دون حوار مجتمعي حقيقي.. فهذا عين العيب.. دستوركم أيها الأسياد في هذا الوطن يناديكم لا تركوه يكتب بمعزل عنكم..

هذا ليس دستور جماعة أو فصيل أو حزب..

هذا دستوركم يا أسيادنا..

12 سبتمبر 2012.. الفطنة.. لا.. الفتنة..!

الفتنة هي شق صف المجتمع واستنفاره لصراعات تستنزف قواه وتجعله ذاهاً عن أولوياته وضرورات ترقيه وصراعه الحقيقي..

الفتنة بضاعة وصناعة.. لها منتجوها ومستهلكوها، شأنها شأن أي بضاعة أخرى..

وسوق الفتنة يخلق فقط حين يوجد الطرفان.. ويروج حين يمارسان دوريهما بشغف..

صانع الفتنة مفسد.. حاقد.. مورتور في العادة.. ومن يسقط فيها.. فيروجها له ويكون لها وسيطاً ومرتعاً ووقوداً هو في العادة إما جاهل وإما سفيه أو مدع أو مفسد أيضاً.

الانتصار لوطننا ولديننا ونبينا واجب لا يتأخر عنه إلا مفرط.. ولكن الفطنة في ألا نستدرج ونكون أطراف فتنة يصنعها غيرنا لنكون نحن وقودها.. فيضيع بها ديننا ودنيانا أوجب...

سوق الفتنة لن تنتهي ما بقي الصراع الإنساني بين الخير والشر.. ولكن يستطيع أي مجتمع عاقل أن يجعلها تجارة تبور.. إذا عقل ولم يستدرج من صناع الفتنة ولم يمل إليها بجهل أو بسفاهة..
ادرءوا الفتنة بـ«الفطنة»..

فـ«المؤمن كيس فطن».. كما ورد في الأثر.

ورحم الله عمر بن الخطاب حين قال: «أमितوا الباطل بالسكوت عنه»..
الانتصار لوطننا وديننا ونبينا «واجب» لن يتأخر عنه إلا مفرط..
وسنتنصر لهم ولكن بالـ«فطنة» في ألا نستدرج لنكون وقود «فتنة» تطول ديننا ودنيانا.

13 سبتمبر 2012.. سوق الفتنة..!

هذه الإساءة والدناءة تجاه الإسلام ورسول الله ﷺ ليست الأولى في التاريخ ولن تكون الأخيرة.. ولكن جاء الوقت لكي نعرف في ميزان الدين والمنطق.. من أين يؤتى ديننا ونبينا بالإساءة الأكبر..

ممن كرهوا هذا الدين ودأبوا على محاربته؟
أم ممن أحبوه واتبعوه ولكنهم دأبوا على إهائته وخذلانه.. بسوء فهمهم
له وسوء فعلهم باسمه؟

سوق الفتنة لن ينتهي ما بقي الصراع الإنساني بين الخير والشر.. ولكن
يستطيع أي مجتمع عاقل أن يجعلها تجارة تبور.. إذا عقل ولم يستدرج من
صناع الفتنة ولم يمل إليها بجهل أو بسفاهة..

13 سبتمبر 2012.. شركاء الفتنة..!

نزع فتيل الفتنة - أي فتنة - واحتواؤها واجبنا جميعًا.. ولكن بقي أن
نقول إن كل من زايد على مشاعر المصريين.. كل من استغل الإطار الأخلاقي
لغضبهم وإهانة دينهم ونبههم لمصلحته.. كل من راهن على استثمار سياسي
رخيص بتأجيجه النفوس.. هو شريك مباشر في خلق صدام مجتمعي
وشريك مباشر في الفتنة.

لن يُقبل من هؤلاء حكمة زائفة بأثر رجعي.. لن يشفع لهم بحثهم عن
شاعات تعينهم على التنصل من فعلتهم.. سيبقى هؤلاء آثمين في حق
المجتمع وسلاحقهم بإثمهم.. ما بقوا على غيهم..
فمن أفسد شيئًا فعليه إصلاحه.. لا الهروب من مسؤوليته..

17 سبتمبر 2012.. الجرم السياسي..!

الفيلم المسيء بين الواقع السياسي والجرم السياسي..
أن تكون هناك أطراف دولية تشن حروبًا معنوية على الشعوب الإسلامية
بغرض استبقائها مأزومة وفي حالة توتر دائم يعوق تطورها ونموها.. فهذا
واقع..

أن تفهم طبيعة الصراع الذي أنت أحد أطرافه دون تزيد أو تفريط وأن
تحاول أن تدير تناقضاته لصالحك.. فهذه ضرورة..

أن تحيل الصراع إلى أدبيات مؤامرة فقط.. تصدر نفسك على أنك الضحية دائماً فيها.. فهذا جهل..

أن ينتهي دورك في كل مرة إلى الشحن المعنوي والتعبئة النفسية.. وأن ترضي نفسك بأكبر قدر ممكن من الصراخ والنحيب والمزايدات اللفظية.. فهذا سفه..

أن تقرر أن توظف التعبئة النفسية والشحن المعنوي لشعب بأكمله.. لمصلحة سياسية أو اقتصادية تخصك.. فهذه جريمة..

19 سبتمبر 2012.. اليتيم.. والدستور..!

كتبت هذا الكلام الذي تقرأونه الآن في وسط أحداث محمد محمود في عام 2011 وهي أحداث مفصلية في تاريخ الثورة كان من نتائجها أن بدا الفرز الأول الحقيقي للثورة المصرية بين من يعي مسئوليته تجاه شعب هو مؤتمن على مستقبله ومن استخدم الشعب مطية لطموحات حكمه..

«اليتيم...»

«ليس اليتيم بفقدان العائل هو ما أتحدث عنه... بل اليتيم بجهل العاقل وخيانة المؤتمن هو ما أقصده... اليتيم بفقدان العائل مصاب فراق.. وأما اليتيم في افتقاد العاقل فمصاب خيانة وتضييع أمانة فيمن افترضت فيه الأمانة والعقل. العاقل الذي أقصده هو من يولى أمر غيره ليعوله ويحميه ويجتهد أن يهديه إلى أصوب وجهة..»

«التحرير» والذي صار اصطلاحاً جديداً مرادفاً لكلمة الشرعية.. أعلن أن شعب مصر في مصاب «يتيم» فقد فيه العاقل.. فبين قابض على السلطة محدود الأفق والأهلية وطامح في السلطة متهافت وفاقد للأهلية ضيع أمر الوطن أو كاد.. لسبب ما ألحت عليّ نفس المعاني مرة أخرى ولكنها بشأن عملية كتابة الدستور وشرعية تأسيسيته.. لا أعلم مدى وجهة إلحاحها عليّ وأن أحاول التحدث إليكم عن الواجب الوطني الملقى على كل منا تجاه الدستور.. كل حسب طاقته..

هل من تفسير لديكم ؟

19 سبتمبر 2012.. معدومو الخيال.. والتاريخ والروح..!

من رأى في الجرافيتي المؤرخ للثورة وصور شهدائها تلوثاً بصرياً يلزم إزالته هو - في أحسن الأحوال - كائن فاقد الإحساس بالزمن وفاقد الإحساس بالوطن.. هذا الكائن معدوم الخيال.. كما رأى القبح في جمال صدق التاريخ على الجدران.. سيبقى معدوم الروح.. معدوم التاريخ.. ولا تتعجبوا إن رأيتموه قريباً يهدم الآثار أو يصبغ الهرم !!!

21 سبتمبر 2012.. لا تصدوا عن دين الله.. باسم شرع الله..!

فيما يجري الآن من سجال ولهاث في كتابة دستور كل المصريين.. والمحاولات التي أحسب مبعثها رغبة صادقة في مجتمع أظهر وأفضل من البعض والتي ما لبثت أن تحولت بهم إلى محاولات للهيمنة على كتابة دستورنا جميعاً.. والتي إن أفلحت أودت بنا جميعاً.. تلك كلمة واجبة مني.. لا خير فيّ إن لم أقلها..

«إلى إخوتي في الدين والوطن.. إلى الغيورين على شرع الله.. والاملين أن يحيا في كنف دينه.. أذكركم ونفسي بكنه ديننا وزوجه وقوام أمره.. كما وردت إلينا عن صحابة نبينا ومؤمني سته، كالصحابي الجليل ربيعي بن عامر حين سُئل عن هذا الدين وأهله، فكان أول ما قال عن أهل هذا الدين «نحن قوم ابتعثنا الله لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله رب العباد».

هذا ما فهمه هذا الصحابي فهماً نقيّاً مباشراً عن رسولنا الكريم.. فاستحق به أن يكون سفيراً لهذه الدعوة ورسولاً مؤمناً من نبيها لنشرها والحديث باسمها - إنما جعل ديننا الحنيف لتوحيد وجهتنا وعبوديتنا لله وحده.. ولا يكون ذلك ابتداءً إلا إذا حررنا وتحررنا بهذا الدين من استعباد أي بشر لغيره..

وعليه إن كنت ترى نفسك مؤمناً على مستقبل هذا الوطن وعلى شرع الله ودينه فاعلم أن:

• كل مادة في الدستور ستؤول لاستعباد رقاب العباد بأيّ مسوغ هي صد عن سبيل الله.. حتى لو ادعى أنها في سبيله..

• كل مادة في الدستور ستكرس لوصاية جهة بعينها بشكل مباشر أو غير مباشر على دين الله - تأويلًا أو احتكارًا للفهم - هي طعن في دين الله باستعباد العباد لعباد مثلهم.

• كل مادة في الدستور ستجاوز دور أي من البشر عن الامتثال لحكمة الفهم الجمعي للنصوص والذي يستحضر فيه العلم والعرف والقيم والمقاصد هي استعباد لرقاب العباد وحياد عن كنه الدين.

نحن أمة البلاغ ودين الفطرة.. لا أمة التسلط ودين العنت..

علينا أن نبليغ عن ربنا وأن نحمي فطرة البشر بأن نحمي حرية فكرهم واعتقادهم وتعبيرهم.. حتى نخلي بين فطرتهم وبين بلاغ الوحي.. ليس لنا أن نكره الناس أو نحد من حرية كفلها خالقهم لهم حتى منتهاها..

ليس لنا باسم الخوف على الشرع أن نضيق على البشر أو أن نحيل أنفسنا أوصياء عليهم..

ورجوعًا إلى ما يحدث في كتابة الدستور الآن من مواد تسرف في تأكيد ما هو مؤكد من هوية مصر العربية الإسلامية وليس بعد القطع في المادة الثانية بقوامة وتفرد مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر التشريع.. أن نستحدث من المواد والصياغات تسمية لمرجعيات تأويل بعينها حتى ولو كانت الأزهر ذاته.. وحذارٍ من مواد تضيف على صنف بشر قداسة ليست لبشر كما يحدث في المادة 46 أو تجعل صنفًا من البشر وكأنه مغاير لغيره من خلق الله.. كالمادة 36.

نحن بصدد دستور يا سادة.. أي صياغة للقيم والحقائق العامة التي تنطلق منها حياتنا.. والتي تبقى تطبيقاتها مرهونة بتحقيق مقاصد الشرع الثابتة في إطار واقع يتغير..

ولنتذكر جميعًا حديث نبينا بأن هذا الدين متين وأنه لن يشاد أحد منا هذا الدين إلا غلبه وأن نوغل فيه برفق حتى لا نكون كالمبنت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى..

أوغلوا في دينكم برفق.. حتى لا تصدوا عن سبيل الله.. باسم شرع الله.. فتضيعوا الدين والوطن.

”نحن أمة البلاغ ودين الفطرة.. لا أمة
التسلط ودين العنت..“ 66

23 سبتمبر 2012.. دستوركم يا أسيادنا..!

دستوركم أيها الأسياد في هذا الوطن.. يناديكم لا تتركوه يكتب بمعزل عنكم... هذا ليس دستور جماعة أو فصيل أو حزب.. هذا دستوركم يا أسيادنا..

26 سبتمبر 2012.. الوطن الجريح..!

ليس دائمًا سوء النوايا هو ما قد يورد الناس موارد الهلاك.. ولكن قد يكون حسن النوايا مع سوء التقدير والجهل بحقائق الأشياء هو الهلاك المحقق.. ولم يكن ما ورد في الأثر والذي نسطره فيما يلي.. إلا توجيهًا لنا من ربنا بفهم هذا المعنى والذي أرى حكمته قد استغلقت على أكثرنا إلا من رحم ربي..

فقد ورد في الأثر «عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً أصابه جرح في عهد رسول الله ﷺ فأمر بالاغتسال، فاغتسل فمات، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: قتلوه قتلهم الله، ألم يكن شفاء العي السؤال؟».

لم يأمر رفقاء هذا الرجل الجريح صاحبهم بالاغتسال إلا غيرة منهم
على دينه وصلاح عمله وقربه من الله، لم ينصبوا أنفسهم أوصياء عليه بسوء
نية قدر ما كان تعالىهم - عن الإقرار بجهلهم بمقاصد الشرع في حفظ
النفس والمقدم عما رأوه هم الأولى وهو طهارته بالاغتسال - هو ما أهلك
صاحبهم.. بل وأهلكهم هم..

فقد دعا عليهم رسول الله ﷺ بقوله: «قتلهم الله»، وأوضح ﷺ سبب
استحقاقهم أن يكونوا هالكين حين صرح مستنكراً تعالىهم عن السؤال
رغم جهلهم في قوله «ألم يكن شفاء العي السؤال؟».

قاتلو صاحبهم كانوا أهل تقوى.. كانوا حريصين على دين صاحبهم..
بل ظنوا أنفسهم أحرص على دينه منه.. فأهلكوه وأهلكوا أنفسهم بحسن
النوايا وسوء التقدير..

رفقاً بالوطن الجريح.. حتى لا يناله من الغيورين منا على دينه وهويته
مصير الرجل الجريح..

اللهم عافنا.. اللهم عاف وطننا.. أنت ولي ذلك والقادر عليه..

القلوب العمياء

”الأمم تصنعها النفوس التواقية للحريّة..
الواثقة بتكريم الله لها بالعقل.. والمقدمة على حمل
أمانته.. ولا تصنعها القلوب العمياء.. ولا العقول المرتهنة..
ولا الأيادي المرتعشة..“

27 سبتمبر 2012

أكتوبر 2012.. روميل

”إن لم تعرف لفعلك سياقاً.. فأنت مضرد في سياق
غيرك، وإن لم تملك استشراقاً لصورة شبه كاملة لما تريد..
فأنت جزء من إرادة آخرين..“

1 أكتوبر 2012.. عن التأسيسية.. والدستور.. والشعب..!

حين أشرت إلى عودة الأساتذة الفضلاء الذين انسحبوا من التأسيسية
قبلاً.. وأشرت إلى التواصل الكريم معي - كما كان مع غيري بالطبع
- بشأن العودة.. وبرغم ما في حيثيات عودتهم من وجهة وحرص على
المصلحة الوطنية وما اشترطوه على أنفسهم من أن تكون عودتهم هي إحدى
المحاولات الأخيرة لرأب صدوع عملية صناعة الدستور.. فإن هذا لا ينفي
قناعاتي بالتالي :

- 1 - أن الهرولة نحو إصدار مسودة دستور لم توف في إصدارها شروط الحوار
المجتمعي الحقيقي وأهلية القائمين عليه ومصرية المقترحات والصياغة،
وكذلك في تمرير المواد الخلافية في غفلة ظل المواد المجمع عليها.. ما
زالت أمراً «مرفوضاً».. ويلزم أن يكف عنه من يدفعون نحوه..
- 2 - أن شبهة التمثيل غير العادل لطوائف الشعب وغياب معيار الأهلية
النسبي في تشكيل التأسيسية الحالية لا تزال قائمة.. وهو أمر «خاطئ»..
ويلزم إصلاحه بتأكيد وعي الناس بخطئه وأن تزيل التأسيسية عن
نفسها شبهة ظلمها لمجتمعها الذي أوكلت عنه وتصلح من هيكلها..

3 - لا يزال الإصرار على المحاصصة السياسية غير المعبرة بالقطع عن الشعب المصري في تأسيسية دستوره والتي تنتهي بمواءمات سياسية وتوازنات بغرض الانتخابات أمرًا «مريبًا».. ويتوجب إنهاؤه.

ولكيلا نظلم أنفسنا بأنفسنا.. ما زال في الوقت متسع أن نفتح أعيننا وعقولنا «للمطلوب» منا نحن عموم المصريين.. وأن نخفض - القائمون على التأسيسية - الجناح للشعب الذي أوكلهم الأمانة ويصلحوا «الخطأ» الهيكلي الموجود فيها من حيث التمثيل والأهلية.. وأن نعرف جميعًا أن دستورنا - بعد ثورة مثل ثورتنا - يلزم أن يحفظ لمصر نسيجها المجتمعي الحق وهويتها العربية الإسلامية دونما تزيد أو إقحام لما ليس منها.. وأن أي ميل به لفصيل أو آخر سيكون قاعدة لصدام مجتمعي.. نحن في غنى عنه.. وليس مدخلًا لسلام مجتمعي نحن أحوج ما نكون إليه.. وربنا يصلح الأحوال..

2 أكتوبر 2012.. دستور مرحلي..!

وعى عموم المصريين بحقوقهم وقيامهم عليها لإصدار دستور مرحلي أو دائم يؤدي إلى اتزان سياسي وسلام اجتماعي.. ورفضهم لأي تهمة لهم عن حوار مجتمعي كاف لمدارسة وتنفيذ وتعديل المقترحات الواردة من اللجان القانونية والفنية المنوبة عنهم.. داخل التأسيسية وخارجها.. أمر «مطلوب».. وواجب أن يتكاتف عليه الشعب صاحب الحق في كتابة دستوره..

2 أكتوبر 2012.. بـ «الحافلة».. أو «الحلزونة»..

أو «التوبيس» لا يهم.. المهم نوصل..!

«عرفة» مواطن مصري صالح من محافظة الغربية دأب على سؤالي عن الأمور التي تستغلق عليه في واقعنا اليومي..

استوقفني عرفة اليوم مبادراً «هو يعني إيه علمانية؟» وكان سبب سؤاله أنه حضر خناقة في الشارع نشبت بين طرفين عن طبيعة الدولة المصرية وما ينبغي أن تكون عليه..

عدت بـ«عرفة» إلى أصل العلمانية في أوروبا والتي جاءت لإنهاء هيمنة بابوات الكنيسة على مقدرات الناس فكانت بمثابة إعادة الأمور إلى نصابها بأن يحكم المجتمعات الأكفأ على القيام بذلك.. ولم تكن بغرض معاداة الدين أو إقصائه عن المجتمع أو هوية الشعوب.. وأخبرته أيضاً أن بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلاً هي من اختارت أن تتطرف في علمانيتها حتى صارت في حالة تضاد مع الدين..

أخبرته أيضاً أن إسلامنا السنّي ليس فيه ولاية للفقهاء والتي هي المكافئ لحكم البابوات.. وأن «الواجب في كل ولاية (الأصلح) بحسبها» كما يقول ابن تيمية «ففي الإمارة يقدم (القوي) ولو فيه (فجور) فقوته للرعية وفسقه على نفسه» وهذا قطعاً لا يسمى تغييباً لمعيار الدين والتقوى عن الإمارة..

رسالتي التي ختمت بها كلامي لـ«عرفة» هي أنه حين يجد خناقة من هذا النوع على طبيعة الدولة.. يسأل المختلفين على مفهومهم لما يتخانون عليه.. فسيكتشف إما أنهم لا يعرفون تعريف ما يختلفون عليه وإما أنهم في الغالب يصفون أهدافاً قريبة ولكن بمسميات مختلفة..

فكأنهم يختلفون على اسم الوسيلة التي تنقلهم إلى نفس الوجهة.. فيتصورون أن الوجهة ذاتها قد تغيرت..

ففي الحالة المصرية إذا ما نحينا الشطط.. نحن نتحدث في الغالب عن وسيلة واحدة نأمل أن تنقلنا نحو المستقبل.. اختلفنا على تسميتها.. بعضها يسميها حافلة.. والآخر يسميها مركبة.. والثالث يسميها حلزونة.. فشغلنا التسمية عن الحركة للمستقبل..

سألته «وصلت يا عرفة؟» أو ما عرفة برأسه راضياً..

أتمنى أن تكون وصلت فعلاً..

”قدر، نجاحك، هو في قدر، إفادتك، لمن حولك.. حتى
وإن كانت فقط يدكف أذاك عنهم...
احلموا بصدق.. تصدقوا الحلم..(66)

3 أكتوبر 2012

7 أكتوبر 2012.. مهما طال الزمن.. أو طال العبث..!

في مؤتمر جماهيري حاشد لجماعة الإخوان المسلمين.. نظمته رئاسة
الجمهورية في ستاد القاهرة أمس واستضاف حشدًا من جنود الجيش المصري
وبعض المسئولين.. تحدث الرئيس محمد مرسي إلى أهله وعشيرته مطمئنًا
الجميع أن مصرهم تسير في الاتجاه المرسوم لها..
رحم الله شهداءنا في حرب أكتوبر وثورة يناير.. لن تضيع دماؤكم هدرًا..
مهما طال الزمن أو طال العبث...

7 أكتوبر 2012.. سارة..!

سارة شابة مصرية واعدة.. مؤمنة بملكيتها لوطنها.. ناشطة بلا كلل في
العمل الأهلي من أجل مجتمع أفضل.. ونحسبها مخلصه فيا تعتقد وتفعل..
سألته سارة بنبرة استغراب «هو ما بيكلمناش ليه»؟
وهي في سؤالها تقصد رئيس الجمهورية (المسئول الأول) د. محمد مرسي
أثناء خطابه في ذكرى حرب أكتوبر بالأمس..
لسان حالها ومقالها يقول الرئيس يكلم أنصاره.. غالبًا محور الكلام هو
تبرئة نفسه وتياره من تهمة منتقديه.. ومنتقدا ومهاجمًا المتربصين بأدائه وأداء
جماعته..

سؤال سارة يعود على عموم المصريين والذين هم ليسوا بالضرورة أنصاراً للرئيس وجماعته أو متربصين بالرئيس وجماعته..

أين حديث المسئول الأول عن هؤلاء.. إلى هؤلاء !!؟

أين هجومه على المتربصين بهم وبمستقبلهم.. قبل وبعد هجومه على المتربصين به وجماعته !!؟

سؤال لن تكون الإجابة عنه بالتبرير أو سوق الأدلة عن أنه قال لهم إنه رئيس لكل المصريين.. الإجابة عنه بواقع الممارسة.. حين تشعر سارة وكل من مثلها أنه يكلمهم..

وحسبنا حديث الرسول ﷺ حين أتاه من يقول «أصبحت مؤمناً يا رسول الله - فقال له ﷺ: لكل قول حقيقة.. فما حقيقة قولك؟».

السيد محمد مرسي.. ما حقيقة قولك لـ «سارة»؟

11 أكتوبر 2012.. جرائم.. ولو بالسهم والخطأ..!

تقسيم المجتمع إلى فئات متناحرة من أجل مكتسبات سياسية أو بالأحرى انتخابية.. جريمة.

استنفار الطائفية الدينية بين أبناء الديانة الواحدة أو الديانات المختلفة.. من أجل ضمان الأنصار أو إضعاف الخصوم لضمان الوصول أو البقاء في الحكم جريمة..

استخدام مصائب المجتمع ذرائع للتواجد السياسي والتواصل السياسي والاستثمار فيها من أجل استمالة الأنصار جريمة.. اختطاف مناسبات الفخر الوطني والسطو على مساحات من الذاكرة الوطنية واستثمارها لتسويق حزب أو تيار جريمة..

اللاعب على أوتار عاطفة هذا الشعب بغرض تغييب عقله جريمة.. الإصرار على إحالة تفسير ارتكاب هذه الجرائم للسهم أو الخطأ جريمة.

استقيموا يرحمكم الله...

11 أكتوبر 2012.. لمصر.. وللرئيس.. قبل النائب العام..!

الرئيس يقيل النائب العام.. وما المانع؟! هو الرئيس يفعل ما يريد.. في الحقيقة هناك مانع.. للمرة الثانية نقول إن التغول السياسي على المؤسسة القضائية يهدم دولة القانون مهما كانت الذرائع للمرة الثانية.. نقول إن رئيسًا يتجاوز سلطاته مستترًا بالغضب الشعبي ليتدخل في شأن مؤسسة مكافئة له بقرارات غير قانونية.. هو رئيس يهدم دولة القانون التي تأتي شرعيته منها بالأساس.. أي هو رئيس يهدم شرعيته.. نعم تحالف الجهل والفساد له نصيب في كل مؤسساتنا.. نعم النائب ليس محل إجماع وطني.. ولكن قلنا قبلًا إن مؤسسات السيادة كالقضاء هي من تطهر نفسها بنفسها وبقوانينها.. وإلا نقول وداعًا للدولة برمتها.. ليس فقط للدولة القانون..

”لأننا ننتقن الصمت... حملونا وزر النوايا..“

غادة السمان

12 أكتوبر 2012.. بدون «جمل»..!

هل يعرف رئيس الجمهورية اسم ما يحدث الآن في ميدان التحرير بين مناصريه وبين الشعب الذي يفترض أنه منه.. أظنه يعرف.. اسمه «قمع الشعب بالشعب».. وعرفناه حين وقع علينا وقت الثورة بموقعة «الجمل».. والتي دخل بها مبارك التاريخ أو قل خرج بها من التاريخ..

السيد الرئيس.. السيد المسئول الأول.. محمد مرسي قم بمسئوليتك أمام الله ثم أمام هذا الوطن.. احقن دماء الشعب.. لا تكن شريكًا بالصمت في قمع الشعب بالشعب.. اسمع لمن لا توافقه سياساتك.. هم مصريون، أنت أمام الله عنهم مسئول.. عليك لا تدخل التاريخ أو تخرج منه بموقعة «جمل» أخرى ولكن بدون «جمل» هذه المرة!!

من غابوا..

”من غابوا عن صفوف الثوار في «محمد محمود» 2011..

عادوا.. ولكن لقمع الثوار في «محمد محمود» 2012.. 66

12 أكتوبر 2012

12 أكتوبر 2012.. في التحرير اليوم..!

رأيت وجوهاً مصرية ألفتها في أيام الثورة.. تتحدث.

سمعت في التحرير اليوم تعبيرات «كانت حرب شوارع».. «عملوا حوالى

دواير وبعدين ضربوني».. «طاردناهم في الشوارع وطردهم بره الميدان»..

«احترقت الأتوبيسات إالى كانت جايباهم».. !!!

فليهنأ الآن من يؤسس للصدام المجتمعي ويرعاه.. عملك أثمر !!!

ولكن عليك أن تعلم أن واقع اليوم الأسود.. يقول إنك انتقلت

بعملك من مرحلة خلق أجواء الحرب الأهلية.. إلى الدفع بملاحمها واقعا

على الأرض وقمت بإدارتها.. هذه جريمة لن تفلت منها.. ولن

تسقط بالتقادم..

توبوا إلى ربكم.. والتمسوا صفح شعبكم..

ما زال الوطن يعذر.. فلا تراهنوا على صبره..

”أسوأ من أحداث اليوم الأسود في التحرير.. هذا الكم

من الكذب بشأنها... 66

12 أكتوبر 2012

12 أكتوبر 2012.. الاحترار.. والاحتقار..!

جريمة نظام مبارك أنه احتكر الحكم واحتقر الشعب..
فأزيح غير مأسوف عليه، ليس فقط من موقع الحكم ولكن من موقع
الاحترام في ذاكرتنا..

ما رأيناه وسمعناه وعشناه على مدار اليومين الماضيين - للأسف - يقول
إننا أمام نظام جديد.. يجاهد لاحتكار الحكم واحتكار المعارضة واحتكار
الثورة واحتكار الصمت.. ويفعل كل ذلك وهو لم يزل يحتقر الشعب..
توبوا إلى ربكم.. التمسوا صفح شعبكم.. ولا تأخذنكم العزة بإثم.

12 أكتوبر 2012.. مقلقة جدًا..!

مصيبتنا - ولا أقول صدمتنا - في أزمة النائب العام.. أن نرى من
عهدناهم مؤتمنين على ضمير هذا الوطن واستقلال مؤسسة قضائه هم
من يهدرون روح استقلالها على أعتاب سلطة جديدة بمجرد أن أصبحوا
جزءًا منها.. كيف يمكن لمن أنفق عمره، أو هكذا بدا، للحفاظ على مؤسسة
القضاء بمنأى عن السلطان.. كالمستشارين الجليلين مكّي والغرياني.. أن
يكونا رسل الوعيد من سادة السياسة الجدد لمؤسستهم!!

ويبقى القضاء بشرًا وليسوا بمعصومين وليسوا فوق الحساب
وسنحاسبهم إذا حادوا.. ولكن القضية هنا تتجاوز فساد النائب العام
أو الرغبة في تطهير القضاء.. القضية التي يعرفها القاضيان الجليلان حق
المعرفة.. أن في مثل فعلهم هذا الفاصل بين الدولة واللدولة..

وحسبي هنا تعبير المستشار البشري حين علق اليوم بأرق وصف ممكن..
بقوله «علاقة السلطة الحاكمة بالقضاء مقلقة».. وأنا أقول: نعم مقلقة جدًا!

12 أكتوبر 2012.. نداء عقل وضمير..!

إلى كل شباب التيارات السياسية وأخص شباب الإسلام السياسي
ومنهم شباب الإخوان المسلمين.. أحسب أنكم مخلصون لأفكار تياراتكم

ومخلصون للوطن قبلها.. هذا ليس وقت الاغتنام السياسي.. وليس وقت
نصرة من تحبون على حساب وطنكم.. إخوانكم في الوطن المخالفون
لمعتقدكم السياسي لا يريدون بكم شرًا ولا يضمرون لكم كرهًا..

كل منكم يحب وطنه بمنظوره.. ولكن يبقى منظور وطني واحد يلزم أن
تجتمعوا عليه قبل أن تفرقكم الطموحات السياسية.. لا يجرمنكم أحد بأي
ذريعة أن تبغوا على إخوانكم في الوطن.. وأن تعتدوا لفظًا أو فعلًا على شركاء
لكم في المصير. واجهوا أخطاءكم وأخطاء قادتكم وتياراتكم بفروسية..
ولا تأخذنكم عزة بإثم.. فكلنا خطاء.. وخير الخطائين التوابون..

لا تحرقوا كل جسور الثقة بينكم وبين أرحام وطنكم.. صلوا أرحام
وطنكم.

والوطن أولى وأبقى..

17 أكتوبر 2012.. التاريخ يهمس..!

في وسط الصخب الدائر عن الحديث باسم الشريعة وباسم الغيرة على
الدين والحرص على حكم الله.. التاريخ يهمس في آذاننا علنا نسمع..

ففي تاريخ المسلمين - قديمه وحديثه - سنة واحدة واضحة.. تقول إن
كل من صنف نفسه في موقع أرقى من عموم المسلمين وأحال علاقته بهم إلى
نوع من أنواع الرقي العنصري - متعللاً بتقواه وفهمه - كانوا أسباب الفرقة
والاقتتال والوهن للمسلمين..

وهؤلاء هم الخوارج قديماً والمكفرة حديثاً.. ويضاف إليهم كل من يحتكر
الحديث باسم الله ودينه ونبيه وحكم الله في أرضه وينكره على غيره من بني
دينه.. بل ويخرج كل من ليس مثله من حظيرة الدين.. مثبتاً لنفسه العلو
والتمايز والتزكية بفهمه هو وتأويله هو.. حتى وإن أقحم تفرده زوراً على
سعة الدين قرآنًا وسنة..

وشاهدنا من التاريخ أن من قالوا: «لا حكم إلا لله» بل وأحالوها فتنة
ودماء وقتلاً في مجتمعاتهم - حين تعالوا بها أكثر مما فهموها واستكبروا بها

أكثر مما وعوها - هم الخوارج.. لم يعوزهم حسن النوايا قدر ما أعوزهم الفهم والوعي وترك الكبر، وهم قتلة علي بن أبي طالب أحد أقطاب الفهم والحكمة لهذا الدين.. حين واجههم بأن تنقطعهم في الحديث عن حكم الله هو حق يراد به باطل..

الخوارج - لمن لا يعرف - كانوا أهل عبادة لا تنقطع، فهم من وصفوا في الحديث الشريف بكونهم «قَوْمًا تَحْقِرُونَ عِبَادَتَكُمْ إِلَى عِبَادَتِهِمْ»، أي أنهم لا يشق لهم غبار في ظاهر الطاعة وهم يشقون على أنفسهم فيها.. وقيل أيضًا عنهم: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَتَجَاوَزُ تَرَاقِيهِمْ وَيَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، أي أنهم وإن عظمت تقواهم الظاهرة.. قصر فهمهم للدين الذي يتصورون الدفاع عنه بل واستعداء مجتمعاتهم في سبيله أو الفتنة والقتل أحيانًا.. وهم من قال فيهم ﷺ في أشد ما قال عنهم: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَخْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ»..

قليلاً من التواضع يرحمكم الله، فكم من متحدث باسم الشريعة، متعالٍ بها، محتكر الحديث باسمها قد يحسب أنها له وهي في حقيقتها عليه.. هل سنتواضع لله ثم الوطن.. أم يا ترى سيبقى الصخب يطغى على همس التاريخ ليبقى أسى الحاضر؟!

﴿فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾

كن..!

”كن غيورًا على دينك أنى شئت ولكن لا تمنعنها غيرك.. كن محبًا لحكم الله ولكن لا تستغرينه من شريكك في الدين والوطن.. تحدث باسم الشريعة كيف شئت ولكن لا تظنها حكرًا عليك..“

18 أكتوبر 2012

19 أكتوبر 2012.. عصر الحمة..!

حوار مع جريدة الأهرام يوم 18 أكتوبر

«المصريون لديهم درجة تحمل لا نهائية ودائماً يلجئون للحل الموازي، ويفكرون مع ظهور الأزمات والأحمال في رفع قدراتهم على التحمل وليس حل المشكلة. أو على البحث عن حل مواز، نحل مشاكلنا بالتكيف مع المشكلة وليس البحث عن حلها وبعد ذلك نبدأ في التنظير لفكرة التكيف.. وهذا نخترل إنسانيتنا إلى ما دون الإنسانية..، تنازلنا عن الحرية بالتدريج وتنازلنا عن العدل كذلك».

«الآن لدينا جيلان: جيل جديد وهو جيل الثورة، وجيل قديم أصبح الآن عبارة عن (ماضي) مات ولكنه لم يتحلل بعد!! وهو جيل مبارك ورجاله وحزبه بما فيهم معارضة مبارك! نسق تفكير كامل، وعلى صعيد آخر هناك الجيل القادم الذي ما زال يستشرف نسق ما بعد عصر المعلوماتية، نعم هو جيل تعلم في عصر المعلوماتية لكن هو الآن طريقة تفكيره وثوابته مختلفة وتعريفه للحرية والكرامة مختلف، وتعريفه للعدل مختلف عما كان موجوداً».

«المستقبل قادم قادم، وما نشاهده الآن في مراكز الحكم..، مثل البرلمان المنحل والبرلمان القادم - ليس إقلاً من شأن أحد - ولكنه برلمان الماضي، نفس طريقة التفكير، نفس الفهم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، نفس الفهم للعلاقة بين الفرد والمجتمع، نفس الفهم لدور الدولة في حياة الناس، والمفروض أن يتغير كل هذا ليواكب العصر الجديد. والتغير قادم حتماً بإذن الله».

«الحرية والعدالة والكرامة - لا يحدث التغير من عصر إلى عصر إلا من خلال مناداة الشعوب بالقيم الأساسية الثلاثة، وأيضاً من خلال الحاجة إلى تحقيق ما يُسمَّى بحقوق الإنسان.. هذا ما حدث في الثورة الفرنسية، والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة ثم بعد ذلك بسنوات قليلة تكرر الأمر في أمريكا، ثم هذا في آخر خمسين سنة من القرن الثامن عشر وأكبر دليل على بداية عصر

جديد هو أن تصبح هذه القيم الحرية والعدالة والكرامة ملحة بشدة، وهذا ما حدث في الربيع العربي (تونس ومصر وليبيا....) ومع بداية الربيع العربي اندلعت مظاهرات عديدة في مناطق مختلفة في أمريكا وأوروبا تنادي بتحقيق العدل، وصل عددها إلى 700 مظاهرة في مدة لا تتجاوز شهرين».

«رفاعة الطهطاوي كان يتمنى أن تصبح مصر محلاً للسعادة المشتركة وهذا من أكثر من 180 سنة ودستور الولايات المتحدة الأمريكية كان يتحدث عن السعادة وتحقيقها في هذا الوقت تقريباً، للأسف نحن كمصريين لا نعرف أن السعادة هدف يجب تحقيقه في الحياة! ولا نعرف أن الحرية والعدل والكرامة هي مؤسسات سعادة...».

22 أكتوبر 2012.. روايات مصرية... (1)

وتقول الرواية إنه حين وصل الجيش النازي إلى الصحراء الغربية أي إنه كان داخل الأراضي المصرية في محافظة مطروح.. بدأت دعاية النازي تروج للمصريين أنهم والألمان أصحاب قضية واحدة.. ألا وهي طرد المحتل الإنجليزي.. بل تجاوزت دعاية جوبلز إلى تصوير الاقتحام الألماني لمصر بأنه نصره للمصريين، بل وللإسلام.. وانتشرت شائعات مقصودة تقول إن هتلر اعتنق الإسلام!

المشكلة لم تكن حينها فيما أراد النازي أن يقول عن نفسه - وهو يضمّر طرد المحتل الإنجليزي لكي يحتل مصر بعده - فهذا شأنه.. المعضلة كانت في أنه بدا لكثير من الوطنيين المصريين حينها أنهم والمحتل النازي أصحاب قضية واحدة!!

” في مقابل صناعة ألقنها «الماضي»، ومن لم يزل يحكمنا

باسمه، اسمها صناعة «الخوف»-آن لنا أن نوجد للمستقبل

صناعته وهي صناعة «الاختيار»، وليس غيرها.. 66

22 أكتوبر 2012

22 أكتوبر 2012.. روايات مصرية.. (2)

وتقول الرواية إنه في وقت الحرب العالمية الثانية دارت رحى الحركة في المجتمع على نحو دفع برموز للنضال الوطني كـ «عزيز باشا المصري» الوطني المخلص والأب الروحي لشوار يوليو وثوري كـ «أنور السادات» الرئيس الراحل وغيرهم إلى أن يتعاونوا مع الألمان عن قناعة.. بل ذهب الأمر بالعامّة إلى تمني دخول الألمان مصر وصار هناك تنذر باسم هتلر المسلم ليصبح على المقاهي «الحاج محمد هتلر» المنقذ!

فات على نخبة المصريين الثائرة حينها ومخلصي الدعوة للاستقلال الوطني أن دعوى إجلاء المحتل في عرف النازي وإن اتفقت في ظاهرها وأولى خطواتها معهم.. فإن مقصدها النهائي هو إبدال احتلال باحتلال مثله ولكن بظاهر وشروط مختلفة.. في حين أن قضية إجلاء المحتل لدى الوطنيين المخلصين - الذين تماهت قضيتهم مع قضية النازي - جوهرها هو استقلال الإرادة الوطنية بسيادة الشعب على مقدراته.. والبون بين المقصدين واسع وإن اتفقت الأدوات..

شاهدي فيما أقول أنه قد يتفق ظاهر القضايا بين شركاء القضايا.. ولكن تبقى حقيقتها في مقاصدها..!

”قد يتفق ظاهر الأهداف بين شركاء القضايا.. ولكن
تبقى حقيقتها في مقاصدها..“

23 أكتوبر 2012.. الشعب المصري الشقيق!!

الخبر الوارد على أخبار الجزيرة يقول نصًّا: «رئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة إسماعيل هنية يصرح: أمير قطر يزيد حجم منحه لـ «شعب غزة» إلى أكثر من أربعمئة مليون دولار». لاحظوا معي تصريح السيد هنية فهو

يتحدث عن «شعب غزة» وهو قطعاً غير الشعب الفلسطيني الشقيق في رام الله - في وعي رئيس الوزراء المُقال - بنص خبر الجزيرة.

في خضم الحديث عن المصالحة ولم الشمل الذي أُسأل عنه ليل نهار والذي تأتي دعوته الكريمة من السيد د. الكتاتني - رئيس حزب الحرية والعدالة - أرجو ألا يطول بنا الأمد في الحديث عن لم الشمل - الذي قد يخلو من لم الشمل - كما طال بالمصالحة الفلسطينية ، فيخرج علينا أحداً بالبشرى في شهور عدة من الآن أننا نقرب جداً من توفيق وجهات النظر بين الشعب «الإخواني» أو شعب «الإسلام السياسي» مع «الشعب المصري الشقيق»!!

23 أكتوبر 2012.. كل أمام مسؤولياته..!!

جاء قرار القضاء الإداري بإحالة قانون التأسيسية للمحكمة الدستورية.. ليضع الجميع أمام مسؤوليته.. ليست مسؤوليته الوطنية أو التاريخية فقط ولكن قبلها المسؤولية الأخلاقية..

الآن رئيس الجمهورية.. المسئول الأول أمام مسؤوليته الأخلاقية.. إما أن يكون رئيساً لكل المصريين.. أو لا يكون..

التيارات والأحزاب السياسية جميعها - الممثل في التأسيسية وغير الممثل فيها، المهيمن عليها والمقصي منها - أمام مسؤوليتها الأخلاقية.. إما أن تعي الفرق بين لحظة بناء دولة ولحظة المنافسة أو المغالبة على الحكم وإما لن يكون لها أهلية ولا بقاء في تمثيل هذا الشعب.

ونحن عموم المصريين أمام مسئوليتنا الأخلاقية.. بأن نعلم الجميع أنه لا سيادة ولا إرادة إلا لهذا الشعب على أرضه وفي شأن دستوره ومستقبله.. وسنُعلمهم.

دستوركم مستقبلكم.. وطنكم.

24 أكتوبر 2012.. الفعل الثوري..

«الثورة» فعل أخلاقي.. قيمى.. جماعى تقوم به كتلة حرجة واسعة من كل أطراف مواطنى وطن ما.. من أجل هدم «نظام» فاسد يحكم.. ولكن بالأساس من أجل بناء «الدولة» وإصلاح مؤسساتها إصلاحًا جذريًا..

يبقى شرطًا أساسيًا لكي يصبح الفعل «ثوريًا» أيًا كان نوعه أن يظل هدفه الأوحد بناء «الدولة» والحفاظ على «معناها».. وكذلك يبقى لكل نمط ثوري محدداته التي لا يكتسب شرعيته إلا من خلالها.. ويبقى مصدر الشرعية له واحدًا وهو عموم أبناء الوطن الواحد بتوافق كتلتهم الحرجة للنمط الهدمي أو الإحلالى..

شرعية ثورة «الهدم ثم البناء» تقتضى أن يكون التوافق أو الإجماع بشأنه توافقًا أو إجماعًا مجتمعيًا وليس لقوى سياسية تمثل تيارات مؤجلة..

إذا حدث تملل مجتمعي بشأن تعريف فساد المؤسسة الواجب إصلاحها أو عدم إقرار لنمط الهدم الثوري.. صار اللجوء إلى هدم المؤسسة المستهدفة - حتى وإن صح في تقديره - فعلًا وصائيًا على المجتمع.. يكون فساد الوصاية فيه أعظم من أي إصلاح مرجو..

24 أكتوبر 2012.. المخرج.. من ملهاة الدستور..!

يخطئ من يتصور منا أن ملهاتنا الحالية هي في كتابة وإصدار وثيقة اسمها دستور.. فالحقيقة أن الوثيقة المسماة دستورًا هي توثيق لاتفاق تعايش بين شركاء وطن وتأسيس للقيم التي يريدون أن يحيا بها شعبًا واحدًا.. فإن قصرت عملية إنشاء هذه الوثيقة عن اقتفاء تلك القيم وتأسيس الوفاق عليها صارت الوثيقة عقدًا للإذعان أكثر من كونها عقدًا للتعايش.. ومصدرًا لانحيار المجتمع أكثر من التحامه.

ما زالت حقيقة المشكلة غائبة عمن يشخصونها ويقومون عليها..
ما زالت الحقيقة أن المشكلة لم تعد هي المشكلة بل صارت في القائمين على
حل المشكلة..!!

فلتواضع لله ثم الوطن.. فلنواجه حقيقة قصورنا الآن عن إدارة حوار
مجتمعي في وسط الاحتقان والتخوين والتكفير وتآكل الثقة.. فلنواجه حتى
قصورنا المهني عن إصدار وثيقة ترقى حتى من حيث الصياغة لأي من
دساتيرنا السابقة..

دعونا نعلنها كما هي في واقعها فترة انتقالية ممتدة لسنين أربع.. دعونا
نصحح عوار نظام الحكم في آخر دساتيرنا المنطقية وهو دستور 1971
ونحيا به مؤقتًا.. ولتكتاف لفترة السنين الأربع أن نجتهد ونتعلم كيف
نقر بتوعنا وكيف ندير الاختلاف الذي فينا وبيننا والذي سيبقى فينا وبيننا
ما دمنا بشرًا.. ولنضع دستور مستقبلنا حينها.. حين يحضر أهله..!!

25 أكتوبر 2012.. تمثيل المجتمع..

حين يحضر «التمثيل» ويغيب «المجتمع»..!

حين يطلق صاحب السلطة في مصر - عادة - ما يسمى حوارًا مع القوى
السياسية.. ممثلي المجتمع (كما يريد هو).. ينتهي الأمر دائمًا إلى صورة
إعلامية تجمع صاحب السلطة مع مجموعة الممثلين المحترمين.. للسياسة
طبعًا وفي الغالب أن يحضر في تلك اللقاءات «التمثيل».. فدائمًا يغيب فيها
«المجتمع».. قد يعلم صاحب السلطة أو لا يعلم ما يفعله.. فإن كان لا يعلم
حقيقة حواراته فتلك مصيبة.. وإن كان يعلم فالمصيبة أعظم..

26 أكتوبر 2012.. خاب ظني..!

كنت أظن أن لحسابات السياسة حدودًا تنتهي حين يلزم أن تبدأ حسابات
الضمير وتقدير الفضل لأهله.. ولكن خاب ظني..

حين يتجاهل رئيس جمهورية ما بعد الثورة عمليًا معنى وضرورة أن يقدم حدادًا واجبًا على احتفالات ممسحة - مرجو منها عَرَض السياسة - فهذا ليس فقط مخيبًا للظنون ولكنه غير مقبول..

لم يكن أقل من أن يعي رئيس جاءت به ثورة.. أن قيمة شهيد الواجب.. كقيمة شهيد الثورة.. لم يكن أقل من أن يتقدم مشيعي العميد/ أسامة عطوة الذي لقي حتفه وهو يؤمن لهذا الرئيس تحركه وأن يُلغى الاحتفالات المراسمية الظاهرة.. ليس فقط ليؤكد قيمة فعل الواجب ولكن ليؤكد أنه على قدر ثورة أعطته فرصة أن يكون رئيسًا..

”قدر الشهيد..“

من لم يعِ قدر شهيد الثورة.. لن يعي فضل

شهيد الواجب.. ٦٦

27 أكتوبر 2012

31 أكتوبر 2012.. وإن أدخلت فيها بالتأويل..!

وعودة إلى الصخب الدائر حول الشريعة بين الأحكام والمبادئ.. والشد والجذب حول موقعها في دستورنا قبل حياتنا.. ندعو كل حريص على الشريعة - إن أرادها بحق - أن يستمع إلى ما قاله ابن قيم الجوزية حين أشار إلى «بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد»، فقال: «إن الشريعة بناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل».

نوفمبر 2012.. علامات الزوال

”كل حكم يفقد شرعيته حين يعجز عن الدفاع عن
أمن وطنه وعرض أبنائه، ويصير خائناً إذا صار طرفاً في
الاعتداء عليهم ولو بتواطؤ الصمت أو العجز..“ 66

5 نوفمبر 2012.. سيناء.. مرة أخرى وليست أخيرة..!

ما يحدث في سيناء الآن شديد الخطورة.. وإن كان بالقطع ليس منفصلاً
عما حدث في سيناء في العامين الماضيين أو العقدين الماضيين.. وهو ما كان
يكشف دائماً غياب الدولة وعورات الحكم.. أما خطورة ما يحدث الآن؛ فإنه
يحدث وليس من ذرائع تُقبل لا لغياب الدولة ولا لغيوبة الحكم.

عَرَضَ المرض في سيناء هو أنها أرض مستباحة بلا قانون.. عَرَضَ المرض
انفلات أمني.. ولكن أصل المرض أنها أرض في وطن مستباح بلا صاحب..
أصل المرض انفلات وطني!

الأزمة في سيناء بين اختيارين للقائم على الأمر وهو الرئاسة «المسئول
الأول» ومؤسسات الأمن معها.. إما أنه لا يعرف حلاً للأزمة.. وإما أنه لا
يريد حلاً للأزمة.. وليس ثمة اختيار ثالث.

فإن كان لا «يعرف» فعليه أن يُعلن ذلك وأن يبحث في رحم الوطن
الأوسع في مؤسساته وخبراته أبنائه عمن يعين على حل وطني.. فكري..
نفسي.. تنموي.. ثم أمني.. وهنا يتوجب على الجميع أن يتكاتف لإنقاذ
الوطن من جراء ظلم وقع عليه على مدار عقود ثلاثة. أهالينا في سيناء هم

أبناء وطن.. شاء قدرهم أن تكثف كل أزمات الوطن في جغرافيا يحيونها..
هم قطعاً ليسوا مجموعة من المارقين أو الخارجين عن القانون أو من فاقدى
الأهلية الوطنية. الأمن هو أحد قوائم الحل ولكنه ليس كله.. ناهيك عن أن
الأمن ذاته مأزوم أزمة الوطن كله.

أما إن كان القائم على الأمر لا «يريد» حلاً.. بإصراره على ترتيب أولويات
حكمه على غير النحو الواجب الآن وطنياً.. أو بالكبر عن إعلان قصور
إدارته.. أو لأن هيمنته على مصر ممزقة مستباحة أولى عنده من مواطنته في
مصر عزيزة ذات سيادة.. أو أن يموت وطن على طريقته أولى من أن يحيا على
طريقة غيره.. فليكتف بالتسويق والمماطلة بغية تحقيق مراد تمكينه كما فعل
سلفه.. وسيكون حينها الكل خاسراً.. وهو أول الخاسرين.. والوطن - قبل
الجميع - أخسر.

التاريخ والمنطق يقولان إن كل حكم يفقد شرعيته حين يعجز عن الدفاع
عن أمن وطنه وعرض أبنائه.. ويصير خائناً إذا صار طرفاً في الاعتداء عليهم
ولو بتواطؤ الصمت أو العجز..

جرح سيناء بعمق الوطن.. سطحه في سيناء وقاعه في القاهرة..

الجرح غائر.. والوقت فارق.. وآخر الدواء الكي.. وقد يصبح واجباً!

6 نوفمبر 2012.. النائب العام.. بين السياسة والعدالة..!

دفاعاً عن قدسية العدل متمثلاً في مؤسسة قضاء نزيهة مستقلة.. دافعنا
عن «منصب» النائب العام وليس عن «شخص» النائب العام حين أرادت
سلطة الرئاسة أن تغتصب ما ليس من صلاحيات السلطة التنفيذية وتتغول
على مؤسسة القضاء.

وأيضاً دفاعاً عن قدسية العدل ونزاهة القضاء.. وعن منصب محامي
الشعب الأول.. على النائب العام الحالي أن يربأ بمنصبه عن أي صراعات

سياسية.. عليه ألا يقبل انحيازاً من طرف سياسي له.. ولا شبهة الخصومة السياسية مع أحد..

أخطأ النائب العام حين قبل شبهة الدعم السياسي.. ويخطئ أكثر حين يهدر قدر موقعه وينزلق كطرف في سجال سياسي..

لا يملك أي نائب عام أن ينحاز لسلطة حكم أو يعاديه.. لا يملك النائب العام إلا أن ينحاز للعدل فقط وأن يعادي الظلم فقط.. وبغير ذلك عليه أن يغادر.

وكلمة أخيرة لكل من يتحدث باسم الثورة.. المطلب الثوري بتطهير القضاء لا يعني تطويع القضاء لسلطة جديدة حتى وإن جاءت في ركاب الثورة أو حتى باسمها.. تطهير القضاء هو في ضمان استقلاله وتنزيهه عن التسييس أو التطويع..

ورحم الله مكرم عبيد باشا حين قال: «السياسة والعدالة ضدان لا يجتمعان»..

7 نوفمبر 2012.. هل «التفاهم» وارد؟!

بعضنا يظن أنه يفهم كل ما يدور حوله.. ويقطع بأنه يملك الحقيقة كلها.. بل يتحدث وحده باسم الحق ذاته.. يقرر وهو حاسم أمره في شأن من حوله من منهم على الحق ومن منهم على الباطل.. بل من منهم على جادة الوطنية.. أو الدين.. أو البشرية ذاتها.

يخون.. أو يهون.. أو يكفر.. أو يحقر.. وهو لا يستدعي في ذلك منطقاً.. ولا يقيم لعقله وزناً..

قد يخاصم ويفجر.. دفاعاً عما يمثل معتقده.. ويحسبها من أجل معتقده.. وهو في الحقيقة يخاصم معتقده.

قد يعادي ويعتدي.. من أجل قضايا أو أشخاص اختزل الوطن فيهم.. ويظنها من أجل وطنه.. وهو دون أن يعي يعادي وطنه ويعتدي عليه. هل

من الوارد قبل أن يرفع أحدنا رماح الخصومة في قضية ما أن يتبين هل هو
ينتصر لمعتقدده حقاً أم لمن توحّد المعتقد لديه فيهم؟ وهل هو يدافع عن الوطن
يقيناً أم عمّن اختزل الوطن فيهم؟

هل نستطيع أن نقرأ أزمة سيناء.. وسجال الدستور.. وأداء من يحكم..
وقبول أو رفض أو صمت من يُحكم هكذا؟

بالمناسبة إذا استطعنا أن نتجاوز تلك الحواجز النفسية نكون فقط وصلنا
إلى حد «التفاهم» الذي يسبق أي «تجاوز» في المجتمع..
والله حد التفاهم فقط لا غير!

”لا تشرب بالسبق أو الفضل لغير أهله.. وإن أنت فعلت..
فقد غبنت.

لا تغدق بنسب السبق أو الفضل لغير أهله.. وإن أنت
فعلت.. فقد غبنت وأفسدت.

لا تعن غير صاحب السبق أو الفضل على أن يقتضي
الحمد في غير فعله.. وإن أنت فعلت.. فقد غبنت وأفسدت
وأهلكت.. ٦٦

8 نوفمبر 2012

11 نوفمبر 2012.. أهلي وشريعتي..! المراجعات الثانية
واجبة الآن.. والآن تعني الآن..!

من المعلوم من التاريخ والواقع باليقين.. أن أهلي - أهل مصر قاطبة -
يحيون في كنف.. شريعتي - الشريعة الإسلامية - ويحيون بها.. ولم يكن يوماً
صوت منا يطالب بأن يغير ما نحيا به هويةً ومصيراً..

ورغم أن التاريخ الإسلامي لم يخل من الزج بحاكمية الله في الصراعات
السياسية منذ الخوارج الذين اتهموا علي بن أبي طالب بأنه ليس محكماً لشرع

الله وكفروه على إثرها.. فأؤكد بداءة أني أثق في صدق نوايا الإصلاح لكل المستصرخين للشرعية (وهي دعوى الحاكمية الأولى) ورغبتهم في مجتمع أفضل وأنقى.. التابعين منهم أو المتبوعين..

ولكني أذكرهم ونفسي بأن صدق النوايا مع سوء التقدير هو ما قد يورد المهالك..

وأذكرنا جميعاً أننا بنفس صدق النوايا وذات سوء التقدير.. وبنفس الأدلة الشرعية التي تساق الآن باسم تحكيم شرع الله وافترض جاهلية المجتمع.. دفعنا ثمنًا غاليًا دماء لأبرياء شبابًا وشيوخًا وأطفالًا.. وثمرنا أغلى من الاستبداد والمظالم لكل أبناء المجتمع باسم دفع الإرهاب والتطرف.

كما كنتم أو ايبين للحق في مراجعاتكم الأولى - وإن أتت تحت المحنة وفي غياهب السجون - نريدكم مسارعين إلى مراجعة أنفسكم الثانية لو أد فتنة لا نريدكم أن تكونوا من يذكيها أو يتحمل وزر إنفاذها..

﴿وَأَثَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الأنفال: 25).

المراجعات الثانية واجبة الآن.. والآن تعني الآن.

”آفة الأخبار ورواتها.. وآفة المعتقد دعائه.. وآفة الرأي

الهوى.. ٦٦

14 نوفمبر 2012.. جرائم تاريخية مستحدثة..!

في الآونة الأخيرة.. أضيف إلى جريمتي «التزوير» في محررات تاريخية و«اغتصاب» إنجازات شعب، الجرائم التالية:
جريمة «خطف» المناسبات الرسمية..

جريمة «السطو السياسي» على الذاكرة الوطنية..
جرائم «احتكار» الحكم و«احتكار» المعارضة و«احتكار» الصمت !
وآخرها جريمة «ضرب» روح وطن، الذي يُفضي إلى «قتل» دولة..
قتل الأمل في نفوس الناس جريمة كجرائم الحرب لا تسقط بالتقادم..
سنلاحق كل من يقتل الأمل في نفوس المصريين بجهله أو بضيق أفقه
أو بسوء نيته أو بجموح طموحه.. وسنتصر للمستقبل.

”من يملك الأمل يملك كل شيء..“

14 نوفمبر 2012

لن يهزم أحد الأمل في نفوسكم.. بل أنتم من سيهزم الجهل.. أنتم من
سيهزم من يحاول أن يغتال إنسانيتكم.. أنتم من سيهزم من يهول للوصاية
على مقدراتكم.. أنتم من سيهزم ماضيًا أزحتموه بثورتكم ويريد إحياء نفسه
بكل مظالمه وهيمنته واحتكاره.. متدثرًا بشرعية الحكم حينًا وبالقداسة
أحيانًا.. أنتم بمصركم التي تأملون المستقبل القادم بإذن الله.. والماضي ماضي
إلى غير رجعة بإذن الله.

”باسم الله، الحق، العدل، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا

لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الجهاد في الله.. هو

الجهاد في الحق.. هو الجهاد في العدل..“

15 نوفمبر 2012.. غزة..!

الدفاع الحق عن غزة في أن تبقى قضية فلسطين قضية واحدة..
حماية أرواح إخواننا في غزة وبقاء حياتهم هو في الإبقاء على قضية واحدة
اسمها فلسطين التاريخية.

أي تأويلات أخرى في شأن مأساة غزة هي استمرار لمأساة غزة بالاتجار السياسي الرخيص فيها.. وتصفية لقضية فلسطين وفقاً للتخطيط الإسرائيلي ولكن بأيدي عربية.. قد تكون متوضئة !

17 نوفمبر 2012.. أسيوط.. بحر البقر..!

اللهم رحمتك بهذا الوطن.. اللهم ارحم أبرياءه أحياء وأمواتاً..
اللهم ارحم شهداء أسيوط اليوم.. اللهم اربط على قلب ذويهم وارزقهم الثبات من عندك.. واجعل ثأرهم وثأرنا على من ظلمنا ومن يظلمنا..
«أسيوط» اليوم هي «بحر البقر» الستينيات.. حرب الاستنزاف واحدة، الجديد فيها أن العدو منا هذه المرة.. وسلاح القتل هو الجهل والأثرة.. لا الطائرات والصواريخ. خمسون شهيداً ويزيد.. هم حصيلة العدوان على أسيوط اليوم.. إزالة آثار العدوان تبدأ بأن تظهر مصر من المسخ والجهل.

18 نوفمبر 2012.. لهذا نبقى في أرض النكبات..!

أن تبقى أولويات وزير إعلام حكومة الإخوان ما بعد الثورة هي الثأر السياسي.. والانتصار لجماعته وتياره من خصومهما بإغلاق نوافذ الرأي.. ومصادرة حرية الإعلام باسم القانون والتذرع بمصلحة الشعب وهي منه براء.. في حين يؤخر تغطية فاجعة أسيوط التي تدينه ونظامه سبع ساعات كاملة.. هكذا تؤسس الكوارث وتستدام.. وهكذا تُصنع أرض النكبات..
بئس الصانع والصناعة..!!

”دونها تعميم شديد.. يتبدى لنا كل يوم وبشكل يقيني أن الشأن السياسي المصري داخلياً وخارجياً.. أعمق وأعقد وأخطر من أن يترك للاعبين السياسيين في مصر بكل تنوعاتهم..“

18 نوفمبر 2012

٢٢ .. أمل دنقل

في رائحة أمل دنقل على لسان أشهر «العيد»
سبارتاكوس،
«لا تحلموا بعالم سعيد.. فخلف كل قيصر يموت،
قيصر جديد»..
أقول لكم: تذكروا، تلك مقولة العيد.. تذكروا،
تستحقون عالمًا سعيدًا.. فخلف قيصر يموت.. لا تسمحوا
بقيصر جديد.. ٦٦

18 نوفمبر 2012

٢٢ إذا كان «ليس بعد الكفر ذنب».. بمثلها نقول إنه
«ليس بعد المسخ عيب».. ٦٦

20 نوفمبر 2012

٢٢ .. المسخ..!

حكم فينا الجهل دهرًا.. فلما انقلبنا عليه تدثر بالادعاء
تقيتْ ولم يغادرنا.. فلما أطحننا برأس الجهل بقي لنا مسخ
جسد المدعي بلا رأس يحكم..
أبشروا.. المسوخ لا تعيش طويلاً.. ٦٦

20 نوفمبر 2012

21 نوفمبر 2012.. القرار هو «محمد محمود» 2012..!

ما يجري على أرض محمد محمود الآن يؤكد مرة أخرى أن الصراع كان
ولا يزال بين عقليتي الماضي والمستقبل..
الصراع على الأرض وإن بدا يفقد المنطق فإنه لا يفقد الفطرة والعاطفة..
والفطرة والعاطفة إن سلمتا.. كانتا أرقى درجات المنطق..

الحقيقة غائبة.. والعدل غائب.. والمصالحة مع الواقع غائبة.. كيف يطمح من يطمح في استقرار.. تلك هي قراءة الفطرة.. و«محمد محمود» هو قرارها العدل، والقصاص الغائب ليس فقط في محاسبة النظام السابق على ما فعل وما كان.. ولكن في اعتدال الميزان المختل الآن.. الميزان المائل الآن بين من ضحى ومن قطف الثمر.. سيبقى العدل والقصاص غائبين.. وستبقى حالة محمد محمود ردًا فطريًا عاطفيًا بل ومنطقيًا سليماً.. محمد محمود هو قرار فطرة ترفض الخلل في ميزان العدل وترسل صيحة ستتلوها صيحات تقتلع أوتاد الاستبداد حتى وإن بقي المستبد - أي مستبد - غيبًا أو متغايًا..

يصدر السيد محمد مرسي إعلانًا دستوريًا في 21 نوفمبر 2012.. لا يملك صلاحيات إصداره ولكن لأنه فعلها في أغسطس الذي سبق في مناورته لإقصاء رأسي المؤسسة العسكرية.. وقلنا حينها إن الشعب قد غض الطرف لأنه كان معنيًا باختفاء رأسي المؤسسة العسكرية أكثر من كونه معنيًا بوسيلة الإزاحة ذاتها. تضمن إعلان مصادرة الثورة لصالح تنظيم الإخوان الحاكم إقالة النائب العام ومنع القضاء من حل لجنة الدستور ومد فترة عمل لجنة الدستور وإعادة محاكمة النظام السابق.

ولأن حسابات التنظيم قصرت عن قراءة الوعي الشعبي.. تصور تنظيم الإخوان أن قطاعات كبيرة من المصريين قد ينطلي عليها فكرة مصادرة الدولة باسم الثورة.. فكان أن اندلعت موجة غضب شعبية صادقة لم يتعام عنها إلا من في السلطة ومن حولهم.

من المستغرب أن هذا الإعلان الدستوري ووفقًا لشهادة المستشار القانوني الأقرب للدكتور مرسي وهو المستشار محمد فؤاد جاد الله.. لم يصدر من داخل الرئاسة ولكنه أتى معدًا من داخل جماعة الإخوان المسلمين. ومن المستغرب أكثر أن الرجل وفي مداخله تليفونية مع إحدى الفضائيات ظل يدافع عن حق مرسي في سلطة التأسيس التي تخول له إصدار إعلانات دستورية.. وهو

ما تراجع عنه الرجل بشكل عملي واعتذاري في استقالته المسببة التي أتت في
النصف الأول من عام 2013.

22 نوفمبر 2012.. مصر تُصدر باسم الثورة...!!!

٩٩.. ثمن مقاومة المستبد فادح.. ولكن ثمن الخنوع
لاستبداده أفدح.. ٦٦

22 نوفمبر 2012

23 نوفمبر 2012.. سيكون لك ما اخترت...!!!

الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية.. استؤمنت على سلام المجتمع
ونراه ثقل عليك أن تصونه..
اعلم أنك أنت وأنت وحدك.. مسئول أمام الله - ثم التاريخ وهذا
الوطن - عن شق صف هذا المجتمع..
اعلم أنك تذكي نار فتنة صدام مجتمعي.. وأنت تُحمل نفسك مختارًا كل
قطرة دم تراق فيه وكل إرث كراهية يسمم نفوس أبناء الوطن الواحد..
وسيكون لك ما تختار!

٩٩ الفرعون..!

الفرعون يقول «أنا ربكم الأعلى، لا جديد في ذلك..
الجديد أن تسمعا بمفردات ثورية.. كل الفراعين قالوها
وحين قالوها زالوا خاسئين ٦٦

23 نوفمبر 2012

22 نوفمبر 2012.. الشرعية على المحك..!

لكي ننهي كثيرًا من اللغط ونتكلم جد شوية.. لا يملك رئيس الجمهورية الحالي سلطة التأسيس أي إصدار وثائق دستورية.. كل ما كان له هو سلطة التشريع المؤقت.. في إطار ما يستفتي عليه الشعب من وثائق دستورية.

أسف أن أقول إنه وضع شرعيته على المحك... ولكنها الحقيقة !

ويكمل الدكتور محمد مرسي مسوغات إنهاء شرعيته بيده في مدار شهرين متتابعة.. بدأها بالإعلان الدستوري ذاته.. ثم ما لحقه من مواقف قرر الرجل فيها صراحة كونه لا يعرف لمصر وطنًا أو دولة معنى حقيقيًا يؤمله لقيادتها..

يخرج السيد مرسي على أنصاره فقط في سرادق أمام قصره وكأنه قائد تنظيم يتحدث إلى رجاله.. لا رئيس لدولة ملتزم أن يخاطب شعب هذه الدولة من خلال قنواتها الرسمية. ولكن الرجل وتنظيمه لا يرون بأسًا في ذلك.. فالوطن عندهم هو الجماعة.. والدولة هي التنظيم.. ومصر هي موقع جغرافي تقطن فيه الجماعة وتنظيمها..!

24 نوفمبر 2012.. المنهج.. لا الوجوه..!

التنادي بمحاربة الفساد وتطهير المؤسسات.. بمعنى استبدال أصحاب الولاءات القديمة بموالين للنظام الجديد.. هو الإفساد بعينه مهما ادعى الصلاح والإصلاح..

الفساد منهج وممارسة قبل أن يكون أشخاصًا..

وعليه.. النحو الذي أتى به النائب العام الجديد مواليًا لرئيسه هو الفساد بعينه.. لأنه هو ذات المنهج الذي أتى به مبارك بنائبة العام والذي قامت الثورة لهدم المنهج قبل تغيير الوجوه..

في قيم الصلاح والعدل.. الغايات لا تبرر الوسائل..

وفي وسط غبار محاولة الاستحواذ على الدولة من خلال الإعلان الدستوري تستمر مظاهرات محمد محمود وتهدي الثورة لمصر شهداء جدّاء.. كان أيقونتهم حينها هو محمد صلاح جابر الشهير بجيكا.. بل وفي اشتباكات في إحدى محافظات الدلتا يقتل الإخوان أحد أتباعهم خطأ بظن أنه من خصومهم.

ويشق المؤتمن على السلم الاجتماعي المجتمع المصري.. ويضعه على أعتاب احتراب أهلي.. ييني عليه هو سياساته في كل تحرك تال كما بدا حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وآخرها ما كان في شهر يونيو 2013 حيث جمع السيد مرسي عدة آلاف من حشود أنصاره في الصالة المغطاة لاستاد القاهرة.. يروع بهم خصومه ويعلن على المجتمع حرباً من بعض الخارجين عن المجتمع من ممارسي العنف والإرهاب المتقاعدين. ويكون أكثر الملامح سوءاً حين يستطيع الحاضرون في مؤتمر الاستاد «المدعى كونه لنصرة الشعب السوري» أن يكفروا كلّ معارضي الرئيس.. وبعبارة أكثر دقة يكفرون عموم المصريين..!

علامات الزوال..!

٩٩ اصبروا وصابروا ورابطوا.. ولا تقبلوا بالظلم ولا تهادنوا
مستبداً.. إنما النصر صبر ساعة..

واعلموا أنه كلما ازداد الظلم فجاجة.. كان أكثر
ضعفاً وتوتراً وغباءً.. وتلك علامات زواله.. ٦٦

22 نوفمبر 2012

26 نوفمبر 2012.. قوة الشرعية.. شرعية القوة..!

«قوة الشرعية» هي الحق الإلهي الممنوح للشعوب.. تمنحه للعدول..
وتمنعه السفهاء.

«شرعية القوة».. هي سمت المستبدين والمحتلين والحمقى..

«قوة الشرعية» في الشعوب هي الأولى والأبقى.. وكل قوة أخرى إلى زوال. ويبقى «التحرير» بـ«مصريته» و«شهادته».. ليبدد أوهامًا كثيرة.. ويمحو ادعاءات أكثر.. ويدك حصونًا أكثر وأكثر..

26 نوفمبر 2012.. البيان باهت.. والرشد مراوغ..!

البيان الرئاسي بعد اللقاء مع مجلس القضاء الأعلى.. به التفاف واضح على حقيقة الأزمة ومحاولة امتصاص غضب الشارع بالتسويق.. أرجو ألا تتجاوز محاولات مجلس القضاء الأعلى حفظ ماء وجه رئيس الجمهورية صلاحيات المجلس ذاته.. فتصبح خارجهم للرئاسة.. عطاء من لا يملك.. لمن لا يستحق..

في أرق الأوصاف.. البيان باهت ورشد الرئاسة مراوغ !!

26 نوفمبر 2012.. الرشد الرئاسي المراوغ..!

الجريمة الكبرى التي أودت بمبارك هي خيانتته للأمانة وانقلابه على الشرعية وحنثه باليمين الدستورية.. والذي هو شرط شرعيته.. والذي إن حنث به خان وذهبت شرعيته.. أقسم كل رؤساء مصر بمن فيهم مبارك ومرسي اليمين الذي يقول نصه:

«أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه»..

أُعْتَبِرَ مبارك رئيسًا منقلبًا على الشرعية بأن حنث باليمين حين اجترأ على النظام الجمهوري برغبة التوريث والهيمنة.. وحين خرق الدستور والقانون وحين رعى مصالح محاسبيه دون مصالح الشعب. بقي مبارك ونظامه محتلين

للبلد «بشرعية القوة» حتى أزيح بـ «قوة الشرعية» التي يملكها كل إنسان منا
بسطاء الناس وعموم المصريين.

ولمن لا يعرف.. جريمة حنث مبارك بالقسم الرئاسي.. تسمى الانقلاب
على الشرعية.. شرعية الشعب التي أولاه إياها... بل وتسمى جريمة الخيانة
العظمى..

ما يحدث الآن ليس بالأمر الهين..

لمن يعي ولا يكابر.. ما فعله د.مرسي - الرئيس الذي أقسم على حفظ
أمانة نصوص اليمين الدستورية - هو «انقلاب على الشرعية».. وهذا
نص التوصيف القانوني الدقيق كما قاله المستشار طارق البشري.. وحنث
د.مرسي بالقسم الرئاسي.. هي ذات تهمة مبارك.. التي ليس فقط تنزع
شرعية الرؤساء ولكن تورد المهالك.

لمن يعي ولا يكابر.. رأس الدولة بين اختيارين لا ثالث لهما..

أولهما أن يرأب صدع شرعيته.. بأن يعتذر للشعب عمليًا عن اغتصابه ما
ليس له وما يعد تضييعًا للأمانة.. ويسحب ما أعلن باسم إعلان دستوري..
ولا أقول يلغيه.. لأنه وفقًا للرأي القانوني المجمع عليه.. أن هذا الإعلان
هو والعدم سواء.. فلا أحد يستطيع أن يلغي العدم!! ولكن يستطيع فقط
أن يتراجع عنه معتذرًا..!!

ثانيهما.. أن يبقى الكبر سيدًا للموقف.. فيذكي نار فتنة تنهي ما تبقى
من شرعية له..

تجربة التاريخ القريب.. تقول إن الكبر هو سمت السلطة..

هل يا ترى ستخلف السلطة ظنوننا.. أم سيبقى رشد الرئاسة مراوغًا؟

27 نوفمبر 2012.. أملي.. وظني.. و يقيني..!

اليوم أقول لنا جميعًا: ها نحن وقد أسقطنا احتلال النظام منذ العامين، يغيب الرشد عن بعضنا ولو بحسن النوايا ليؤسس احتلال التنظيم احتلالًا بتأسيس الاستبداد وبالفساد المحقق من السلطة المطلقة - التي هي بحق مفسدة مطلقة - ومثلما كنا يوم 27 يناير 2011.. صرنا - اليوم 27 نوفمبر 2012 - نقول إننا لن نهادن مستبدًا ولن نقبل به، وسيتحرر هذا الوطن من كل احتلال أيًا كان نوعه احتلال النظام أو احتلال التنظيم..

أملي أن يعود مَنْ جَانِبَ الرشد إلى رشده وألا يتمثل عقل المحتل وفعله والوطن لم يزل يعذر.

ظني أني لن أفقد من دافعوا عن حريتهم بحق في تحرير يناير 2011.. اليوم في تحرير نوفمبر 2012.

يقيني أن هذا الوطن سينفي عن نفسه الخبث ليهدينا مستقبلًا يستحقه.. ونستحقه إذا عملنا من أجله.

”من التحرير اليوم؛ مصر، في ميدان الحرية..إلا من

أبي.. رسالتنا شعب لا تقبل التعامي أو التعالي.. ٦٦

28 نوفمبر 2012.. صمت الرئاسة..!

صمت الرئاسة عن إعلان جماعة الإخوان المسلمين ومناصريها نية النزول للتظاهر في ميدان التحرير يوم السبت وهم على يقين بحتمية الاحتكاك بينهم وبين المصريين المتفضين في الميدان.. يتنقل بعلاقة د. مرسي بالأزمة الحالية من المقامرة السياسية.. إلى تحريضه المصريين على الاقتال..

أذكره وكل من سيتسبب في تقاتل المصريين في التحرير السبب إذا بقي
الكبر بحديث الرسول ﷺ: «لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ
حَقٍّ»..

استفيقوا يرحمكم الله..

28 نوفمبر 2012.. شركاء الوطن وشركاء المحنة..!

لا تصرفوا محنة تقويض معنى الوطن والدولة التي نحن فيها الآن إلى
كونها صراعاً سياسياً، ما نحن فيه الآن متجاوز للصراع السياسي.
ما نحن فيه الآن هو قضية قيمية مبدئية، وهي قضية سد ذرائع الاستبداد.
وعدم القبول بأسبابه أو تأويلاته.

القضايا القيمية هي قضايا الشعوب وليست مماحكات لقوى سياسية
ولا ينبغي لها أن تكون..

القضايا القيمية يقاس الفعل الواجب فيها على القيم الواجب الانتصار لها
وعلى منع الخطر المتغول عليها، ولا تقاس بالمكتسبات السياسية أو الحزبية.

29 نوفمبر 2012.. مخارج حاضرة.. وإرادة غائبة..!

مخارج الأزمة حاضرة.. والإرادة تبدو غائبة..

في وسط كثير من المبادرات ذات القيمة التي تقدم لحل الأزمة الحالية..
نصطدم فيما نقدمه بالإغراق في تفاصيل. تغلف تغيب الإرادة..

إذا أردنا أن نخرج من تلك المحنة - التي أظن أن د. مرسي - بينه وبين
نفسه على الأقل - يعي حجم خطورتها، فعليه أن يترفع عن إدارة أزمة بهذه
الخطورة - هو أول مسئول أمام الله عنها - على مائدة القمار السياسي.
أو في أروقة العصبية الحزبية المباهية بالعدد والعدة.

يا د. مرسي: أعد إلى هذا الشعب حقه في أنه مصدر الشرعية الوحيد،
أعد إلى الشعب حقه في أن يبقى قضاؤه مستقلاً لا يخشى إلا الله، أعد إلى

الشعب حقه في ألا يستعبده أحد إلا خالقه، وتمثل عمر بن الخطاب حين عاد إلى حق أخطأه، لا تلتمس نصرة إلا في الوفاء بحق الشعب عندك، لا تلتمس نصرة في غلبة عدد يتبعك، أو لحن حجة مناصريك، والتزم بما أوكل إليك كموظف عمومي له اشتراطات بقاءه، فأنت مسلم وتريد أن تكون للإسلام رمزاً.. «فالمسلمون عند شروطهم»..

حقق للشعب جوهر كل ما سبق بأي وسيلة تناسبك.. ما دمت قد وفيت بما أوثمت عليه..

يقول محيي الدين بن عربي « كل صمت لا يحوي الكلام.. لا يعول عليه»، فما بالناس بالكلام الذي لا يحوي الكلام !!!

للأسف، بدا لي أن د. مرسي يتعامى عن كل ما يحدث ويتعالى على تقدير خطورته أكثر من كونه مغيباً عنه.

المشكلة أن الإفراط في التعامي والتعالي سيجعله مغيباً أسرع مما يتصور للأسف، التفكير الذي فُرض على ساحة الصراع الآن هو التفكير بغريزة البقاء وليس التفكير بالعقل، وفي حالات مشابهة، هذا التفكير يجعل الصدام حتمياً وإن لم يكن كذلك!

ويتحمل المسؤولية الكبرى فيه الأطراف الأكثر توترًا وغياباً للعقل. في مثل هذه الصدمات الكل خاسر على المدى القصير.. ولكن تبقى الأوطان المتهاشكة كلاً واحداً.. وإن أعيدت توازناتها بطريقة خشنة..

هل يجد العقل طريقه فوق الغرائز؟.. آمل.

ديسمبر 2012.. الهزل والسفه والجريمة

٢٩ مسخ الغريزة..!

من كان أسيرًا لشهوة الانتقام، فهو حتمًا مرتكب
لأخطاء وآثام وجرائم، ستجعل منه طريدًا مجتمعه، وحيثما
سيختزل فكره وفعله في غريزة البقاء..
المجرم.. الطريد.. مسخ الغريزة.. مآله الانتحار خوفًا
وحُمقًا، أو قبلها الانتحار غباءً وكذبًا.. ٦٦

28 ديسمبر 2012

أحداث ديسمبر تنم عن هزل كثير في موضع الجدد، وفي مصير وطن
ودستوره ومستقبله يتعامل بعض منا بخفة لا تليق، تجعل من الهزل ما
يتجاوز السفه إلى الجريمة!

أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور تتعامل بذات العقلية الإقصائية
والاستعلائية مع شعب بأكمله، تشارك مع من شكلوها وهو تنظيم
الإخوان في محاولة استعلاء الشعب المصري واستغلال رغبته النقية في
الاستقرار.

تستعدي مؤسسات الدولة، بل وتبدأ تحركات منشؤها سلطة الإخوان
ويباركها كل من حولهم من الطامعين إلى السلطة لهدم مؤسسات الدولة
عمليًا، وفي هذا السياق تحاصر المحكمة الدستورية لإرهاب الشعب قبل
إرهاب قضاتها.

وأخيرًا يراد أن يمرر الهزل بغطاء من الجدية جعله أكثر انكشافًا..!

2 ديسمبر 2012.. مشهد مهيب لواقع معيب..!

المشهد المهيّب لتسليم مسودة دستور التأسيسية اليوم، لا يستطيع أن يتجاهل أو ينكر الواقع المعيب الذي صاحب مجمل صناعة المسودة رغم إيجابيات موجودة وقطعاً لن يقوى على تغييره أو منع تداعياته.

لنتذكر في حاضر هذا الوطن ومستقبله، لن يستطيع أحد أن يصرف وعي المصريين بـ «مشهد مهيب» عن أي «واقع معيب»..

هذا الوطن يحتاج أن نعامله بجدية، لا بالجد الممزوج بالهزل.

2 ديسمبر 2012.. مرسي يقول.. مرسي يفعل..!

د. مرسي يقدس استقلال القضاء ويدعمه، هكذا يقول..!

د. مرسي يصدر إعلاناً دستورياً يهدم استقلال القضاء ويقوض معنى دولة القانون، هكذا يفعل..!!

د. مرسي يحترم القضاة ويذكر فضلهم في مقاومة الاستبداد، هكذا يقول..!

د. مرسي يرسل أنصاره لإرهاب قضاة الدستورية وممارسة القهر عليهم للتأثير على استقلال أحكامهم.. هكذا يفعل..!!

حين حضر صحابي قائلًا للنبي ﷺ: «أصبحت مؤمناً يا رسول الله»، قال له ﷺ: «لكل قول حقيقة فما حقيقة إيمانك؟»، أي ما هي شواهد فعلك التي تثبت قولك؟ وبعد أن ثبت صلى الله عليه وسلم من صدق قول الرجل بصدق فعله، قال له ﷺ: «عرفت فالزم»..

الشاهد أن السنة تلزمنا أن نبدأ بالآلا نكذب ما يقوله مرسي وغيره ولكن تلزمنا أكثر أن نتحقق من صدق قوله.. بصدق فعله وإلا فهو ليس بصادق!

د. مرسي «ما حقيقة قولك؟» - الآن وقبل الآن - في هذه المحنة التي وضعت مصر فيها.. أو ما قد يأتي بعدها من قرارات محنة أو غيرها، إذا

أردت أن تتمثل سنة نبيك فعليك أن تجيب عن هذا السؤال، وللشعب أن يقرر أنك «عرفت فتلزم»، أو أنك «حدث فعليك أن تفارق»..
هذا هو هدي السنة لمن يتنادى بالشرعية، فهل نحن مهتدون بها.. أم نحن فقط متنادون عليها !!!

3 ديسمبر 2012.. الاستيطان السياسي..!

كما أننا رأينا كيف يستخدم المحتل سلاحًا اسمه «الاستيطان السكاني» بأن يزرع الأرض المغتصبة بمستوطنات لأتباعه، للمقايسة على الحقوق بعد استباحتها، نشاهد الآن سلاحًا جديدًا اسمه «الاستيطان السياسي»!

3 ديسمبر 2012.. نصيحة لأي رئيس..!

في وسط حمى بناء مستوطنات التمكين السياسي التي تُجرى على قدم وساق في مصر الآن..

نصيحة للسيد د. مرسي أو أي رئيس يأتي من بعده لحكم مصر في المستقبل القريب أو الأقرب:

مصر التي ستحكمها والتي تبقيك على رأسها.. هي بحجم الشعب الذي ستتصر له وتصدق له آماله ولا تزايد على وعيه، ليس أكثر.

ومصر التي «لن» تحكمها والتي لن تقبل لك مكانًا فيها، هي بحجم الشعب الذي تضلله أو تستغل قلة حيلته أو تخذل آماله بدعوى معرفتك بمصلحته أكثر منه..

والحقيقة أن معايير قياس تضليل الحاكم لشعبه أو خيانة أمانته فيه، ليس لها في صندوق الانتخاب موقع، فأصوات صندوق الانتخابات قد تكون حجة على الحاكم في أنه ضلل وخان، لا حجة له!

سيبقى معيار الاعتدال والصدق داخل الحاكم ذاته... «إما اعتدل.. وإما اعتزل أو اعتزل»..

3 ديسمبر 2012.. علام نقول «نعم» أو «لا»..!

في استفتاء دستور التأسيسية المزمع يوم 15 ديسمبر الجاري، يخطئ من يتصور منا أننا نُستفتى فقط على مواد دستورية وتفاصيل قانونية..

حقيقة.. نحن نُستفتى على مدى صحة تمثيل عملية صناعة الدستور ومن ثم مواده.. لحالة التراضي أو التوافق المجتمعي والتي بدونها تفقد كل وثيقة دستورية قيمتها..

تُصنَع الدساتير لتضمن استقرار المجتمعات المبني على حقيقة التراضي المجتمعي، إذا أصبحت الوثيقة الدستورية مصدرًا للصدام المجتمعي، فرفضها أولى من قبولها، الدستور عملية خلق لصيغة وقاعدة تعايش مجتمعي قبل أن يكون وثيقة بها صياغات راقية عن الحقوق والحريات لن تحمل أي قيمة إلا إذا ضمنتها شرعية عملية إنشاء الوثيقة..

الأمر بمقاصدها، فإذا كان إقرار دستور التأسيسية لن يأتي بالاستقرار الذي ننشده جميعًا، فعدم إقراره أولى!

لأن درء المفسد أولى!

وفي وسط المحاولات المستميتة لبناء مستوطنات سياسية تفرض كأمر واقع على المصريين أو يساومون على استكاناتهم مقابل إزالة بعضها، تخرج حشود مصرية صادقة رافضة كل تلك المستوطنات المتمثلة في إعلان دستوري مجحف وغير شرعي وفي مشروع دستور مرر بليل، يتكس إلى الماضي أكثر مما يستشرف المستقبل..!

ويقاطع قضاة مصر الإشراف على استفتاء الدستور في محاولة لإثناء السلطة عن غيرها، ولكن كان قطار الغي على المنحدر، ومن الصعب إيقافه أو حتى تقليل سرعة انحداره..!

ويؤكد محمد مرسي مضي سلطته وتنظيمه في مفارقة الشعب حتى نهايتها في خطاب له في السادس من ديسمبر وعقب أحداث هجوم من تيارات

اليمن الديني على معتصمي الاتحادية، وارتكاب أعمال عنف شديدة ضد المعتصمين والمتظاهرين وصلت إلى التعذيب لانتزاع الاعترافات أمام بوابات قصر السلطة وعلى مرأى ومسمع من العالم.

ولكن الكارثي - في تقديري - أن يخرج محمد مرسي في خطابه يوم الخميس السادس من ديسمبر.. ليحيي حماة الشرعية من أنصاره، وهو يقصد بهؤلاء تلك المجموعة المارقة التي ارتكبت أعمال عنف ضد مواطنين مثلهم، ولكن لم يكن هذا مستغرباً من الرجل إذ تأكد لنا أن الرجل ليس فقط غير قادر على مغادرة التنظيم وإصراره على كونه مندوباً للتنظيم في رئاسة الدولة، لكن الرجل عملياً لا يعرف معنى الدولة..!

5 ديسمبر 2012.. بشارة الأمل..!

رأيت اليوم سيدات مصريات في ستينيات العمر.. يتحاملن على أنفسهن وهن يسرن من ميدان رابعة العدوية وحتى قصر الاتحادية، ليعلنن وسط الحشود أن مصر لن تقبل بالاستبداد، أيًا كان شكله أو ذرائعه أو أهله.. جئن ليضيفن على رسالة غضب المصريين صدقاً على صدق.. وليجعلن دعوة رفض الظلم التي أتت من قلوبهن كأمهات ليس بينها وبين الله حجاب! بالمناسبة أقسمت أن نظام مبارك قد انتهى حين رأيت سيدة مصرية مسنة في صفوف المتظاهرين يوم 29 يناير 2011.. تلك الرسالة التي لم يعها مبارك فأودت به وبنظامه!

دعونا نقرأ غضب الشارع ونقره.. بدلاً من أن نتعامى أو نتعالى عليه، سيدات وأمهات مصر: أنتن تاج الرءوس وبشارة الأمل في هذا الوطن...

الفتوة..!

رئيس الدولة الذي يعمد إلى تصفية حساباته

السياسية مع الشعب الغاضب والرافض.. بأدوات الفتوات

وصبيانهم في تأديب الحرافيش.. هو رئيس لا يعرف أي معنى
للدولة.. ولا يملك أي شرعية للرئاسة.. ٦٦

5 ديسمبر 2012

5 ديسمبر 2012.. أيها الأجير..!

يا محمد مرسي.. يا أيها الأجير لدى شعب مصر: اعلم أن كل قطرة دم
مصرية أريقت اليوم.. أنت مسئول عنها أمام الله.. ثم أمام هذا الوطن.. إن
لم تكن مسئولاً عنها بالأمر المباشر أو بالتحريض، أو بالإيعاز، فأنت مسئول
عنها بصمتك!

8 ديسمبر 2012.. نداء يدعو أخيراً..!

نداء إلى قلوب الإخوان المسلمين قبل عقولهم..
اقرأوا حشود شركائكم في الوطن بنفس القلوب التي شاركتموهم بها في
أيام 25 يناير ولا تقرأوها بعيون المتحفز للمؤامرة.
اقرأوها هكذا.. ستجدون شركاء الوطن خرجوا نصرّة لمبادئ تشاركتهم
معهم في نصرتها قبل عامين، ولم يخرجوا عداً لكم ولا يريدون شراً بكم..
طلبوا قضاء الحقوق التي قُصر فيها رئيس، قدرًا جاء منكم، فماذا في
ذلك؟.. أليس ذلك حقهم عليه والذي عليه انتخابه.. أو أقروا شرعيته وإن
لم ينتخبوه..

فهم بحقهم على من ائتمنوه بحاسبونه، كما حاسبتم معهم من سبقه..
وستحاسبون معهم من يلحقه، ولا يريدون بكم شراً..

من يريد بكم الشر - وإن لم يقصد - هو من يسلبكم الرشيد بحديث
المؤامرة وروايات التخوين والتخويف من كل من هو خارج أسوار
تنظيمكم.

من يريد بكم الشر هو من جعل من كل ملمح للدولة ومؤسساتها «صنفاً» يلزم أن تهدموه.. حتى أصبح هدم معنى الدولة ذاته هو شرط الإصلاح لديكم أو هكذا يبدو.

من يريد بكم الشر هو كل من قذف في القلوب الرعب.. بأن كل من ليس منكم قد تداعى عليكم، وأنكم أتيتم من حيث لم تحتسبوا بعد أن ظننتم أن مانعتكم تنظيماتكم، فجعلكم كمن يخربون بيوتهم بأيديهم! لا يريد بكم الشر شعب منكم وأنتم منه، لو نظرتم إليه لأبصرتموه.. ولكنه شعب يُرى بالبصيرة قبل البصر..

8 ديسمبر 2012.. الهزل والسفه والجريمة..!

الهزل والسفه والجريمة.. ممكن تلافيها
أن تبقى مصرًا على قراءة واقع جاد ومأزوم حولك باستخفاف أو تعال،
فهذا سفه.
أن تتحدث إلى نفسك في مرآة، وتسمي هذا حوارًا للخروج من أزمة..
فهذا هزل في موضع الجدل.
أن تدفعك مخاوفك إلى حالة هزل مرضي، وإلى أن تهزل فتهذي فتصدق
ما تقول، فهذا جنون.
أن تكون على علم بأنك تهزل في موضع الجدل، في وقت تضيع فيه الأوطان
بالهزل، فتلك جريمة.
الأوطان قد تتجاوز عن «السفه والجنون».. ولكن الأوطان تعاقب على
«الجريمة».

الجرائم التي تتبعها الأوطان وتعاقب عليها، لا تسقط بالتقادم.
أعمل العقل، واقتف الرشد في الحقيقة، وكن جادًا، تدفع عن نفسك
مظنة الهزل والسفه، وتمنع نفسك من جريمة أكبر.

9 ديسمبر 2012.. رئيس الادولة..!

سيتوقف التاريخ طويلاً بالتحليل عند مجموعة من مشاهد مصر 2012
(أقدم دولة في التاريخ).. وستكون دلائلها لا تقبل التأويل!

- سيتوقف التاريخ عند شريط أخبار يقول «جماعة الإخوان المسلمين تعلن: ألقينا القبض على مجموعة تخطط لاقتحام قصر الرئاسة».

- سيتوقف التاريخ عند رئيس جمهورية يحيي مجموعة مواطنين يسميهم حماة الشرعية ويأسى لمن قُتلوا منهم أثناء قيامهم بواجبهم في حماية الشرعية.

- سيتوقف التاريخ - كما توقف عند فضيحة لافون في خمسينيات القرن الماضي - عند إجهاض حماة الشرعية لمؤامرة «الجنة النستو» وإطار الجاسوسية المحرك لها.

- سيتوقف التاريخ ليسألنا بجدية: ما هي طبيعة مؤسسة الدولة المسماة الإخوان المسلمين التي أعلنت عن اعتقالها لتأمرين وما هو موقعها وسلطتها بين المؤسسات التنفيذية للدولة؟

- سيتوقف التاريخ ليسألنا بجدية: إلى أي سلطات الدولة تنتمي «هيئة حماية الشرعية» التي حياها رئيس الجمهورية تحيته لجيشه وقوات أمنه وما هي صلاحيات أعضائها؟

- سيتوقف التاريخ ليسألنا بجدية: من كان المسئول عن تعليم وتربية وتوعية من استطاعوا - بتعليمهم وتربيتهم ووعيهم - أن يروا في «النستو» مؤامرة بل أن يربطوها مقسمين بالله غير حائثين بأصولها الخارجية..

وحين يؤكد لنا التاريخ أن المؤسسة الجديدة التي مارست دورها في اعتقال المتأمرين، وتلك التي حمت الشرعية، هي مؤسسات ذات صلاحيات فعلية في الـ «لا-دولة» وليس في دولة، وأن الرئيس الذي حيا تلك المؤسسات

يصلح فقط ويعمل فقط أن يكون رئيس «لا-دولة»، حينها سيفهم دعاة وحماة الـ«لا-دولة» لماذا ذهبوا سريعًا وبقيت «الدولة».

٩٩ العلم رَحِمَ بين أهله.. وكذلك الجهل... ٦٦

11 ديسمبر 2012

12 ديسمبر 2012.. 12/12/12..!

مصري في ليلة 12/12/2012..

قراءة هادئة في ثلاثة مشاهد مصرية الليلة قد تفيدنا غدًا أو في الغد الذي قد يبدأ غدًا.

أولها: القضاة يرفضون الإشراف على استفتاء دستور التأسيسية : مما يعني أنهم أضافوا إلى الطعن الموضوعي على عملية صناعة الدستور.. طعنًا إجرائيًا لن يمكن تجاهله وهو غياب الإشراف القضائي الكامل وفقًا للإعلان الدستوري (مارس 2011) وهو ما يكفي لأن يضع الحالة برمتها على قاعدة ملتهبة بغض النظر عن النتيجة: «نعم» أو «لا»..

ثانيها: المؤسسة العسكرية تدعو لحوار بين شركاء الوطن بعد لقاء مشترك مع مؤسسة الشرطة:

- دلالتة أنه محاولة عملية ونرجوها صادقة لتأكيدهم انحيازهم لهذا الشعب وأرض هذا الوطن فقط.

- أما حيثياته فقد جاءت على لسان مصدر عسكري رفيع وفقًا لجريدة المصري اليوم وجاء في نصه : «أن القوات المسلحة وكما أوضحت في بيانها منذ يومين، أنها لن تسمح بأن يؤدي الانقسام إلى عنف واعتداءات تُهدد بنيان الدولة وتعصف بأمنها القومي.

وأكد المصدر أن القوات المسلحة تتحرك على خيط رفيع بين الحالة الثورية والحالة الشرعية، وأنها تتفهم مطالب شارع يضغط بالوسائل السلمية كي يحصل على حقه، لكنها أيضًا تدرك الثوابت الاستراتيجية المؤسسة على الشرعية القانونية والمسار الديمقراطي الذي ارتضاه الجميع!

ثالثها، أمهات مصريات في مسيرات لرفض الدستور بل ورفض منظومة الحكم وفي أيديهن أدوات المطبخ.. وما زال من يحكم يتهمهن مع آخرين بأنهن أطراف مؤامرة على الشرعية!

أظن أننا كلنا سنراجع هذه الليلة ونتوقف لما قدمت له كثيرًا في القريب أو في الأقرب، بعضنا بالفهم واتخاذ العبرة، وبعضنا بالكبر وادعاء المحنة. في الحالتين لن تفيد حكمة بأثر رجعي.

٩ الوطن عقيدة نحيا بها قبل أن يكون جغرافيًا نحيا عليها.. وبها نعلم.. أن من تضيق نفسه بالوطن عقيدة.. فلن يسعه الوطن أرضًا.. ٦٦

12 ديسمبر 2012

12 ديسمبر 2012.. الحسيني..!

رحم الله «الحسيني أبو ضيف» ونحتسبه شهيدًا.. كان دم خالد سعيد زلزالًا هدم «نظام استبداد» حكمنا عقودًا، سيجعل الله - بحوله وحده - دم الحسيني ومن قضوا مثله طهرة لهذا الوطن من كل «ركام استبداد» يحكمنا أو يريد..

12 ديسمبر 2012.. «دستور التأسيسية.. لا دستور المصريين»..!

في استفتاء دستور التأسيسية المزمع يوم 15 ديسمبر الجاري.. يخطئ من يتصور منا أننا نستفتي فقط على مواد دستورية وتفاصيل قانونية.

حقيقةً، نحن نستفتى على مدى صحة تمثيل عملية صناعة الدستور ومن ثم مواده.. لحالة التراضي أو التوافق المجتمعي والتي بدونها تفقد كل وثيقة دستورية قيمتها.

وحيث إن التوافق أو التراضي لم يتحقق في عملية صناعة، فنحن نُستفتى على وثيقة فاقدة القيمة، لأن ما بُني على باطل فهو باطل.

لذلك ومن أجل «التوافق»، يلزمنا العقل أن نذهب ونقول «لا» في استفتاء الدستور.

«لا».. للدستور.. 2/3

تُصنَع الدساتير لتضمن استقرار المجتمعات المنبني على حقيقة التراضي المجتمعي.. إذا أصبحت الوثيقة الدستورية مصدرًا للصدام المجتمعي.. فرفضها أولى من قبولها..

ولذلك لمن أراد «الاستقرار» ومنع التوتر المجتمعي يلزمنا الضمير الوطني أن نذهب ونقول «لا» للدستور..

«لا».. للدستور.. 3/3

الدستور عملية خلق لصيغة وقاعدة تعايش مجتمعي، قبل أن يكون وثيقة بها صياغات راقية عن الحقوق والحريات، لن تحمل أي قيمة إلا إذا ضمنتها شرعية عملية إنشاء الوثيقة..

الأمر بمقاصدها، فإذا كان إقرار دستور التأسيسية لن يأتي بالاستقرار الذي ننشده جميعًا، فعدم إقراره أولى، لأن درء المفسد أولى..

ولذلك - ومن أجل «شرعية حقيقية» مصدرها «تمثيل شعبي حقيقي» - تلزمنا حقيقة الشرعية الشعبية أن نذهب ونقول «لا» للدستور..

13 ديسمبر 2012.. الهذيان السياسي..!

الحوار بين أطراف يعني أن أطرافه شركاء في الحيرة، يريدون أن يجدوا منها المخرج، ولن يوجد مخرج دون منطق يقول إلى أي حجة نحتكم وعند أي سقف نقف..

أما ما نراه فيما نسميه حوارًا - وهو في أصله سجالٌ - يُدرَّب فيه كل فصيل أبناءه على التعامي والتغافل والتدليس وادعاء الصمم لكي يبدد كل منطق أمامه.. ويظن أنه يتصر بتغيب الحجة، فهو قتل لعقل هؤلاء الأتباع ودفع بهم إلى الهذيان بدلًا من أن يعلمهم أن يهتدوا بالبرهان..

وقد روي أن رجلًا سرق مالا، ولكي يدفع عن نفسه العقوبة، قرر أن يدعي الجنون وظل يهذي عند كل مواجهة أو حوار لكي يحبك سرقته، وظل الرجل يهذي ويهذي، حتى فقد عقله، وضع ما سرقه بهذيانه، وضع حياته بسرقة.

٩٩ أن تغيب عنك الحجة فذلك جهل، أن تُغيب أنت

الحجة عامدًا فذلك عين الجنون..

وأما أن تؤسس فعلك السياسي على الهذيان.. فلا أعرف

له اسمًا.. ٦٦

وتستمر محاولة السلطة إلى نهايتها في تمرير دستورها على الرغم من المقاطعة القضائية والتي ترسخت بانضمام قضاة مجلس الدولة في مقاطعة الاستفتاء على الدستور ووسط حصار المحكمة الدستورية بمباركة رأس الدولة وتنظيم الإخوان ومواليهم. ولكي يستمر الهزل، يقدم النائب العام استقالته تحت ضغط رفض المؤسسة القضائية له، ثم يتراجع عنها بإيعاز من رجالات تنظيم الحكم.

14 ديسمبر 2012.. رئيس الجمهورية يصوت بـ «لا»..!

قلنا إن أول رئيس جمهورية لمصر بعد ثورة يناير، هو مسئول أول «يُسأل فيجيب» قبل أن «يأمر فيُطاع»، مسئوليته الأولى هي حماية سلام المجتمع والتحامه، وتلك كانت الأمانة التي استودعتها الثورة لأي رئيس أراد حمل الأمانة..

لهذا ولكل ماسبق، أنا على يقين بأن من كان رئيسًا للجمهورية.. يريد أن يوفي بالأمانة التي حملها الشعب المصري إياه، حتمًا سيصوت بـ «لا» هذا إن فهم قدر موقعه وثقل أمانته..

أما من لم يكن بقدر موقعه.. وقصر أن يضطلع بأمانته.. أو لم يكن رئيسًا لجمهورية بل رئيسًا لغيرها.. فهذا شأنه.. وذاك اختياره.. وسيكون له ما اختار..!!

14 ديسمبر 2012.. ثأر الدم.. وثأر الذم..!

سيتهي حتمًا كل سجال مطامع السياسة..

سيصل جموح الطموح بأصحابه إلى مراميهم ومآلاتهم التي يستحقونها.. وليبق من يكذب يكذب، وليبق من نصبوا المشاتم يقطعون أرحام الوطن بالمدمة لكل مختلف معهم أو مختلف عنهم.

ولكن حين يفنى الصخب ولحن الحجة، سيبقى فقط ثأر الدم، وثأر الذم - في مجتمع قُطعت أرحامه بالبذاءة وفُحش القول والتخوين والتكفير والترهيب - ثأرات المجتمعات لا تسقط بالتقادم، وعقوباتها إن لم تكن جنائية.. فهي أشد.

٩٩ من يؤسس منهج حكمه على الاستعلاء والاستعلاء
والاستعداد.. فلن يحفظ عهدًا ولن يُحكم دستورًا.. فمنهجه
يبقى باطلاً وإن صحت وثائقه.. ٦٦

15 ديسمبر 2012

16 ديسمبر 2012.. مسيلمة..!

في مراحل التأسيس، يكون صلاح النفوس والشخص هو ضمان قيمة وأثر النصوص..

ولولا ذلك لنزل القرآن - وهو النص الأتم معنى والأكمل أثرًا - جملة واحدة على نفوس خربة وشخص موعوجة..

وإذا كانت تلك هي الحكمة الإلهية، فالإصرار على وضع نصوص بشرية تؤسس للتعايش من نفوس تميل للإقصاء، ونصوص بشرية تؤسس للإيثار والشراسة، يضعها شخص يرون في الأثرة انتصارًا، يصبح في أحسن الأحوال تعاليًا على سنة إلهية وحرثًا في البحر، وفي حقيقته يبقى إفسادًا من حيث يدعى الإصلاح.

بالمناسبة مسيلمة الكذاب ومن مثله رأوا في القرآن نصًا وكفى، فاجتروا عليه وادعوا مثله كذبًا على الله، بغية تأسيس ملكهم. ولو علموا أنه تدوين لفطرة الله في خلقه التي تنبني عليها النفوس الصالحة قبل أن يكون نصًا مكتوبًا، ما اجتروا عليه وما بارزوا مراد الله في صلاح البلاد والعباد، بفساد يزعمونه صلاحًا، فمسيلمة كان يدعو الناس إلى «دين» كما يدعي.. وليس إلى «لا دين» كما يعرف كلنا أنها الحقيقة..

17 ديسمبر 2012.. النازي حين يرحل..!

عند انتهاء الاحتلال النازي لفرنسا، عاد الزعيم الفرنسي التاريخي شارل ديغول وهو يعلم أن فرنسا دولة محطمة، فإذا به يسأل ما حال القضاء والجامعات؟ وعندما أجيب أنها بخير قال ديغول «إذا فرنسا بخير»..

بموقف القضاء المصري المنتصر لاستقلال قضائنا، وموقف أبناء النيابة العامة اليوم من التغول على موقع النائب العام، والتي أفضت إلى استقالته..

أقول لكم.. إنه بحول الله وحده.. «مصر بخير»..

وستبقى بإذن الله بمثلكم وبمثل قضاتها بخير..

”هالك المتنطعون.. هالك المتنطعون.. هالك المتنطعون“..

كما قال رسول الله ﷺ وصدق.. ٦٦

18 ديسمبر 2012

18 ديسمبر 2012.. هو الفساد اسمه إيه..؟!

مرة أخرى الفساد والاستبداد كلاهما ممارسة قبل أن يكونا أشخاصًا، لم يكن الفساد والاستبداد في شخص مبارك ولا في اسمه، الاستبداد والفساد كانا هما طبيعة ممارساته وفهمه لصلاحياته والأمانة الموكلة إليه..

أقول ذلك لمن لا يرون بأسًا في أن يأتي مرسي بذات ممارسات مبارك أو أسوأ المجرد كونه فقط ليس «مبارك».. ويستغربون الاستدراك عليه ودائمًا حُجَّتْهم «لماذا قبلتم من مبارك الفساد ولا تقبلونه من مرسي».. «أو لماذا قبلتم من مبارك الاستبداد ويثقل عليكم أن يستبد مرسي»..

فالغريب مثلًا في قضية النائب العام أن العلة التي أردنا أن يترك - دكتور عبد المجيد محمود - منصب النائب العام بسببها هي ما قد شاب سمعته من ممالأة وميل لمبارك، وما أخذناه على مبارك ونظامه هو محاولاته الدائمة التدخل في استقلال القضاء وتطويعه للسلطة التنفيذية، وهو ما اعتبرناه فسادًا.

حين يأتي من د. مرسي ذات الأفعال وما يزيد، ففي سابقة لم تحدث من أي حاكم في مصر الحديثة، يقلل النائب العام وهو أمر خارج إطار سلطته وصلاحياته كرئيس للجمهورية.. ولمن لا يعلم ما فعله أشبه مثلًا بأن يقوم وزير الدفاع بإقالة لواء من الداخلية، فحين يتفرض الجسد القضائي للاعتداء

الذي وقع عليه، يخرج علينا من يقول ما هي المشكلة أن يبالغ النائب العام الجديد من عينوه ويقولون ما هي المشكلة في عدم استقلال النائب العام عن رئيس الجمهورية؟ فالرئيس الآن هو مرسى وليس «مبارك»!! أو يقال لماذا الآن يستفيق القضاء لاستقلاله ولم يفعل ذلك أيام مبارك وهم بذلك لا ينكرون التاريخ فقط ولكن وكأنهم يستكثرون على قضائهم أن ينصلح..

ذكرنا جميعًا بما أنه «يعرف الرجال بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال» كما قال الإمام علي بن أبي طالب، فالفيصل في تقدير كون الرئيس أي رئيس.. «مبارك كان أو مرسى».. فاسدًا أو مستبدًا، هو ممارساته الآن وليس اسمه!!

”الوجه الضحوك والصوت المتهدج وسماحة الأبوة
المصطنعة هي وجه المقامر السياسي هذه الأيام.. كل مقامر
خاسروا ن ربح..“

19 ديسمبر 2012.. المقامر..!

20 ديسمبر 2012.. الهارب..

من لم يتقن في حياته إلا الهروب من مراقبة الدولة ومراوغة المحقق القضائي وتضليل العدالة- حين كان محكومًا- فلن يتقن إلا الهروب من الرقابة المجتمعية ومراوغة الاستحقاق الشعبي وتضليل العدالة أيضًا- حين يحكم- لا تستغربوا إذا كثيرًا مما يحدث وآخره نكوص النائب العام المعين عن استقالته..

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فقد جاء على لسان الحسين مشهد في رائعة عبدالرحمن الشرقاوي «الحسين ثائرًا».

٢٩ فلتذكروني عندما يفتي الجاهل
و حين يستخزي العليم وعندما يستحلي الذليل
وإذا تبقى فوق مائدة امرئ ما لا يريد من الطعام
وإذا اللسان أذاع ما يابى الضمير من الكلام
فلتذكروني
فلتذكروني إن رأيتم حاكميكم يكذبون ويغترون
ويفتكون والأقوياء ينافقون... ٦٦
على لسان الحسين الشهيد
(«رائعة عبد الرحمن الشرقاوي - الحسين ثائراً»)

٣٠ وأظل أقتل كل يوم ألف قتلة
سأظل أقتل كلما سكت الغيور وكلما أغضى الصبور
سأظل أقتل كلما رغمت أنوف في المذلة
ويظل يحكمكم يزيد ها.. ويفعل ما يريد
وولاته يستعبدونكم وهم شر العبيد
ويظل يلقنكم وإن طال المدى جرح الشهيد لأنكم لم
تدركوا ثار الشهيد
فاذكروا ثار الشهيد... ٦٦
على لسان الحسين الشهيد
(«رائعة عبد الرحمن الشرقاوي - الحسين ثائراً»)

٣١ السياسيون اليوم -إلا قليلا- نوعان.. سياسي يمتهن
السياسة «مهنتاً»، وسياسي يمتهن السياسة «امتهاناً»، وفي
الحالتين السياسة غائبة... ٦٦

24 ديسمبر 2012

24 ديسمبر 2012.. المولد..

المولد مشهد احتفالي تراثي مصري في منتهى الشراء وصدق التعبير عن رواده وعن مجتمعه الأوسع الذي ينتمي إليه.

في تلك المناسبة- الدينية بأصلها-.. يغالب الفولكلورُ الفكرَ.. وتغالب العادةُ العبادةَ، ففي وسط المولد تغالب مسارحُ الحواة لقاءاتِ التواصل والنقاش، وتغالب دوائرُ الغناء وحلقاتُ الغوازي، حلقاتِ الذكر، ويسابق النشالون واللبصوُّ، روادَ المساجد،.. كل إلى مأربه..

في ركن منه ترى الشيخ وتلامذته، وفي آخر ترى الفتوة وصبيانها، وفي ثالثٍ يتخفى زعيمُ العصابة ومجرموه، وعلى مدِّ بصرِكَ منه ترى عمومَ الناس وبسطاءهم من أتوا للتقرب إلى الله وليحتفلوا ويشهدوا منافع لهم.. سمةُ المولد الصخب السمعى والبصرى والمادى، وفي وسط الصخب تجد كل مفردات الفولكلور اللفظي والحياقي الشعبى للمصريين - متجسدة..

تجد السباحة والسباحة، تجد التفحش والتنسك.

تجد اللص مفتعل الشجار يبغى تمرير سرقة.

تجد من يعفر الجو ليخلق ضباية تعينه على التحرش أو الخطف..

تجد النصاب في زي الناسك، والنشال ذا الوجه الصبوح..

تسمع أفعال الفولكلور، «يقفل عليه».. «يطح نفسه عليه».. «يكسر عينه».. «يكسر نفسه».. يتفهلوا عليه.. يكيد له..

المولد مؤسسة وكذلك الدولة، الجامع بينهما أن لكل فلسفته ولكل قواعد حكمه، والفارق بينهما أن فلسفة المولد قائمة على تغييب العقول ودغدغة العواطف، وقواعد حكمه هي شرعية القوة والبقاء للفتوة، أما فلسفة الدولة فليس لها قائمة إلا بتقديم العقل والعلم وترقي النفوس وتركيزية العواطف.. وقواعد حكمها هي قوة الشرعية والبقاء للدولة وشعبها..

وحيث إننا نسمع ونرى.. التقفيل السياسي.. والتعفير السياسي والبطح السياسي والفهلوة السياسية.. بل ما هو أبعد، فأعتقد أننا بالممارسة في حالة مولد سياسي أكثر منا نمارس السياسة أو نفهم أننا في لحظة بناء دولة..

«ألعاب الحواة وبهلوانيات الهواء السياسية» - التي تسحر الأبصار لتمير المآرب - هي أوراق اعتماد صاحب مشروع السيرك في مولد.. لا دولة.. أما «التثبيت» و«التقفيل» و«البطح السياسي» فتلك بعض أفعال «الأوليغاركية» أي دول حكم اللصوص..

يقال إن أوروبا نشأت بالصراع والحروب، وأمريكا نشأت بالعلم والفلسفة، أتمنى ألا يتصور أحد أننا نستطيع أن ننشئ دولتنا بالفولكلور والفهلوة وفلسفة الموالد..
فكروا تصحوا..

٩٩ «خلاصة القضية.. توجز في عبارة..»

لقد لبستا قشرة الحضارة.. والروح جاهلية، ٦٦

(نزار قباني) 27 ديسمبر 2012

27 ديسمبر 2012.. بغير ذلك لا وطنية ولا إيمان..!

الوطن عقيدة نحيا بها قبل أن يكون جغرافيًا نحيا عليها..

والوطنية كالإيمان بل هي من الإيمان..

وكما أن أحدًا لا يملك للإيمان بالله صكوكًا يمنحها من يريد ويمنعها من يريد، فكذلك الوطنية اعتقادًا وانتصارًا لقيم الوطن لا يجرؤ أحد أن يدعي ملكية صكوكها..

فكما علمنا ربنا أن الإيمان يزيد وينقص، وليس ثمة ضمانة للثبات عليه،
إلا بدوام الانتصار لقيم الإيمان والإنسانية، وليس بالسبق إليه أو بطول
ادعائه، وليس بأن يدعيه أحد أو يمن به.

فكذلك الوطنية تزيد وتنقص وقد تفتى وتبدد، وليس ثمة ضمانة لها، إلا
بدوام الانتصار لقيم الحرية والعدل والكرامة والتي هي قيم الإنسانية الثلاث..
وبغير ذلك لا وطنية ولا إيمان..

29 ديسمبر 2012.. «الود» و«الورد» بالإكراه..!

من حرق الأرض وسمم الآبار بالدم والذم في سبيل تحقيق وطره
السياسي الرخيص، ثم يأتي ليتحدث عن «ود» و«ورد» يتبادل، فلن يجد
في الأرض المحروقة وروداً يقطفها، ولن يستطيع أن يزرع وروداً في أرض
محروقة بمياه مسممة.

حتى وإن أراد أو ادعى..

استفيقوا يرحمكم الله..

(جاءت هذه المدونة تعليقاً على: «محمد البلتاجي القيادي الإخواني
الأشهر يدعو لتبادل الورود مع المسيحيين بعد الانتهاء من الدستور وبعد
أن اتهمهم سابقاً»..).

30 ديسمبر 2012.. أنهي إليكم اللغة القديمة..!

الصراع القائم الآن كما قلنا مراراً.. ليس صراعاً سياسياً بين الطامحين إلى
سلطة.. حقيقته أنه صراع قيمي.. مبدئي.. صراع بين ماضٍ مات ومستقبل
آت..

الماضي الذي مات في 25 يناير وما بعدها، يأبى وهو يتحلل إلا أن يُناع
المستقبل ويحاول بوقاحة أن يُغالبه، ولكن الماضي بكل هزائمه الإنسانية إلى
زوال مهما حاول أن يتمترس بدساتير أو قوانين أو سلطة حكم؛ لأنه مات!

الماضي الذي حكم مصر بعقليته ولغته وأفكاره، كلها ماتت معه وإن بقي
بعض الموهومين والمهرولين يتكاتفون لقتل المستقبل في مهده على أمل إحياء
الموات...!

ولكن أقول لكم من قلب ما قال نزار قباني.. إني
«أنعى لكم، يا أصدقائي، اللغة القديمة.. والكتب القديمة
أنعى لكم، الكلام المثقوب.. كالأحذية القديمة
أنعى لكم، مفردات العهر.. والهجاء.. والشتيمة
أنعى لكم، كل فكر قاد إلى الهزيمة»
أهل المستقبل اطمئنوا، لأنه لا عزاء في أصحاب اللغة القديمة والكلام
المثقوب.. ولا عزاء في أصحاب الهجاء والشتيمة، لا عزاء في الماضي وأهله
مقتفي الهزيمة..
فكروا تصحوا..

«تتمة الأسفار»

لم تكن الشهور التي تلت ديسمبر 2012 - وحتى إتمام كتابة هذا الكتاب في يونيو 2013 - أقل أهمية من سابقتها..!

ولكنها في تقديري كانت هي شهور تأكيد المؤكد، وتجسيد الخطوط الأولى للصورة القائمة. في ظلال وألوان..!

تبدت تلك الصورة القائمة على مدى عام ونصف العام من الانتقال تحت حكم المجلس العسكري، وتبدت في أسوأ حالاتها منذ وصول تنظيم الإخوان المسلمين للسلطة في مصر في موقع الرئاسة.

كانت هي صورة ماض أراد بكل مسخه وتراجع كفاءته أن يحكم مستقبلاً هو غريب عنه بالكلية، لم يكن طرفاً أصيلاً في لحظة ميلاده ولم يرد فقط الانتساب إليه بل أراد أن يختطفه..!

تجسدت تحت حكم التنظيم الخطوط الأولى في ظلال وألوان، فيها لون القتل وفيها لون الخيانة وفيها لون التفريط في الوطن المقدس، باسم المقدس..!

وتجسدت في رغبة مرضية لاحتكار السلطة واحتلال الدولة وتفكير أحادي يحركه الخوف المرضي «البارانويا» وشهوة الانتقام وغريزة البقاء.

فكان حكم التنظيم في علاقته بمؤسسات الدولة هو علاقة الخائف المتحفز الراغب في الهدم..

عادی التنظيم مؤسسات الدولة كلها وبأدائها بعداوة ورغبة في الانتقام والهدم باسم التطهير..!

انتحر تنظيم الإخوان باستعلائه على المجتمع وباستعدائه لمؤسسات الدولة وباستعمائه لكل من حوله في الداخل والخارج. غادر التنظيم صف المجتمع المصري وبادل حفاوة المجتمع به كفصيل من أبنائه تعاليًا...! حررت الثورة التنظيم من الحظر القانوني، ليدخل نفسه باحتقاره العملي لمصر وطنًا وشعبًا في حظر مجتمعي، لا أظن أن الخروج منه سيكون ميسورًا...!

الحظر القانوني على مدى سنين طويلة أورث تنظيم الإخوان تعاطفًا شعبيًا أعانهم على البقاء، ولكن الحظر المجتمعي الذي سعوا هم إليه بعنصريتهم ضد المصريين واصطدامهم مع الأمن القومي المصري نهايته إزاحة خشنة من صفحة القوى في المجتمع.

كان أداء السيد محمد مرسي وهو ظل فكر التنظيم في رأس الدولة أشبه بأداء «سعيد مهران» في رواية «اللص والكلاب» لأديب مصر نجيب محفوظ.

سعيد مهران كان هذا اللص الذي خرج عن القانون بزعم انتصاره للعدالة الاجتماعية، وخانه وهو في سجنه بعض رفقاءه. خرج سعيد للدنيا ولا تحركه سوى شهوة الانتقام، أخطأ وهو يحاول الانتقام، فأصبح مطارداً بجرائمه الجديدة، محاصراً في مغارة جبل...!

أعمت «سعيد» غريزة بقائه حتى أفنى نفسه بالخطأ والجرم...!

وصلت بنا ملامح الصورة النهائية إلى انفلات غير مسبوق وفوضى تكاد تكون كاملة في رأس السلطة أكثر من أي فوضى تحدث في قاع المجتمع.

ونحن الآن في الثلث الأخير من يونيو 2013 لدينا تنظيم حكم مطارده من شعبه إلا من بعض جواربيه من تنظيمات وتيارات اليمين الديني.. تنظيم حكم يكاد يكون محاصراً في قصر الرئاسة في الاتحادية وفي قصر السلطة فوق

جبل آخر وهو المقطم حيث المقر الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين، بل ومحاصرًا أكثر بحظر مجتمعي في شوارع معظم محافظات مصر.

ما زال تنظيم الإخوان لا يرى فداحة فعله وقصور قدرته، ولم يزل يقامر مجموعات أخرى من سياسيين هم خارج السياق مثله إن لم يكن أكثر منه.

ولأنه لم ير الدماء خارج صندوق انتخابات مجلس الشعب في وقت محمد محمود الأولى في 2011؛ فلذلك هو لا يرى شعبًا خارج أسوار قصوره.

تنظيم لم يبق له ولمن مثله من قوى سياسية أخرى قد تبدو على الضفة المناقضة له، إلا طلب الصفح ومغادرة المشهد وإفساح الطريق للمستقبل.

ماذا سيحدث في 30 يونيو 2013 وهو مستقبل في لحظة إنهاء هذه السطور، وأيًا كان ما حدث عند قراءتك لهذا الكتاب، فما نحن معنيون به أن نجيب عن السؤال الواجب قبل وبعد 30 يونيو وهو ليس فقط كيف نخرج من الواقع المأزوم؟ ولكن ما هي ملامح مستقبلنا الذي نريد، والذي ننشئه؟

قد يكون ما سيؤرخ له بالثلاثين من يونيو 2013 هو زلزال آخر، سيقرر ماذا يهدم وكيف يهدمه، وسيكون بعده واقع جديد، ليس بعيدًا عن الواقع الذي أهدتنا إياه 25 يناير 2011.. الفارق هو أن ما يلزم أن نتحدث فيه ليس كيف ندير الأزمات بعد الزلزال لمجرد أن نبقي أحياء.. ولكن هو كيف ننشئ مجتمعًا ووطنًا ودولة.

ما يلزم أن نتحدث فيه ليس فقط سبيل الخروج، ولكن بأي حكمة سنهتدي ونحن على هذا السبيل؟ بأي حكمة سننشأ أمتنا؟

ما هو أولى وأجدي بأن نتشارك فيه.. هو فلسفة النشأة..!

فلسفة النشأة

«مصر» في عصر ما بعد الصناعة
وما بعد المعلوماتية.. مصر في
عصر الحكمة!!

٢٩ ما نقدمه في هذه السطور ليس أكثر من مفاتيح
لدروب إن سلكتها فهي تعين على هذا السبق بإذن الله.. ٦٦

مصر والعالم في لحظة فارقة من تاريخ الإنسانية. فهي ليست كما تبدو
لحظة تغير جذري للخرائط السياسية ونظم الحكم في المنطقة العربية
وحسب.. ولكن لأنها لحظة استشراف عصر إنساني جديد هو عصر ما بعد
المعلوماتية وما بعد الصناعة وتشكل نسقه المعرفي في العالم أجمع. هي لحظة
استعادة إنسانية بحق.

هي لحظة يعاد فيها طرح فلسفة مؤسسات العصور التي سبقت للنقد
والنقض.

والدولة بكونها مؤسسة «أم» هي في قلب الأولويات التي يلزم أن نبدأ في
مصر - تحديدًا أن نقدم أطروحتنا الخاصة بتطوير فلسفة نشأتها ووجودها.

وتلك هي مساهمتنا في وضع ملامح مستقبلنا في مصر والمنطقة والعالم
ومصر بما لها من عقول، نراها تستطيع إن أرادت وجدت أن يكون لها «عقل»
صاحب سبق في وضع ملامح النسق المعرفي الجديد للإنسانية.

ما نقدمه في هذه السطور ليس أكثر من مفاتيح لدروب إن سلكتها فهي
تعين على هذا السبق بإذن الله.

«نوح»..

كان هذا هو التطواف الواجب في السنين الثماني عشرة التي تنامت فيها
تركة الفساد بل وصار للفساد مؤسسته وقوانينه..!

أورثتنا تلك السنون جروحًا غائرة في وطنيتنا وإنسانيتنا، أصابنا بها
تحالف الجهل والفساد والادعاء والمسح..!

ولكن الأمانة تقتضي أن نقول إننا كنا في تلك السنين الثماني عشرة ضحايا
لمحنة اعتدالنا، أكثر منا ضحايا لحكامنا المستبدين..!

كنا شركاء في الفساد بتواطؤ المصلحة حينًا وبلاستكانة أحيانًا..!
وكان أيضًا تطوفاً واجبًا في الأيام الثماني عشرة والتي كانت فيها عودة الروح..
ثم الثمانية عشر شهرًا والتي قرأنا فيها ضعف النفوس وسوءات المجتمع..!
كان هذا التطواف واجبًا لمعرفة من نحن، ماذا فعلنا بأنفسنا وماذا فعل
بنا، ماذا نريد لأنفسنا وماذا نريد منها..؟!

كان واجبًا ما بقينا جادين في محاولة معرفة كيف السبيل إلى هذا الذي
نريد، في مصر أو في عالمها العربي أو في العالم كله؟
كان واجبًا لنقف على حقيقة ما هو المأمول الواجب إحرازه، وما هو
المرفوض اللازم تجنبه..!
وكان أوجب، لنعي حقيقة الصراع الذي نحن فيه، من العدو، وما النصر
الذي نأمله..!

حقيقة صراعنا بين الماضي والمستقبل، تلزمنا أن يكون البحث - عن
ملامح الانتصار لوطننا ومستقبلنا وآلياته - في إطار "الواجب" فعله، قبل
التفكير في «المتاح» فعله..!

فدرس التاريخ في مثل هذا النوع من الصراعات الإنسانية، يقول إن
«مقتل الحلم تواضعه»..!

قد تكون دعوى البعض أن قوة الخصم أو تحالفات الماضي تدفعنا إلى أن
نبدأ بالتفكير في متاح والممكن، لا التفكير في المطلوب والواجب..!

وهنا تخدع الشعوب نفسها في لحظات فتور همتها ورغبتها في الانسحاب من مواجهاتها المحتومة من أجل البقاء.

والبقاء والفناء الذي أقصده ليس بالضرورة هو البقاء المادي...!
ولكنه البقاء في إطار المساهمة كفاعل في الحضارة الإنسانية أكثر منه عبئاً،
تابعاً يقتات على فضل غيره من المجتمعات والشعوب...!
أي صراع إبقائها على إنسانيتها...!

أنا لا أخشى على مصر أن تختفي من الجغرافيا، بأن يفنى بالمعنى المادي
مجموعة من البشر يقال عنهم بالاصطلاح الاجتماعي والقانوني: إنهم
مصريون في دولة مصرية...!

ولكن خشيتي هي على تآكل مساهماتهم كطرف ند في منظومة حضارة
إنسانية واسعة على الأرض.. وزنهم فيها هو بقيمة تلك المساهمة...!
ولن يكون لهم ذكر إنساني إذا زالت تلك المساهمة وبقوا هم وغيرهم في
خانة العالة المستهلك لمنتج الحضارة...!

وحتى إن لم يفنوا كأشياء تحيا على ظهر الأرض.. فقد فنوا كأناسي يحملون
أمانة الحياة عليها...!

وبدعوى العقل تبرر تلك الشعوب عجزها وتزعم أن المواجهة اندفاع
أقرب للانتحار..

وما تفتت ممالك كالأندلس القديم، أو دول الخلافة أو نبت الدولة
القومية العربية التي بشر بها في ستينيات القرن العشرين إلا بدعوات ظاهرها
العقل وجوهرها العجز، تثني تلك الشعوب عن الإقدام في الصراع باسم
الحكمة، والتي هي عين العجز وكل حكمة منها براء...!

ما نحتاجه يقيناً - لفك طلاسـم الصراع والقيام على دورنا فيه - هو أن
يكون لوطننا حلم وعقل، ووجدان وجسد...!

هذا ما نحتاجه - ليس فقط للخروج من مأزقنا التاريخي الحالي - ولكن
نحتاجه أكثر للنجاة من الطوفان الهادر والذي ينذر بإفناء الوطن تاريخياً

وثقافة واقتصادًا وهيبة، قبل أن يغرق جغرافيته وأرضه،! نحتاج لكيلا نحيا
عصرًا آخر غير ما يحياه الإنسان على الأرض.. فنفتنى..!

والحلم الواجب لهذا الوطن.. هو حلم يكون هويته التي يحيا بها ولا
هوية له غيرها..!

حلم يكون هو قَدْرُهُ وقَدْرُهُ..

قَدْرُهُ الذي لا يمكنه أن يغفل عنه أو يتجاوزَه أو يحيد عنه أو حتى يرنو
لما هو دونه..!

وقَدْرُهُ الذي لا يستثقل استحقاقاته ولا يقصر في شأنها..!

ولن يحملنا هذا الحلم إلى مستقبلنا المستحق، إلا بأن يجسد في وطن له
عقل ووجدان وجسد، وبغير ذلك سيبقى ضربًا من التمني والهذيان.

فمقتل مصر الآن أنها بلا عقل وإن كان بها عقول، وبلا وجدان وإن كان
بها قلوب.. وبلا جسد وإن وجد بها مواطنون ومؤسسات.

عقول مصر إما مؤجرة أو مرتهنة أو مبعثرة ومغيبة عن الفعل..!

وملامح غياب العقل والوجدان تتبدى في واقع غياب قيمة المجتمع..
ومعنى الوطن وجوهر الدولة..!

وإن أردنا ارتحالًا للمستقبل فلن نكون جادين فيما نقول إلا إذا بدأنا في
استعادة ضرورة المجتمع وقيمه، وأحيينا معنى الوطن.

وهذا هو أضعف الإيمان إذا أردنا أن نكون صادقين في الحديث عن بناء
أمة ودولة.. مقابل شبه دولة أو لا دولة..!

ولم يكن هناك من جهد إنساني في التاريخ بنى أوطانًا وأممًا إلا وكانت
وجهته الصديق مع الذات وتحقيق العدل بين البشر.

ولأننا لسنا بدعًا من البشر، لن يكون لنا نصيب في استعادة قيمة المجتمع
ومعنى الوطن وبناء أسس دولة، إلا إذا حاولنا أن يكون الإطار الموجه

لحركتنا نحو المستقبل والذي نبني عليه مؤسساته.. هو الحقيقة والعدل..!

«الحقيقة والعدل» وليس غيرهما..!

المستقبل يشترط..!

٩٩ أهل المستقبل هم عموم المصريين..
تمايزهم بأهليتهم، وتساويهم في إنسانيتهم
وحريتهم ومصريتهم.. ٦٦

وإذا كان أول شروط الحركة للمستقبل لمصر هو الحلم، مؤطرًا في عقل
ووجدان.. ومحققًا في جسد، فالضرورة الأهم لهذا الشرط أن يكونوا عقلاً
ووجدانًا وجسدًا جمعياً ومؤسسياً.. وليس مشخصناً حتى وإن تجسد في
شخص.

يقينًا تحتاج الأمم في كل وقت لقائد أو ملهم أو قادة وملهمين.. يتجسد
الحلم في توجهاتهم وممارساتهم ولكن أبدًا لا يشخصن في ذواتهم.
وأكثر ما تحتاج الأمم هؤلاء هو في أوقات التأسيس، كالذي نحن فيه في
مصر الآن..!

أهل المستقبل والطرف الأصيل في الصراع موجودون في الرحم الأوسع
لعموم المصريين أصحاب مشهد 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 الذي
يأتي وتبدو إرهاباته..!

هؤلاء لا يعرفون غير مصر وطنًا، لا يعرفون الوطن في حزب أو جماعة
أو تيار أو ذات.

هؤلاء ليسوا ممتنهي السياسة، ولكنهم ساسة من مواقع قيامهم على
احتياجات مجتمعهم ومن منطلق كفاءاتهم وأهليتهم وليس من مدخل لون
سياسي أو شارة حزبية..!

هؤلاء من سيجسدون مؤسسات العقل والوجدان والجسد المصري.. تلك المؤسسات التي ستصوغ حلم مصر بعقلها وتحتضنه بوجدانها وتحققه بحركة جسدها الصحيح.. بإذن الله.

هؤلاء سيجسدون تلك المؤسسات ولكن لن تشخصن فيهم...! ومن حيث أهلية المساهمة فأهل المستقبل على ثلاثة صنوف أولهم أهل الفكر، وثانيهم أهل الخبرة، وثالثهم أهل الفعل.

أو بتعبير آخر أولهم هم مفكرو المجتمع على تنوع مستوى المساهمات الفكرية من منشئي الفلسفات وواضعي الرؤى الكلية والاستراتيجية إلى الأكاديميين والباحثين.

ثانيهم هم التكنوقراط، أي أصحاب الخبرات التقنية والفنية في كل المجالات والقادرون على القيام بالدراسات الفنية والتفصيلية والخطط الموائمة للرؤى الاستراتيجية والفلسفات التي تصح عن صانعي الفكر في المجتمع.

وثالثهم.. هم النشطاء والفاعليون القادرون على فهم تلك الدراسات والقادرون على تنفيذها في إطار خطط يضعها الخبراء والتكنوقراط.

ولن يكون لأي ممن سبقوا مكاناً أو مساهمة في مستقبل إلا في مساهمة تنبني على كفاءته وأهليته، فلا محاصصة سياسية ولا مفاضلة أيديولوجية.. الكل مصري أهل لما يتصدى له، وقبل كونه مصرياً فهو إنسان يؤمن بإنسانيته منوطاً لبقائه، وحر يؤمن بأن حرية مجتمعه هي أيضاً مناط وجوده.

وهم من حيث قدرتهم على القيادة - والتي هي مناط تكليفهم بالقيادة - على ثلاثة صنوف أيضاً، فهم إما قائد وإما محفز وإما أصل.

وتتنوع مستويات القيادة ومن يلونها وفقاً لمجال القيادة، فهناك قادة للفكر وقادة للرأي وقادة للفعل وقادة للحركة.

والتمايز بين القائد والمحفز والأصل هو بفارق القدرة على استجلاء المساحة الكبرى من الصورة الكاملة لحركة مصر نحو مستقبلها، والتمايز بين

قادة الفكر والرأي والفعل والحركة هو باختلاف طبيعة أدوارهم بالنسبة
لحلم مصر وصورة حركتها نحو المستقبل...!

فقادة الفكر هم المعنيون بوضع الفلسفات والرؤى الاستراتيجية وليس
غيرهم، وقادة الفعل هم المنوط بهم إحالة الرؤى إلى خطط تنفيذية وخطوات
تكتيكية، وقادة الحركة هم الموكل إليهم تحويل تلك الخطط التنفيذية إلى واقع
مقيس بزمان وجودة وتكلفة، وهم من يضبط إيقاع الحركة نحو المستقبل
ويديرون تفاصيلها.

ويبقى قادة الرأي ليعينوا المجتمع على استجلاء طبيعة مساره نحو
المستقبل وربط وعيه بحلمه وبضرورات تحقيق الحلم على الأرض واقعًا.
ويبقى أن نسأل أين هؤلاء في واقع طرفي الصراع بين الماضي والمستقبل
والدائر في مصر الآن؟!

التنادي عليهم باسم الوطن ومستقبله وصراعه يستلزم أن نعرف
ليس مكانهم على الأرض فقط من حيث الجغرافيا، ولكن موقعهم نفسيًا
من خريطة الصراع تلك، أي أين هؤلاء على سلم الوعي بما يحدث وقدرة
التفاعل معه تأثيرًا وتأثرًا.

ماذا فعلت المحن التي تعاضم أثرها في السنين الثماني عشرة التي فصلناه
في الجزء الأول من هذا الكتاب..؟ ماذا فعلت بهؤلاء محنة الهوية..؟ ماذا
فعلت بهم محنة الأهلية والادعاء؟!

أين كان هؤلاء وعيًا.. قبل أن يتلوا بتلك المحن.. وأين صارت بهم تلك
المحن؟!

فالمجتمعات الإنسانية تقسم أبناءها على سبعة مستويات للوعي..!
والوعي الذي نقصده هو وعي أبناء تلك المجتمعات بطبيعة حركة الحياة
حولهم، بمجتمعهم ووطنهم، وقبل ذلك وبعده بذواتهم وحقيقة صراع
حياتهم..!

لا فرق في تلك المستويات بين أبناء مجتمع في شرق ولا في غرب، في غنى ولا في فقر.. في تحضر ولا في تراجع، الفارق في نسبة أبناء المجتمع في كل مستوى من تلك المستويات للوعي في دولة مقابل أخرى.

فأبناء أي مجتمع إنساني يكونون وعيًا بين «مغيب» و«مشاهد» و«مراقب» و«مشارك» و«فاعل» و«قائد» و«ملهم»..!

المغيبون هم ليسوا بالضرورة الأقل تعلُّمًا أو الأكثر فقرًا، ولكن هم من يتعاملون مع كل ما حولهم بمنطق التلقي دونها مساءلة أو ترقب أو تطلع، إلا في حيز الاحتياج البدني فقط..!

فيهم «المغيب» جهلاً والمغيب سئاً والمغيب حاجة وفقرًا والمغيب ادعاءً، أما «المشاهدون» وهم من نسميهم أيضًا «أصحاب الهم».. فهم من يتعاملون مع ما حولهم بمنطق المتفرج على شاشة تلفزيون، يتأثر بما يحدث على الشاشة فرحًا وحزنًا، قلقًا وأملًا، ولكن بقدر تأثيره يكون يقينه بأنه منفصل تمامًا عن الأحداث التي يشاهدها ويوقن أن ليس له من أي أمر أي شيء، فتلك هي حقيقة الشاشة التي أمامه يرى ما بها ولكن يقينًا لا يمكن أن يغير محتواه حتى وإن غير قناة مشاهدته..!

و«المراقبون» من أبناء أي مجتمع هم من ترقى الوعي لديهم بشأن ذواتهم وما حولهم، فانتقلوا بإحساس الهم إلى درجة من الانفعال بالأحداث، فهم «أصحاب الانفعال»، هم أكثر انفعالاً وصخبًا في نفوسهم لإحساس لديهم يقول نحن في كواليس مسرح نرى ما يحدث على خشبته وهاجس يحدثهم أن لهم دورًا فيما يجري أمامهم وأنهم قادرون على التأثير فيه بقدر التأثير به.

يحدثون أنفسهم بذلك وهم يراقبون بشغف، وييقون مشغوفين منفعلين في كواليس الحياة يتحينون فرصة الانخراط في الفعل والتأثير أو يتلمسون عذرًا للبقاء حيث هم أو الانتكاس للمشاهدة.. فهي من وجهة نظر البعض أقل كلفة..!

ويبقى «المراقبون» مشغوفين بالفعل أكثر منهم مشغولين به، فإذا كانت الخطوب والأحداث حولهم محرّكة لإحساس خطر أو أمل، ينتقل منهم الكثير من المراقبة إلى المشاركة في فعل ما...!

ويكون ذلك الانتقال عادة درءاً لمظنة السلبية وإراحة للنفس اللوامة أو المجتمع الملح...!

ويتحول انفعال هؤلاء عند ترقّيقهم لمستوى المشاركة إلى تنامي إحساس بالمسئولية تجاه أنفسهم وما حولهم، ولذلك فالمشاركون هم «أصحاب مسئولية»، ولكن يبقى التحدي في أن كثيراً من الكثير المشاركين يبقى نفسه مشغولاً أكثر منه مشغولاً ومنفعلاً أكثر منه مشاركاً.

حين يتضح معنى المسئولية واستحقاقاتها لدى المشاركين... يرقى بهم وعيهم إلى حالة مصداقية مع النفس، تعني أن يكون الفعل متجاوزاً لمرحلة الشغف فقط، أو الشغل بمعنى الحركة فقط، ولكن أن يصبح فعلاً منجزاً ذا نتيجة تقاس وتقيم وتعُدل. حينها يصبحون من «الفاعلين» أي «أصحاب الإنجاز»...!

من يملك من هؤلاء القادرين على الإنجاز إبداع المبادأة والمبادرة، يصبح في مصاف «القادة» على سلم الوعي في المجتمع، فالقادة هم «أصحاب الرؤى» وإن تمايزت سعة الرؤى لديهم لتتمايز بها مستويات قيادتهم.

ويبقى على رأس سلم وعي أي مجتمع من يملكون ناصية الرؤى الكلية زمنًا ومكانًا واحتياجًا، فيكونون هم «أصحاب الحلم» المؤهلين لاستشرافه والقادرين على صياغته، وهؤلاء هم «الملهمون»...!

وبمقدار صحة وعي أي من أبناء المجتمع بهويته وأهليته، تكون مساهمته في تنوير مجتمعه وترقيته...!

وبمقدار عوار وعيه بهويته وأهليته... يكون فعله وقيادته وحتى إلهامه تغييبًا لذاته ولمجتمعه...!

ولذلك لم يكن مستغربًا قبل 25 يناير أن ثمة كثيرًا من المصريين واعون في مراتب التغيب والمشاهدة بأثر محنتي الهوية والأهلية عليهم فقط، ولكن الأسوأ كان أثر محنة الادعاء على فاعليهم وقادتهم، فجاء فعل هؤلاء وقيادتهم تغيبًا ومسحًا للمجتمع وحركته تجاه المستقبل، ولم لا؟ وهؤلاء الفاعلون والقادة هم في أغلب الأحوال متململو الهوية ومتراجعو الأهلية..!

مؤسسة الحكم «المدني» أو «الأهلي»..!

كان 25 يناير 2011 استعادة لإنسانية، وسيكون 30 يونيو 2013 حال تحققه ضمانه ألا تضيع، فأصبح كل من ساهم بحق متميًا لوطنه أولًا وأخيرًا لا لفصيل أو تيار في صناعة حدث يناير مشاركا أو مباركًا بصدق، أكثر استجلاء لهويته وأقرب إلى الجدية منه إلى الصدق في قضية أهليته، كل بقدر مساهمته..!

وبهذا الحدث ترقى كثير من المصريين من مصاف المشاهدة إلى المراقبة أو المشاركة والفعل، والرغبة في القيادة..!

ترقى كثير من مصاف الهم والانفعال إلى مصاف المسؤولية والأمل في الإنجاز، ولكن بقي أن يكون لهذا الوعي الناشئ حاضنة مؤسسية تضمن أن يكون زخم هذا الوعي القادم وقودًا لحركة الأمة نحو مستقبلها. وتلك الحاضنة ما هي إلا ما أشرنا إليه بعقل المجتمع ووجدانه وجسده.. وهويته هي حلمه..!

الحاضنة المؤسسية للحلم والعقل والوجدان والجسد المصري، هي مؤسسة جديدة نزع منها نشأت في الميادين وإن لم تهيكل بعد، أو تفعل بعد، أو توظف بعد..!

تلك هي مؤسسة «الحكم الأهلي» أو «الحكم المدني»..!

هي المؤسسة التي خلقت في ميادين الربيع العربي وفي حركات المراجعات الفكرية الجذرية المتنادى عليها حتى في أكثر حواضر العالم استقرارًا وديمقراطية كنيويورك وفرانكفورت..!

هي ليست فقط مكتسبًا من مكتسبات ثورات الربيع العربي أو المراجعات الجذرية في مدن العالم، بل هي ضرورة من ضرورات العصر الجديد الذي تستشرفه الإنسانية كلها الآن..!

إنه عصر ما بعد «الصناعة» وما بعد «المعلوماتية» وما نسميه «عصر الحكمة» أو «عصر المبدأ»..!

ومن ملامح الخروج من أزمة الحاضر نحو المستقبل وليس إلى أي اتجاه آخر يأتي شرط المستقبل الثاني..!

وشرط المستقبل هذا يقول بأن «أهل المستقبل» هم عموم المصريين.. تمايزهم بأهليتهم وتساويهم في إنسانيتهم وحريتهم ومصريتهم..! أي من أراد تمايزًا في غير أهلية فلم يخن الوطن والمستقبل فقط، ولكنه قد خان قبلهما الله ورسوله بنص حديث شريف، ومن أراد تساويًا في غير الإنسانية والحرية والمصرية فقد ادعى وأفسد..!

ويكون الشرط الثالث للمستقبل أن مصر شأنها شأن العالم ستحكم بجناحي حكم: الأول هو «حكم الإرادة» والثاني هو «حكم الإدارة»! وقد تكون مصر إذا أردنا لها ذلك صاحبة سبق في هذا المضمار في عصر جديد للإنسانية.

«حكم الإرادة» هو المتمثل في مؤسسة حكم أهلي ومدني، بها تتشكل أحلام ورؤى المصريين وفيها معين أصحاب الأهلية القادرين على إحالة تلك الرؤى واقعًا تنمويًا، ومنها يأتي التعبير الصادق الدقيق عن تنوع المصريين جغرافية وثقافة وعلماً ودينًا وأعرافًا..

أما «حكم الإدارة» فهو المتمثل في مؤسسات الدولة الثلاث «تشريعية» و«تنفيذية» و«قضائية»..

وعلى هذا لن تكون الأيديولوجيا في مصر المستقبل وعالم المستقبل «عالم الحكمة والمبدأ» شرط تميز بقدر ما قد تصبح إضافة تنوع ثري ثوابت الوطن ولا تقصي أيًا منها.

وعليه أيضًا لن تكون في مصر المستقبل المحاصصة الأيديولوجية أو اللون السياسي هي مسوغات تبوء سلطة الإدارة في مؤسسات «حكم الإدارة».. بل الأهلية التي نشأت ونضجت في إطار مؤسسة الحكم المدني والأهلي هي مسوغ تبوء سلطة الإدارة.. وليس الأيديولوجية التي لُقِّنت أو انْثَحَلَتْ في أروقة أحزاب عصر الصناعة والتي ولى عصرها.

وهذا هو الشرط الرابع للمستقبل..

إذا إن كانت تلك هي شروط الارتحال الآمن في المستقبل وليس فقط مغادرة الواقع المأزوم وتجنب الانهيار التام.. فمن أين نبدأ عمليًا مرحلة الانتقال والتي في حقيقتها مرحلة تأسيس للمستقبل والتي يقينًا لم تبدأ بعد؟!

فنحن - على مدار عامين مضيا - كنا ومازلنا نعاني سكرات أمراض أصابتنا على مدار عقود وزادت كثافتها في الأربعين سنة الأخيرة وأقعدتنا في السنين الثماني عشرة التي سبقت عودة الروح في ثورة 25 يناير 2011 وتتمتها المرجوة في 30 يونيو 2013.

الخطوة الأولى الواجبة والتي تأخرت هي أن تبدأ ثقافة الماضي وممارساته في الانحسار طواعية..

أي أن يبدأ الماضي برجاله ومؤسساته إما في إجراء تأهيل واجب يلحقهم بعقلية المستقبل واحتياجاته الأساسية، وإما في الانسحاب متقاعدًا مفسحًا للمستقبل مساحته الواجبة، وإما أن يحتوي دمجًا أو عزلاً ويكون ذلك إحلالًا على كل نحو.

الماضي ثقافة وممارسة، يجسده شخوص وجماعات بل ومؤسسات دولة. والماضي الذي نقصده ليس هو ما كان في تاريخنا من حكمة جسدها أعراف وموروث شعبي وأدبي وحضاري، ولكن الماضي هو ثقافة البقاء في نسق إنساني تجاوزته البشرية، كالإبقاء على ممارسات وثقافة عصر الصناعة باسم الترقى، أو البقاء في إطار البداوة السياسية والدينية باسم المدنية تارة أو التسلف تارة أخرى.

وأهل الماضي على هذا النحو ثلاثة، إما من حملة ألوية الأيديولوجيا الجامدة الواردة من «عصر الصناعة» بكل تنويعاتها ليبرالية وإسلامية ويسارية وقومية (وفقًا للتعريف المصري لتلك الأيديولوجيات بالقطع)..

وإما من المرتنين في الأدوات والممارسات القديمة في حكم الشعوب، والوجه الثالث للماضي هو في بيروقراطية تجاوزت محافظة الانضباط إلى سفه الجمود.

حملة ألوية الأيديولوجيا هم الجماعات التي تبني منهجها وحركتها على أساس كونها مصدر الحقيقة الأوحده وعلى كونها الأجدربالوصاية على المجتمع..

والتحدي الأكبر في هؤلاء يأتي من الكتل العقائدية التي يزيد على ادعائها احتكار الحقيقة والدين، ممارسة لعنصرية وتعاليا.. وخروجًا على المجتمع بازدراء عملي لمعنى الوطن وجوهر الدولة والمواطنة..

وإما من المرتنين في ثقافة الممارسات القديمة في حكم الشعوب، وهم المصريون على الديمقراطية التمثيلية بكل عوارها كنموذج أوحدهللحكم..

بل والأدهى أنهم يحيلونها إلى ديمقراطية دفترية، أي أصوات في صندوق انتخابات، تأتي كيفما تأتي لا يهم، المهم أن الدفاتر تثبت شعبية أو حتى تشي بشرعية..!

وثالث وجوه الماضي هي بيروقراطية دولة تجاوزت منطق المحافظة إلى الجمود، أصبحت هي نفسها عبئًا على ما وجدت من أجل خدمته وهو المجتمع والدولة.

وفي ذلك مسئولية مشتركة بين أهل الماضي هؤلاء وبين عموم المصريين أهل المستقبل..

العبء الأكبر يقع على شخوص الماضي ومؤسساته، حيث إنهم بحاجة أولاً إلى معرفة موقعهم من التاريخ وأي الرايات يلزم أن يسلموا.. ثم بحاجة إلى وقفة جادة مع الذات، تفضي إلى مراجعات واجبة..

فعلى سبيل المثال، كان أوجب على جماعة الإخوان المسلمين أن تقود مشروعًا حقيقيًا ليس لتمكين نفسها من مفاتيح السلطة - والتي ستكون غالبًا سلطة مفتقدة لقدرة الحكم قبل شرعيته كما هو الحال الآن - ولكن مشروعًا جادًا لكي تعود إلى قلب المجتمع الأرحب من ضيق تنظيمها، وتعمل على أن تدمج هي وبقية ما نشأ عن أثرها من جماعات في مجال الإسلام السياسي أو اليمين الديني - سَمَّها ما شئت - دمجًا صحيًا صادقًا كنسيج طبيعي في المجتمع.

وأن تبدأ ذلك بمراجعة جادة للفكرة المسيطرة عليها بكونها هي الأصل الذي خرج عنه مجتمعه، إلى حقيقة أن المجتمع المصري هو الأصل وأن المفارق له والخارج عنه هو التنظيم والجماعة ومن هنا نحوهما.

الأمر يبدو ثقيلًا أو صعبًا ولكنه ليس مستحيلًا، فقد حدث من الجماعة الإسلامية أحد تجليات الإسلام السياسي الناشئ من عباءة الإخوان المسلمين بشكل أو بآخر، حيث قامت بمراجعات على الأقل معلنة وموثقة وإن أعوزها صدق الممارسة؛ قامت بها في شدة السجون، فأولى بالإخوان أن يفعلوها وهم في رخاء الحكم.

أولى بهم أن يغادروا مخاوف عودة الزمن إلى الوراء، فدفعا لمظنة العودة إلى المحابس، يهرعون إلى سجن مجتمع بأكمله في سجن استبدادهم، توهمًا بأن ذلك يكفيهم خطر ما كان.

وأما الذين لم يغادروا الممارسات القديمة فإما أن يجتهدوا في القبول بالجديد، وإما أن يتجاوزهم الجديد بسنة الحياة..

وأما البيروقراطية فإذا انصلحت قاعدة القيادة في المجتمع، فستنصلح قاعدة إدارته البيروقراطية..

التأسيس..!

الخطوة الموازية في أن نبدأ انتقالًا حقيقيًا نحو المستقبل على مرحلتين..
مرحلة تأسيس.. ثم مرحلة بناء..

مرحلة التأسيس هي مرحلة الانتقال الأولى والتي تستوجب حوكمة انتقالية، ومؤسسات انتقالية.. وعدالة انتقالية..

الحوكمة الانتقالية التي تحدد نظام حكم الدولة وفقاً لاحتياجات الانتقال أكثر من أعراف الأنظمة..!

ففي الحالة المصرية تلزم الحوكمة الانتقالية أن تحكم مصر من حيث الإدارة مؤسساتها البيروقراطية القضائية والعسكرية والمالية.

أما عن عمل أهل المستقبل الواجب الآن فهو أن نعرف رأساً للدولة له وجه مصري بلون مصر فقط وعقل جديد يحمل القدرة على استشراف الحلم..

أما الوجه فيكون في مفوضية رئاسية ممثلة عن كل مؤسسات السيادة أمنية وقضائية وتشريعية، يكون المنصب الأرفع في عهدة تلك المؤسسات؛ وهي مؤسسة انتقالية تأسيسية لضمان عدم محاولة أي توجه أو فصيل أيديولوجي تحويل مسار الانتقال تجاه مكتسبات سلطة يطمح إليها أو يخطط للاستئثار بها.

أما العقل فهو مفوضية استراتيجية يعهد إليها وضع التصور المستقبلي لمصر القادمة في كل مجال من مجالات الحياة سياسة واقتصاداً وأمنًا وتشريعاً وقضاءً وتعليمًا وصحة وثقافة ووعياً.

وهي مفوضية «دائمة» تحدد الإطار الوطني الأوسع لعمل مراكز الفكر والبحث وتضع أسس المستقبلات كمراكز بحث ومفوضيات متخصصة وطنية في كل المجالات، تبني ليس لكونها مجالاً للتوظيف البيروقراطي للباحثين ولكن باعتبارها مراكز للبحث والقرار الاستراتيجي النوعي المرتبط بالأمن القومي بمفهومه الأشمل والأعم والمتجاوز لفكرة الأمن العسكري أو الشرطي أو المعلوماتي ومن أمثلتها مفوضيات للشباب والعدالة الانتقالية والأمن المائي وأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وغيرها.

وعلى المستوى التنفيذي يلزم أن يكون التعامل مع الاحتياجات التنفيذية لمرحلة الانتقال المأزومة على كونها احتياجات مواجهة كوارث أو إدارة أزمات حادة على أقل تقدير.

ويكون التعامل مع الكوارث والأزمات الحادة من خلال مفوضيات مختصة بطبيعة الكارثة أو الأزمة، وتختلف المفوضية عن الوزارة في كون المفوضية مؤهلة للإحاطة والتعامل الفني والدقيق مع تلك الكارثة أو الأزمة والأهم أن المفوضيات تعلم وتعمل على كون الأزمة هي حالة طارئة مؤقتة يلزم العودة بحلها إلى إزالة أسبابها أكثر من التعامل الإغاثي معها. أي نقل الأزمة من المدخل الإغاثي إلى المسار الإصلاحي ومن ثم التنبؤي..

وعليه ووفقاً لاحتياجات الحوكمة الانتقالية فمشاكل الحياة اليومية المصرية يلزم أن تقوم عليها مفوضيات قبل وزارات، بحيث يكون دور المفوضيات سابقاً وقيماً على حدث الأزمة؛ ويكون دور الوزارات هو الدعم اللوجستي والإداري والبيروقراطي..

فالمفوضية الواحدة ستستدعي تداخل عمل عدة وزارات، ليس من باب استحسان التنسيق ولكن من باب ضرورته وحتميته وإلا صار احتمال إنهاء الأزمة غير وارد..

وعلى المستوى السياسي يلزم أن تتغير أسس الممارسة السياسية بحيث تصبح مؤسسة السياسة شأنها شأن كل مؤسسات الدولة، محددات التنافس السياسي على مواقع السلطة والإدارة فيها تنبني على الأهلية وليس الأيديولوجية.

وأن يصبح المنطلق الأيديولوجي هو معيار إضافة على ثوابت احتياجات الأهلية في التعامل مع أي من مواقع السلطة وليس معياراً للتمايز. وعليه يكون التقدم لمواقع السلطة تشريعياً أو تنفيذياً محددًا أولاً بطبيعة الأهلية التي يحملها المتقدم للمنصب العام وليس بمعتقد الأيديولوجي.

ويكون التقدم لموقع إدارة في المفوضيات أو سلطة في الوزارات على أساس أهلية وكفاءة المتقدم وليس على أساس انتمائه الحزبي أو العقدي ويكون التنافس بين الكيانات السياسية المنظمة، والتي لن تكون بالضرورة أحزاباً كالأحزاب الأيديولوجية الواردة من عصر الصناعة، هو قدرتها على أن يكون من المنتظمين في إطارها أكبر قدر من المؤهلين حقاً، ويكون التنافس

بينهم على عدد هؤلاء وعلى مدى تنوع الخبرة بينهم لتغطي احتياجات المجتمع من حيث ملفات حاضره ومستقبله.

ويكون تأهل السياسي المتقدم لمنصب سلطة أو إدارة عامة ليس فقط على أساس التأهل القانوني التقليدي من كونه مصرياً حسن السمعة والممارسة لم تثبت عليه جرائم أو غيره، ولكن هناك التأهل التقني الذي يقرر نوع الكفاءة التي يتوجب أن يحملها المتقدم للسلطة ومن ثم نوع الملفات القادر على التعامل معها.

التأسيسات..

وهي ما نراه سيكون عليه التمثيل المجتمعي في عصر ما بعد الصناعة وما بعد المعلوماتية..

هنا دعونا نقف وقفة ضرورية تبين منشأ ما نتحدث بشأنه من ملامح وقواعد جديدة لحوكمة المجتمع المصري توجبت بطبيعة العصر الحالي الذي تعيشه الإنسانية.

إن ما نتحدث بشأنه ليس شأنًا مصرياً وكفى، ولكن سيصير هو المنهج الذي تقوم عليه السياسة في بدايات القرن الواحد والعشرين وفي قابل الوقت، كما تبدت إرهاصاته..

مرت البشرية بعصور أربعة تغير فيها ليس نمط الحياة وشكل المجتمع والدولة فقط، ولكن تبدل فيها التعريف العملي للقيمتين الإنسانيتين المؤسستين وهما: الحرية والعدل.

والأهم أن الترجمة العملية لهاتين القيمتين في شكل علاقة مجتمعية بين أبناء أي مجتمع وبين الحاكم والمحكوم تتغير وبالتالي تغيرت أدوات الممارسة لتلك العلاقة بين أبناء المجتمع كشركاء في حياة ومصير وبين الحاكم والمحكوم.

وهو ما نعبر عنه باختصار بأن «النسق المعرفي» للمجتمعات الإنسانية تغير أربع مرات في تاريخ البشرية، ونحن الآن في أعتاب عصر جديد نستحضر نسقاً جديداً يتغير فيه التعريف العملي لقيم الحرية والعدل.. تتبدل فيه الترجمة العملية في علاقات شركاء المصير في المجتمع الواحد وأبناء الوطن الواحد وبالضرورة

تتغير فيه تغيرًا جذريًا أدوات الممارسة للعلاقة بين أبناء المجتمع وبين الحاكم والمحكوم وهو ما نسميه تغير قواعد الحوكمة للحياة والمجتمع والدولة.

فنحن الآن في مصر والعالم نبدأ عصرًا جديدًا للإنسانية كلها، نحيا قيمه بنسق معرفي جديد، وندافع في الحياة فيه بحوكمة جديدة..

هو ما بعد الصناعة وما بعد المعلوماتية، وهو عصر الحكمة أو المبدأ. ولتوضيح ماذا فعل عصر الصناعة بنا نستطيع أن نلخص ذلك في كونه عصرًا اختزلنا من أناسي إلى أشياء أو انتزع إنسانيتنا..

فهو بجدارة عصر «الشيء» وليس عصر «الإنسان»..

جوهر عصر الصناعة وفخره ومعجزته هو خط الإنتاج والمنتج النمطي والاستهلاك على خلفية تنافس المنتجات وليس من باب أصل الاحتياج أو التطلع المجتمعي للمنتج ولكن على خلفية قدرة المنتج على الإلحاح على المستهلك ومن ثم إزاحة منافسه.

ولم تكن السياسة أو الأفكار بمعزل عن نسق الصناعة..

فالأيديولوجيا أصبحت هي المنتجات الفكرية المتصارعة باسم الاحتياج المجتمعي لما تقدمه ولكن ليس على أساس حقيقة ذلك الاحتياج الإنساني أو التطلع.

وسرعان ما أصبحت الأيديولوجيا هي المنتج الأسمى الذي عليه يقوم التنافس على ما هو أكبر من الإنسان، فكان التنافس على المجتمعات والدول لتصبح هي المستهلك الأول للأيديولوجيا بداخلها وبينها وبين دول أخرى.

وكما أن لكل منتج خط إنتاجه في عصر الصناعة، فكذلك كان للأيديولوجيا خط إنتاجها وهو الأحزاب السياسية والتي منها يخرج الإنسان المنتمي منتجًا أيديولوجيًا تزيد جودته بمدى تغييبه لعقله وإبداله بثوابت تلك الأيديولوجيا.. حتى أنه صُكَّ تعريف للأيديولوجيا بأنها «ما ينوب عنك في التفكير»..

وكما كان الحال مع جل منتجات عصر الصناعة تنتج وتطرح وتتنافس وتستهلك بغير أن يسأل المستهلك نفسه لأي غرض كانت ولماذا تعامل معها أو بها. وبعيدًا عن الإجابة الوحيدة التي تقول إن المعيار الذي تعلمه هو أيضًا

ليس تعريف احتياجه أو تطلعه بقدر ما أصبح أسيراً لما يملئ عليه ليختار منه أو يملئ عليه فيقبله دونما اختيار.

وكما قلنا سابقاً: إن الحياة نادرة واختيار وتضحية، وهي أننا نختار بين بدائل محدودة ومن هنا يأتي ملمح «الندرة»، وأنا مطالبون بأن نختار اختياراً ما بشأن حياتنا نقدم فيه تنازلاً أو تضحية عن بعض ما نطمح أو نريد. وفي تقديرى أن التضحية تكون أقل إذا ساهمنا في تحديد تطلعاتنا وآمالنا ومن ثم بحثنا عن بدائلنا للاختيار أو بالأحرى صنعناها..

وعليه أستطيع أن أقول مطمئناً: إن عصر الصناعة بقدر ما أهدى البشرية كثيراً من الرفاهية.. فهو يبين عصر «التضحية الكبرى».. لأن ما تم التضحية به إجمالاً هو «إنسانيتنا»..!

إذا عودة إلى السياسة، وإذا كان هذا هو حال عصر الصناعة، فما ورثناه عنه سياسة هو معايير فاسدة للاختيار فيمن يتقدمون للسلطة وكيف يتقدمون وهو معيار التمايز الأيديولوجي.. فقط..

ففي الغالب الأعم وليس فقط في مصر - وإن كان في مصر الوضع أكثر سوءاً نتيجة تصحر الكفاءات التام وليس فقط تراجعها في كل المجالات بما فيها السياسة - أن المتقدمين لمواقع السلطة يتصارعون أمام الناخب المختار بالتمايز الأيديولوجي، فمرة تحالف قوى الشعب العامل والاشتراكية هو المخرج ومرة الإسلام هو الحل.

ويوجد ذلك الاتفاق الفاسد بين الناخب والمرشح على كون كفاءة المرشح فيما يتجاوز يافطته الأيديولوجية لا يهم..

وكأنني أرى أهل مريض في داخل غرفة عمليات تجرى له عملية للقلب المفتوح وجاء وقت اختيار الجراح المنوط به إجراء الجراحة، فإذا ببعض من أصحاب الحرف الأخرى غير الطب من مهندسين أو زراعيين أو أطباء من غير التخصص يقدمون أنفسهم لأهل المريض على أساس كونهم القادرين على إجراء الجراحة..

ويكون التصايح والتسويق على خلفية أن هذا إسلامي وهذا يساري وهذا ليبرالي..!!

رغم استغرابنا من أن هؤلاء يتقدمون بهذا القدر من الجهل والوقاحة في لحظة لا تتحمل الهزل، فهذا به كثير مما كانت ولم تزل عليه السياسة في عصر الصناعة وفي موروث الصناعة الذي تبدأ منه دول كمصر الآن.

وكان الأغرب منه هو قبول أهل المريض الانخراط في هذه الممايزة العقيمة بين أي أيديولوجيات يحمل غير الأطباء هؤلاء أو غير المتخصصين.. من أن يسألوا أين المتخصصون للقيام على هذا الأمر؟

عصر الصناعة هو عصر الاستغراق في الأدوات والذهول عن المقاصد، الاستغراق في الأدوات حتى صارت الأدوات والسبل أهدافاً ومقاصد بل وصار التنظير والتقييم على أي أداة تستخدم أو أي السبل تنهج وليس أي المقاصد تريد. ولهذا رأينا السبل تتحول بالأيديولوجيات إلى مقاصد، فرأس المال سبيل للعمل ودورته صناعة أو تجارة أو زراعة أو تبادل لخدمات، ولكن الرأسمالية انحازت إلى تصور خاص عن موقع رأس المال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس وجعلت من اعتناق هذا التصور هدفاً لا يراجع فيه مقاصد موقع رأس المال في دورة الإعمار في الحياة بقدر ما يراجع فيه مدى الإخلاص لهذا الفهم الخاص عن رأس المال..

وبمثلها كانت فكرة اشتراك أبناء المجتمعات في خيرات بلادهم واقتسام عوائد الثروة والإنتاج مقصداً للعدل. ولكن انحيازاً خاصاً لفكرة بعينها تمثل عنصراً من عناصر صورة كاملة منضبطة عن العدل، جعل من فكرة شيوع العوائد والاشترك في اقتسام عوائد الثروة مقصداً لا سبيلاً ومنهجاً. فأصبحت الاشتراكية والرأسمالية ليستافقط دينين، بل مآلان يراد أن يصل إليهما البشر حتى دون مساءلة عن مردودهما عليه من سعادة أو غيرها.

ولم يختلف الأمر البتة فالإسلام دين وسبيل للحرية والعدل والسعادة الإنسانية، قدم بعض أبنائه في عصر الصناعة فهماً خاصاً له..

لم يتوقفوا كثيراً عن كون فهمهم له هو إحدى السبل إلى الدين والذي هو بدوره - أي الدين - سبيل لسعادة البشر.

فجعلوا السبيل للدين ديناً..!

وجعلوا المسلك إلى المسلك مقصداً، ولم يعنوا بالمقاصد بل تقالوها وحاربوها لأنها كاشفة فاضحة لقصور سيلهم عن الوصول..

فأصبح سلوك السبيل لديهم هو المقصد وأصبح ما يسمونه.. بمثل ما سميت «الاشتراكية» و«الرأسمالية».. «الإسلامية» أو «الإسلاموية» ديناً غير الإسلام.. وإن التقت «الإسلامية» مع الإسلام في بعض أصوله، تماماً كما التقت الرأسمالية مع جوهر دور رأس المال في إعمار الحياة، وكما التقت الاشتراكية مع شيوع اقتسام العوائد مع الفكرة الأصل بأن الناس خلقهم الله شركاء في الأرض والماء والكلاء..! تبقى جميعاً أيديولوجيات تريد أن تكون ديناً.

ولكن البون بينها وبين الدين واسع.. فما أراد الله الدين إلا لتحرير عباده وتحقيق العدل فيهم.. والأيديولوجيات قصدت أو قصرت دون أن تقصد فأتى أثرها استعباداً للبشر وتبشيراً بالظلم في ثوب عدل.

وعليه كانت منتجات عصر الصناعة وعصر الشيء وعصر الأدوات في الأفكار هي الـ «ية».

أي الرأسمال «ية».. الاشتراك «ية».. وبقينا الإسلام «ية»..

وبانتهاء عصر الصناعة بسقوط حائط برلين وبِعصر للمعلوماتية بدأ منذ حينها بفيض من المعلومات لم تجعل من حكمة الأيديولوجيا حكراً على أي من كهنتها.. أصبح المستهلك للأفكار أكثر قدرة على الوعي والفرز بل والنقد والمحااجة..

ومن الوعي والفرز والنقد والمحااجة يبني الفهم ويقتفي الحكمة والمقصد فيما يعرض عليه.

إذاً فيما بعد الصناعة، وفي عصر ما بعد المعلوماتية، لم يعد مكان للحزب السياسي الأيديولوجي التقليدي، فمنتجه ليس مطلوباً ولن يكون مطلوباً حتى وإن بقي في مصر والعالم إلى حين قريب..

المطلوب أن يتشكل إطار أهلي ومدني واسع توضع فيه معايير التأهيل للقادرين على التقدم للمناصب العامة وتنضج أهليتهم في إطار القيام على ملفات قطاعية، والأهم ترسخ فيه قواعد الحوكمة والاختيار وينضج فيها وعي الناخب والذي هو بدوره مراقب على أداء العمل العام.

والأهم أن هذا الإطار يكون هو المعين غير المطعون عليه في «التعبير الدقيق» عن المجتمع المصري جغرافيًا وطبقيًا وعرقيًا وثقافيًا وفئويًا وقدرة وكفاءة وأهلية.

لن يبدأ هذا الإطار من فراغ ولكنه يبنى على طاقات المصريين المهددة وعلى تواجدهم المغفل عنه وعن فاعلياتهم غير الموصولة أو المتناغمة في سياق وطني يحمل معنى.

هذا الإطار التأسيسي هو «تأسيسية وطن» و«تأسيسية دولة» قبل أن تكتب دساتير أو تقتسم سلطة أو تنشأ تجمعات للتقدم للإدارة العامة.. أو حتى وإن بدئت تلك الخطوات تبقى حقيقتها مرتبهة بوقت تكون التأسيسيات كحقيقة واقعة! في تأسيسية الوطن نقف على حقيقة «القائم» في حياتنا، ونضع معًا ملامح «القادم»..

وفيها يبنى التعبير الصادق عن المصريين جغرافيًا، بتأسيسيات «جغرافية» تلتزم الدولة بدعم المجتمع المدني القائم أو تعين على إنشاء دوائر تعبر عن كل تجمع سكاني مصري مهما صغر، من مستوى الشارع إلى الحي إلى المدينة إلى المحافظة إلى الإقليم والدولة. تأسيسية جغرافية تقرأ فيها الملامح السكانية في تلك البقعة الجغرافية من مصر. وحين يراد تعبير ولا نقول تمثيل لتلك البقعة الجغرافية المصرية صغرت أو كبرت تخاطب تلك التأسيسية. في تلك التأسيسية تكون نواة الوعي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.. وتنضج معايير التأهيل والاختيار والرقابة، بل والتفاعل والدعم بين السلطة أي سلطة وبين المجتمع. وعناصر التأسيسيات الجغرافية قد تكون موجودة في دوائر مصرية للتواصل وتبادل الآراء والشاركة في الهم العام مهما كان تعريفه وحجمه.. فقد يكون الهم العام بحجم عمارة سكنية أو شارع أو حي، ولكنه الهم الجامع والذي من خلال التأسيسيات يراد له أن يتجول من هم إلى انفعال إيجابي ومسئولية منتجة من المواطن مع سلطة حكم مجتمعه.

في تأسيسية الوطن نعرف ما هي حقيقة مصر الآن عرقيًا وثقافيًا وفئويًا وقدرة وكفاءة، في «تأسيسيات فئوية» يعرف فيها فئات المجتمع وثقافته، وعناصر تلك التأسيسية موجودة في نقابات أو نواد أو تجمعات فئوية ناشئة

أو حتى مجموعات تهتم بقضايا ثقافية أو اقتصادية بعينها كمراكز الأبحاث والنوادي الأدبية والثقافية وغرف التجارة والصناعة.

والدائرة الثالثة التي تتكون منها تأسيسية الوطن هي ما نسميه «التأسيسيات القطاعية»، وهي دوائر وطنية من أصحاب الأهلية في التخصصات المختلفة والواجب أن يقوموا على قطاعات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى تأسيسيات لقطاع التعليم والصحة والاقتصاد والسياحة والسياسة والثقافة وغيرها.

في تلك التأسيسيات يتم الربط بين الاحتياجات والتطلعات المجتمعية في طول مصر وعرضها، ولفئات الشعب المختلفة والمستفاعة من التأسيسيات الجغرافية والفتوية والموثقة شعبياً من خلالها، وبين الرؤى الفنية لأهل الخبرة والكفاءة، إما لإحالتها إلى مقترحات تشريعات ولتحديد مجموعات قطاعية مختلفة تصلح للقيام على شأن هذا القطاع بعينه، وإما من خلال مفوضية وإما وزارة كما سبق الطرح. وللجدية وضمان الاستدامة لمؤسسة الحكم المدني أو الأهلي الناشئة يكون لها مجلس وطني.. يكافئ في السلطة المجلس التشريعي والدوائر التنفيذية.. ويكون باسم المؤتمر المصري الدائم للحقيقة والعدل.

وتكون العضوية فيه لممثلي التأسيسيات القطاعية ومنسقي التأسيسيات الجغرافية على مستوى المحافظات ومنسقي التأسيسيات الفتوية.

وإن كان للمؤتمر المصري الدائم للحقيقة والعدل سبب للوجود، فهو أن نعرف حقيقة أنفسنا وما حولنا وأن نقيم العدل بما تقتضيه هذه الحقيقة.

عدلاً لا يعني التساوي فقط في الحقوق والواجبات كمواطنين في وطن واحد.. ولكنه تساوي مع التباين في المسؤوليات والصلاحيات كل حسب موقعه ودوره في بناء دولة الوطن الواحد.

فإذا كانت حقوق المواطنة تقتضي التساوي التام، فإن حقيقة الكفاءة تقتضي التباين التام، وبين تساوي حق المواطنة وتباين الكفاءة، يأتي تمايز الأهلية وتمايز التساوي في الإنسانية.

التأسيسيات هي الإطار الذي نؤسس فيه نموذج حكمنا الجديد قبل أن نحدد نظام سلطتنا، هي الإطار الذي نجد به حقيقة إجابة سؤال: من نحن؟.. حين يقال المصريون أو الشعب..

وحقيقة إجابة: ماذا نريد؟ وحقيقة قدراتنا والأولى بنا للتقدم لقيادتنا لتحقيق ما نريد..

الزعيم والمؤسسة

تجسيد أحلام الأمم في زعامات فردية أو جماعية ضرورة واحتياج فطري للشعوب..!

ولكن حقيقة تجسيد الحلم مقابل وهم شخصيته في شخص أو مجموعة.. تبقى هي الإشكالية..

فالحلم الهندي في الاستقلال والديمقراطية جُسد في غاندي ونهرو ومن كانوا معها، ولكنه كان تجسيداً صادقاً حين عرفوا استحقاقاته بأن يتجاوز الحلم شخصهم إلى مؤسسة ديمقراطية وتعايش هندي، هم من أرسوا قواعدها. فبقي الحلم حيّاً حتى بعد وفاتهم، بقي الحلم مجسّداً في دولة مستقلة ومؤسسة للديمقراطية الجادة ومعنى لوطن جامع لكل شتات أبنائه واختلافاتهم في العقائد والأديان واللغات.

وحلم جنوب إفريقيا في تحرير أبنائها من ربقة استعمار التمييز العنصري.. تجسد في نلسون مانديلا، زعيماً ملهماً يحمل الحلم في قلبه ويترجمه في أكبر محاولات تأسيس العدل على الصفح، قد نقول إنه لم يُفقه أثراً وحجماً إلا عدل النبي محمد ﷺ بصفحه عن مشركي مكة.

ولكن جدية محاولات مانديلا كانت في تحويل هذه الحالة من الصفح والتعايش إلى مؤسسة عدل على الأرض يتشاركون فيها خيرات الأرض التي يحيون عليها، وإن تعثرت بعض خطوات الحلم في جنوب إفريقيا فهو باقٍ وحي في دولة قادرة على البقاء والمنافسة.

ولعلنا نذكر لحظة انتقال النبي محمد ﷺ إلى الرفيق الأعلى.. فلما خرج خليفته الأول أبو بكر يقول لأناس اختزلوا كل الدين في محمد كشخص وهو الذي جسدت زعامته الإسلام ولكنه لم يدع أبداً أنه هو الإسلام، فقال لهم: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت.

ولا تكون الزعامة بقدر الحلم الذي تحمله ولا تصدق في تجسيده إلا إذا عرفت استحقاقاته على الأرض..

واستحقاقات الحلم هي في تحويله إلى رؤية كاملة هادية تترجمها على الأرض مؤسسات تتجاوز الشخوص وتنبني على الكفاءات التي تملئها الرؤية والتزامات تحقيقها.

ومصر الآن وإن كانت في لحظة تحتاج إلى زعامة، فهي تحتاج فقط إلى الزعامة التي تعي استحقاقات هذه اللحظة في تاريخ البشرية كلها وتعني قبلها قدر مصر في عالمها قبل قدرها. وهذا هو المعيار ولا معيار غيره..

مصر تحتاج إلى أثر الزعامة المفقود أكثر من احتياجها إلى شخص بعينه.. وأي شخص كان، أو مجموعة، يقصر عن أن يقدم لمصر ما تملئ به علينا تلك اللحظة من تاريخنا فهو ليس أهلاً لقيادتها، تلك هي كفاءة الزعامة الواجبة ولا تغني عنها شعبية أو كثرة أتباع..!

كان لمصر في تاريخها الحديث والقريب زعامات حقيقية بمعايير عصرهم، حملوا رؤى لمصر وقدرها حتى وإن تباينت طبيعة الدولة التي طمحوا أن تحمل تلك الرؤية..!

كان «محمد علي» صاحب رؤية وحتى حفيده إسماعيل كان شريكاً في رؤيته وحاول أن يحققها في عصره، وكان جمال عبد الناصر حاملاً لرؤية هي بنت عصره كذلك.

كانت رؤى كل هؤلاء قادرة على إقامة دولة مصرية تعني لمصر قدرها، ولكن بأفهام أزمانهم..!

ولكن ببعض معايير أزمانهم أيضاً غاب عن مشروع الدولة الحاضرة للحلم عند كل منهم الشعب في موقع الشريك..!

كان الشعب في التجربة الأولى رعية لدولة أكثر من كونهم مواطنين بها، وكانوا في الحالة الثانية مواطنين لهم حق العدالة في مردود الثروات ونمو الدولة أكثر من دور المشارك في قيادة مستقبله وتحديد مصير دولته..!

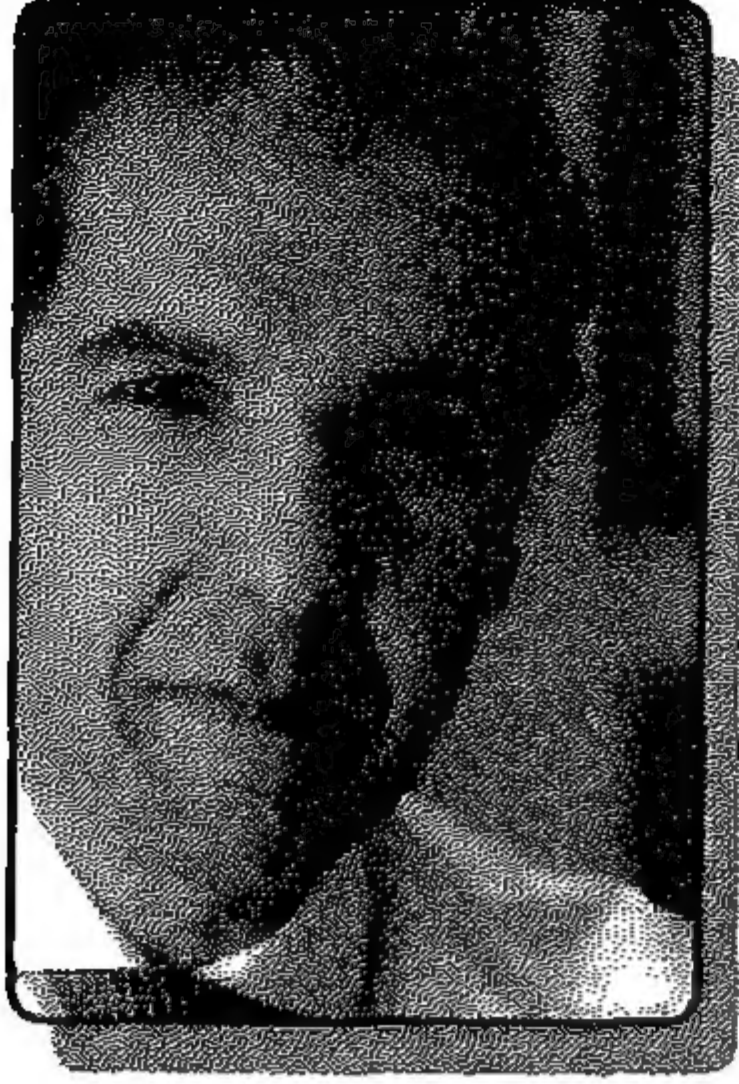
إذا ولكي لا تفلت تلك اللحظة من التاريخ فمصر بحاجة إلى أن تحول
الحلم إلى رؤية هادية أو بلغة أدق إلى توجيه استراتيجي...!
وكذلك مصر تحتاج إلى أن تبني مؤسساتها في هدي تلك الرؤية أو أن
تمأسس رؤيتها.

والأهم أن تعي درس التاريخ القديم والحاضر بأنه لا أمل في دولة قادرة إلا
بأن يُمأسس الحلم والشعب فيه في موقع الشريك.. لا في موقع الرعايا التابعين
ولا في موقع القاصر غير المؤهل للقيام على شئون مستقبله ومصيره...!
وفي الحديث عن طبيعة الشراكة وتحدياتها التي ستفصح عنها الأيام..
حديث يطول.

ولكي نكون صادقين مع أنفسنا ووطننا يلزم أن نعي موقعنا من التاريخ
الآن في أوائل القرن الواحد والعشرين وحتى نكون مؤهلين لوضع ملامح
ذلك الحلم الواجب لمصر في لحظتنا هذه...!

والموقع من التاريخ الذي أقصده، هو أن نعي فلسفة نشأة دولتنا القادمة
في عالم غادرت فيه البشرية ونحن معها عصورًا وتستقبل أخرى..
.. أن نعي فلسفة نشأة دولتنا في «عصر الحكمة» الذي بدأ...!

تمت



د. مصطفى حجازي

- د. المصطفى حجازي أكاديمي ومفكر إنساني.
- خبير دولي في مجالات التطور المؤسسي، الاستشارات الاستراتيجية، حوكمة الكيانات الاقتصادية والاجتماعية، الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، السيكلولوجية المؤسسية والتنمية المستدامة، العمل الخيري الاستراتيجي، وكلها تدرج تحت مجال «صناعة الفكر».
- مؤسس شركة أكمي كورب «شركة استشارات استراتيجية وإدارة الاستثمار»، ومؤسسة نسق للفكر الإنساني ومركز المربع للفكر الاستراتيجي، وأسس من خلالها لفلسفة الفكر السياقي المقاصدي ومنهجية أكمي للتنمية المستدامة.
- رئيس مجالس إدارات تنفيذية لشركات أكمي للاستشارات الاستراتيجية، أكمي للاستثمارات، ميلينيوم لدعم خدمات الملكية الفكرية وتطوير رأس المال البشري وبي أند إس للمشورة الاقتصادية والفنية.
- وضع أسسًا للتحول المؤسسي للعديد من الشركات والهيئات والحكومات بالشرق الأوسط، وفي هذا الإطار كان أول من أصل لمعنى «أنسنة الإدارة» كركن أساسي في الثقافة المؤسسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط.
- من خلال مؤسسة نسق للفكر الإنساني ومركز المربع للفكر الاستراتيجي - أصل حجازي لفلسفة المقاصدية الإنسانية (الفكر السياقي المقاصدي) كإحدى مدارس فلسفة الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي المؤسسة لعصر ما بعد الصناعة وما بعد المعلوماتية، والمسمى بعصر الحكمة.



دار النهضة الحديثة



دار النهضة الحديثة

للنشر

حجر رشيد

الخروج الآمن لمصر

بدأت قصة هذا الكتاب عندما سكنت العتمة قلوب الكثير من المصريين بحلول ربيع ٢٠١٣ في ظل حكم جماعة الإخوان، وهم يرون تقسيم الوطن والمواطن. كان السؤال يلح علينا في دار النشر... أين السبيل؟ وكيف يكون "الخروج الآمن لمصر"؟ ومن هنا كان التفكير فيمن يكتب لنا في تلك القضية. نتواصل مع الدكتور مصطفى حجازي، ذلك السياسي الخبير في استراتيجيات بناء المؤسسات، ليخبرنا أنه يعكف على كتابة "حجر رشيد". ندرك أن هناك مشروعاً فكرياً وضعت الأقدار ملامح خروجه للنور ليكون مرشداً أو مساعداً - لمن يهمله الأمر- في فهم الماضي القريب، وإدراك الواقع المعيش، والسعي لتكوين المستقبل المنظور. وهكذا كانت جلسات إعداد الكتاب الذي بين أيديكم منذ إبريل ٢٠١٣، وكان الإصرار على الانتهاء من كتابته قبل بدء وقائع ٣٠ يونية. فتحليل الأحداث ووضع الأهداف لا يرتبط بنجاح خطوة أو فشلها. كنا ندرك - كاتبا وناشرا- حاجتنا لخارطة فهم أياً كانت نتائج ما حدث في هذا اليوم. وهكذا نضع بين أيديكم كتاب "حجر رشيد... الخروج الآمن لمصر" على أمل أن تكون نقطة ضوء تساهم في فك رموز ما علينا تجاوزه.



للطلب والاستفسار اتصل على

16766

www.nahdetmisr.com
our page/nahdet misr group

